

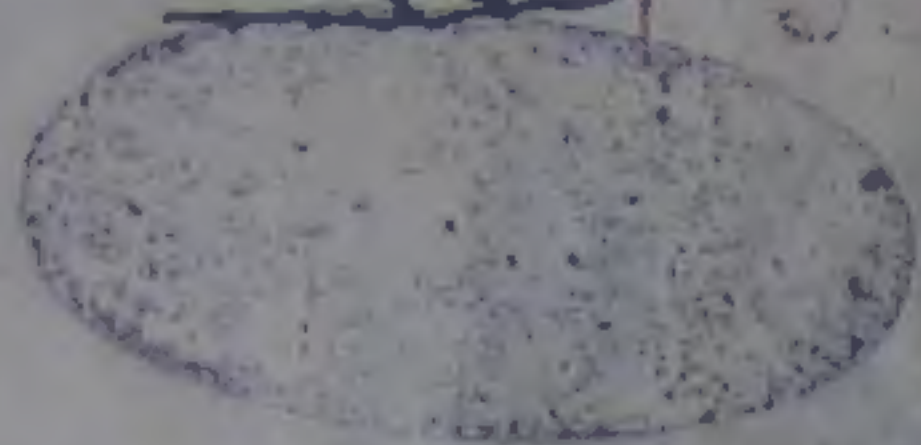




2745

Süleymaniye Kütüphanesi	
İsmi	İsmi
Yer	Yer
Numara	152

ومن رقب الامامه الشيخ محمد الشيرازي خليل الرومي القلبي ذكر فيه
انه كان في مقدمة شيخ الاسلام جوي زاده وستان زاده منذ ثلاثين سنة
فوتبغير الف والاول وخرج سنة الف لوله الحمد لله على انارة عوالم قلوبنا بالوارثيوس الامان
سنة ١٢٤٥



بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من نور محمد وآله نوراً من أنوار محمد وآله واستنار به جوارح نفوسنا بانوار التوحيد والعرفان
فوق سائر الأنوار والنباتات الحسنة والطوبى للصالحين ونظمهم طواجرنا بسبيل الأعمال
النافعة والطاعات السنية وبعد فلما طال ما نال الله الآمال وامتد ما شئت من جوارحنا في البالد ثم
من تريب كتاب الأشياء ليحصل على خفاياه الانتباه ولكن الأول والثالث من فتوحه السبعة
لم يكن لتمامك في غائب الحسن ومزيد الرفعة كونهما في طور فارق لم يتوقف يسأل فاجزأت المشتت
مسائلها فزادى وما خربت تغيت وسألها وجاوى إلا أن البعض من الثالث كالحكام للبعد
والفرق لا ينبغي أن يذكر فيه ولو بطريق الحق فتركتنا موضوعه وعلقناه موقعه ونفقت على سائر
قسم في الأصول والوسائل وقسم في الفروع والمسائل وعينت الأول والثالث في الفتوى أولاً
ورثت ما بقي لنا من الجدة ثانياً وجعلت ثانياً وما ذكرت في الأصول في القسم الثاني فيما فيه يتوقع
وأن كان ما أنكرته بتوضيح بل كلفت بالتنبيه على مسائل الفن الأول في صدر كل كتاب
واشرت إلى مسائل الفن الثالث في رتبة كل من الطلاب وما قدمت على هذا العمل الأخرى لا بعد
ما أمرت بمنزلة مرت بعد أخرى وبعد ما تفقحت بكثرة مشايخ الكرام من العلماء الأعلام خصوصاً
الشيخين للبلدين المحترمين المجلدين قد استغفرت منهما ما لا يوصف بالقال واعتمدت ما لا يبر
الآهل المال وشاهدت التبرك في خدمتهما بمراعاة رضاها رضي الله تعالى عنهما وسعت ثم
فيما فضا على من مراعات أرادتهما اللطيفة في خدمتهما الشريفة بالأمانات والديانة ورعاية
الحقوق والاستقامة وبذلك وسعي بالأهتمام التام في تحصيل مقاصد الانام من نشر نور
جواهر الشريعة المنيفة ونشر فرائد الدرر المنظومة اللطيفة المستنبطة إلى قريحتهما الطاهرة
المستحفظة في فن خزانتهما العامة اعني فتاواهما الشريفة الشرعية المعلة بخزانتهما المسكنة
شيخ الاسلام ابن شيخ الاسلام ناشر در الشريعة على الخواص والعوام الشيخ محمد بن الشيخ
محمد شيركوي زاده اكرمه الله تعالى في عقباء بما اراده كت في خدمته اكثر من عشرين
سنة واخذت منه المسائل العسمة واحرزت الجواهر الفقهيّة ورتبت باشارة
الفتاوى الخافيه وصدر الحقول للكرام ملاذ العلماء العظام كاشت اسرار الرعايا في
افاق ابواب الرموز بالذفايق حامى شريعة سيد الكونين راعي طريقة رسول الثقلين قد عمر
ايمة الفروع والأصول ومهند فواعد العقول والمنقول ونظم انما من السنين
وسد بلاد جوج والنقص وكفى بربني كل جواب ونفى شيخ الاسلام محمد بن شيخ الاسلام محمد مصطفى
الشيركوي زاده منزه الله تعالى ما اراده ما زال لهامنا بفصل الخطاب ما سئل
موجب واجاب لقد انت اليه اولاً وآخره واستغفرت منه العلوم باطناً وظاهراً ونشرت

ونشرت بكثرة قريباً من عشرين سنين واقبست من فضل الظاهر افاين وحررت في باب
هذه الاوراق لتسهيل الطلب على كل الافراق فلما برز هذا السكتن في الضيق وظهر في صحفة
الأعمال بالتسوية في السنة الفية من الهجرة النبوية لاظهار الاحكام الشرعية سميت بادي الشريعة
بسمية بدية وقد كان ما كان في دولة السلطان السلطنة السلطنة مراد حاكم ابن السلطنة
سليم حاكم مصر من عتق حاكم اشرقي بنو الشريعة في الشقيقين في السلطنة السلطنة السلطنة
لله الحمد فالحمد ثم ظهر على صلاح السلطنة وحسن العهدة اللهم كما نورت سبيل السلطنة سلطان
فاخر عن عين الكمال جمال اقباله قانع قلع الشرق والغرب فاتح البلاد بالقهر وخرق قد كفى
بسلطوته في افعال الصناديد المردودة ونفى بجملة الاكسرة بأكبر المدودة لو اشار اليها كان
من عباده لقبض الشريعة بقبضه وقياده فكيف حال وزراء المنصليين لوراموا السد والخير
بالرأي صابرين وما هذه القوة القاهرة والغلبة الباهرة التي اعزتهم الشريعة المطهرة واكرمهم
الطريقة المنورة اعزهم الله تعالى في الدنيا والاخرة ولو انتمى الحكماء مستغنيين لا هذا لأن
كانوا مبتدئين من استاده في أي فن كان له الفضل الباهرة والمجد الظاهر وهو من كل جوده
ماتره ومن كسور الفقر اجابهم ولقصودهم غافره وعلا نعم الله تعالى شاكر كم اجتهد سبيل الحق
في مضار فضلك فتنافروا في اول الف في منازل وكم تنافس المهرة المتبحرين فيقوا في ادنى
غرض من ايداف فضل متبحرين عاظم الله تعالى ما بلطفه لا يوم القيام واحسنه بانواع الكرام
بحرمت رسول الثقلين وسيد الانام شكر عاصد وهذا العمل الخليل بعناية الملك اللطيف عايد
هذا العبد القليل محمد شيركوي زاده لعله مقدرة للمفخرة الواسعة والشفاعة الساطعة
وموصلة إلى الدرجات المحودة والمقامات الموهودة في جنات موعودة وما توفيق الآله وما
اعظم نفعي سواء **القسم الاول في الأصول** وهو مشتمل على فتنين الفن الاول في الأصول والقواعد
وهو مرتب على نظم المقصود من الله تعالى بلا تغيير ولا تحريف بزيادة ونقص ولقرين الآيات صدر
اصول القواعد بالابواب ولا يخفى وجهه على ذوي الالباب الفن الثاني في الاحكام والقواعد هو الفن
الثالث من كتاب الاشياء وهو فن جليل لا يشبهه وقد اظهرنا فيه التعريف وابرزنا فواعنه الله
التعريف فلكونه الفروق مثلاً بالنسبة إلى مخصوصة نقلنا بالامواضعها خاصة وضبطنا ما بقي
بالفصول ليكون المطلوب سهل الوصول **الفصل الاول** مرتب على سبيل ابواب الاول قاعدة لا نواب كذا
بالنية الثاني قاعدة الامور بمقاصدها وفيها عشرة ابواب بالمقاصد شريفة واراثة الطيفة الثالث
قاعدة اليقين لا يجوز بالشك وفيها سبع قواعد بالزوائد العجيبة والقواعد القرينية الرابع ثم
قاعدة المشقة بحجب اليسر وفيها خمسة فيها اربع قواعد الخمس قاعدة الضرر لا يزال وفيها
سنته قواعد السادس قاعدة العادة محكمة وفيها اربع مباحث السابع قواعد شتى
الكتاب الاول القاعدة الاولى لا نواب الا بالنية مني في المشايخ في مواضع الفقهاء والفتاوى الوضوء
سواء قلنا انها شرط النية كذا الصلوة والزكوة والصوم والحج اولا كان في الوضوء والصلوة على هذا
قرر واحد في انما الاعمال بالنية ان من باب مقتضى ذلك لا ينعى بدونه تقدير لكثرة وجود الاعمال

[illegible]

طالع
الأكمل فوق الشج

العلم على نبيه

باعتبار ان افعاله تستغرق وقتا فبما سئل عن ان ينظر الى المعيارين وان نوى نطقا وفتح عا نو
 نظر الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلوة بيقين الوقت لان السهو باقية بمعنى انه لو شرع منطلقا
 وان كان حراما ولا يتعين جز، من اجزاء الوقت ليعين العبادة فلا يتعين بطلان كماله في التعيين
 لا يتعين واحد من حصول الكفارة الا في ضمن فعله في الاداء والالتزام بالقضاء في زمن التعيين في صلوة يوم
 او جمعة وانما ان كثرت القوائف فاختلقت في اشتراط التعيين لتمييز الفروع من الصلوة من جنسها وحفظها
 والاضح ان كان عليه قضاء يوم في رمضان واحد فصام يوما ثانيا وعنده ولكن لم يتبين انه قضاء ثم عمل
 رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يتبين الصلوة ولو قتها بانها بنية في الظهر يوم
 كذا ولو نوى او نطق بظهره او اخر ظهره عليه جاز وهذا هو المختص لمن لم يعرف الا وقتا القابضة او شتمت عليه
 او اراد التسهيل عان فيه وذكر في الخطا بنية التعيين في الصلوة لم يشترط باعتبار ان الواجب مختلف
 متعدد بل باعتبار مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يكتفى مراعاة الترتيب الى بنية التعيين حتى لو سقط
 الترتيب بكنة القوائف تكفي بنية الظهر لا يزوم هذا المشكل وما ذكره الصحابة كفا في حاشية وغيره خلافه وهو المعتد
 كذا في النبي وقالوا في التيمم ليكن التيممين محدثا والنجاسة حتى لو تيمم الجنب بربده الوضوء جاز خلافا
 للمختص لكونه يقع لها على صفة واحدة فيتميز بالنية كالصلوة المفروضة قالوا وكس يصحح لانه الحاجة
 اليها يقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يودعي به ماشا لانه الشروط براعي وجودها لا غير الاتركي
 انه لو تيمم للعبادة جاز ان يوصل بيغزبه **ط** في هذا البحث التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين في الجنب
 الواحد لقوله في الفائدة والمقرف اذا لم يصادف محله كان له ان يوافق اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوة
 كلها من قبل المختلف حتى الظهرين في نوى عين او العينين في يومين بخلاف ايام رمضان فانه يجزئها كشهر
 فتفرغ على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فضاها بنية يوم اخر او كان عليه قضاء صوم يومين او اكثر ففصم
 يوما عن قضا يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهرين او
 ظهر احد وعمر او نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اذا الكفارة لا يحتاج فيه الى التعيين في
 جنس واحد ولو عين لقوا في الاجناس لا بد منه كحقيقته في الظهار من شريح الكثرة وانما الركعة فقالوا
 لو عين خمسة سوادة مائة درهم سوذة فملك السود قبل الحول وعنده نقصا آخر كما المعجل في البائة وفي فتح
 القدير من الصوم ولو وجب عليه قضا يومين عن رمضان واحد لا يولى ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاء
 من هذا رمضان ولم يتعين جاز وكذا لو كان من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء غير جاز
 ولو وجب عليه كفارة فطر فصام احدى وسنتين يوما عن القضاء والكفارة ولم يتعين يوم القضاء
 جاز وفي الثانية لو عين الزكاة عن احد المالين فاستحق ما عين عنه قبل الحول لم يكن المعجل في البائة وكذا لو استحق
 بعد الحول لانه في الاستحقاق على علم بمن ملكه فبطلت التعيين انتهى وفيها ايضا لو كان له خمسة ابل الموا
 يوم الجبل امة ففعل اثنين عنها وعن مائة بطونهما ثم نتجت خسا قبل الحول اجزاه عما عين وانما على غاكتي
 في سنة الثانية لا يجوز هذا كله في الفرائض والواجب كما لم يرد في السور على قول الامام رضاه عنه
 والعبد على الصلح وركعتي الطواف على المختار وينوي المؤثر لا السور الواجب للاختلاف في في
 صلوة الجبارة بين الصلوة له تعالى والدعاء لله ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لا في تلاوة

سما كان في القنية واما السواقل فانفق اصحابنا انها تقع بمطلق النية فاما السنن الرواتب فاختلوا
في كونها شرطية او مطلقية فمقدموا على شرطية وانما يقع بنية النفل ومطلق النية ونفخ عليه لوصلي كعبين
فيكونانها شرطية ليقولوا بل قبلت انما بعد طه الفجر كانت من السنة على الصحيح فلا يصحها
بعد الكراهة واما ما قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانتا من السنة فيعيد لانه السنة
لا يدرى الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا لم قام لانه السنة في الظهر ساجدا بعد ما قد اجاز
فانه يقع بنية ساجدة ويكون الركعة تقاضا ولا تكونان من السنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدرى على
اشراط القين لانه عدم الاجزاء لم تشع الا بترجمة مبتدأة ولم توجد واختلفت في التراجع
هل يقع التراجع بمطلق النية ولا بنية القين ففصح القاضي في حرجه من الاشراط والمكثرة خلافه كالسنن
الرواتب وتفرغ ايضا على اشراط القين للسنن الرواتب وعدمه مسئلة اخرى وهي لو صلى بعد
الجمعة اربعين موضع شك في صحة الجمعة تاويا اخر ظهر عليه انه ادركه وقته ولم يؤدّه ثم بنيت صحة
الجمعة فعلى الصحيح المقتضى ان يركع ركعة واحدة حيث لم تكن عليه ظهر فائت وعلى القول الاضرب لا يركع
التقدير وهو تفرغ ايضا على ان الصلوة اذا ابطل وصفها لا يبطل اصلها وهي قولنا في حنفية والي يوسف
ظلالا في رده انه ينبغي ان يقال فيها انها تكون السنة الا على قول محمد وبني ابي نعيم الصبا في المسئلة
بالصلوة المسئلة ولا بشرط لها القين ولم اراه من نية عليه **فكسب** السنن في اليوم والبلد اثنتا عشرة
ركعة ركعتان قبل الفجر واربعة في الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلوة الجمعة اربع ركعات
قبلها واربعة بعدها والزواج عشرة ركعات بعد العشاء واليا في رمضان وصلوة والتوتر على
قولها وصلوة العيدين في احد الروايتين وصلوة الكسوف على الصحيح وقبل واجبة وصلوة الخوف
والاستسقاء على قول واما السجدة فاربع قبل العصر واربعة قبل المغرب وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان
بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وست الوضوء وخمسة المسجدة وينوب عنها كل صلوة او اما
عدد التحوّل وقيل تؤدى بعد الفجر وركعتا الاحرام كذلك ينوب عنها كل صلوة وركعتان
او ثقل وصلوة الضحى واقلها اربع واكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلوة الجمعة وصلوة الاستسقاء كما في شرح
منية المصلّي ونماها مع الكلام على صلوة الرغائب وبلدة براءة مذكورة في لاسن امير الحاج المصلّي
فيما اذا حق واخذ المظن في الاشارة القين لا يفرق بين مكانة مسجلة وزمانها وعدد الركعات
فلو حق عدد ركعات الظهر ثلاثا وخمس صلوات القين لا بشرط فالحق لا يفرق في البياينة حم
ونية عدد ركعات والسجدة ليست بشرط ولو نوى الظهر ثلاثا وخمس صلات وتلقونية القين وكما
اذا حق الامام في بصلية في غير منة ما اذا حق الادا في ان الوقت قد خرج او القضا في ان
باق وحاصل ذلك ان يذكر ما لا يحتاج اليه فاختار فيه لا يفرضه وقائمة البراءة كوسا لم يفتي عن
لواء الداية فذكره ثم شهد واعند الدعوى وذكر الوان اخر تفصيل والتاقت فيما لا يحتاج اليه لا يفرضه
وانما في سائر القين كالظن في الصوم الى الصلوة وعكس من صلوة الظهر الى العصر فانه يفرضه وذلك
ما اذا دوى لا فدية يزيد فاذا هو عمر ولا فضل ان لا يعين الامام عند كراهة الجمعة كذا يظهر عن العيين
فلا يجوز في نية ان ينوي القائم في الحجاب كاشا كان ولو لم يظن ببلد ان يزيد او عمر وازال فدية ولو نوى

العبرة بالنوى

على تركه والنية الدالة
وشهد والحقنا اخر

ولو نوى فدية في الصوم وهو شرط في النية في كل واحد من هذه الامور والظاهر ان النية في كل واحد من هذه الامور
وهو عمر وصح افداه لانه العبرة بالنوى لا بالامر اني وهو نوى الا فدية بالامام في كل واحد من هذه الامور
الظهر ونوى ان يزد اظهر يوم الثلث فبين ان يزد يوم الاربع اظهر ظهره والظاهر ان نية في كل واحد من هذه الامور
السنن ومثل في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه عزة لا يجوز ولو نوى قضاء عليه في الصوم وهو
بطله يوم الخميس وهو عزة جاز ولو كان يزد في كل واحد من هذه الامور الا فدية بالامام الذي هو نوى فاذا اظهر
جاز لانه عرفه بالاشارة فلفب السمية وكذا لو كان يزد في كل واحد من هذه الامور الا فدية بالامام الذي هو نوى
في الحجاب الذي هو نوى فاذا اظهر عزة جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في المظن في القين الميت فخذ الكثرة بنوى الميت
الذي يصلح لاداء ما كان في فتح القدير وفي عدة الفتاوى والعهدة لوقال افديت بهذا الشاب فاذا اظهر
لم يفرح ولو قال افديت بهذا الشيخ فاذا اظهر شاب صح لانه الشاب يدعى على علمه بخلاف حكم الشيخ والاشارة
هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي اشارة الى الشاب وشيخ فاقبل وعلى هذا لو نوى الصلوة على الميت
المذكور في ان النية او حكمه لم يفرح ولم اركم ما اذا حق عدد الموتى عشرة في انهم اكثر او اقل وبني ان
لا يفرح في الاقل الا اذا بان انهم اكثر لانه فيهم من لم يزل الصلوة عليه وهو الزائد **مسئلة** ليس لسان بنوى خلاف
ما يؤدى الى اقل قول محمد في الجمعة فانه اذا ادركت الامام في التشهد او في سجود السهو او ما جمعة ويصليها ظهره
والذهب انه يصليها جمعة فلا استثناء واذا لم يكن النوى من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء
والغسل والتميم فالوفا الوضوء لا ينوب لانه ليس بعبادة واحترضت ارجح الرابطة على اكثر في قوله ونية بيت
وجعل عود الفجر الوضوء وكذا اعترضوا على الفدية في قوله بنوى الطهارة والذهب انه بنوى ما لا يصح الا
بالطهارة من العبادات والمقصودة او رفع الحرج وعنده البعض نية الطهارة كنعى واما في التيمم فانه بنوى ما لا
مقصود لا نفع الا بالطهارة من سجدة التلاوة وصدق الظهر فالوفا ولو لم يزل سجود المسجود او الاذان او الاقامة لا بنوى
الصلوة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اشارة الى التيمم فانه في القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز
لا يجوز في الثانية وهو محمول على ما اذا كان محمدا ما اذا كان جاز لانه يصلح به في الجمع بينه وبين قوله في
في شرح **الكسب** في بيان النقص لصفة النوى من الغرضية والنفعية والاداء والقضاء واما الصلوة فقال
في الغاية انه بنوى الغرضية في الغرض فقال معني الى الجنبى لا بنية الصلوة ونية الغرض ونية القين حتى لو نوى
الغرض بغير نية الوجبات كالغرض في انما رجا فيه واما النية ونية الرتبة فقد مضى انها تقع بمطلق النية
ونية مبين وتقع على اسم النية الغرضية انه لو لم يوف فرض الخمس لانه يصليها في وقتها لا يجوز ذلك لو اعتقد
نها فرض وانما لا يميز ولم يزد الغرض فيها فان نوى الغرض في كل حال جاز ولو نوى الكل فرضا جاز ولو لم يظن ذلك
فكل صلوة صحتها الامام جاز ان نوى صلوة الامام كما في فتح القدير وفي الغنية المصنوعة سنة الاول من عمر الفجر
منها السن وعلم معنى الغرض انه ما سعى الثواب بغيره والعقاب بتركه انما سعى الثواب بغيره والعقاب
على تركه فنوى الغرض او الغرض او الغرض في الغرض من نية الغرض ان من يترك ذلك وينوي الغرض فضا ولكن
بعد ما قين الغرضية والسنن بغيره انما من بنوى الغرض ولا يعلم معناه لا يجزى به الرابع من علم ان نية الغرض
السنن فاقين نوازل في كل صلي انما من ولا يميز الغرض من النوازل لا يجزى به لانه نية الغرضية شرط في جزيه
ما يميزه من نوى صلوة الامام الخامس من اعتقاده الكفر فرض جازت صلوة الارس من لا يعلم ان الله تعالى

المقصود سنة

في المصايد فانما ينوي فرضين او فرضا ونفلا اما الاول فلا يكون في الصلاة او غيرهما
فانه كما في الصلاة فلا ينسج و حدة منها قال في السراج الوهاج لو نوى صلاتين فرضا كالظهر والعصر
انفادا ولو نوى في الصوم الغفلة والكفارة كان عتقا فقلت وقال محمد بن كريمة تطوعا وان نوى كفارة الظهار
وكفارة البين يحل لهما شأوا وقال محمد بن كريمة تطوعا ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة في غير المكتوبة وقد
ظهر بهذا انه اذا نوى الزكوة وكفارة الظهار وكفارة البين يحل لهما شأوا وقد محمد بن كريمة تطوعا ولو نوى
المكتوبة مكتوبة فرضين فانه كما في احدهما اقوى انصرف اليه ففهم الغفلة اقوى من صوم الكفارة وان
استوى في القوة فانه كما في الصوم فله الجواز فكفارة الظهار وكفارة البين وكذا الزكوة وكفارة الظهار
واما الزكوة فكفارة البين فالزكوة اقوى واما في الصوم فنسقم الاقوى ايضا ولا اذن المكتوبة على
صلاة الجنازة وزا في السراج الوهاج لو نوى مكتوبين فرضين فلهما دخل وقتها ولو نوى فاتبين فرضين
لاولى منهما ولو نوى فاتبين وقتيه فرضين للاتباع الا ان يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهار والفجر وعليه
من يرمي فان كان في اول وقت الظهار فرضي عن الفجر وان كان في آخره فرضي عن الظهار انتهى في ما ذكره كبري
ناويا للتميز وللركوع وما اذا طاف للفرض والوداع وان نوى فرضا ونفلا فانه لو نوى الظهار والتطوع
قال ابو يوسف يكره في المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد بن عيسى في المكتوبة ولا التطوع
وان نوى الزكوة والتطوع يكون في الزكوة وعند محمد بن كريمة في التطوع ولو نوى نافلة وجنازة في نافلة كذا
في السراج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى ركعتي الفجر النجدة والسنة اجزأت عنهما ولم ارحم ما اذا نوى
سنتين كما اذا نوى يوم الاثنين سبعة وعشرين يوما وعرفة اذا وافقه فانه مسئلة النجدة انما كانت
ضمن السنة لحصول الحق واما القعدة في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا
كان نفلا او فرضا وتطوعا كما في تطوعا عندهما الا في باب اصناف الاحرام لو احرم من باب
معاودة التقارب زمانه عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد بن المعية يلزم احديهما وفي التقارب الاول
فقط واذ الزمان عندهما ارتفعت احديهما بانفاقها لكن اختلفا في وقت الرخص فعند ابى يوسف رحمه
عقب ضرورة حرما بالجملة وعند ابى حنيفة رحمه الله اذا اشترع في الاعمال وقيل اذا نوى سائر او نقص
في البسوط على ظاهر الرواية ونمرة الخلف فيها اذا جنى قبل الشروع فلهما في النجدة في احرامين
وادم واحد عند ابى يوسف ولو جامع قبل الشروع فلهما في الجماع وادم ثالث للرخص فانه في
برفض احديهما وبمضى في الآخر وبقي التي مضى فيها وحجة وعمره مكانة التي رخصها ولو قتل صيدا قبل
قبض او حصر فانه في هذا الخلاف اذا اصيل بغير عين معاودة على التقارب بلا فصل انتهى واما
اذا نوى عبادة ثم نوى في اشتغالها الانتفال عنها الا عزمها فانه كبري ناويا لا يتقبل عنها الا عزمها
خارجا عنها في الاول وان نوى ولم يكن له كبري ناويا كما اذا نوى كبري ناويا في وكبري ناويا في
مفسدة الصلاة من شرجها على الكثرة **باب** تنفرض على الجمع بين شيئين في النية وان لم يكن من العبادات
انا لو قال لزوجتي انت على حرام ناويا للطلاق والظهار او قال لزوجتي انتا على حرام ناويا في
احديهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كنيته في باب الايلاء من شرح الكثرة نفلا من المحيط من
الحديث وفي وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن اول حقيق وحكم فقالوا

ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار وكفارة البين يحل لهما شأوا وقد محمد بن كريمة تطوعا ولو نوى المكتوبة مكتوبة فرضين فانه كما في احدهما اقوى انصرف اليه ففهم الغفلة اقوى من صوم الكفارة وان استوى في القوة فانه كما في الصوم فله الجواز فكفارة الظهار وكفارة البين وكذا الزكوة وكفارة الظهار

فقالوا في الصلاة لو نوى قبل الشروع في نية محمد بن كريمة لو نوى عند الموت في غسل الظهر والعصر
مع الامام ولم يستقل بعد النية بالسبب غسل الصلاة انما لا انتهى الى مكانة الصلاة لم يفر النجاة
بتلك النية وبكذا روى عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة وفي النجدة في وقت
في منزله لصلى الظهر ثم ظهر حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية فانه لم يستقل بعمل اخر كغضبه كذا
بكذا قال محمد بن الرقيات لانه في النية المتقدمة على الشروع بتعبها الا وقت الشروع حكم كذا في الصوم
اذ لم يبدلها غير ما انتهى عنه محمد بن السبب انما كان عند الشروع بحيث لو سئل اية صلاة نفيض
يجب على بديةه من غير تفكير فهو نية تامة ولو احتاج الى التأمل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا
عدم بالسبب غسل الصلاة لصحة تلك النية مع نفي حكمها بانها صحيحة مع العلم بانها يتحقق فيها وبين
الشروع المشبه الى مقدم الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كونه المراد بالسبب من جنسها ما يدل
على الاعراض كجاء ما اذا اشتغل بكلام او اكل او نقول هذا المشي اليها من افعالها غير قاطع للنية
في الخلاصة اجمع اصحابنا ان الفضل ان يكون مقارنة في الشروع ولا يكون شارعا بمسأله لانه
ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الب في عدم التجزئ ونقل ابن وهبة احتج قاض المشايخ
خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي رحمه الله من جواز التأخير في التحريم فقبل انشاء قبل
لا يصحود القعدة وقبل الركوع وقبل الرفع والحق ضعيف والمعتد ان لا بد من القرائح حقيقة
او حكما وفي الجهرية لا يعتبر بقول الكرخي واما النية في الوضوء ففان في الجهرية ان محله عند غسل
الوجه وبني انه يكون في اول السن عند غسل يدين الى الرسغين لبنا لبنا في السن في
المنقذمة على غسل الوجه وقوله الفصل كالوضوء في السن وفي التيمم يندى عند الوضع
على الصعيد ولم ارحم وقت نية الامامة للشباب وبني انه يكون وقت اخذ احد به لاخر
كي انه بني انه يكون وقت النية الجماعية اول صوة المصوم فانه كان في السن الصلاة الامام فلهما
واما النية لصحة الافعال بالامام فقوله في فتح القدير في الاضطرار ينوي اية عند افتتاح الامام
فانه نوى في وقت عاللا بان يسرع جاز فانه نوى ذلك على ظن انه يسرع ولم يسرع اختلف
في الجهرية انتهى واما نية التفرغ للصوم في الاستحالة فوفقها عند الاختلاف واما وقتها في الزكوة
فقوله في الرهابة ولا يجوز اذا الزكوة الابنية مقارنته لاداء او مقارنته لغير مقارنته لاداء واجب لانه
الزكوة عبادة فكان شرطها النية والاصرفها القرآن الاله الرفع ينفي فاكثرا بوجودها جاز
العمل ليس التفرغ النية في الصوم انتهى وجوزوا التفرغ على الاول لكن عند القول هل يجوز نية
عن الاله فقوله في شرح الجمع او دفعه بانه نية نية بعدة فانه كانا كما في الجهرية في الفقهاء والافعال انتهى
واما عند قلة الغنم فكذلك الزكوة نية ومصر فاقولوا الاله الرفع فانه مصر في الغنم واما الزكوة واما الصوم
فلا يجوز ان يكون فرضا او نفلا فانه كان فرضا فلا يجوز ان يكون اذ رمضان او غيره فانه كان اذ
بمضان جاز بنية مقدمه بغير الشمس وبمقارنته وهو الاصل وبما خفف عن الشروع الى ما قبل نصف
نهار الشمس على الصائم وان كان غير اداء رمضان عن قضاء او نذر او كفارة بنحوه نية متقدمة
من غروب الشمس المطوع الفجر بنحوه مقارنته لطول النهار الاصل القرآن كما في فتاوى فاضل

من بين النطق بالثبوت وراه الاخرى سنة وفي المحيط قد ذكر بانك سنة فيقول الله اني اريد
حصوله كذا فيسقط ما في وتقولون في كتاب الحج انما طلب التيمم لم ينقل اليه الحج بخلاف بقية العبادات
وقد حققناه في شيخ الكثر وفي القنية والمحيط في نسخ وخرج في هذا الاصل من لم يمتها النذر لا يكفي
في الجاهلية بل لا بد من التلفظ به ضرورة في باب الاعتكاف ومنها الوقوف ولو كان مسجد
لا بد من التلفظ الدال عليه وانما توقف شروعه في الصلوة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية فلا بد
من الشرائط للشروع اقول يعني الشروع على وجه السنة كما لا يخفى وانما الطلاق والعاق في النية فلا بد
بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسئلة في فتاوى قاضي خان رجل له امراته امرأة ويزيد فقال يا زبي
فاجابت عمة فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت انه كانت امراته وان لم تكن امراته
بطل لانه اخرج الجواب جوابا لكلام التي اجابت وان قال نوبت زبي بطلت زبي شتمت فقد وقع
الطلاق على زبي بمجرد النية ومنها حديث النفس لا يؤخذ به ما لم يتكلم به او يعمله كما في حديث مسلم
رضي الله تعالى عنه وحاصل ما قاله انه الذي يقع في النفس قصد المعصية على خمس مرات المحاسن وهو ما
يكفي فيها ثم جربانه فيها وهو الما ظهر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من الرد في فعل او لا ثم الهم ونجح
قصد الفعل ثم الغرم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالجزم لا يؤخذ به اجاعا لانه ليس في فعل وانما هو
شئ ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع الما ظهر الذي بعده كانه قاورا على دفعه بعرف المحاسن اول وروده ولكنه
هو وما بعد من حديث النفس مرفوعا بالحدث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولي
وهذا الثالث لو كانت في كسب لم يكن له بها اجر لعدم القصد وانما التيمم فقد بين في الحديث الصحيح انهم
بالجسنة يكتب حسنة والهم بالنية لا يكتب حسنة وينظر فانه ترك له حسنة وان فعلها كتبت حسنة واحدة
والا في معنى انه كتب عليه الصلوة وحده وهو معنى قوله واحدة وان لم يرتفع وانما الغرم فالحقيقة
على انه لا يؤخذ به ومنهم من جعله في المرفوع وفي البرازية في كتاب الكراهية ثم يعصية لا ياتم ان لم يغم
عزمه عليه وان عزم ياتم الغرم لا يتم العمل بالجوارح الا ان يكون امراته بجمرة الغرم كالقاضي انتهى
باب العكس في شروط النية وفي اربعة اقسام الاول الكسب والذبيح العبادات والكا فله من خواصه في باب التيمم
عند قول الكثر وعمره والناهم كافر لا وضوءه لانه النية شرط التيمم دون الوضوء فيجب وضوءه عند
فاذا اتم بعد ما عمل بها لم يكن قالوا اذا انقطع دم الكتابة لا قبل من عشرة من ولها بجمرة الانقطاع ولا
ولا يتوقف على النفس لانها ليست من اجله وان منع منها ولمنع الطهارة الكافر قبل سلا فانه قال في الله
المستقط قال ابو حنيفة اعلم انفراد الفقهاء لقراءة العلة يندى ولا ياتى المصحف وانه اخفى في مسئلة
بأنه انتهى ولم يمنع الكفارة من كافر فلا تنقض بينه لانهم لا ياتى لهم وقوله تعالى واذ يكتفوا ايمانهم في
الصوره وقد كتبت في القواعد ان نية الكافر لا تنقض الا في مسئلة وفي البرازية والعلامة على من ونفاري خراجا
مسئلة فيلزم العقب في بعض الطرق واعلم الكافر قهر الكافر لا اعتبار بقصد لا العقب في النية انتهى
باب التيمم في دفع عبادة من غير تيمم ولا يجوز في دفعه عند العقب ويجوز خطأ ولكن لا يركع العقب
تيمم اوله وينقض وضوءه لعدم تيممه وينقض صلوة يسركا في شرح منظومة ابن وهب **باب التيمم**
بالنوى فمن جعل في الصلوة لم ينع منه كافر منادى العقب الا في الحج فانهم يحرموا الميم لانه علق

عليه رضي الله عنه احرم بما احرم به النبي م وصحة فانه حلال عباد وعمره صحاح كذا في صحيح الشروع في العبادات
وان شاع لغتة عمر للمع ان لا ياتي بمناق بين النية والنوى قالوا ان النية المنقضية على النوى كما جاز
بشرط ان لا ياتي بعد ما ينافي وحل هذا تبطل العبادات بالارتداد في اثباتها وتبطل صحة النبي م
بالردة اذا مات عليها فانه اسم بعد ما فانه كانه في حيوية عليه سلام فلا مانع من عودها بالخطأ
والا في عودها نظر كما ذكره العراقي ومنه المتنا في نية القطع فانه نوى قطع النية صارت من الابد
ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا اكبر في الصلوة بنوى الدخول في الاخر
فالتكبير هو القاطع للاولى لا مجرد النية وانما الصوم الفرض او الشروع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والتعلق
الى صوم الفضل فانه لا تبطل والفرق انه الفرض والنفل في الصلوة جنب مختلفا لا رجوعا لاحد محال اخر
في التيمم وكما في الصوم والزكوة جنس واحد وكذا في المحيط وفي المزائ الاكل لو افتح الصلوة فنية
الفرض ثم غر نية في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والبيع في الصوم لم يفرق
وكذا لو نوى الاكل والبيع ففصل من في الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل
الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعد ما اسكت بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل لا تبطل بها
ولو نوى قطع السفر بالاقامة صار مقبها وبطل سفره بجنس سائر المطا ترك السفر حتى لو نوى الاقامة سيرا
لم ينع وصلاحيه الموضوع للاقامة فلو نوى ما في بحر او جربة لم ينع واتحاد الموضوع والمدة والاستقلال
وبالرأى فلا تنقض نية التيمم كذا في مواج الدراجية واد الواسي السافر لاقامة في اثنا صلوة في الوقت
على فانه لا الاربع هو الواجب في اولها او في وسطها او في اخرها كان منفردا او مقفيا او ممرجا او مسوقا
اما اللاتيمم لا يتم فيها بعد فراغ اعمه لا استحكام فرضه بغير اعمه كذا في الخلاصة ولو نوى على النجاسة
والحدمة كان للحدمة بنية ولو كان على عكسه لم يترك ذلك الربيعي اما نية الحيانة في الودعة فلم يرها
صريحة لكنه في فتوى ظهر به جنابات الاحكام ان الودعة اذا تعدى ثم ازال النعكس او فرنتا ازالة
بعوده اليه لا يزول النعدي انتهى وفيه فرع وهو انه يوجب فنية القطع بنية الغيب وهي نفل الصلوة
الى اخرى قرنا انه لا يكون الا بالسروع والتيمم لا يجزى والنية لا بد ان يكون الثانية في الاول كما ان
يسرع في العصر بعد افتاح الظه فنجبه الظه لا تعذر كونه الظه وشرطه ان لا يتلفظ بنية فانه تلفظ
بها بطول الاول مطلقا وقد ذكرنا تفاريها في مفصلة الصلوة من شرح الكثر ووج المسألة الرد من عدم الجزم في
اصلا وفي المنتقط في فقهي اشري خاد المحدث وهو بنوى انه اصار بجائحه لركات على وقالوا نوى يوم
مستك ان كان في شعبة فليس بنية وان كان في رخصة لم ينع نية ولوردة في الوصف بانك ان كان في شعبة
فتيمم والا فليس بنية رخصة نية كما بنية في الصوم وينبغي على هذا ان لو كان عليه فانية فشك انه قضيا
اولا قضيا ثم عيّن انها كانت عليه لا يكره للشك وعدم الجزم بيقينها ولو شك في دخول وقت العبادات
فان في بها فانية انه فعلها في الوقت لم يكره اخذ من قولهم كما في فتح القدير لو صلى الفرض وعنده ان الوقت
لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزى انتهى وفي خزانة الاكل ادرك القوم في الصلوة ولا يدرك انها المكتوبة
او التروكية بكونه بنوى المكتوبة على انها لم يكن مكتوبة بيقينها بين العقب فاذا هو في العقب صح
وان كان في التروكية نفع فلا انتهى فرع عقب النية بالمشية قد متناه ان كان ما يتعلق بالنية كما

او انك في نية سجدة واحدة فيها قبل الفراغ فانه كان بعدة فلا شيء عليه الا اذا ترك بعد الفراغ
انه ترك فضا وشك في نية قالوا بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيقول ركعتين ثم يقعد ثم
يقوم لركعتين ففتح القدر ولو اخرجه عدول بعد السلام انك صليت الظهر اربعاً وشك في صدقة وكذا في
فاته بعد احتياط لانه الشك في صدقة في الصلاة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فانه كان الامام
على يقين لا بعد والاحاد بقولهم كذا في الصلاة ولو حلف بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك
في الثالثة انك في النقص ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو نكح مصلح
انه ترك سجدة ولا يدرك من تركها من الظهر والعصر لانه لم يرفع يديه على شيء يتم
العصر وسجدة واحدة ثم يعيد الظهر اربعاً ثم يعيد العصر فانه لم يعيد شيئاً عليه في الركعة وفي شك في كبره
لاقتحاح اولاً وهل احث اولاً وهل اصاب النجاسة ثوبه اولاً او مسح راسه اولاً استقبل ان كان اول
مرة والا فلا انتهى ولو شك انها كثيرة الا فتاح او القنوت لم يرفع يديه في السجدة في آخر سجدة
ولو شك في اركان الحج ذكر المصالح في الصلاة وقال عامة من يخبرني بوجوب ما لا يملكه الركن والركن عليه
لا يقبل الحج وبانه الركعة نفس الصلاة فكانت السجدة في باب الصلاة احط كذا في المحيط وفي البدر في الحج سبي
على الاقل في طهر الرواية في البراءة شك في القيام في الفجر الاول والى ان نية في طهره وفوقه في السجدة ثم
ركعتين بفتحة وسورة ثم انك وسجدة السنو وانه شك في سجدة انما عاى الاول ام الثانية لم يفي فيها
وانما السجدة الثانية لانه انما ماله لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة الثانية فعد ثم قام
فصلى ركعة وانما سجدة السهو انك سجدة انه صلى الفجر ركعتين او ثلثاً ان كان في السجدة الثانية
فسد صلاته وان كان في سجدة الاولى يمكن اصلاحها عند سجدة لانه تمام الامة بالرفع عنه فترفع السجدة
بالرفق انما في الحديث فبقوه بقوه وسجدة السهو اما انما في نوع منه ترك ركعتين فليدفعه سجدة
وانه قد يحرك على ترك الركوع فسيح ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة بين طهره سجدة يوم وليلة ثم ترك
في ركعتين فعد كذا انه ترك ترك في الاربعه فذوات الاربعه كلها انتهى ومنها شك في طهره لا لا يقع
شكاً في طهره واحدة او اكثر ينبغي على الاقل في ذكر السجدة في الامانة يستيقن بالاكراه ويكون المبرطنة على
خلافه وانما في الزوج غنم على انه ثلاث يتم كلها فانه اخرجه عدول حضر ذلك المجلس ثم اذرة وهو قد
وصد فهم اخرجه لهم انه كان عدولاً وعن الامام انه خلف بطلانها ولا يدرك اثلث ام اقل يحرق
وانما السجدة على ما شدد لك عليه كذا في البراءة ومنها شك في الخارج اميني او حذبه وكذا في السجدة فانه ترك
احداً ما وجب الغسل انما قالوا لا يحكي عنه ابي يوسف على ما لا يقل هو الذي وجب عنه احتياطاً في
كفها بالانقضاب سرة الفجوة وكقول الامام في الفارة البيت اذ وجرة في بره لم يدركها فروع
لم اراها الآن الاول لو كان عليه بن وشك في نية السجدة في الخارج في الركعتين في البراءة في الغضا
انما شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه لا يخلف احداً عن الوضوء في الحرام وانما باحصاه الا
خلفه انما يكون رايه المدعي وحكي لا يخلف انما مبطل سماعه الخلف انتهى ان لا يبل او يفرغ ثم
سأله سكتة انه عليه ركعة كلها او بعضها ينبغي ان يرضى الكل ان شك في طهره الصبا الرابع شك
فيما عليه من العدة هل هي عدت طلاق او وفات ينبغي ان يرضى الاكثر عليها وعلى الصائم اخرجه فروعهم

حاشا
الكل

انك في العدة

انك في العدة
في العدة

نكح في العدة
نكح في العدة

او انك في نية سجدة واحدة فيها قبل الفراغ فانه كان بعدة فلا شيء عليه الا اذا ترك بعد الفراغ
انه ترك فضا وشك في نية قالوا بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيقول ركعتين ثم يقعد ثم
يقوم لركعتين ففتح القدر ولو اخرجه عدول بعد السلام انك صليت الظهر اربعاً وشك في صدقة وكذا في
فاته بعد احتياط لانه الشك في صدقة في الصلاة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فانه كان الامام
على يقين لا بعد والاحاد بقولهم كذا في الصلاة ولو حلف بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك
في الثالثة انك في النقص ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو نكح مصلح
انه ترك سجدة ولا يدرك من تركها من الظهر والعصر لانه لم يرفع يديه على شيء يتم
العصر وسجدة واحدة ثم يعيد الظهر اربعاً ثم يعيد العصر فانه لم يعيد شيئاً عليه في الركعة وفي شك في كبره
لاقتحاح اولاً وهل احث اولاً وهل اصاب النجاسة ثوبه اولاً او مسح راسه اولاً استقبل ان كان اول
مرة والا فلا انتهى ولو شك انها كثيرة الا فتاح او القنوت لم يرفع يديه في السجدة في آخر سجدة
ولو شك في اركان الحج ذكر المصالح في الصلاة وقال عامة من يخبرني بوجوب ما لا يملكه الركن والركن عليه
لا يقبل الحج وبانه الركعة نفس الصلاة فكانت السجدة في باب الصلاة احط كذا في المحيط وفي البدر في الحج سبي
على الاقل في طهر الرواية في البراءة شك في القيام في الفجر الاول والى ان نية في طهره وفوقه في السجدة ثم
ركعتين بفتحة وسورة ثم انك وسجدة السنو وانه شك في سجدة انما عاى الاول ام الثانية لم يفي فيها
وانما السجدة الثانية لانه انما ماله لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة الثانية فعد ثم قام
فصلى ركعة وانما سجدة السهو انك سجدة انه صلى الفجر ركعتين او ثلثاً ان كان في السجدة الثانية
فسد صلاته وان كان في سجدة الاولى يمكن اصلاحها عند سجدة لانه تمام الامة بالرفع عنه فترفع السجدة
بالرفق انما في الحديث فبقوه بقوه وسجدة السهو اما انما في نوع منه ترك ركعتين فليدفعه سجدة
وانه قد يحرك على ترك الركوع فسيح ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة بين طهره سجدة يوم وليلة ثم ترك
في ركعتين فعد كذا انه ترك ترك في الاربعه فذوات الاربعه كلها انتهى ومنها شك في طهره لا لا يقع
شكاً في طهره واحدة او اكثر ينبغي على الاقل في ذكر السجدة في الامانة يستيقن بالاكراه ويكون المبرطنة على
خلافه وانما في الزوج غنم على انه ثلاث يتم كلها فانه اخرجه عدول حضر ذلك المجلس ثم اذرة وهو قد
وصد فهم اخرجه لهم انه كان عدولاً وعن الامام انه خلف بطلانها ولا يدرك اثلث ام اقل يحرق
وانما السجدة على ما شدد لك عليه كذا في البراءة ومنها شك في الخارج اميني او حذبه وكذا في السجدة فانه ترك
احداً ما وجب الغسل انما قالوا لا يحكي عنه ابي يوسف على ما لا يقل هو الذي وجب عنه احتياطاً في
كفها بالانقضاب سرة الفجوة وكقول الامام في الفارة البيت اذ وجرة في بره لم يدركها فروع
لم اراها الآن الاول لو كان عليه بن وشك في نية السجدة في الخارج في الركعتين في البراءة في الغضا
انما شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه لا يخلف احداً عن الوضوء في الحرام وانما باحصاه الا
خلفه انما يكون رايه المدعي وحكي لا يخلف انما مبطل سماعه الخلف انتهى ان لا يبل او يفرغ ثم
سأله سكتة انه عليه ركعة كلها او بعضها ينبغي ان يرضى الكل ان شك في طهره الصبا الرابع شك
فيما عليه من العدة هل هي عدت طلاق او وفات ينبغي ان يرضى الاكثر عليها وعلى الصائم اخرجه فروعهم

فان لم يدر
ولا اجابة

لوزنك مصلوكة وشكك انما آية مصلوكة فمصلوكة يوم وليلة - علما بالاحتياط المأمور في المنذور
هل هو مصلوكة او مصلوكة او غير مصلوكة وينبغي ان يلزمه كفارة بين اخذ من قولك لو قال على نذر فعله مع
كفارة بين لانه الشك في المنذور كعدم تسمية السكينة شك هل حلف باله او بالطلاق او بالعق
رايت مسئلة في البرائة قبل الابانة خلف ونسب انه باله او بالطلاق خلفه بالبرائة وفي الشك اذا كان يعرف
انه خلف معلقا بالشرط او يعرف الشرط وهو قول الدار ووجهه انه لا يدرك ان باله او بالطلاق فلو وجد
الشرط ما اوجب جلا قال كل على العيب باله ان كان الى الف مسما قبل له قال علم انه على اياها كثيرة غير ان لا
اعرف عددا ما اصبحت قال على الاقل حكما وانما الاحتياط فلا نهاية له انتهى **القاعدة** في الابطال بالعدم
وقبها فروع منها احدا من القاعدة القول قولها في الوطى لانه الاصل عدم لكن قالوا في العيب لو اذني
الوطى وانكرت وقيل بكون خبرت وان قلن غيب فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والامر
السلامة في الفقة وفي القبة افترا وقالت افترا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها انها تنكر
سقوط نصف المهر انتهى ومنها القول قول الشريك والمضارب ان لم يبرح لانه الاصل عدمه وكذا لو
قال لم ابرح الا كذا لانه الاصل عدم التزايد وفي الجمع على الاقرار وجعل القول على المضارب اذا انى مع
بالعيب وقال هما اصل ويرجى لالرب المال انتهى لانه الاصل وان كان عدم الزوج لكن حارمه اخر وهو انه
القول قول القابض في مقدار ما قبض ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فساد الوصل اليها
وانكرت فالقول لها كذا من اذا انكرت وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة او اذها القطار بعد فساد
واذ ادعى الزوج اتفاقا فالقول له بين كافي في القبة والثانية خرجت عن القاعدة فليقل وكذا في قدر ركب
المال لانه الاصل عدم الزيادة وكذا في انه ما نياه عن سركا لانه الاصل عدم الشيء ولو ادعى المالك انها فرفرو
والاخر انها مضاربة فالقول فيها قول الاخر لانه انما لا اتفاقا جواز التعرف له والاصل عدم النفاذ ولذا لم
قال اخذت منك الفادوية وبكك وقال اخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال اعطيتها ووليتها وقال غصبها
لانتهى وفي البرائة وفي اخر عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر مبيع هدية فالقول للدافع انتهى لانه على
العية يدعى الا برائة القبة مع كونه العين متفوتة بنفسها ومنها لو اذنت امرأة لزوجها في فم الرضيع ولا تدرك
ادخل العين في مقلد لا لا يحرم الاحتجاج لانه في مانع شكك في الاول والى وسباني تام في قاعدة ان الاصل في
المرة ومنها اختلاف قبض المبيع والعين الموهبة فالقول لشركه وهي في جارة التهذيب ومنها لو ثبت عليه
باقر او بنية فاعى الا انما لا بد من القول بلدين لانه الاصل عدم ومنها لو اختلفا في قدم العيب فانكره البائع
فالقول له واختلف في قبضه فقول له ان اصل عدمه وقيل لانه الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط
المبارة فقول من نفاذ عمل بانه اصل عدمه وقيل من ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكى القولين في
الشرح والمعتبر الاول ومنها لو قال غصب منك الفادوية وبكك فيها عشرة دنانير فقال المصنوب منه بل كنت
امرئت بالبشارة بها فالقول للمالك كما في اقرار بزيادة معنى شكك بالاصل وهو عدم الغصب ومنها لو تم
اختلاف في رتبة المبيع فالقول للمستزكي لانه الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رتبة فليقل لانه الاصل
عدم التغيير **سبب** ليس الاصل عدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة وانما الصفات الاصلية فلا اصل
وجود ونقص على ذلك لو اشتراه على انه ضار او كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له لانه الاصل عدمه

سبب
الغيب

الاصل عدمها لكونها من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها كبرية او غير كبرية فبما هي كبرية او ادعاه البائع فالقول
للبائع لانه الاصل وجودها لكونها مصفة اصلية كذا في فتح القدرية خبر السرا ولا على هذا في قول كل منكر
خبراني فهو جرة فادعاه عبدا وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية كبرية فهي جرة فادعاه جارية
انها كبرية وانكر المولى فالقول لها وتمام نقله في شرحنا على الكثرة في تعليق الطلاق عند شرح قوله وانما اختلاف وجود
الشرط **القاعدة** في الاصل اضافة الحادث الاقرب او فاته منها ما قد منها في الموراي في ثوبه بكاسة وقد حصل في الموراي
من اصابته بعبدها من اخر حدث احدها منى من اخر فقرة وبلزلة الفصل في الثانية عند ان جنة ومجد وان لم
ينذكر احتكاما في المذبح بعبدها اخر ما احتكم وقيل في البول بعينه اخر ما بال وفي الدم من اخر ما عطف والوثيق
جنته فوجد فيها فارة مبيته ولم يعلم به دخلت فيها فانه لم يكن ثقب بعبده المصلوكة من يوم وضع الفيل فيها وان
كانه فيها ثقب بعبدها من ثلثة ايام وعلم الشبان بهذه القاعدة فكمما تحاشه البر اذا وجد فيها فارة مبيته من وقت
العلم بانه غير عاذه شئ لان وقوعها حادث فيفان الاقرب فانه وحالف الامام الاظم كما نحن عادة صورة منه لم
ان كانت متفحمة ونفسه والا من يوم وليلة علما بسبب الفادوية الموهوم احب ما كالجرح اذا لم يزل صاحب كسر
حتى مات بجراحه الجرح ومنها لو كان في رجله رجل ففصل رجل ففصلت عينه هو في ملكه الجرح وفصل الشرا
فقاته وهو في ملكه فالقول للشرا في فاقه رسته ومنها لو ادعت ان زوجه اباها في المرض وصار فاقه رست
وقال الورثة اباها في الصحة فلان كانت كان القول فوسها ففصلت وخرج عن هذا الاصل سبب الكثرة من شئ
من الفضل او فوات ذوى فقال وجنته سلمت بعد موته وقالت الورثة سلمت قبل موته فالقول لهم من ان الاصل
الذكر بغضبي ان يكون لها ووجهه ان زوجه اباها فخرجوا عن هذه القاعدة فما لاصل حكم الجرح وهو ان سبب الحرمة بيت
في المم فثبت فيها مضى ومما خرجت عن الاصل ما في الشمة وغيره لوانه لو اذنت ثم مات فقال المقر في الفقة
وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيته بينة الورثة وان لم يقم بينة واراد استحل فمهم
فله ذلك انتهى ومما خرجت عن هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وكنت نصراني فماتت مسلمة بعد موته فقلت
اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى ومما خرجت عن
هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل منك الفادوية ففصلت بها عليك فقال الرجل حم
اخذت ظمنا بعد العزل فالصحة ان القول للقاضي مع انه الفصل حادث فكما ينبغي ان يضاف الاقرب او فاقه
وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره الشنسي لكن المعتمد الاول لكن القاضي استخذه الاحالة متناوية
للفقة وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعل قبل قبيله القف وخرج ايضا عنه ما لفتلوا قالوا العبد لغيرة بعد عقد
قطعت بركه وانما عبده وقال المقر بل قطعتها وانتهى حر كانه القول للعبدة وكذا لو قال المولى لعبده قد عقدت
فداخذت منك حره كل من شرفه وراهم وانت عبدا فقال المعتق اخذتها بعد العقد اخذتها بعد العقد كما
يقول قول المولى وكذا لو كسب البائع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كانه القول للموكل
انه كانه البائع منه شكك وان كانا فالقول قول الموكل وكذا في مسئلة الفقة لا يصدق وفي الفقة القائمة
ومما وافق الاصول في النهاية لو اعترق امته ثم قال لها قطعت بركه وانت امته فقلت قطعتها وانما اخره
فالقول لها وكذا في كل شئ اخذته منها عند اني خيفه وابي يوسف رحمه الله ذكره قبل الشهاد او يحتاج هذه
السائل لا يفرق بين الفرق بينهما وفي الجمع على الاقرار ولو اقر حري اسم باخذ المال قبل الاسلام او بالاسم

سبب
الغيب

او لو ارش
نما

ولا يرد الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم الحيواني حتى حكم في المال بالتكليف وفي الدم كبر حتى
يفراد كلفه واكتفى في المال بغير واحدة ونجس بدم في الدم انتهى **باب الرابع الفاعلة الرابعة**
الشفقة تجلب بالتيسير والاصل فيها قوله فيريد اليكم اليسر ولا يريد اليكم العسر وقوله في ما جعل عليكم في الدين
من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الشفقة السخيا قال العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع
رضى الشراء وكيفية ما علم ان اسباب التحقيق في العبادات وغيرها سبعة السبيل الاول التسرف وهو نوعان
منه ما يخص الطول وهو ثلثة ايام ولياليها وسوا القصر والقطرة والمسخ اكثر من يوم وليدة مع
وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يخص به والمراد به طلق المزج مع العسر وهو ترك الجمعة مع
الصديق والجمعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نسائه والقصر لربنا
رضه اسقاطا بمقتضى القرية بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروعا حتى انتم به فوفدت لوانتم به ولم يقعد على يسر
الركنتين ان لم يتوافر فليس سجودا لثالثه السبيل الثاني الرخص ورضه كثرة التيمم عند الخوف على نفسه
او على عفو او من زيادة المرض او بطنه والقعود في صلوة الفرض والاستطباع فيها والاباء والتخلف في الجماعة
مع حصول القصد والقفز في رمضان للشيخ الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال عن الصوم
الى الطعام في كفاية الظهارة وفي الفطر في رمضان والمزج من المعتكف والاستسنانة في الحج وفي
رمي الجمار واباحة محطرات الحرام مع الفدية والتداوى بالنجاسة وبالجملة على احد القولين فاختر
قاضي خان حديه واساطة الفدية بها اذا غصن اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى العورت وسوتين
السبيل الثالث الاكراه السبيل الرابع الشك السبيل الخامس الجهل وسبيلان هما جهل السبيل والجهل بالشرع
الجهل بالصلوة مع النجاسة المعفو عنها كما دون في ربيع الثوب من الخشقة وقدر الدرهم في المغنطة ثم
ونجاسة المعذور التي لا تصب شيئا وكما في كفاية فاعلمها حرجت ودم البراغيت والبنق في الثوب وان كثر
وبلوى ترشش على الثوب فدر رؤس الامير وطبق الشوارع واثر نجاسة عثره الدواب في كسور في غير ذلك
او على الفتوى ومنهم من اطلق في الفرة والفارة وحرقه خارجا ويصغفون وحرقه الطيور المحترمة في رواية
وما انفك سائله ويرى انما مطلقا على المفتي وافراده القيا وخيار السجين وقيل في خاتمة النجس
الجوانم والعقود المزج والفسا اذا اصاب سوادا من البقلة او المعقودة على المفتي وكما في الملوان لا يصلح
في سراه بل ولا تناول بعضه ان يخرج من الخلاف ومن ذلك قولنا بان الفار مطهرة للردوث والخذرة فقلنا بطهارة
رمادها تيسر وان لم تستنج نجاسة العجز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول الخفاش وحرقه والبراد او وقع
في الحلب ويرى قبل النفث وتخفيف نجاسة الارواح عند ما يصب ثوب من نجارة النجاسة على الصبيح
وما يصب ما سأل من الكف ما لم يكن اكبر رايه النجاسة وما لا يبق استحقاقا وصورة اعراف العذرة في بيت فاته
ما لا يطابق في بيتا وكذا في ما لا يصلح اذا كان سارا وعلى كونه طابق او بيت بالوعة اذا كان طابقا في نقل
منه وكذا الحمام اذا كان كاهن في نجاسة فوق حيطانها فقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كونه معلقا في افرنج
في اسفل الكوز والقول بطهارة مسكنا وان كان اسود ما وازداد وان كان عرق حيوان فم اكل والشراب الطاهر
اذا جعل طيبا بالانجس حله فالفقوى حله في العرة الطاهرة انما كان دابة ترشش على الناس من فاه الميت
ما لم يكن من حذر عذره وما ترشش في سوق او في بيت قدماء وموطى كلاب وفتيل مسرف ورد عند الفلق ومشرقة

ومشرقة استنجا بالجموع انه ليس بجزيل حتى لو ترك المستنجد في ما يتجشده والقول بان كل ما لم يبق في النجاسة الحقة
ومن الصفات التي تعليل مسح الخف في الخرافة نزعها في كل وضوء ومن ثمة وجب نزع الخف لعدم تركه وانما
لا يحكم على ما لا يستعمل ما دام متروكا على العفو ولا يستنجد الا اذا لاقى المتجشدين لم ينقص عنه ولا يضره التغير
بالكث والظن والطيب وكلما لم يصبه منه واما ما استند به عند سيق الحديث واما احتجاب صلوة الخوف
ايضا النافذة على الدابة خارج المصرا بالاباء وفي رواية عني ابي يوسف رحمه الله وابعاده القعود فيها لا عزروا وسع اجنبه
رحمة الله في العبادات فليقل ان من المرأة والذكر فليقل ان بشرط النية في الطهارة ولا ذلك ووسع في المياه
فقوضها الى رأي البتلي به ولم بشرط مقارنة النية للتكبير والعين من القراءة شيئا حتى العاكفة على القول في
فالقول انما يستمر من القراءة والتعيين بحيث لا يجوز بغيره عسر واسقاط القراءة عن السور بل منعه منها شفقة على
الامام دفعا للخلط عنه كما يشهد بالجامع ولم يخص تكبيرة الافتتاح بل حفظ وانما يجوز ما بكل ما يقيد التعظيم واسقط نظم
القراءة عن المصل في فورة بالفارسي نسبة على المشايخ وروى رجوعه واسقط فطر الطهارة في الركوع واستنجد يسيرا
واسقط لزوم التفرق على الاصناف الثمانية في الزكاة وصدق في الاقطار وجوز تأخير النية في الصوم وعلوم التعيين
لصوم رمضان ولم يجعل للركنين الوقوف وطواف الزيادة ولم بشرط الطهارة له ولا السرة ولم يجعل السبعة
كلها ركنا بل لاكثر ولم يوجب العمرة في المرة كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن ذلك لا يرد بالظن في شدة الفرة
ومن ثمة الايراد في الجملة لاستحباب التكبير بها على ما قبل ولكن ذكره الاستيعاب انما كان نظره في الزمانين وترك
للجمعة للمطر والجمعة بالاحزاب المعروفة ولذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمال الجمعة والجمعة وانما وجد فاذ دفعا للشفقة
وعدم وجوب قضاء الصلوة على الخائف من الصوم بخلاف الصوم في السحابة لتدور ذلك وسقوط القضا
على المعنى عليه اذا اراد على يوم وليد وعمر المريض العاجز من الايام بالاراس كذلك على الصبيح وجواز صلوة الفرض مع
في السجدة قاعدا مع القدرة على القيام لحوف دوران الراس كذلك وكما في الصوم في السنة شره والجمعة في الفرة
مرة والزكاة ربع عشر يسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدر مسيرة حتى سقطت بذلك المال واكمل المسببة
وما لم يجمع ضاء البديل اذا اضطرر بغيره واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجر عمله وجواز تقدم النية على
الشروع في الصلوة اذا لم ينقص اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخره عن طلوع الفجر ما قبل نصفه
النهار شرعا دفعا للشفقة على جنس الصائم لانه لما نزل بطهارة واكله فربما والصبيح كذلك واما باحة الغل
من الحج بالاخصار والفوات وابعاده ابي يوسف رحمه الله في حشيش الحرام للحاج في الموسم يسيرا وليس كذلك والقتال
وسبع الموصوف في الذمة كالسهم جوز مع خلاف القيس دفعا للحاجة المفاضلة والاكتفاء برؤية ظاهر الصفة مع
والانموذج ومشرقة بخلاف الشرط المستندى دفعا لجمعة للندم وخيار نقد الثمن دفعا للسلطة ومنه هذا القيل سبع
الامانة السني سبع الكفو الوفا جوز مشايخ الحج وخيار الواسعة وبيان في شرح اكثر من باب خيار الشرط ومن ذلك
انها التفرغ من البرزخ العيين انما اسقطا واذا كان فيه عذرة على المشتري ومنه الرضا بالغيب والخالف
والفقال والخوار والرضي والضا والابرا والقرض والشركة والصنع والحجر والوكالة والاجارة والمزاولة
والسقا على قولها المفتي في الحاجة والمضاربة والمعارية والودعية للشفقة العظيمة في كل احد لا ينفق الا
باجور ملكه ولا يستوفي الا من حقه ولا يباحذه الا كماله ولا يتعاطى امورة الا بنفسه فسهل الامر لياحة الانتقال فيهم
بلك الغير بلين الاجارة والاعادة والفرض والاستعانة بالغير وكالة وابداء وشركة ومضاربة وساقاة

والسبب من غير المبالغة في حواله وبالشوق على الذين يرحمن وكفى ولو بالنفس في إسقاط بعض الذين صلى أو كمل
أمره أو لم يفته في حواله فيمنع على النكاح ولقد ما شرف الأجرة له لوجعل المتاع أجرة عند النكاح
قلت يجوز في الأجرة على منفعة غير مقصودة من العين يجوز لا يفتن أو عنها وبالعارة كما علم في الأجرة
الزانية ومن التحق جواز العقود للباينة لأنه لزومها شاق يكون سببا لعدم ثباتها ولزوم الأمانة والأ
لم يستقر في ولا جزمه ووقف عن الوكيل على حله فمما لا يخرج عنه وكذا القاضي وصاحب طبقة ومنه أباحه النظر
للغيب والثاني هو عند الخطبة والتسديد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في اشتراطه من المشقة التي لا تجلبها
كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كل طالع في سبب التيسر فلم يكن فيه خيار رفعة بخلاف البيع يصح
قبل الروية له إلى عدم المشقة ومن ثم قلنا أن الأجر يجب في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وسع في التيسر
رحمة في جزمه بل لا بد من غير اشتراط عدالة الشهود ولم يفرضه بالشرط المفصلة ولم يفتن بل فقط تم
النكاح والتزوج بل قال يعقد بالعقد ملك العين للمال وصحة بحضور ابني العاقدين وناعين وشكاركا
بذلك كره به الصواب بعبارة الشافعي وجوز شهادته في فافتقد كخبرة رجل وامرأة بن كل ذلك دفعا للمشقة
الزنا وما يثبت عليه ومن هنا قيل يجب لمن يزوج ومنه أباحه أربع شوة فلم يفتن على واحدة بتسببها الرجل
وعلى الشافعي أكثر من ذلك ولم يزد على البيع لما فيه من المشقة على الزوجين في القسم وضرة ومنه مشروعية الطلاق
لأنه البغاة الزوجية من المشقة عند التنازل وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث
ولم يشرع وأما ما فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى أربعة أشهر دفعا للضرر عنها
ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليهين بتسببها على الكفيل وكذا التجيز في كفارة البهين والوفاء بالسنن
على ما عليه الفتوى واليرجع إلى ما قبل موته بسبب إقام ومنه مشروعية الكتاب لتخلف العبد من دوام ثم
الترقي لما فيه من العسر ولم يطلها بالشرط المفصلة تيسره ومنه مشروعية الوصية عند الموت لتبديرك من
الامتياز ما في موته في حال حياته في الثلث ودية ما في عليه دفعا للضرر الورثة حتى أمروا بالبيع عند عدم الوارث
وأنفقنا ما في الأجرة بعبارة الورثة إذا كانت لو ارث وأبقينا الزكاة على تلك الميت حكما حتى تم
تفتي في أبيه من جهة عليه ووقفنا الأمر في الوصية فجزنا ما بالمعذور ولم يطلها بالشرط المفصلة
ومنه إسقاط الأثر في المحنة بتسببها عليهم بالإكفان بالظن ولو كفوا لا خذ باليقين ليقين
وعسر الوصول إليه ووسع أبو حنيفة في باب العتق والعتق استيسره ففتح نوبة الفاسق وقاله
فسق لا يزل وأما يستحق ولم يجب تركه الشهود على ما لم يسل على الصلح ولم يقبل الخراج ثم
للجود في الشافعي أبو يوسف في العتق والوقف والفتوى على قوله ينقل بهما يجوز للقاضي تقييد
الثاني هو جواز كتاب القاضي إلى القاضي في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا ما شرط الإمام وفتح الوقف
على النفس على جهة تنقطع ووقف الشارع ولم يشترط التسليم إلى المتولى ولا حكم القاضي وجوز استبدال
حده إلى جهة بلا شرط وجوز مع شرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فقد أجاز بهذا في هذه
القاعدة يرجع إليها غالب أبواب الفقه السبب في انقضاء فاقه نوع من المشقة فاستسحب تحقير ذلك
عدم تكليف العبيد والمجنون فوفى أمر مواليها إلى الولد وترتبة وخصانته إلى الشافعي رحمه عليه ولم يكره
على لفظة تيسيرا على العبيد وعدم تكليف الشافعي ما وجب على رجل كل جهة والجملة والجملة

والجملة وكل العقل على قول الجميع خلافة وإباحة الجسد والذهب وعدم تكليف الأثر في الكثير مما تم
على الإصرار لمكونه على الضعف في الخوف والعدو وما سبب في أحكام العبدية في الأربع فائدة
نعمها الحكم على هذه الفاعلة الفائدة الأولى هي أن المشقة لا تنفع فيها العبدية غالب المشقة
المرد في الوضوء والغسل مشقة الصوم في سدة الحر وطول النهار مشقة السفر التي لا تفكك للجم والجماد
عنها مشقة الحر والبرد ووجع الزنا وقيل الحناء وقيل البغاة فلا أثر في إسقاط العبادات في كل الأوقات
وأما جواز التيسر في سدة البرد والحر في الخوف من الاعتقال على نفسه أو على عضو من مع
أعضائه أو من حصول مرض ولذا شرط في البدل لجواز الحناء أنه لا يكون مكانه يابسه ولا يوفى فيه لئلا
مصحف في أعضاء الوضوء وأما المشقة التي تنفك عنها العبادات وأما المشقة التي تنفك عنها العبادات
عظيمة قادرة كمشقة الخوف على النفوس والأطراف ومنافع الأعضاء فهي موجهة للتحقيق وكذا إذا لم يكن للجم
طريق الأمن بالبركة والغالب عدم السادة لم يجب الثانية مشقة حفيضة كحادي في وجع في اصبع وادني
صداع في الرأس وسوا ذلك حفيف فهذا لا أثر له ولا التفات إليه في تخصيص مصالح العبادات الأولى من
دفع مثل هذه المشقة التي لا أثر لها ومن هنا رد طائفة من قال من مشقة أن المريض إذا تولى الصوم في رمضان
عن واجب عرفانه يقع عاقل في كانه مرضا لا يفرضه الصوم والافتقار إلى رمضان بانه ما لا يفرضه الصوم
للفطر في رمضان وكل ما في مريض رخص له الفطر في رمضان مطلق المرض وإن لم يفرضه بانه ما لا يفرضه الصوم
طوته بها بخلاف مرضها الثالثة مشقة متوسطة بين ما تيسر في رمضان بخلاف من الصوم زيادة المرض
أو بطلان البر في الفطر وكذا في الصوم السبعين واعتدوا في الحج الراذوا الرحلة المنسبين للشخص حتى قال
في فتح القدير بعينه حتى كانت بالبيع معه بدينه وقالوا لا يكتفي بالعقبة في الرخصة بل لابد من شق محل أو ركن
منه أو من المشكل بينهم فأنهم شرطوا في المرض السبعين لا يكتفي بالبيع من الأهل نفسه أو عضوه ذهابا أو منقعة
أو حدوث مرض أو بطلان البر في الصوم مطلق المرض مع أنه مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شرا إلا بزيادة
فأثبت على البسيرة الفائدة الثانية تحقيقات الشريعة سبعة أنواع الأول تخفيف إسقاط العبادات
عند وجود عذر لها الثاني تخفيف تنقيح الفقر في السفر والقول بانه إتمام أصل وأما على قولنا من أنه الفقر
أصل وإتمام فرض بعد ذلك فلا الصورة الثالث تخفيف إبدال كابدال الوضوء والنسب بالنسب والقيام في الصلوة ثم
بالقعود أو الارتفاع والركوع والسجود والبا والقيام بالطعام الرابع تخفيف تقديم كالحج بعرفات وتقديم
الزكاة على الخول وذكر الفطر في رمضان وقيل على الفهم بعد ملك النسيئة أو في وجود الرأس بصفة المؤنة
والولاية الخامس تخفيف تأخير الحج بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والسفر وتأخير الصلوة في وقتها حتى
مستقبل بانقضاء عشرين وكذا في إسقاط تخفيف ترجميل الصلوة المستحب مع بقية السجود وشرب الخمر للنفقة السابع
تخفيف تقييد النظم الصلوة للخوف الفائدة الثالثة المشقة والخروج إنما يعبر في موضع لا يفر فيه وأما في السفر
بخلاف ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد بن حنبل رحمه الله وعلى حنبل الحرام وقطعة الأثر وجوز أبو يوسف رحمه الله
حرم عليه ما ذكرناه وذكره الرافعي في جنابات الأعرام وقال في باب النجاسات الإمام يقول يستغسل بماء الأثر
لقوله عليه السلام إنما كسيتي نجس ولا اعتبار عند بالبلى في موضع النفس كانه قول الأثر في فاء البلى فيه ثم انتهى
في شرح منية البصير من المتأخرين من زائدة تقييد الغلبة على قول أبي حنيفة ولا يخرج في اجتنابه كانه لا يجزى

تحقيقا شرعا

بما يشاء واحتلفا بخلافهما لانه مبني على الضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة
مثلا رجل عليه رجل لو سجد سجد حرجه وان لم يسجد لم يسجد فانه يصلي قاعدا بوي الركوع والسجدة ترك
السجدة بوي من الصلاة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاحتياط في التطوع على الزيادة ومع
الحدث لا يجوز بل لا بد من السجدة لا يقدر على القراءة قائما ولا يقدر عليها قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة الاحتياط
في الفعل ولا يجوز ترك القراءة حال ولو صلى في الفصول ثمانية اربع الحركات وترك القراءة لم يجز ولو كان معه
نوبان في كل واحد منهما اكثر من قدر الزرع لم يجز ما يبلغ احداهما اربع النوب استواءها في المنع ولو
كان احداهما في المنع قدر الزرع ودم الاخر اقل يصلي في اقلها وما ولا يجوز حكمه لانه للزرع حكم الكل ولو
كان في كل واحد منهما قدر الزرع او كان في احداهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثة اربع باعه وفي الاخر قدر الزرع
يصلي في اقلها استواءها في الحكم والا فضل في اقلها في كل واحد من اربع احدها طاهر والا
اقل من الزرع يصلي في الذي ربه طاهر ولا يجوز في العكس ولو صلى في اقلها ثلثة اربع باعه وفي الاخر قدر الزرع
جواز الصلاة ولو صلى قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصلي قاعدة فاذا ذكر ان ترك القيام
المحرم ولو كانت النوب بغير جسد او ربيع رأسها فتركت نقطة الرأس لا يجوز ولو كان بغيره
الزرع لا يفر لانه للزرع حكم الكل وما دونه لا يبط حكم الكل والسر افضل تقبيل الاكتشاف انتهى وهذا
القبيل ما ذكره في الحاشية انه لو كان اذا خرج للحاجة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها
وصلى قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منتهى تصحيح آخر انه يصلي في بيته قائما وهو الاصح
هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغرة فانه يأكل الميتة ومع بعض اصحابنا في وجده الطعام لا يبيع
له اكل الميتة ومع ابن سماعه الغنم ولي الميتة وبها اخذ الطحاوي وغيره الا ترى ان الزاوية ولو
اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد كلها دونه على المعتمد الزاوية لو كان الصيد بوجدها فالصيد
اولى وفاقا ولو اضطر المحرم وعنده صيد ومال الغرة فالصيد اولى وكذا الصيد اولى في كل شيء وعنه
محمد الصديقي في علم الخبير انتهى وذكر الزيلعي في آخر كتاب الاكره لو كان له كسب في نفسه في التنا
او من الجلب او لا فتلك وكذا القابض لا ينجونه ولكن فيه نوع حقة فله الميزان في شاة فعله وان
لم يقبل وصبر حتى يقبل عند حنيفة لانه ابتلى بيلتين فيحتار ما يمولاه في زرع وعندهما يصير ولا يفر
ذلك لانه مباشرة الفعل سوى اهلاك نفسه فيصير غامضا واصدائه الطريق اذا وقع في سقفة وعلم
الطريق لو صير في بئر ولو وقع في النار عرق وعنده ميتة رايها شاة وعندهما يصير ثم اذا بقي نفسه في النار
فاحترق فعلى المكره القصاص عذافا اذا قال لتلقيها تفكك من رأس الجبل او لا فتلك باليد
فالذي نفسه فانه فسد في حنيفة تجب له دية وعنه سنده القول بالقتل **باب القاتل** في نظر القاتل المذكورة
فيها ما ورد في الفصول من جلب مصاب اذا انفار من مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا
لانه اعتبار النفع بالمنفعة اشد من اعتنا بالمصروف ولذا قال عليه السلام اذا امرتكم بشي فانفوا منه
ما استطعتم واذا نهيتكم عن شي فاجتنبوه وروى في الكشف حديثا ترك ذرة مما تصلي افضل من عبادة
القبيل ومنه جاز ترك الواجب دفعا للشفقة ولم يسمع في الاقدام على المنهية خصوصا انك شر
ومن ذلك ما ذكره الزاوية في فتاواه ومنه لم يجز ستر ترك الاحتياط ولو كان شاة نهية في الزرع على

على الامر حتى استوعب النهي الا بزيادة ولم يقتض الامر التكرار انتهى والمراد اذا وجب عليه الاحتياط لم يجز
ستره من الرجال لو تفرق والرجل اذا لم يجد ستره من الرجال لا يجوز له ان يستر نفسه في الاحتياط اذ لم
يجز ستره بتركه والفرق انما النجاسة المكينة اقوى والمراد بين الشاة كالرجل من الرجال كذا في شرح النكاح
ومن فروع ذلك المباهلة في المضمة والاحتياط في مسوفة وتكرهه للقائم وتقبل الشعر ستره في الطهارة
وتكره المحرم وقد تراجعت المصلحة لعلها تخطى المفسدة فمن ذلك الصلاة مع احتياط شرط من شرطها
من الطهارة او التستر او استقبال القبلة فانه في كل ذلك مفسدة كما فيه من الاحوال كحال الله تعالى
في ان لا يباح الا على اكل الاحوال ومضى تقدير شي من ذلك حازت الصلاة بدونه تقدير المصلحة الصلاة طاهرة
المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة ومنه نصيب جلب مصلحة تركه عليه جاز كالكذب لا يصلح بين الناس وعنه الزاوية
لا يصلحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب الخف المفسدين في الحقيقة **باب قاعدة السادة** الى جنة منزل فخره في
الضرورة عادة او خاصة ولذا جازت الاجازة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز اجازة بيت بيت
بيت لا محذور من النجاسة فلا حاجة بخلاف ما اذا احتلف ومنها صيانة الدرك يجوز خلاف القياس ومن
ذلك جواز السهم على خلاف القياس ومنه ذلك جواز السهم على خلاف القياس لكونه بيع المدوم دفعا للحاجة
المفالس ومنها جواز الاستنقاء للمحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمل ما بها وشرة السفا
ومنها الافتاء ببيع الوفا حين كثر الذين على اهل بخارى وهكذا يصر وقد سئله سبب الامانة والشافية
الرجح العاد وكذا ساء به في المنقط وقد ذكرنا ما كثرنا به شرح الكثرة في باب خيار الشرط وفي القينة والغنية
يجوز للمحتاج الاستعانة بالزوجة انتهى **باب قاعدة السادة** القاعدة العامة في حكمه واصحابها قوله عليه
السلام ما رآه السوء حسنا فهو عند الله حسن قال العلاني لم اجده مرفوعا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا سندا
ضعيف لم يدور الحديث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما موقوف على اخبر
الامام احمد رحمه الله في مسنده واعلم انه اعتبار العادات والعرف يرجع اليه في الفقه في مسئلة كثيرة حتى
جعل ذلك اصلا فقالوا في الاصول في باب ما شترك به الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة
بهذا ذكر في الاسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال فقبل هما مترادفا وقبل المادون الاستعمال
نقل اللفظ من موهبه الاصل الى معناه المجازي شرعا وغلبة الاستعمال فيه ومن العادة نقله الى معناه
المجازي عرفا وتماه في الكشف الكبير وذكر السند في شرح المعنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس
من الامور المتكررة لمعقولة عند الطبايع وهي انواع ثلثة العرفية العامة كوضع القدم والعرفية الخاصة كانه
كما صطلح كل طائفة مخصوصة كالرفع للثخانة والفرق والجمع للنظارة والعرفية الشرعية كالصلاة والركوة
والج تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى مما فرغ عليه هذه القاطعة حدة المجازية انه صح انه ما يفر
النسب حليها ومنها ما وقع اليه الكثير في البه الاصح انه الكثير ما يستكره الناس ومنها ما لا الكثير المعنى المجازي
الاصح تقوية في رأي المبني به لا التقدير بل في العشر في العشر وكونه ومنها المصير والنفاس قالوا والوزن والدم
على اكثر الخبير والنفاس تزدل اليام عاداتها ومنه ذلك العمل المفسدة للصلاة مفقودة الى الوقوف لو كان بحيث
لوراه ان يظن انه خارج الصلاة ومنه تناول الثمار لفظه وفي اجارة النظر وفيما لا يفر فيه الاموال
الزبونية بغيره في العرف في كونه كيبا او وزنيا وانما النصوص على كيد او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه

والعرف المسمى بالعرف عادة فلا يفتقر الى ذكره الربط في خلاف لا يركب دابة كقوله مناه وقد استعمل
ما هذه وقد علمت رده لكن لم يثبت انهما من هذا النوع الثالث حلف لا يهدم بيت حيث
يهدم بيت العتيقوت بخلاف الذي يهدم بيت وفرق الربط بينهما بما كان العمل بحقيقة في المهدم بخلاف
الدخول ولو صح هذا المسلك لم يفتقر الى اية على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقة القوية الرابعة
حلف لا ياكل لحما حيث ياكل كبد والكبد على ما في الكثرة مع انه لا يستعمل عنده لما عرفنا قال المحقق
انه انما يثبت على عادة اهل كوفة وانما في عرفنا فلا يثبت لانه لا يهدم بيتا انتهى وحسن جدا ومنه
عنا ومنه امثال علم انه العتيقوت فلهذا ومنه هنا قال الربط في قوله الكثرة والوفاء على السطح
داخل لكن المختار انه لا يثبت في الوجه لانه لا يستعمل داخل عندهم **المبحث الثالث** العادة المظنة على
تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرة المعروف عرفا كالمشروط بشرط ان يمتنع وقال في اجارة
لوف في نوب الى حيطة ليجعل له او الى صبيحة لصبغة له ولم يمتنع له اجرا ثم احتلف في الاجرة وعلمه من
وقد جرت عادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة فيه احتلف قال الامام الاظم
رحمته تعالى لا اجرة وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصانع حريفا لم يعامل له فله الاجرة وال
لا وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع معروفا بهذه الصفة بالاجرة وقيام حاله بها كان القول قوله
والا فلا اعتبار بالظاهر المعتاد وقال الربط والقنوي على قول محمد انتهى ولا خصوصية لصانع بل لكل
صانع لنفسه العمل بالاجرة فان السكوت كالمشروط ومنه هذا القيس **منقول الى باب في دخول الحام والدان**
كافي البرازية والدانك ومنه هذا القيس المعدل لاختلاف كذا في المظن ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المعنى
صارت عادة كالمشروط مخرجا وهذا مستلزم لم ار ان يكون مخرجا عما ان المعروف كالمشروط وفي البرازية
المعروف عرفا كالمشروط صارت اجرة المعتد من براديه لما افترض على كرم اخر صفة منزلة
لعادة منزلة الشرط ومنها التوبار كالمشروط والطرود العادات بالامانة لكما في كونه بمنزلة اشتراط
الامانة فيجوز على المسكين اعانة مسك حله ومن تأليف هذا المحل ورد على سؤال فبين اجر مطبعا لطبع
السكر وفيه مخارطة المستأجرة استعمال فتلقت وقد جرى العرف في المطابع بضمها على المستأجر فاجبت
بانه المعروف كالمشروط فصار كانه مخرج بضمها على المارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير بغير مخرطة
عندنا في رواية ذكره الربط في العارية وجزم به في الجرة ولم يقبل في رواية لكن نقل بعده فرع في اجرة
في البرازية عن الشيايع ثم قال انما الودية والعين الموجهة فلا تفتقر الى اية انتهى ولكن في البرازية قال
الحرف في هذه الامانة مناج فانما ساس من له فاعاره ففما لم يفتقر انتهى وما يفرع على ان المعروف كالمشروط
لوجبه الاب بانه جهازا ودفعها ثم ادعى انها حارية ولا يثبت فيه خلاف والمختار بالقنوي
انه ان كان العرف ستم ان الاب يدفع ذلك اليها في كمال حارية لم يقبل قوله وان كان العرف
مستورا كالمشروط الاب كذا في شرح منظومة ابن وهبنا وقال قاضي خايم وعندي ان الاب ان كان
كرام النفس واشترطه لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبرى في اتمام
القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لانه الظاهر شاهد للزوج كس وفيه نوب الى ان فصار ليقصر ولم يذكر
الاجرة فانه يحل الاجرة بشهادة الظاهر وحال قول فان منظور الى العرف بالقول المعنى به نظر العرف

عرف بلدها وقاضي خايم نظر داخل لا بد من العرف وما في الكبرى نظرا الى إطلاق العرف من ان الاب انما يجزى لهما
في المنقطة السبع وعنه الى القام الصغار الاشياء على ما جرت به العادة فانه كان في الغالب على ان الاسواق
لا يجب السؤال وان كان الغالب المرام في وقت الحاجة او كان الرجل ياخذ المال في حيث وجده ولا يتامل في
المرام والحال فالسؤال عنه حسن انتهى وفيه ايضا انه دخول البردعة والاكاف في بيع المار من على العرف وفيه
ايضا انه حمل الاجرة الاحمال الى داخل البيت من على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة مينة المعنى
ودفع غلامه الى مالك مدة معلومة لتعليم النسيج ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاد
الاجر من المولى والمولى عن الاستاد بنظر العرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فانه كان العرف يشهد
للاستاد بكم بالجر مثل تعليم العمل على المولى وان كان يشهد للمولى في جرم مثل الغلام على الاستاد وكذلك
لو دفع ابنه صغيرا او مائة من العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجر حارسا وكره الباقي فانه
الاجرة تؤخذ من الكحل وكذا منافع الغربة وتما في مينة المصنف وفيه لو دفع غلاما الى مالك لتعليمه
بالنصف جرة مشايخ نجاريا وابو الليث وغيره للعرف **المبحث الرابع** العرف الذي يحل عليه الالفاظ انما
هو المقارنة السابقة في دونه المتأخر ولذا يقولون لا جرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات
ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومه ولا يخصصه العرف وفي اخر البسوط اذا اراد الرجل ان يبيع فله ان يبيع
كل جارية اشترى بها في جرة وهو يعني على كل سفينة جارية علمت بنية ولا يقع عليه العتيق قال السمعاني
الجوار المنشآت في البحر كالاظلام والمراد السفن فاذا اتى ذلك علمت بنية لانها ظاهرة في هذا المثل
ونية المظنوم فيما يخلف عليه معبرة وان حلفه بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليقبل كل امرأة تزوجها
عليك في طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة تزوجها حارقتك فتعلم بنية لانه نوى حقيقة كلامه انتهى وانما اقرار
فهو اخبار وجوب سابق ورتب تقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو اقر بدهم ثم فسر ما بانها زبوف
او بغيره يصدق ان وصلوا اقربا بغيره من متاع او فرع من مصدق عند الامام اذا قال على زبوف
وصل او فصل وصداقته وصل وان اقربا بغيره او بغيره ثم قال على زبوف صدقا مطلقا وكذا الدعوى
لا تنزل على العادة لانه الدعوى والاقرار اخبار بان تقدم فلا يقيدان بالعرف المتأخر بخلاف العقدة فانه
باشرة للمحال فبقية العرف قال في البرازية من الدعوى موزا الى اللامشي اذا كانت النقود في البلدة مختلفة
احدها اروج لا تصح الدعوى بالمبين وكذا لو اقر بشرة الدنانير حمدا في البلد ونقود مختلفة ختم لا تصح بل انما
يخلف السبع فانه ينصرف الى اروج انتهى وقد اوسعا الكلام في ذلك في شرح الكثرة في اول السبع ويمكن
انه يخرج منه مسئلة مما احدها مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها في اشهر مخصوصة حل عليها
ما وقف بعد بالامانة وحلفه وان لم يدره ليعلمه بكل داعي دخل البلدة بطل البين بطل الوالي فلا يثبت اذا لم يعلم
الوالي الثاني ولم ار ان حكم ما اذا حلف من رأى سكرادقة الى القاضي بل يتعين القاضي حاله البين ومنه
هذا النوع لو وقف بدهم المرام الشريف وشرط نظر القاضي حل ينصرف الى قاضي المرام وقاضي البلد الموقوف

فتسلك الشقة الجارية ما ذكره من الفروع ومن عليه ابن الرس ووضحه بمثل الثاني لو قال الموثق
وحكم بموجبه حكما صحيحا مسددا فبأنظر الشريعة فهل يكتفي به فاجبت مرارا بأنه لا يكتفي به ولا بد من بيان ذلك
المادة والدعوى وكيفية الحكم بالي المنفعة من كتاب شهادة ولو كتب في التسمية عندى يا
ثبت بالموادث الحكمية انه لا يصح ما بين الامر على التخصيص ثم قال وحكي انه لا يستغنى قاضي عنه
بجرا كان يكتب الامام الخليل في محامهم لما فافا وردوا عليه جوبته سجلت كتب تلك السنة ابو علي
بعثها بنم فقال انكم لا تفسرون الشهادة وقلبت القاضي على السعدى وقبله شيخنا ابو علي السفي فكان
لا يحق عليها فاما انت وامثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة ذلك لمستحسني طابتم فلا بد
من التفسير ومع السند الامام الى شجاع قال كتب في ذلك لمستحسني طابتم بغير الشهادة
فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق عندى انه النص هو الاستيفاء انتهى وفي الحاشية من كتاب المحاضر السجدة
الاصل في المحاضر السجدة ان يبالغ في الذكر والبيان بالتميز ولا يكتفي بالبيان حتى يكتفي في المحاضر بانه يكتب
حرف فلا يوافقوا فافادنى هذا الذي حفر على هذا الذي اخبره الى ان قال وكذا لا يكتفي بذكر قوله شهد كل
واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقبه دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولغظة الشهادة
بتمامها ولا يكتفي بما يكتب تحت يدى على الوجه الذي ثبت الحوادث الحكمية الاخره وحكي فيها واقعة الخليل في ماضي
عنه الى ان قال والتميز في هذا السبب لا يكتفي به في السجلات دون المحضران السجلين لابر من ممر آخر فلا يكون
في التدارك خرج انتهى الثاني انه لا فرق بين الحكم بالصفة والحكم بالوجوب باعتبار الاستواء في الشرط لان
فانه وقع تنازع بين خصمين في الغرض كانه الحكم بها صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما فيها فلا وكذا الحكم
بالوجوب لا وقع تنازع في موجب خاف من مواجب ذلك الشيء الثاني ثبت عندى القاضي ووقع الدعوى
بشرطها كما حكما بذلك لموجب فقط دون غيره والافلا فاذا اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط
فيه شرطه وطلب حاكمه فيما وقفه وسلم الى المازم تنازعا عند قاض حقيقي وحكم بصفحة الوقف ولزومه
لا يكون حكما بالشرط فلو وقع تنازع في شيء من الشرط عند مخالف كانه ان حكم بصفحة مذهب ولا ينفذ
حكم المنقح السابق اذا لم يحكم بمكان الشرط وانما حكم باصل الوقف وما تضمنته من صحة الشرط فليس في
الحكم باطلا باعتبار شرط الفدية او النذر والسند الى الرابع بينا الشرح حكم ما اذا حكم بقول منصف
في مذهب مبرور او مرجوح عنها وما اذا خالف مذهب عمدا او ناسيا الخامس مالا ينفذ القضاة ما اذا قضى
بشيء يخالف الاجماع وهو ظاهر وما خالف الامة الربوية مخالفا للاجماع وان كان خلاف لغرضهم قد مضى في الترخيم
ان الاجماع لا ينفذ لعدم العمل بذهب مخالف للاربعية لا تضابط مذهبهم واستمرارهم وكثرة اتباعهم
القضاة بخلاف شرط الواقف كالتفادل لغيره لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كقولهم في شرح
الجمع للمصنف وابن الملك وشرح سبكي في فتاواه بانه ما خالف شرط فهو مخالف للنص وهو حكم لا بد من عليه
سواء كان غفلة في لوقف نصا او غير انتهى ويدل عليه قول صاحبنا كانه الهدية انه الحكم وان كان لا بد من عليه
ثم ينفذ وعبارته او يكون قول لا ليس عليه وفي بعض نسخ القدوري بانه لا يدل عليه ايضا ما في الزخيرة والوكلاء
وجزها من القاضي اذا قرر في الشرط بغير شرط الوقف لم يخل له ولا يخل للغير من تناول المعلوم
انتهى ومبدا حكم حرة احدثت لولا ان الوقف لكانت واحدة من حيثيات الاول وان فصل القاضي انه وافق

او اجمع الخليل والحرام

وافق الشرح نفذ المارد عليه **القاعدة الثانية** او اجمع الخليل والحرام على الحرام ومبناها اجمع صحيح ومحرم الحرام
الحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اورده جماعة ما اجمع الخليل والحرام ان غلب الحرام الخليل قال العراقي لا امر
له وضعه السبكي واخرج عبد الرزاق في موقوفه على ابن مسعود وذكره الزهري في سنن اخرج الكوفي في كتاب الصيد من فوا
من فروعها ما اذا تعارض دليلان احدهما ولا باجتهاد قدم التحريم وحلله الاصوليون بتفصيل نسخ في الاصل
في الاشياء الباطنة فاذا جعل البيع متناظرا كانه الحرم ناسخا لاجتهاد الاصلية ثم يغير نسخا بالبيع ولو جاز
الحرم متناظرا كانه ناسخا للبيع وهو لم يسخ بغيره شيئا على وفق الاصل وفي التحريم قدم المحرم تقبل نسخ او جازها
وقد اوضحنا في شرح السار في باب التعارض من ثمة قال عثمان رضي الله عنه لا سئل عن الجمع بين الاثنين
بلك البيهق احثما اية وعرضتها اية فالتحريم احب اليه وذكر بعضهم انه من هذا النوع حديث لك من المناقض ما فوق
الانوار وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح فانه الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما
الوطي اخرج التحريم احتباطا وهو قول الى جنبه والى يوسف وملك والى في وخلف محمد شار الذم وبه قال امام
احمد والشافعي **ومنها** لو اشترى محرم باجنيبت فحسورات لم يخل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الاصل
التحريم **ومنها** ما احدهما بوبه ناكل ولا حرج ناكل لم يخل كانه على الاصح فاذا اشترى كلب على مشاة فولدت ثم
لا يוכל الولد فاذا اشترى الحمار على فارس فولدت لم يוכל والاسباب او اشترى على الوضوء فبني لا يجوز الاضحية به
كذا في الفوائد الشاجية **ومنها** لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسى لغيبه مسلم فذبحه كلب
او كلب لم يذكر عليه اسم الله حرام كما في الهداية ومنها ما في صيد الثانية مجوسى اخذ بيد مسلم فذبحه وكسب
في يد المسلم لا يخل كانه اجتناب الحرم والبيع فحرم كما لو جاز مسلم عن مذقوة نفسه فاعانة على ذبحه مجوسى لا يخل كانه
انتهى ومنها عدم جواز وطى الجارية المشتركة ومنها لو كان بعض الشجرة في الحقل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض
الصيد في الحقل والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره السبكي انما الاعتبار بقوله انه لا يمسح حتى لو كان
قائما في الحقل ورأسه في الحرم فلا شيء بقتله ولا بشرط ان يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضه في الحرم والبعض
في الحقل وجب الجزاء بقتله لغيره على اباة انتهى واما المنقول في الاولى في ان الجنس لا يعضد تابعه لاصلا
وذلك على ثلاثة اقسام **احدها** ان يكون اصلها في الحرم والا غصنها في الحقل فاقطع غصنها القيمة
والثاني ان يكون اصلها في الحقل وغصنها في الحرم فلا ضمان على قاطع في اصلها وغصنها والثالث
بعض اصلها في الحقل وبعضها في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء كان البعض في جانب الحرم انتهى
ومنها لو احتلقت مسابيح الذكوة بسبع المينة ولا علاقة تميز وكانت الغلبة للمينة او استولى الجوز تناول
شي منها ولا بالتحرى الا عند المحضه واما اذا كانت الغلبة للمزكات فانه يجوز التحريم ومنها لو احتلقت
وربها المينة بالزيت وكونه لم يؤكل الا عند الضرورة والسنة في صلوة الخاصة ففصل اشياء الغلبة
ومقتضى الثاني انه لو احتلقت لبن بغير لبن اثناء او ما وبول عدم جواز التناول ولا بالتحرى **ومنها**
لو احتلقت زوجة بغير فليس الوطى ولا بالتحرى سواء كانا محصورات او لا كما ذكره صاحبنا في الطلاق
المبهم فان الوطى احدى زوجتيه مبها حرم الوطى قبل التبيين ولهذا كان وطى احديهما يقينا الطلاق لا فرق
ومن صورته ما لو سمع على كثره اربع فانه يحرم على الوطى قبل الاختيار على قول من خبره وهو محمد والشافعي واما
الشيء فقال لا يطل في النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكفار لو سمع تحت خضعة او ام ثبت

مطلب
او اجمع الخليل والحرام

مطلب
لو شارك الكلب المعلم

مطلب
الغصن تابعه لاصلها

مطلب
احكام في حقهم

ولا يجزئ لم ينفذ في الاجنبي ايضا انتهى وفي الجمع من الارواح لو ارادوا مع اجنبي فمكنا وبالشركة صحيحة
في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادت فاذا اجمع بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز ففي الظاهر بينهما
رجل مات واوصى بغيره اجبرانه بنى وانكر الورثة وصية فيشهد على الوصية رجلا من جيرانه لمها
اولاد محادج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها اشهد الاولاد هاهنا كيف اولاد هاهنا فبطلت شهادتهما
في ذلك فابطلت في حق اولاد بطلت اصل لانه الشهادة واحدة كما لو شهد على رجل انها قد
اتهما وفلان لم تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الاصل اذا وقف لا فقرا جيرانه جارت
شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف واما على قياس قول محمد في
انه لا تقبل في الوقف ايضا لانه عند ابي يوسف يجوز ان تبطل الشهادة في البعض ونفي في البعض
وعلى قول محمد لا تقبل اقل ويجعل ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كانوا قليلا لخصوصه انتهى
وفي القنبر اخ واخت او قبا رضا وشهد زوجها رجل اخر ترز شهادتهما في حق الاخت
والاخ فانه الشهادة متى رز بعضها رز كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن لا يجوز الشهادة
بالاتفاق واختلافه حق الاخر فقبل بطل وقيل لا تبطل انتهى وكتبت في شرح الكفاية شهادته
العدول لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كان على عدوه او على غيره بناء على انها فسق ولا يجوز
ومن هذا القبيل اختلاف الشافعيين مانع من قبولها لانه احدهما طابق الدعوى والاخر خالفها
وكتبت في الفوائد المستنبطة من ذلك ومنها الفتا فاذا اتى القضا ببعض المتعالبين كافي شهادتهما
وات البرازية ومنها باب العبادات فلو نوى جميع الشرائع فيما عدا يوم الايام وليس منه ما اذا نحل
زكوة يستثنى فانه اذا كان بعد ذلك انقضا فهو صحيح فيها والافضل فيها وليس منه ايضا ما اذا نوى
جنتين واحرم بهما معا فانما نقول بدخول فيها مكن اختلاف في وقت رفضه لاحدهما كما علم في باب
اضافة الاحرام الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم لفرضين لانا نقول يجوز له ان يصل بالنيم
الواحد ماشا من الفرائض والنوافل منها اذا صلى حاجي وميت وينبغي ان يفتح على الميت منها
ما اذا استحب لبوانج ثم نام واحتم فامني فاصاب ثوبه لم يطره بالفرك لانه البول لا يطره فلا يطره
المنع كما هو جواب وليهد افعال شمس لانه الشرفي مسك لانه كل فعل يتبدى اولا والذي
لا يطره بالفرك الا ان يجلس تبعا انتهى وقد قيل يمكن جعل البول اشارة بعد الاستنجاء تبعا ايضا وجوابه
انه النجاسة فيما هو لازم له وهو الذي يجل البول ولم ار من ينه عليه باب الطلاق والعتاق
فلو طلق زوجة وجرها او عتق عبده وعبد غيره او طلقها اربعا نفذ فيها بلكه منها لو استعار شيئا
لرجل على قدر معين فزعمه باز يد قال في الكثرة ولو عين قدر الواجب او ولد اخاف ضيعة المهر مستغر
او المهر عين واستثنى الشرح ما اذا عين له اكثر من قيمة فزعمه باقل من قيمة بمثل قيمة او اكثر فانه
لا يضمن كونه خلا في خبرته من انما لو شرط الواقف ان لا يوليح وقفه اكثر من سنة فزاد انما طر عليها
فطاع كل منهم الفسادة جميع اذ لا يبارز على المشروط لانه لا يسع القبول فزعمه الصنفه وشرح في
فتاوى قاري الهداية ثم قال العدة اذا فسدت في جملة منسوبة وليس من العدة ما اذا اجتمع في العدة
جانب الحضر وجانب السفر فانما لا تقبل جانب الحضر ومقتضا ما تقبل لانه اجتمع المبيح والمحرم لانه

مطلب
شروط في حقهم

لا صحاب قالوا في المسح على الخفين لو ابتداء معقيم فزعمه تام يوم وليه انتقلت مدة الى مدة
المسح فزعمه تام ولو كان كثره عكس انتقلت الى مدة المقيم ومقتضا ما عكس ردة الاقامة تقليب الجانب
الحضر وبه قال الامام الشافعي رحمه الله لو مسح احد الخفين حضا والاخرى سقرا فذلك على الصحيح طرد للقاء عدة
واما عندنا فلو خفاه مدة مدة المسافر واما الواهم فاصرا فبطلت سقنته وارا قامة فانه يتم ولو شرع في السجدة
في دار الاقامة فسارت سقنته فليس للعقر فلم يأت الالة وعندنا فانه السقرا اذا قضاه في الحضر يقبضها ركعتين
وعكس يقبض اربعا لانه القفا يحكي الاداء اما باب الصوم فاذا صار مقيما فسافر في ثلث النهار او حكمه
القطر حاتم دخل في هذه القاعدة قاعدة اذا انقضت المانع والمقتضى فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت او
المانع سمن الظهارة حرم فعلها فلو جرحه جرحين عدا او خطا او مضمونا او هدر او قات بها فلا قضاء حرم
عنها مسائل **الاولى** لو شهد للثيب فانه يقبل عند الامام ومقتضا ما انه لا يقبل كقولها **الثانية** لو حلت
موتى المسلمين بموتى الكفار فمقتضا ما عدم النفيين لكل والثافعية قالوا بنفسي الكل ولم يقضوا
والصحابيا فصلوا فقال الحاكم في الكفاية من كان ب السحرى واذا احتلط موتى المسلمين وموتى الكفار
فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فمن لم يكن عليهم علامة
والمسلمون اكثر غسلا وكفنا وصل عليهم ويتنوء بالصلاة والدعاء للمسلمين وروى كفاية ويدفون
في مقابر المسلمين وان كانا الفريقاء سواء او كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ولا يكفون
ويدفون في مقابر المشركين انتهى وقد ترجوا المانع على المقتضى مسئلة سفر لرجل وعلوا فزعمه كلاهما
ممنوع في الترفيع في ملكه لمن الاخر فملكه مطلق له وتعلق حتى الاخر به مانع وكذا تعرف الراغب والموجز في الترفيع
والعين الموجهة منع لئلا يرتبوا المستاجر وانما قدم الخي حنا على الملك لانه لا يقوت به الا منفعة بالتدبير
وفي تقدم الملك نفوت حين على اخر وتمايز في العاديه مسائل الحديث والله اعلم **القاعدة الثالثة** انما ان
لا صحاب اذ ارجو كرم الفتاح ان يفتح بها او يثني من مسائلها وعلى الاشارة بالقرب قال الشافعي الاشارة بالقرب
مكرهه وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ولينزلوه على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عن الذين لا اشارة
في القرابت فلا اشارة الطهارة ولا بسيرة النورة ولا بالنصف الاول لانه الغرض بالعبادة والتعظيم والاحلال
فمن اشر به فقد ترك اجلاله وتعظيمه وقال الامام لودخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوضأ به فبطلت
لا عرف فيه خلا لانه الاشارة انما يكون فيما يتعلق بالقرب لا فيما يتعلق بالقرب والعبادة وقال في شرح الهدية
في باب الجمعة لا يقام احد في مجلس في موضع فانه قام باختياره لم يكره فانه انتقل الى بعد من الامام كره
قال اصحابنا لانه اشر بالقرب وقال الشيخ في الفروق من دخل حلة في الصلاة ومعه ما يكف بطهارة
وهناك من يحتاج للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد المظفر اشارة غيره بالطعام لا يستبقر مهمته كان
ذلك وانما صاف فوات محبة والفرق انه الذي في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحق في حال المحبة
وكره اشارة الطهارة بغيره بنوبته في القراءة لانه قراءة العلم والمسايرة اليه فزعمه ولا اشارة بالقرب مكرهه قال الجلال
الاسكطوني مع من السكك على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف فرجة فانه يجوز شخصه يعلم الاحرام وينتد
للمكره ان يبعد عنه فزعمه بقوت حاتفه فزعمه اجرا الصف الاول انتهى ثم رابث في الهبة من مينة المقتضى
فغيره دراهم فاراد ان يؤثر الفقر على نفسه افضل انتهى **القاعدة الرابعة** انما لا يبيع التاجر تاجعا فيها اربع قواعده

مطلب
كره في الطهارة

الاولى انه يفرد بالحكم ومن فروعهما الى يدخل في بيع الام ولا يفرد بالبيع واليه كالباع ومنها الشرب
والطريق بدفعه في بيع الارض تبعا ولا يفرد بالبيع على الاظهر ومنها الكهنة في قتل كل ومنها العالة
ينبغي وخرج عنها سائل ومنها بيع اعتاق الحي ووجه انه بشرط ان يملكه لاق من سنة اشهر ومنها بيع افراد
بالوصية بشرط المذكور ومنها بيع البصية ولو حمل دابة ومنها بيع الاقرار له بين المقر شيئا صالحا ولو
لاقل من سنة اشهر ومنها ان يرث ولادته جبا ومنها ان يرث فقسم الزوجة بين ورثة الجنين اذا ضربت
بطنها فالفقه ومنها بيع الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جازت به لقل المدة في الماضي وفي مدة تقرر
عند ابن الخيرة في البهائم ومنها صحة تبريره ومنها ثبوت نسبة فقول صاحب الهداية في باب اللعان الحكم
لا يشترط على الخليل وضعة لسر على الطلاق لا علمت من ثبوت الاحكام له فامروا بعضنا كما اشار اليه
في الفتاوى وخرج عنها ايضا لو قل المدبونة تركت الاجل او ابطت او جعلت المال خلافاً بطل الاجل
كما في الحائضه وخرجها مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد حكم ومما خرج عنها
لو اسقط الجدة فانه يبيع لانها حقة كما في الاصل ومما خرج عنها لو اسقط حقة من جنس الرهن قالوا
صح ذكره العايد في الفصول ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع انه الرهن والكفيل تابع
للدين وهو باق ووافقتا في فدية الرهن والكفيل على الاصح وخالفوا في الاجل والجدة فارتب
بانه شرط القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعدالة افرد كالرهن والكفيل افرد بالحكم **الثانية**
التابع بسقط بقول المتبوع ومنها من فاته صدقة في ايام الجنون وقتنا بدم الفقه لا يفي سنه الروايت
ومنها من فاته الحج وتخل بالفعال للمرة لا بان بالزنى والبيت لانها تابعة للوقوف وقد سقطت **ومنها**
لومات الفارس سقط سهم الفرس لا حكم وخرج عنها من ربح في ديوانه الخراج كما في الفقه والعلماء وطعنهم
والفتن والفقهاء يفرقون الاولاد هم تبعا ولا يسقط بموت الاصل ترعيه وقد اوضحناه في شرح
ومما خرج لاخرس بلهم تحريك الشئ في كبرة الافتتاح والتسليم على القول به واما بالقرعة فلا على
مع انه المتبوع قد سقط وهو التلطف **ومنها** اجراء الموسى على رأس القراع فانه واجب على المختار فيه
يفرد بذلك ما قبل بسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فرده قوله اذ ابرأ لا يصل بركي الكفيل فلا
العكس وقد ثبت الفرع وانه لم يثبت الاصل ومن فرده لو قال لزيد عاقر ووافي وانما من به
فانكر عمر ولزم الكفيل اذا عاقرها زبد وانه الاصل كما في **الثانية** لو ادعى الزوج الخلع فانكرت
بالمرأة بانت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعت عبدي بزيد فاعققت فانكر
زيد فحق العبد ولم يثبت المال ولو قال بعت بزيد فانكر العبد فحق العاقر **الثالثة** المتابع لا يتفق
على المتبوع فلا يصح تقدم انا موم على امانه في كبرة الافتتاح ولا في الاكراهة **الرابعة** المتعلق قبل مكر
الامام وفرع عليه قاضيه في فتاواه ما اذا سبق في الركوع والسجود في البراءة الرابع يفتقر في
النواحي ما لا يفتقر في غيرها وقريب منها يفتقر في الشئ نعمنا ما لا يفتقر قصد او في الفصل الخامس والثلاثين
من جامع الفصولين فيما ثبت ضمننا حكما ولا ثبت قصد **ومنها** من قل لها اعنقه اهدما وهو مومر فلو ترك
المعقوب غيبت كمن نفل ملكه الى احد لكن لو ادعى المعقوب الفداء في الساكن ملكه **نفسه** **ومنها** عقب
فتا فابن من بده وضمنه مالك ملكه الناصب ولو شراه فقد لم يجز **ومنها** فصولي زوجه امرأة برئها

ثم الزوج وكله بعده بانه يزوجه امرأة فقالت نفقت ذلك النكاح لم يتحقق ولو لم يتحقق قولوا
زوجها اباهم بعد ذلك انتقض النكاح **الالة** **ومنها** شري كبر بزوجينا وامر المشتري بالبيع بقبضه للمشتري
لم يبيع ولو دفع البه غارة وامره ان يكسبه فيها صح اذا البيع لا يبيع وكسبه عن المشتري في القبض قصد البيع
نعمنا وحكما لاجل الغارة **ومنها** شري ماله برة فوكل وكسبه بقبضه **قال** الوكيل لو اسقطت الخبار
اعني خيار الروية ثم بسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو براه سقط خيار روية موكل عند
ابي حنيفة ربح خلافا لها وقريب من هذا الجنس من لا يجوز اجازته ابتداء ويجوز انهاء **ومنها** الوكيل يبيع
لا يملك الوكيل به ويملك اجازة بيع بابعه فضولي والمعه فيه انه اذا جاز بيط علمه بان به حليفته وكسبه
الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانهاء عن بيرة بخلاف الاجازة في الابتداء **ومنها** القاصي لخصي في كل
اسبوع يومين بانه كان له ولاية القضا في يومين من كل اسبوع لا يفرق في الايام التي لم يكن
ولاية القضا فالوا اجازة بية اجازة ما قضى جازته انتهى **فائدة** ظفرت بمسكتين يفتقر والابتداء
مالا يفتقر في البقاء عكس القاعدة المشهورة **الاول** يبيع تقليد النكاح القضا ابتداء ولو كان عدلا
ففسق الفول عند بعض المشايخ وذكر ابن الكمال انه القوي عليه الشاغل لوابق المادون في الحجر والواو
لا يوق صح كما في فضائل المعراج وفيه فاضحة با في يده **القاعدة** **الماسة** تصرف الامام
على الرعية موط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع **ومنها** في كتب الصلح في مسئلة صلح الامام
عن الظلم البينة في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف ربح في كتب الخراج في مواضع
وصرحوا في كتب الجنائيا انه السلطان لا يبيع عقوه **قال** من لا دني له وانه لا القصاص
والصلح وعلا في الايضاح بانه نصب نازا وليس منه النظر للمسخي العفو واصلا ما اخرج سعيد بن
مسعود عن البراء قال عمر رضي الله ان انزلت نفسي في مال الله تعالى بمنزلة ولي البيت اجتاحت اخذ
منه واذا ايسر وددته وانه استغيت استغفقت وذكر الامام ابو يوسف في كتب الخراج قال
يبت عمر بن الخطاب عاز بن ياسر على الحرب والصلوات وبعث عبد الله بن مسعود على القضا وبت
السل وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم شطرا وبطنها العارور بها
لعبد الله بن مسعود وربها الاضر لعثمان بن حنيف وقال ان انزلت نفسي وياكم في هذا المال بمنزلة
والي ايتيم فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقرا فليأكل كل بالمعروف
والله ما اري ارضا يؤخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع فزاهبا انتهى فعلى هذا يجوز له التفضيل ولكن
قال في المحيط من كتاب الزكوة والراي الى الامام من تفضيل وتسوية من عزاء يميل في ذلك الى
همي ولا يكل لهم الا ما يكتفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وانه فضل من المال شئ لعبد الله بالحق
الى اربابها فسمي بين المسلمين وانه قصر في ذلك كانه الله عليه حسب انتهى وذكر الزبيلي من الخراج
بعد ان ذكر انه اموال بيت المال اربعة انواع قال على الامام ان يجعل لكل نوع من هذه النواع
بيت بطله ولم يخط بعضه ببعض لانه لكل نوع حكما يفتقر الى ان قال ويجب على الامام ان يثق
الله تعالى ويصرف كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فانه قصر في ذلك كانه الله عليه حسب
انتهى وفي كتاب الخراج لابن يوسف انه ابا بكر رضي الله عنه قسم المال بين الناس بالسوي فبانس

فقالوا يا خليفة رسول الله انك قسمت هذا المال فموت بين الناس ومن الناس اناس لم يرضوا
وسواقي وقدم ولو فضل اهل السواقي والقدم والفضل بفضله فقال اما ما ذكرتم من السواقي
والقدم والفضل فما عرفني بذلك واما ذلك شئ ثوابه على الله تعالى وهذا معاش فالكسوة فيه خير
من الاثرة فلما كان من الليل ابصر من الله من وجه الفوج فضل وقال اما جعل من قاتل مع رسول الله
كمن قاتل مع الله فموت من اهل السواقي والقدم من المهاجرين والانصار ممن شهد بدر او لم يشهد بدر
اربعة الاف وفضل من كان اسلمه كاسلام اهل بدر ووكذا انزلهم على قدر منزلتهم من النبوة
استثنى وفي الفقه من باب ما يحل للدرس والمعلم كانه ابو بكر رضي الله عنهما بين الناس في العطاء
المال وكان عمر رضي الله عنهما على قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ باقله عرض في زماننا فحسن
الامور الثلاثة وفي الكيفية السطحة اذا تركت العشر لمن هو عليه جاز غيب كانه اوقفه لكن اذا كان
المزك لا يفرق اقله على السطحة وان كان غيب منه السطحة العشر للفقراء ثبت المال الخارج لبيت
مال الصدقة انتهى تنبيه اذا كان الامام ميب على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا اذا
وافق فانه خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب جباية الاموات والامان
ان يخرج شيئا من اموالهم بغير ما ثبت من ماله في كتاب الوقف ولو كان
سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضه من ارضي البعده حواشي موقوفة على المسجد وامره ان يزيروا في مسجد
قالوا كانت البلدة فتحت عمرة وذلك لا يضر بالار والتكس ينفذ امر السطحة فيها وان كانت البلدة
فتحت على ما يفي عليك ملكها فلا ينفذ امر السطحة فيها انتهى وفي صحيحه ان السطحة لا تعطى في الديوان وما
عن ابنين فصلا ان يكتب في الديوان اسم احد هما واخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء او يبذل له
من كان له العطاء ماله على ما فاضح باطل ويرد على الفاضح والعطاء الذي جعل الامام العطاء لانه انما
للعطاء باثبات الامام لا دخل له في امره وبعد عزائه السلطة منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية
حرمانه المستحق واثبات غير المستحق مقامه انتهى تنبيه اخر لفرق الامام فيما له فعله في اموال بيت الله
والزكاة جمع تركه والا وتما مقيد بمصلحة فانه لم يكن ميب على المصلحة لم يفتح ولهذا قال في شرح مجمع
الجامع من كتاب الوصايا او مائة بشرى بالثلث وبعث خاتمة بعد الاماردين بجهد الثلثين فشر
الفاضل عن الوكيل بغير خصا بالهدية واعا في لغو لغو لشدة الرخصة وعلى الثلث بعد الدين فلا الفارس
شراجه واما اعا في لغو لغو لشدة الرخصة باعتبار الولاية العامة لانه ولاية الفاضل معبرة بالنظر ولم يوجب
النظر فيكون انتهى وفي فقهنا لو اتي رجل وامرأته بغيره ان يتصدق من ماله على فقرا بلدة كذا بانه دينار
وكاه الموصي بعد من تلك البلدة وله بتلك بلدة غريم له عليه الدارم ولم يجد الوصي ان تلك البلدة يسبيل فامر
الفاضل الزيم بصرف ما عليه من الدارم الى الفقرا فالدبر عليه باق وهو مستلحق في ذلك ووصية الميت قائمة
انتهى وبهذا حكم الفاضل لا ينفذ اذا وافق الشرع والفرج في الذخيرة والواليات وغيرها بانه انما هي
قرقر آتيا المسجدة بمرط الوافق لم يجد مفاضي ذلك ويجوز للفاضل تناول معلوم انتهى وبه علم جهة احد
الوقفات بالوقوف بالاول لانه المسجدة احتياجه الى الفرائض لم يكن تقريبه رعا استخبار فرائض بالتقريب
فتقريبه من الوقفات لا يحل بالاول وبه علم ايضا جهة اعداد الرتبات بالوقوف بالاول وقد سئل

ما يحل للدرس

مستحب
تصرف الاموال

بش الوقفات

سئلت عن تقريبات الفاضل الرتبات بالوقوف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروطا لفقرا او لغيرهم فصح
لكن ليس بالزم ولما نظر الفاضل في الاجرة وقطع الاول ان اذا حكم الفاضل بعدم تقريبه غيره في كل زم وفي اوقات
للضاف وغيره وان لم يكن من وقف الفقرا لم يكن ولم يفتح وكذا ان كان من وقف الفقرا وفرزه لمن يملك نصبا باثم
سئلت لو فرض من فاضل سكت الواقف من مصرف فالفقه فصح فاجبت بانه لا يفتح البقا في الشاكر خاتمة فاضل
الوقف لا يعرف للفقرا وانما يشترى بالمعقول مستقلا وصرح في الزاوية وشبهه في الدر والعز بانه لا يعرف فالفقه
لوقف اخر اخذوا فقرا او احتلف انتهى وكنت في شرح الكثر من كتاب القضاء انه من الفضل الباطل القضاء
شرط الواقف لانه مخالفته كماله في النفس وفي المستقط الفاضل اذا اخرج الصغرة من غير كونه كجزء من المثل
فعله مقيد بالمصلحة ولهذا اخرجوا بانه لا يملك اذا اعمل الى الطريق فاشهد واحد على مال كنه انما يراه القاضي لم يفتح
كافي التهديب وكذا لا يفتح ما جعل القاضي لانه الذي ليس له كذا في جامع الفصول في القاسدة السادسة الحدود والدر
بالشهادت وهو حديث صحيح رواه اللؤلؤ الكسوطي مرفيا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
ابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الحدود وما استلغى واخرجه الترمذي والحاكم من حديث عائشة رضي الله
عنها در الحدود عن السنين ما استلغى فان وجدتم المسلمين يخرجوا فلو اسبهم فانه لا امام لانه يخطي في
في العقوبة من ان يخطي في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنهما موقوف ادر الحدود والفضل عن
عبادته فقال ما استلغى وفي فتح القدير اجمع فقها الامصار على انه الحدود تدر بالشبهات والمذهب المروي
في ذلك متفق عليه وتلقته لانه بالقبول والشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت والامانة تشبه بالاشبهة
في الفصل ونسب شبهة بشبهة والاشبهة في المحل فلا ولي يتحقق في حق من يشبه عليه الحل والحرمة فقل بغير
الدليل دليل فلا بد من الظن والافلا شبهة اصل كلفه حل وطى جارية زوجه او ابنة او امة او جده او جده
وانه عدا وطى المطلقة لكثا في العدة او طبا على مال او المخلقة وانم الولد اذا اعتقها وهي في العدة وطى
العبد جارية مولاه والرتن في حق المراهنة في رواية ومستور الرهن كالمزمن ففي هذه المواضع احاد اذ قال
ظنت انها كحل في الوقفات علمت انها حرام على وجب الحدود لو ادعى احد ما الظن والاضل لم يدع لاحد عليها حتى
يقرا جميعا بعلمها بالحرمة والشبهة والمحل في ستة مواضع جارية ابنة والمطلقة طلقا بينا بالكتابيات
والبارية المبينة اذ وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري والمجمل مهر اذ وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة
والشرك بين الوطئ وغيره والمراهنة اذ وطئها الرهن في رواية كتاب الرهن وعلت انها ليست بالتحارة
ففي هذه المواضع لا يجب الحدود وان علمت انها حرام على لانه المانع هو شبهة في نفس الحكم ويدخل في الشك الثاني
وطى جارية عبده المأذونة الديونة ومكانه وطى البائع الجارية البعثة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها
البائع للمشتري وجارية التي هي اخذ من الرضاع وجارية قبل السب أو الزوجة المحرمة بالردة وبالمطوعة لا بية
او بجارية لانها انتهى ما في فتح القدير وهما شبهة ثالثة عند ابن حنيفة وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة
بعد العقد عليها كانه عالا بالحرمة فلا حد على من وطئ امرأته تزوجها بالشمود او بغيره من مولاها او مولا
وتحالا كحل في وطئ محرمة المعقودة عليها اذ قال علمت انها حرام على حرام والفتوى على قولها كافي في الحلية ومن
الشبهة وطى المرأة احتلفت صحة نكاحها ومن شرب الخمر لنداء وان كان العتد تحريمه من انما يكون
النكاحين باستيفاء الحدود واحتلف في النكاحين باثباتها وما بين على انها تدر انما لا اثبت بشهادة اثنت

لا يعرف فانه وقف
لوقف

ولا يكتسب القاضي بالشهادة على الشاهد لا تقبل الشهادة لحد متقدم سوى جنة القصد اذا كان
 بعد عن الامام ولا يصح اقراره بالحد واللعنة انما يقسم المال ولا يختلف فيها لانه لرجل الشكول فيه
 شبهة حتى اذا انكر القاضي ترك من غير بين ولا نفع الكفالة بالحدود والقصاص ولو يبرهن القاذون بين
 اورجل وامرأتين على اقرار المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو يبرهن بشائنه على الزنا حد واولا قطع سترته
 ما صدر وان حلا وفرعه وان سفل واحد الزوجين وسيدته وعبدته ومن بيت ما ذوقه في دخوله ولا في كونه
 اصله ساكنا على تغاربه في كتاب سترته وسقط القطع بدعواه كونه المسروق ملكه وان لم يثبت وهو
 اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك **تنبيه** يبين قول المترجم في الحدود وكيفية
 وانه قيل وجب ان لا يقبل لانه عبادة التزم بدل ع. عبادة النجى والحدود لا يثبت بالاموال لا يبرهن ان لا يثبت
 بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي اجيب بانه كلام المترجم ليس بسيد ع. كلام المترجم لكن القاضي
 لا يبرهن ان لا يقبل عليه فكانه عبارة كعبارة ذلك الرجل لا يبرهن البديل بل بطريق الاموال لانه
 يصار الى الترجمة عند الجرح مع مرفقة كلامه كالشهادة بصرها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب
 للمصدر الشهيد من الثامن والثلاثين **تنبيه** القصاص كالحود في الدفء بالشبهة فلا يثبت به الحد ودونما
 فرغ عليه لو ذبح ثامنا فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص وجبت الدية كما في العدة لوضو القدر
 بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقض دية ولا قصاص يقتل من قال قتلني فقتله واحتلف في وجوب
 الدية والاصح عدمه ولا قصاص يقتل من قال قتل عبيدي او احبتي او ابنتي او ابنتي لكن لاشي في العبد وجب
 الدية في غيره واستثنى في حراته المقتلين ما اذا قال قتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وعامة في الزانية
 ونسفي ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محققة الدم على الشبهة او لا في الثانية ثلاثة قتلوا رجلا عمدا
 ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنه قال الحسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقولوا انهم عفا عنه وعنه
 هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف يقتل في حق الواحد وقال الحسن يقتل في حق الكل انتهى وكيفية
 العقوبة شرح الكثر من الدعوى عند قوله وقيل لخصه اعطى كقبلا فلترجع وكنت في القوائد القصاص
 كالحود والاقسام على سبع **الاول** يجوز القصاص بغيره في القصاص ووجه الحد وكما في الخلاصة **الثانية** الحدود
 لا تورث والقصاص يورث **الثاني** لا نفع العقوبة بالحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة
 التقادم لا يمنع من الشهادة بالقصاص بالحدود سوى حد القذف **الثالث** يثبت بالاشارة والكتابة من الاثر
 بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى **الرابعة** لا يجوز شفاعته في الحدود ويجوز في القصاص **الخامسة**
 الحدود سوى حد القذف لا تنوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله اعلم **تنبيه** التوبة يثبت
 مع شبهة وان قالوا ثبت بما ثبت به المال ويجوز فيه اللعنة ويقضي فيه الشكول والكفارة ثبت بمها البتة
 الا كفارة العترة ومفاته فانها تسقطها وانما لا يجب مع الشكول واما باسار صوم مختلف في صحتة كما علم
 في محله واما العترة فهل تسقطها له ام لا؟ ومنه الجواب ان الشك في شدة طواف في شبهة كونه قوية قالوا
 فلو قس سم ذميا فقتله والذمي فانه يقتل به وانه كان موافقا لرام ان حنيفه ومن شرب لبنين يجر
 ولا يراعى فيه خلاف حنيفه **القاعدة السادسة** لا بد من تحت اليد في بغيره بالنصب ولو سبها فلو
 فأت في بغيره في اوجي لم ينفذ ولا يرد ما لو مات بغيره او شرب حية او شرب الى ارض سبعة او الى مكان

المكان يغيب فيه المني الى الامراض فلو ان شرب حية الفاصلة لانه ضاه الخلف لا ضاه غيب والحرم بغيره بالانكشاف البعد
 بغيره الكائن كالحرم بالنصب القصد ولو صغر او كثر في شرب اللبن بغيره **مطلب** ما اذا كان له حرم ما اذا
 وطئ في شبهة فاحصها ومانت بالولادة وينبغي عدم وجوبها كالحرم ما اذا كانت من ذم فروع القواعد لانه عنه
 حرة على الزنا لانه لم يكره في الثانية لو كان له وطئ صلبا حرا ولا موطئ بها بل يقال لا يطئ من العم كحرف ووجه انه
 لكونه له حرم في شرب عن القاذون قول صحي بان اذا شارب رجلا في امرأة وكانت تحت رجلها او دخل بها او دخل بها او
 لكونه دليل على سبب عقده والاول ان يقال ان الزوجية بد الزوج لا فناءه ولقولهم يجب النكاح لانه القول قوله فيما
 يصح لها معصية بانها في الزوجية وما في بد ما في بد فقام في اصل القصة المحر لا يدخل تحتها بالحدود فانها في بد
 زوجها والله سبحانه وتعالى اعلم **الثاني** جامع الفصولين من ان سبع عشرة مائة في دار جعل يدعي انها امره وخرج
 بغيره في نصرة فالفعل لرب الدار فخرج بان لم يثبت على الحمة بحفظ الدار كفي الشك في القصة انما اذا جتمع
 في شرب واحد لم يثبت بمقصودهما دخل احدهما في الاخر فالبعض فردها اذا اجتمع حرم وجانبه او جيبه كفي الفعل
 الواحد ولو باشر المحرم فبادر في الفرج ولامنه مشاة ثم جامع ومقتضا بالانكشاف بموجب الجلاء ولم يره الآن
 مرجا ومنها لو قتل المحرم بد به ورجله في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان في مجلسين فلكذلك
 عند وعلى قوله لا يجب لكل بدوم وكل رجل دم اذا وجد في ذلك كحل مجلس حتى يجب عليه بدوم وما اذا
 وجد في كل مجلس فلم يدر رجل فبعضها جانبية واحدة لا اتحاد المقصود وهو الاتفاق فاذا اتحد المجلس
 بغيره واذا اختلف فبعضها جانبية كونهما احصا شبا بتمه وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد
 اخرى مع امرأة واحدة او تسوة الا ان مشا بخلافها في اللب بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدية
 وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الثانية لو جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس فقتل
 الوقوف يعرفه ولم يقصد به رفض الحية الفاسدة بلزمه دم اخر بالجامع الثاني في قول ابو يوسف واني حنيفة
 ولو لو بالجامع الثاني رفض الحية الفاسدة لا يلزمه بالجامع الثاني نفي الشبهة لو دخل المسجد وصلى
 الفرض او الزانية وقلت فيه النجاسة ولو طاف القادوم ع. فرض وندر دخل فيه طواف القدوم بخلاف
 خلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلا منهما مقصود ومقصودهما مختلف
 ولو دخل المسجد للرام فصل مع الجماعة لا ينوب عنه البيت لاختلاف الجنس ولو صل فربطه عقيب
 طواف جنين ان لا يكفي عن ركعتي الطواف بخلاف نجاسة المسجد لانه ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط
 بفعل غيرها بخلاف نجاسة المسجد ولو نكح امرأة سجدة فسد الصلاة قبل ان يقرأ ثلث آية كفت عن النكاح
 لحصول المقصود وهو التظيم وكذا لو ركع لها فقرأ اجزائه قياسا وهذه من المواضع التي يعمل فيها
 بالقياس كاجبة في مخرج المسار كذا لو تلا آية وكثر ما في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو
 لو قدر السهو في الصلاة لم يبعد الجبر بخلاف الجبر في الاحرام فانه يبعد الجناية اذا اختلف
 بينهما لانه المقصد بسجود السهو عن الف الشبهة وقد حصل بالسجدتين اخر الصلاة والمقصود
 في الثاني جبره عنك لانه فكل جبر فاختلاف المقصود ولو زنى او شرب الخمر او سرق مرارا كفي
 واحدا سواء كان الاول موجبا لما اوجب الثاني او لا فلو زنى بكرا ثم نكح كفي الرجم ولو قذف
 مرارا واحدا او جماعة في مجلس او مجلسين واحدا كفي ما اذا زنى فانه يحد ثانيا

مطلب
 تنازع
 في

مطلب
 قسم الحرم
 بدية

ولو زن وسرق اقيم الكحل لا خلاف للبشر ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزمه بآثان
وما بعده شيء ولو في يومين فانه كان من رمضان تعدت والآفة كذا في اول تعدت والآ
التعدت وقتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد لا حرام لكونه اقوى ولو بسلاح محرم ثوبا مطيب
فعليه قدس بانه لا اختلاف للبشر ولذا قال الربيعي في قول الكنتز او خصب زكاه جناه اذا كان
ما يباع او كان ملبدا فعليه دمانه دم للطيب ودم لتعطية الرأس انتهى ويتعدى الى على القارة
فيما هو على المفروبه دم لكونه محرما باحرار من عندنا وقولهم الا انه يجاوز الميقات غير محرم استثنى
مستقطع لانه حاله الجاهل به لم يكن فادنا ولو تكررت شبهة واحدة فانه كانت شبهة ملك لم يجب والمهر واحد
لان الثاني صادق ملك وان كانت شبهة اشبهت وجب لكل وطئ امه لان كل صادق ملك الفاعل والى
كوطئ جارية ابنة امكاته او المكوفة فاسد والثاني وطئ احد شركتيك الجارية المشتركة ولو وطئ امكاته
مشتركة مرارا احدى نصفها وقد في نصيب شركته واكمل لها ولا يتعدى في الجارية المستخفة كذا في
الظاهرة ومن زن بامه فقتلها الرمة المد والقيمة لا حصل فيها ولو زنى بكرة فقتلها وجب
الدمع الدية ولو زنى بكبيرة فاقضاها فانه كانت مطوعة من غرض حوى شبهة فعليه الحد والاشي
في الاقضا الرضاها به ولا مهر لها لوجب المد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الاقضا
ووجب العقر وان كانت مكرهت من غرض حوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها فانه لم يستك
بولي فعليه الدية كاملة والا حذو نعمة ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها وان كان
البولي يستك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستك البولي فعليه الدية كاملة ولا يجب
المهر في خلافها وان كانت صغيرة يكافئ مثلها في ككبيرة الا في سقوط الاشهر وان كانت لا يكافئ
فانه كانت يستك بوليها فعليه ثلث الدية وكان المهر فلا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الربيعي
من المدود وانا اجماعا انما اذا تعدت بقطع عضوه ثم قتل فانها لا تدخل فيها الا اذا كانا خطائين على
واحد ولم يجلها بيزه صورها بنت عشرة لانه اذا قطع ثم قتل فانا ان يكونا عديين او خطائين او
احدا عدا والآخر خطا وكل من الاربعه انا على واحد او اثنين وكل من الثمانية انا يكون الثاني
قبل اربعة او بعده وقد اختلفنا في شرحنا في كذا الاداء والقف والمعددة اذا وطئت شبهة
وجبت اخرى ونزاحت والمرئ منها سوا كان الواطئ صاحب العدة الاولى او غيره لمصول المقصود
وقد عرفت ما اخترنا من بقولنا من جنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصودها وبقولنا غاب
وارتفع الموقوف **الفائدة السابعة** اعمال الكلام اول من اهل الله امكن فانه لم يكن اهل
لذا اتفق الصحابي في الاصول على انه للبيعة اذا كانت متعذرة فانه جازي الجار فلو خلف
لا اكل من هذه التخله او هذه الدقيق حيث في الاولى بالاكل ما يخرج منها وشيئا ان باعها
واشترى به ما كوله وفي الثانية ما يخرج منه كالخبز ولو اكل عين الشجرة او الدقيق لم يثبت عليه العقيم
والمهر شرعا وعرفا كالتعذر وان تعذرت الحقيقة والجواز او كان اللفظ مشتركا بين ما مرجه المهر
لعدم الامكان فالاول كقولنا مرة المعروفة لا يسها هذه بحيث لم يجرم بذلك ابداء الثاني لو اوصى
لمواليه ورثته بأكسره ومعنى بالفتح بطلت ولو لم يكن معقوب بالأكسره وله موال اعقمتهم ولهم موال

مطلب
لو زنى بكبيرة فاقضاها

موال اعقمتهم انصرف الى موالية انهم للبيعة ولا شيء لموالي موالية لانهم الجاز منها وما فرغته
على هذه القاعدة ما في الثانية رجل له امراته فقال لا حد بها انت طالق اربعاً فقلت
الثلاث تكفى فقلت او قعت الزيادة على فلا نه لا يقع على الاخرى شيء وكذا لو قال الزوج
الثلاث لك والباقي لصاحبك لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاحل لانه الشارح حكم
ببطلان ما زاد فلا يمكن ايضا على احد ومنها حكاية الحسن والطحاوي وحكايا في بنه الزهر
من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احد بكما طالق ففي الثانية ولو جمع
بين منكوبة ورجل قال احد بكما طالق لا يقع الطلاق على امراته في قول ابي حنيفة ورجل قال يوسف
رجل ابنه يقع ولو جمع بين امراته واجنبية وقال طلق احد بكما طلق امراته ولو قال احد بكما طالق ولم يزوج
شيئا لا تطلق امراته وعنه ابي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بامرته وبين ما ليس بمحل للطلاق كالجمعة
والجوز قال احد بكما طالق طلق امرته في قول ابي يوسف وابي حنيفة وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين
امرته ولطية والمبته وقال احد بكما طالق لا تطلق المبته انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرتين احدهما
صححة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احد بكما طالق لا تطلق صححة النكاح كما لو جمع بين منكوبة
واجنبية وقال احد بكما طالق انتهى وصاحبه اذا جمع بين امراته وغيرها وقال احد بكما طالق لم يقع على
امرته في جميع الصور الا اذا جمع بينها وبين جدار وبهية لانه الجدار لم يكن اهل العمل للفظ لانه لم يكن
ما اذا كان المضموم او مينا فانه صالح في الجملة الا انه يشك بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه وكذا لو قال
لها انما منك طالق وقد يقال ان الطلاق لازالة والصدية وهي مشتركة بينهما وما فرغته على القاعدة فورا
الامام الا حطمت اذا قال عبده الاكبر سنا منه او هذا ابني فانه اهل عتقا مجازا ع. هذا هو اهل
وقال في التنازل بكت الزوف من او قال اذا قال عبده ودانته هذا حر وهذا انه باطل لانه اهل لانه اهل
غير معين وذلك غير محل للعقود وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لانه التعيين كما في مسئلة
العبدين والعمل بالمحتمل اولى من الابداء فبطل ما وضعه طيفقه مجازا كما يحتمل وانه استحال حقيقة وبها يكره
الاستفارة عند استئالة الحكم انتهى قيد بولانه لو قال لبيدة ودانته احد كما حر حقيق العبد بالاجماع كما في المحيط
ومنا الفرق في شرحنا منها لو وقف على اولاده وليس له الاولاد او لادخل عليهم صونا للفظ عين المال
على الجاز وكذا لو وقف على مواله وليس له موال وانما لموالي موال استحقوا كما في التبرير وليس منها موالو
ان بالشرط والباب بلا فافانما لا نقول بالتعليق لعدم امكانه فينبغي ولا ينوي خلا فالا عن ابي يوسف
رجل وكذا انت في كنهه فينبغي الا اذا اراد في ذنوك مكره فبدين فاذا دخلت مكره شقيق وقد جعل الحاكم
الاسم على من فروعها ما اذا وقع في فتاوى السبي فنذكر كلامها بالتام ثم نذكر ما يستلزمه تعالى ما يستلزمه الله
ما يسبب اصولنا قال السبي لو انه رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسب وعقده ذكر او انشئ الذكر
من حفظ الابن من عذائه من توفي منهم عز ولد او نسل عاد ما كان جازيا من ذلك على ولد ولده ثم نسبه على العمة
وعنه من توفي من عرس عاد ما كان جازيا عليه عذائه في درجته من اهل الوقف بالذكور يقدم الاقرب اليه اقرب
والموت لا يخفى والاش من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولدا
او نسل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي جبا الى ان يهر اليه شيء من منافع الوقف المذكور ونافه الاستحقاق

مطلب
رجل امرته قال لا تسبها
انت طالق اربعاً

مطلب
قال عبده الاكبر سنا منه
او هذا ابني

فانما في هذا ما يشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما استحق من القدر شيئا انما بعد
او لعدم استحقاق بمعنى زمان او غيره هذا الحكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عن ترك تركت بنتا في طعة
التي اوجبها لشرط الواقف لمن في درجته فيمضي عبد القادر كله بينهما انما تعلق الثلثا وللطبقه الثلثا ويسمى
عمران عبد الرحمن ومكة فلما ماتت طبقه انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها ولم ينتقل لغير الرحمن ومكة
لوجود اولاد عبد الرحمن القادر وهم يحجبونها لانهم اولاد وقدرتهم على اولاد اولاد الذين هما منهم ولما توفي
علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتل ان يقال نصيب مكة وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها على
يقول الواقف مات منهم ولد انتقل نصيب لولده ونسب في بنت عنها نسوعين بنصيب جدها فبنت
لثالثها ولها طعة ثلثه واحتل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله ينقسم الى حلي اولاد على يقول الواقف
ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقالت جميع اولاد الاولاد استحقاق بعد الاولاد وانما حجبها
عبد الرحمن ومكة وهما من اولاد الاولاد فاذا انقضت الاولاد زال الحجب فحقان ونصيب نصيب
عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب ابها وينقص ما كان بيد فاطمة
بنت الطبقه وهذا امر افتقاه النزول الحادث بانفراض طبقه الاولاد المستفاد بشرط قول الواقف
ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان في مخالفة هذا قوله ان من مات نصيب لولده فان ظاهره يقتضي
ان نصيب علي بنته زينب واستمر نصيب طبقه بنتها فاطمة في لقائه بهذا العمل فيها جميعا ولولم يخالف
ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف ان عبد الاولاد لا يكون لاولاد الاولاد فطاعة العمل في البيع فذا
الظاهران تقارضا وهو تقارض فوقي صعب ليس في هذا الوقت محرا صعب منه وليس التراجع فيه بالهين
بل هو محلي نظر الفقيه وحطلي فيه طرق ومنها ان الشرط المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم
في كلام الواقف والشرط المقتضي لاجرائهم بقوله من مات انتقل نصيب لولده متاخرا فالعمل بالمتقدم
اولى لانه هذا البيع باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر
انتقل نصيب الوالد الى ولده فخرج وتفصيل لذلك الاصر فكانه النكح بالاصول ومنها ان من
صنفه عامة بقوله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اراد مجموعهم كان انتقال مجموعهم الى مجموع الاولاد
من مقتضيات هذا الشرط فكانه اعلم له من وجوب اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان الاول كل
وجه وهو مرجوح ومنها اذا انفارض الامر بين اعطى بعض الزينة فانهم تراضوا ببيع فاطمة لولده
لانها اقرب الى فرض الواقف ومنها ان استحقاق زينب لاصول الامر وهو الذي يخصها وانما تركها وبين
بنت الاولاد الاولاد وحقق وكذا فاطمة والذائد على المحقق في حقها به شك في مشكوك في استحقاق
عبد الرحمن ومكة فاذا لم يحصل ترجيح في التفاضل بين اللطيفين بنفسهم فيقسم بين عبد الرحمن ومكة
وزينب وفاطمة ولم يقسم لغيرهم من هذا الاثنان فيكون لغير الرحمن ومكة خصة وفي كل من الاثنان
نظر اليهم واولادهم وينظر الى اصولهم فيزولون منزلة لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة حصة وزينب
حصة ولعبد الرحمن ومكة حصة في احتمال ان الثاني امين حتى لا يفضل فخر على فخر في المقدار بعد
ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة بن غزنل والباقي من اهل الوقف زينب بنت خالتها
وعبد الرحمن ومكة ولدا عنهما وكلهم في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ولكه

فانما في هذا ما يشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما استحق من القدر شيئا انما بعد
او لعدم استحقاق بمعنى زمان او غيره هذا الحكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عن ترك تركت بنتا في طعة
التي اوجبها لشرط الواقف لمن في درجته فيمضي عبد القادر كله بينهما انما تعلق الثلثا وللطبقه الثلثا ويسمى
عمران عبد الرحمن ومكة فلما ماتت طبقه انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها ولم ينتقل لغير الرحمن ومكة
لوجود اولاد عبد الرحمن القادر وهم يحجبونها لانهم اولاد وقدرتهم على اولاد اولاد الذين هما منهم ولما توفي
علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتل ان يقال نصيب مكة وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها على
يقول الواقف مات منهم ولد انتقل نصيب لولده ونسب في بنت عنها نسوعين بنصيب جدها فبنت
لثالثها ولها طعة ثلثه واحتل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله ينقسم الى حلي اولاد على يقول الواقف
ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقالت جميع اولاد الاولاد استحقاق بعد الاولاد وانما حجبها
عبد الرحمن ومكة وهما من اولاد الاولاد فاذا انقضت الاولاد زال الحجب فحقان ونصيب نصيب
عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب ابها وينقص ما كان بيد فاطمة
بنت الطبقه وهذا امر افتقاه النزول الحادث بانفراض طبقه الاولاد المستفاد بشرط قول الواقف
ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان في مخالفة هذا قوله ان من مات نصيب لولده فان ظاهره يقتضي
ان نصيب علي بنته زينب واستمر نصيب طبقه بنتها فاطمة في لقائه بهذا العمل فيها جميعا ولولم يخالف
ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف ان عبد الاولاد لا يكون لاولاد الاولاد فطاعة العمل في البيع فذا
الظاهران تقارضا وهو تقارض فوقي صعب ليس في هذا الوقت محرا صعب منه وليس التراجع فيه بالهين
بل هو محلي نظر الفقيه وحطلي فيه طرق ومنها ان الشرط المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم
في كلام الواقف والشرط المقتضي لاجرائهم بقوله من مات انتقل نصيب لولده متاخرا فالعمل بالمتقدم
اولى لانه هذا البيع باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر
انتقل نصيب الوالد الى ولده فخرج وتفصيل لذلك الاصر فكانه النكح بالاصول ومنها ان من
صنفه عامة بقوله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اراد مجموعهم كان انتقال مجموعهم الى مجموع الاولاد
من مقتضيات هذا الشرط فكانه اعلم له من وجوب اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان الاول كل
وجه وهو مرجوح ومنها اذا انفارض الامر بين اعطى بعض الزينة فانهم تراضوا ببيع فاطمة لولده
لانها اقرب الى فرض الواقف ومنها ان استحقاق زينب لاصول الامر وهو الذي يخصها وانما تركها وبين
بنت الاولاد الاولاد وحقق وكذا فاطمة والذائد على المحقق في حقها به شك في مشكوك في استحقاق
عبد الرحمن ومكة فاذا لم يحصل ترجيح في التفاضل بين اللطيفين بنفسهم فيقسم بين عبد الرحمن ومكة
وزينب وفاطمة ولم يقسم لغيرهم من هذا الاثنان فيكون لغير الرحمن ومكة خصة وفي كل من الاثنان
نظر اليهم واولادهم وينظر الى اصولهم فيزولون منزلة لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة حصة وزينب
حصة ولعبد الرحمن ومكة حصة في احتمال ان الثاني امين حتى لا يفضل فخر على فخر في المقدار بعد
ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة بن غزنل والباقي من اهل الوقف زينب بنت خالتها
وعبد الرحمن ومكة ولدا عنهما وكلهم في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ولكه

ربعه واربعة ربعه ولا نقول عن نظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم مكانه
اعتبارهم بانفسهم اولي فاجتمع لعبد الرحمن وملكه الملك حصلا لها بموت علي ونصف ورابع خمس
الذي لفاطمة بينهما بالفرضية فلعبد الرحمن الخمس ونصف خمس وثلاث خمس وملكه لثلاث خمس ورابع خمس
فاجتمع لثلاث بموت والدها ورابع خمس فاطمة واضمحلت الى عدد يكون له خمس ثلثه وهو سبعة
وعشرون وللعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس وملكه احد عشر وهي ثلثان
خمس ورابع خمس وهذا ما ظهر لي ولا استنتهي احد من الفقهاء بقدرتي بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي
قلت فافكر للجلال الاسيوطي الذي يظهر اجابته او لا دخول عليه عبد الرحمن وملكه بعد موت عبد
القادر عملا لها بقوله ومن مات من اهل الوقف الى ما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه من اهل الوقف
ممنوع وما ذكره في ثوابيل قوله قبل استحقاق الذي خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الفهم
بل صرح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاق الذي لم يدخل في الاستحقاق باكمل
ولكنه يصدر ان يصير له وقوله شيء من منافع الوقف ليس قوياً لذلك فانه ذكره في سياق الشرط
وسبق كلام معناه النفي فيمنع المانع ولم يستحق شيئاً من منافع الوقف وهذا صريح في رد ما ذكره
الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حياً الى ان يفسر له شيء من منافع
الوقف فلهذا الفاظها مركبة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
لا يستحق بقوله اولاً على ان مات عن ولد عاود ما كان جارياً عليه على ولده وانما ينبغي ان لا ينافي
هذا الشرط الترتيب في الله الطبقات ثم لانه ذلك عام خففه هذا كما خففه ايضا قوله على من مات
عن ولد ايضا فانما اذا علمت بعموم شرط الترتيب لزم منه الفاء هذا الكلام بالكلية وان
لا يعمل بصورة لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكه لا استوفى في الدرجة اخذاً
من قوله عاود على من في درجته فيقول ومن مات قبل استحقاقه الى اخره لانه لا يظهر له اثر في صورة
خلاف ما اذا علمت وحسنه به عموم الترتيب فانه في اعمال الكل لا يمين وجميعاً بينهما وهذا
امر ينبغي ان يقطع به فقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلثة وولدي ولده
اسبابا لعبد الرحمن وملكه اسببا انما ثانياً مات عمر بن غزنس انتقل نصيبه الى اخيه وولدي
اخيه فغير نصيب عبد القادر كله بينهم على حسب ولا طبقه خمس وللعبد الرحمن وملكه خمس اثنان
ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها لولدها فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه لولده
لبنة زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيان في درجتها زينب وعبد الرحمن
وملكه قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتباراً بهم باصولهم كما ذكره السبكي لعبد
الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث بموت فاطمة نصف
خمس وملكه بموت عمر ثلثا خمس وبموت فاطمة ربع خمس فقسم نصيب عبد القادر بين جزاء لولده
سبعة وعشرون وهي خمس ورابع خمس وللعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث وملكه
احد عشر وهي ثلثا خمس ورابع ففهم ما قاله السبكي لكن الفرق بينهم استحقاق عبد الرحمن وملكه وانما حصة
بنخ هذه القسمة والسبكي تزايد فيها وجعلها من باب قسمه الشكوك في استحقاقه وكذا لا ترد في

في ذلك سبكي ايضا عن رجل وقف على عشرة ثم على اولاده ثم اولادهم وشرط ان يمتد
من اولادهم انتقل نصيبه لثلاث اخوته ومن مات قبل استحقاقه بشي من ثلث في الوقف وله ولد
استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حياً فمات حمزة وخلف ولدين هما هادي والذين وحديهما
وولد ولدت ابوه في حياته والده وهو بن محمد بن مريد الدين بن حمزة فاخذ الوالدان
نصيبها وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حياً لاخذه ثم ماتت حمزة فماتت حمزة فماتت حمزة فماتت حمزة
او يشاركة ولد اخيه بن محمد بن مريد الدين **فاجاب** فافهم في اللفظ ويجعل الشكوك في الاربع اقسام
الاخر ويرجح ان التفتيش على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالحاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق
كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى هذا اخر ما اورد في الجلال الاسيوطي في هذه المسئلة انما هو حاصل
السؤال وحاصل الجواب السبكي وحاصل ما خالف في الجلال الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عذري في ذلك
وانما اقبل فيها لكثرة وقوعها وقد اقبلت فيها مراراً اما حاصل السؤال الواقف وقف على درجته ثم
بنابيين البطون ثم مثل المذكور مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولديه وعمر ولد
الى من هو في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولده في الوقف فماتت فاطمة وولد
ثم مات عمر وعاد ما كان له ولد ابن لم يستحق ثم ماتت اثنان من الثلثة عن ولدين ثم مات واحد
عمر بن غزنس وحاصل جواب السبكي انه ما خلف المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلثة ولا شيء
لولدي ابنة المتوفى في حيوة ومن مات من الثلثة عن غزنس انتقل نصيبه الى اخيه فيكون النصف بينهما ومن
مات عن ولده فنصيبه له مادام اهل طبقة ابية من مات بعد علم يقين نصيبه بين جميع اولاد الوالد بالوية
فدخل ولد المتوفى في حيوة ابية فتقتض القسمة بموت الطبقة الثانية وبزول الحجج ولدي المتوفى لم
في حيوة ابية على بقوله ثم اولاد اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن
الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنقض القسمة ويكون بينهم
بالوية من مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه الى من ينقض اهل تلك الطبقة فتتقض القسمة وقسم
بينهم بالسوية وهكذا يعمل في كل بطن وحاصل حجة الجلال الاسيوطي في شيء واحد وهو ان اولاد
المتوفى في حيوة ابية لا يرمون مع بقايا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافق على انتفاض القسمة
قلت اما حجة القسمة في اولاد المتوفى في حيوة ابية فوجبه ما ذكره الجلال الاسيوطي واما قوله فيتنقض القسمة
بعد انتفاض كل بطن فقد اثنى به بعض العلماء وغيره وذلك الى الخصاص ولم يمتدوا الى سوره الخصاص
واما سوره السبكي فانما ذكرها من ماذكرة الخصاص بالاختصاص واثبت ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص
سورة الاولى وقف عاود بينه وبين ابنته بين البطون استحق بالوية الا على والاصل فتتقض القسمة
في كل سنة بحسب قسمة وكثرتهم **الثانية** وقف عليهم شارط تقديم البطن الا على ثم ونم ولم يزد فلا شيء
اهل البطن الثاني مادام واحدة الا على ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات قبل الاستحقاق
مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونهم منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسبهم لا يدخل ولده كان
ابوه مات قبل الوقف لكونه خصاص اولاد الولد الموقوف عليهم فخرج المتوفى فيدر الرابعة وقف على اولاده
واولاد اولاده ودرجته على ان يبدأ بالبطن الا على ثم ونم وقبلت لاشي البطن الثاني مادام واحدة

استحقاقه كما يستحقه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالفاخر من بعضهم وغيرهم بين الطبقات
وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حيوة الواقف
قبل دخوله فلم يماض باهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه
لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته فبسم الحلال كذلك الى انقراض البطن الا على مسئلة
لضاف الذي قال بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمت وان ذكر من مات عن ولد من اهل
البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له ولا ينقص اصل بعده ولو انقضى اهل البطن الاول فاذا مات
احد من الواقف عن ولد والاخر عن غيره كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الاخر للقسمة فاذا مات ابناء
الوقف استم النصف للواحد والنصف للقسمة وان استوفى الطبقة فلوله على ان مات وله ولد مخصوص في ترتيب
البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى اخر البطون حتى لو فرز الى الميت عن
ولد واحد خلف ولدا واحدا هكذا الى البطن العشر ومن مات عن عشرة خلف كل اولاد حتى وصلوا
الى مائة في البطن العشر يعطى للواحد نصف الوقف الاخرين المائة وان استوفوا في الدرجة ثم احلما
المراد من قولهم يحجب الطبقة العليا السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يحجب
فرعه وفرع فرعه فلا حق لاهل البطن الثاني ما دام واحد من البطن الاول موجودا وان شرط انتقال
الانتقال الى الولد فالمراد ان اصل يحجب فرع نفسه لافرع غيره لكن يقع بعض كتب الاوقاف انهم
يقولون بطن بعد بطن ثم يقولون يحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك ان من باب التاكيد وان
حجب العليا للسفلى استفاد من قوله طبقة بعد طبقة بطن بعد بطن ومن بعد ذلك ولا شك ان اذا
جمع بين ثم وما ذكرناه وكان ما بعده ثم تاكيد لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده
الطرسوسي في النفع الواسع ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن السخنة نقل في شرح المنظومة
من فتاوى السبكي واقفين عزما نقله الجلال السيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التفتازي
وحكى عنه كتب خط تحت جواب ابن الفلاح شي ثم تبين له خطأه فخرج عنه واطال في تقديره
ونظم للواقفة بيا تافه دام زيادة الاطلاع فخرج اليه ولم تزل العليا في سائر الاما مختفيا
في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله وهو الموفق السبكي كل عصر تنبى به خل في هذا القاعدة
قولهم التاكيد خبر من التاكيد فاذا زاد اللفظ بينهما لم يلحق على التاكيد ولذا قال صاحبنا لوقا
لزوجة انت طالق طالق ثلثا فان قال اردت به التاكيد صدق وبانه لا فضا ذكره الزياتي
في الكفاية وفي الخصة اذا خلف على امر لا يفعل ثم خلف في ذلك المجدس في مجلس خزان لا يفعل
ابن ثم قوله ان نوى ميتا او تشبهه او لم ينفذ كفاية يمين وان نوى بالثاني الاول فعليه
كفاية واحدة وفي التحرير ثم ان حلفه اذا خلف بايانه فعليه كل يمين كفاية المجدس والمجاهر
فيه سواء ولو قال غبت بالثاني الاول لم يستقم ذلك في اليمين بالله ولو خلفت في او عيرة
سبقت وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو نفل في اني فكل كذا يمين واحدة ولو قال هو
يهودي اني فكل كذا هو نفل في اني فكل كذا فبها يمين وفي التوازل رجل قال لا فزواله كله
يوما والله لا احله شهرا او الله لا احله سنة ان كل عير عه فليدنه اياما والله كله بعد التوفيق

فبما يمين وان كل بعد شهر فليدين واحد وان كل بعد سنة فليدين ثلثي ثلثي ما في الخلاصة القاعدة العشر الخراج
بالقيد هو حديث صحيح رواه امام احمد وابوداود والترمذي والشيخ وابن ماجه وابن خزيمة حله
حاشا رضي في بعض طرقه ذكر السب وهو ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده ما شاء ان يقيم ثم وجده
عينا في صم الى ابني عم فزده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعملت غلام فقال عم الخراج بالضمان قال
ابو جبير الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترطه الرجل مستغله ثم زمانا ثم بعته منه عايب وله
البيع فزده وياخذ جميع الثمن ويقوز بغلة كلها لانه كان في ضمانه ولو ملكك ملكك من مال الله في
الفايق كل ما خرج من شيء فهو خراج والتجربة وخراج التجرة وخراج الحيوان ذره وسدس شئ وذكر في الاسلام
في اصولنا في الحديث في جوامع الكلام لا يجوز نقله بالمعنى وقال صاحبنا في باب صياغة البيع ان الزيادة
المنفصلة عن المتولدة من الاصل لا تمنع الرضا بالبيع كالسب والغلة وسلم للمشتري ولا يضر خصوص
له مما اتاها لم يكن جزاء من البيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان وبمقتضى طيب الرجح الحديث
وعنا سؤالا لم ارها حال صاحبنا احد بالوكالة الخراج في مقابل الضمان كما كانت الزوايد قبل القبض
للبايع ثم العقد او الفسخ لكونه من ضمان معايب واجيب بان الخراج يعمل قبل القبض بالملك ولغيره به
وبالضمان معايب انقص في الحديث على التعليل بالثمن لانه اظهر عند البايع واقطع لطلبه واستبعاده
ان الخراج للمشتري الثاني لو كانت الغلة الضمان لزم ان يكون الزوايد للعاصب لانه ضمانه اشد
من ضمان غيره وبهذا احتج لابل حنيف في قوله ان العاصب لا يضمن منافع الغنم واجيب بان عم
قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو ملكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والعاصب
لا يملك المغصوب وبانه الخراج هو المنفعة جعلها له عليها الضمان ولا خلاف ان العاصب لا يملك
المغصوب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الجلال السيوطي وقال
ابو يوسف ومحمد فبادا وقع الاصل الدين الى الكفيل قبل الادا عه فخرج الكفيل فيه وكان يتعين الرجح
بطلب له وسئل ابن الهمام في فتح القدير بالحدث وقال الامام برودة هذا الاصل في رواية ويصدق فيه
في رواية وقالوا في البيع فمسه اذا فسخ فانه يطلب للبايع ما ذبح للمشتري والاصل ان الخراج كان
لعدم الملك فانه الرجح لا يطلب كما اذا ربح في المغصوب والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان
كان تلف الملك طالب فيما لا يتعين ذكره الزياتي في البيع العند قال الجلال السيوطي خرج عن هذا
مسألة وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فانه ولاؤه يكون لاجلها ولو جنى جنابة خطأ فالعقر على عصبها
دونه وفدي مثل في بعض العصب يقرر ولا يرث انتهى وانما نقول ما شأنا فيها القاعدة العشرة
السؤال معاذ في الجواب قال البرزاري في فتاواه ما او امر الوكالة وع الثاني قال امرأة زبد طالق
او عبده حر وع عليه الشئ الى ميتة فقال ان دخل هذا الدار فقال زيد نعم كان خالفا بكرة لانه
الجواب ينقضي احادة ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلص شي ولو قال
اجرت ذلك على اني دخلت الدار ولم تر نفسي اني دخلت لزم وان دخل قبل الاجابة لا يقع شي
الى اخره وفيها ركنا بطلان وفات له انا طالق فقال نعم تطلق ولو قال للمقضي فقال نعم لا وان
نوى قبل الست تطلق امرئك قال علي طلق لانه جواب الاستفهام بالاشبات ولو قال نعم لانه

جواب الاستفهام بانفق قال نعم ما طلفت انتهى وكنى بالابانة قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال
وانه فعلها التل والى الله ففعلتها فقال نعم فهو خالف انتهى وفي اقرار القنية لا فزل عليك كذا افاده
فقال فقال استنذنا نعم احسنت فهو اقرار عليه وبواحدة استنذنا وفي ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما
على ذلك في شرح المنار في فصل الاذنة العشرة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج الجزاء في راء
الاطلاع فليرجع اليه وفي تنبيه الدهر وفي فتا واهل العرف قال لزوجه اختلف على فقلت
طالق ثلاثا اخذت هذا الشئ فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يرد شيئا بل يتخير الجواب
اعاد ما في السؤال فيكون تعديلا ام يكون تنجيها فقال بل يجوز تنجيها انتهى القاعدة الثانية عشر
ان ساكت قول فلوراي اجيبا ببيع ماله ففك فلم ينهه لم يكن وكذا السكون ولوراي القاضي
القضي والمفتوء او عبد لها ببيع وبشترى ففك لا يكون اذنا في التجارة ولوراي المرتضى الرضين
لا يبطل الرهن ولا يكون رضى في رايه ولوراي غيره بملك ففك لا يكون اذنا باقلا في ولوراي
عبد ببيع عينه ببيع المالك ففك لم يكن اذنا كذا ذكره الرضيني في الاذنة ولو سكت عن طي
امنه لم يسقط الرهن وكذا غيره قطع عضو اخذ منه سكونه عندنا فله ولوراي المالك رجلا ببيع متاع
وهو حاصر ساكت لا يكون رضى عندنا خلافا لابن ابي ليلى ولوراي قنه يتزوج ففك ولم ينهه
لا يجزى اذنا في النكاح ولو تزوجت بغير كفوف ففك الولي عن مطالبة التفرق ليس رضى وان طال
ذلك وكذا سكون امرأة الغيب ليس رضى ولو اقامت معسنتين وهي في جامع الفصولين وفي عارة
للمانية الاعارة لا تثبت بالسكون وخرج عن هذه القاعدة من كل كثيرة يكون السكون فيها كالنقل
الاولى سكون البكر عند استتار ولها قبل التزويج وبعده الثانية سكونها اذا بلغت بكر الثالثة
سكونها عند قبض مهرها الرابعة خلف اذنا تزويج ففكها ابوها ففك حث **للمائة** سكون المصدق
على قبول الموهوب له **المائة** سكون مالك عند قبض الموهوب والمصدق عليه **المائة** سكون
الموكل بقبول ويزيد ردة **المائة** سكون مفرقة قبول ويزيد ردة **المائة** سكون المفوض اليه قبول
للقبول والى ردة **المائة** سكون الموقوف على قبول ويزيد ردة وقبل المادية عشرة سكون احد
المتبايعين في بيع النجدي حين قال له صاحبه قد بدا الى جعله ببيعها **المائة** عشرة سكون لئلا
القديم حين قسم ماله بين الفاتحين رضاء **المائة** عشرة سكون المشتري بالحيار حين رضى العبيد ببيع
وبشترى سقط خياره **المائة** عشرة سكون البائع الذي اخرج جيبه ببيع حين رضى المشتري بغير
المبيع اذما يقبضه صحيحا كايه البيع او كايه المنة عشر سكون الشفع حين علم ببيع **المائة** عشرة
سكون المولى حين رضى عبده وبشترى اذنا في التجارة **المائة** عشرة سكون المولى لا ياذنه ففك حث
في ظاهر الرواية **المائة** عشرة سكون الفتي وانقباده عند بيعه او رهنه او فقه بخلافه اقرار بقره ان كان يبيع
بخلاف سكونه عند جاريته او عتقه ببيع او تزويج **المائة** عشرة سكون خلف لا ينزل فلان في داره وهو منزل
في داره ففك حث لا لو قال له اخرج منها فان اخرج ففك العشرة سكون الزوج عند ولادة المرأة
وتنبيه اقراره فلا يملك نفق المادية والعشرة سكون المولى عند ولادة ام ولده اقربا **المائة**
والعشرة سكون قبل البيع عند اقراره ببيع رضى كايه النجدي عدلا لا لو قال فاسفاهه وعنده هو

مطلب
سكون المرأة الغيب

مطلب
السكون كالنقل
في مائة

وعندها هو رضاء ولو فاسفاهه **المائة** عشرة سكون البكر عند اقراره ببيع رضى كايه النجدي عدلا لا لو قال فاسفاهه وعنده هو
والعشرة سكونه عند بيع زوجته او فريه عقارا اقرارا بانه ليس له عا ما افشى ببيع سمر فذل فافشى
لمشترى بخاري فينظر المفتى **المائة** عشرة سكون رضاء ببيع عرضا او دارا ففكر في المشتري زمانا وهو ساكت
تسقط دعواه **المائة** عشرة سكون البكر عند اقراره ببيع رضى كايه النجدي عدلا لا لو قال فاسفاهه وعنده هو
الزك لا يكون لها **المائة** عشرة سكون الموكل حين له الموكل ببيع رضى كايه النجدي عدلا لا لو قال فاسفاهه وعنده هو
كايه **المائة** عشرة سكون ولان الصبي العاقل اذا رضاء ببيع وبشترى **المائة** عشرة سكونه عند
روية بغيره بغيره حتى سال ما فيه رضى **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
وهذه **المائة** عشرة في جامع الفصولين وعنده وزيدت ثلاثا اثنين في القبة الاولى او فكت الام في تجهيزها بشها
اشياء امته اللاب وهو حاضر ساكت فليس له الاسترداد **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
ففك لابل لم تنضم الام الثالثة باع جارية وجعلها على وقرطامه ولم يشترط ذلك المشتري كمن سلم
المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كايه سكونه بمنزلة التسليم فكان الذي بها كايه في الظهيرة ثم زود
افرى القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزله نطقه في الاصح واخرى على خلاف فيها سكون الذي عليه
ولا عذر له بخار و قبل لاوي بغيره في فضا للمائة في فضا وتكون في ثلث ارض اخرى كتبها في الشرح في الشهادة
سكون المولى عند قبوله **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
الموهوبه كان القنية **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
من انظاره الواجب الثانية ابتدا **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
افضل من الوضوء بعد الوضوء وهو الفرض ان العلم القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذه حرم اعطاه كايه
ومهر البغي وحلوا الكاهن والرثوة واجرة الناجح والزمار الا في مسائل الرثوة لحوف على نفسه او ماله او
ليسوى امره عند السلطة او امير القاضى فانه يحرم اخذ الا عطا كايه بانه في شرح الكفر في القضا ففك
الاسير واعطاه شئ لمن يخاف بهجوه ولو خاف الوضوء لا يستولى خاضع على المال فله او شئ بالخافه كايه للمائة
وهل يجعل دفع الصدقة لمن يسأل ومعه فوت بونه نرد الاكل في شرح الشارح فيه ففك في اصل القاعدة
المرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا حبة كالصدق على الفتي تنبيه ففك منها قاعدة ما حرم ففك حرم طلبها
في مسئلتين الاولى ادعى دعوى صادقة فانكره ففك **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
بحرم عليها اعطاه وبها لانه يمكن ان ازاله الكفر بالاسلام فاعطاه وبها لانه يمكن ان ازاله الكفر بالاسلام فاعطاه
حرام والاولى منقوله عندنا ولم ازل الثانية **المائة** عشرة سكون الخائف لا يستعمل مملكه اذا حذر بلا امره ولم يهت
ومن فروعه امره ان القائل مورثه عز الارث ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان الكعاب
اذا كان له قدرت على الاداء فافقره ليدوم له النظر الى سبيله لم يكره ذلك لانه منع واجبا عليه اذا اواه
نقل عن السبكي في شرح المنهاج وقال انه تجزى حسن لا يبعد من جهة فقه انتهى ولم يظهر كونه في فروعه
وانما في فروعه من فروعه وهو ان اخر الشئ قبل اوانه فليسا في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يفت
بحرمانه شئ ومن فروعه ما لو طلقها ثلاثا جازها فاصدا اخرها من الارث في مرض موته فاشترى
وخرج منها مائة من الاولى لو فكت ام الولد سبدا عنت ولا تحرم الثانية لو فكت الدبر سبدا عنت

لا يحصل الثواب المرتب عليه او فعل منهى عنه فانه اوجب عقوبة كانه شبهة في اسقاطها في كل صلاة
او صوما او في اوزكوة او كفارة او نذرا ووجب قضاءه بلا خلاف وكذا الوقوف بغير عرفة غلط
القضا اتفاقا ومنها من صلي بنية مالية تسمى اولئكي ركنا ركنا الصوة او بيقض الخطا في
الاجتهاد في الاصل ووقف الصوة والصوم او نسي بنية الصوم او نكلم في الصوة جميعا وما سقط
حكمه في النسي لو اكل او شرب بهما في الصوم او جامع لم يبطل اكله في الصوم لم يبطل وكذا الوسم
بهما في الصوة الرابعة على راس الكعبين والنسي والعامد في البين سوا ذلك قال زوجني طلقا
ان له زوجة وكذا في العلق وكذا في محظورات الاحرام وقد جعل له اصلا في النحر فقال انه كان مع
ولادعي له كاكل المصلي لم يسقط لنفسه بخلاف سلامة في الفدية الا في مع دعي كاكل المصلي سقط اولاد
ولا فادعي كاكل المصلي في النسي من سبيل النسي لم يوزع الدين حتى مات فانه كان
نحوه او فرض لم يواخذ به وان كان غيبا يواخذ به كذا في طاعة ومنها لو علم الموصي بانه الموصي او صلي
بوصية لكنه نسي فادعاه وحكمه وصاياه انه القين احكام النكاح حقيقة المهر عدم العلم من سبيل
فان قارن اعتقا واليقين في كسب المهر او بالشعور بالنسي على خلاف ما يورثه والاضبط وهو لم يعم
الشروط ص على ما ذكره الاصوليون في كتاب رابعة الاول جمل بطل لا يطلع عذرا في الاخرة للمهر
المكافى بصفات الله تعالى واحكام الاخرة وجعل صاحب المهر وجعل الباقي حتى يضمن حال العادل اذا
نفذ وجعل من خالف في اجتهاده في الكتاب والسنة كالفقهاء في امهات الاولاد الثاني في الجمل في
موضع الاجتهاد الصحيح وفي موضع الشبهة وان يصح عذرا او شبهة كالجمل او افطر على نساء فطرته وضمن
في جارية زوجة او له على نساء خسران في المهر في دار الحرب كسهم لم يهاجر وانه يكون عذرا
ولم يجر به جهل الشيخ وجهل الامة بالعتق وجهل الكبير بنكاح الوفي وجهل الوكيل والناذون بالطلاق
وضد استنفي وما فرقة في الدين العلم والمهر لو قال انه لم يقتل فلا ناكذا فهو ميت انه علم حصة
والا لا كذا في الكفر وقالوا لم تقسم الامة بانه لها خيار العتق لا يبطل بكتبتها ولو قسم الصغيرة
في البلي بطل وقالوا الوسم جارية متفدية او نوا بالمفوقا فظهر انه ملكه بعد الكشف قبل يذر
اذا اذناه للعتق للمهر في موضع الخلاف قبل لا وقت العتق الاول وقالوا بعذر الوارث والوصي
والموتى بالتفويض للمهر وقالوا اذا قبلت اللع ثم ادعت الثالث قبله فادعت استرقت
البدل للمهر في كذا وقبل الكتاب وادعي البدل ثم ادعي الاحتاق في نسيه ويسترد اذ ابرهن
وقالوا اذ ابيع الوصي او الاب ثم ادعي انه وقع بغيره فاحسنه قال لم احلم بغيره وقالوا
في باب الرضا ولا بغير التاقيض في الحرية والنسب والطلاق كما هو في المهر في باب
الشفقة في المهر معبر عندنا رفع الف في الرضا على الكبيرة لو جهلت ان الارضا
مفسد كافي الهداية والهداية او انكلم بكلمة الكفر جمل قال بعضهم لا يكره ما علمهم على
انه يكفر ولا يعذر استنفي وفي اجز البنية لمن لم يملكه في ماله في الخطر جلاله فانه كان حيا يعلم
من دين النبي ثم نذر في كفو والاد وقالوا في خيار الرزية لو اشترى ما كان رآه ولم يغير
فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه رزية لعدم الرضا كذا في الهداية وقالوا في كتاب القسب

صالح

القسب ان للبل كونه مال الغير دفع الضمان لا الضمان وفي اقرار البيعة سئل عن رجل اقرت
عليه لفلان حنط من ستم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سكتت الفقهاء العقد فقالوا هذا العقد
فلا يجب على شي والمقر معروف للبل بل لو اخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعي للمهر استنفي وقال
قيل اذ اقر بالطلاق الثالث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطاؤه بافت الامل لم
يقع ديانته ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجر البيع ولو باع الوصي قبل
العلم بالا ايضا جاز ولو باع ملك اميه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع جلد مال اميه ولم
يعلم بموته نفذت الصفقة ومقتضى بيع الوارث انه لو زوج امه امه ثم باع منها نفذ ولو باع
عليه ابنه فباع راجعا ينبغي ان ينفذ وما فرقوا فيه بين العلم والمهر في الوكالة الى ان يذبح الوكيل
بقضا الدين اذا دفعه الى الطالبي بعد ما وجب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالدين ضمنه
ولا فلا ولو دفع الى الطالبي بعد ردة قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقيه ان الدفع الى الطالبي بعد ردة لا
لا يجوز ضمنه مادفعه والا لا ولو دفع بعد ما دفع الموكل فمعه ان يوسف الفرق بين العلم والمهر والمذهب
الضمان مطلقا كالتفاديل اذ انما اذنه بينهما لصاحبه باذ الزكوة فاذا في حدها في نفسه
صاحبه ثم ادعي الثاني في نفسه وعصاها فانه يضمن مطلقا والامور بقضا الدين اذا ادعي
الامر بنفسه ثم قضى الامور فانه لا يضمن اذ لم يعلم بقضا الموكل قالوا هذا على قولها انما على قوله يضمن
على كل حال استنفي ولو جاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما وصي به لم يضمن اجازتهم كذا في وصايا الامة
وفي وكالة المينة امر جمل ببيع غلامه بانه دين رفايعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه ففطر
الامور بعث الغلام فقال فقال اجرت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجرت ما اقر
بكت به لم يجر استنفي وفي وكالة والواجبة اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عدا ثم قتله الباقي ان
علم انه علم عفو البعض لسقط القصاص فقتل منه والا فلا في هذه مما يسلك على سبيل استنفي وفي
جامع الفصولية وكذا بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ففعل فملك في يده لم يضمن وللداخ
تضمن الوكيل ولو كلفه بيع عبده فباعه بعد موته فمونه غير عالم وقبض الثمن وملك في يده ولا ضمان
على الموكل استنفي احكام مكره مذكورة في اخر السار في مشهورة في الفروع احكام الصبي هو حين
ما دام في بطن امه فاذا انفصل ذكره اقبضت وبسبب رجلا كافي اية الموارث الى البلوغ فكل ما اتى
عشرة من اب الى اربع وثلاثين فكل الى احد وحين فشيخ الى اخر عمره هذا في اللغة وفي النسخ بسبب
غلاما الى البلوغ وبعده ثوبا وفتي الى ثلثين فكل الى ثلثين فشيخ الى اخر عمره وتامر في امان
البرازية فلا تكليف عليه شيء في العبادات حتى الزكوة عندنا ولا في شي من المنيات فلا حد عليه لو فعل
اسبابها ولا قضا من عليه وعنده خطأ واما الايمان بالله فخال في النحر واستنفي في الاسلام في العبادات
الايمان فاقبضت من وجوبه في الصبي بسببه حدث العالم الا اذا اقام اسم حاقلا وقع فرضا فلا يجب
تحريره بالغا كقبول الزكوة بعد سنين ونفاه شمس الامة لعدم حكمه ولو اذاه وقع فرضا لانه
عدم الوجوب كانه لعدم حكمه واذا وجد وجد الاول اوجبه استنفي واحتكموا في وجوب صدقة
الغفر في ماله والاضحية والمعتد الوجوب فيودنها الموني ويذكرها ولا يصدق لغيره في ماله

امر جمل ببيع غلامه بانه دين رفايعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه ففطر

خارج

منه وتباع له بالباقي ما ينبغي عليه والتفاد على وجوب العشرة والمخرج في أرضه وعلى وجوب
نفقة زوجته وعياله وقرابته كالباقي على بطلان عبادته يفعل ما يفعله من نحو كوكام في الصلوة
واكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا دم عليه في مخطوئته وحراره ولا تنقص طهارته بالقرينة
في صلوة وان بطلت الصلوة ونقض عبادته وان لم يجب عليه واحسبوا في نواياها والمعدلة له في العلم
ثواب القديم وكذا جميع حسنة ولا تنقض امامته واحسبوا في صحتها في التزويج والمختار علمها ووجب
سجدة التلاوة على صاحبها من صبي وقيل لا بد من عقده وحصل فقيل بالجماعة بصحة مع واحد الا
في الجملة فلا تنقض بطلانها من اهل الولاية لا في الاكل ولا في القضاء ولا الشهادة مطلقا
لكن لو حطب بآلة السلطنة وصل بالفا جاز ونقض سلطنته ظاهر اذ قال في البرازية مات السلطنة ونقض
وانقضت الرعية على سلطنة ابن صغير لا ينبغي ان يفوض امور التقدير على وال وبعد هذا القول انفسها
لا من السلطان لشرفه والسلطنة في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء
والجمعة من الاولاد لا تستحق وصية وناظر ويقيم القاضي مكانه بالمال بكونه كان منقولة من ابيه
من الوصايا وفي الاسعاف وفي المنقط لا تنقض خصومة الصبي الا ان يكون ماذونا في الخصومة وهو كالبالغ
في الواقف الوضوء ان الفقهية وينقض اذ ان مع الكراهة كافي للجماع لكن في سراج الولاة انه لا كراهة في اذ ان
الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان الباطل افسد وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذانة واما قيامه
في صلوة الفريضة فلا يخرج كل من له لادب منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشرايطها لا توفى
في حقه واما من الكفاية فقل سقط بفعله فافادوا وقيل رويته ونقض الاجارة له وقيل قوله في الهبة
والاذن وينبغي من المصحف وتنسخ القيمة المطلقة او المستوفى عنها ربه من الشروع الى انقضاء العدة
ولا نقول بوجوبها عليها حل المعقود وينقض امانه ولا يدعي الا بآذنه ولية وثقب اذ ان البنت الظفر مكره فيها
فلا يمس به استنساخا كافي للمنقط وادى الهدي للصبي شيء وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه لبرجاءه كما
في المنقط وينبغي ان يكون اذ كان يعقود العقد ويقصده ولو لم يجزوا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيعه بل هو كملك
والموكل وكذا في دفع الزكوة والاحتساب رتبة موكل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي المنقط
ولا تنقض الخصومة من الصبي الا ان يكون ماذونا انتهى ويحصر بركة التحصيل المطلقة ثلاثا اذ كان مراهقا
يتحرك انه ونشئته انما لا يستلزم على سبيل كالبالغ والتقاطه كالنقاط البالغ ويجب رده
ويصح استلامه وروية ولا يقبل اذ ان بعد ابداله تغيرا وتبعا وكل ذي ذمة بشرط ان يعقود التسمية وينسبها
بانه يعلم بان العمل لا يحصر الا بها كذا في الكافي ولو كل الصبي ذمية او سمي وليس كالبالغ في النظر الى الاجنبية
والظن بها فيجوز له الدخول على انت ان حصة عشر سنة كافي للمنقط ولا يقع طلاقه وعقده الاحكام في مسائل
ذكرنا في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والحجر عليه في الاقوال كلها الا في الاصل فبضمه ما تنقله الذي
مسائل ذكرنا في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والحجر عليه في الاقوال كلها الا في الاصل فبضمه ما تنقله الذي
ايضا بوطي القيمة الشئشي وهي من تسع على المختار ولا يدخل الصبي في الفاسد والعاقلة وان وجد
فقبل في داره فالدية على عاقلة كافي للصوري ولا حيزية عليه ولا يدخل في الزمانات السلطانية كافي
الفقه ولو لولائه ولا يؤخذ بصحة اهل الذمة باختياره من صبي في المسلمين كافي الكافي ولا شيء على

ولا شيء على صبي حتى يغلب ولا تنقض ولد الحر اذ لم يمتل ولو قبله مجاهد فقول الامام من قتل
قتيل فله سبيل يستحق السب الا اذا قاتل وتدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سبيل فاذ قاتل
الصبي يستحق سبيله مقتوله يقول الزلمي ويدخل فيه كل من استحق القيمة سواء او رهنما انتهى وفي الكفران الصبي
من يرضع له اذا قاتل ولو قال سلطان الصبي اذ ادرت فصولا في الجملة جاز وفي البرازية السلطنة
او الوالي اذ كان غريبا فبلغ يحتاج الى تقليد جدي انتهى ولا تنقض بميتة ولو كان ماذونا فباع فوجده شريك
حب لا يخلف حتى يبرك كافي العدة ولو ادعى على صبي في رولانية له لا يخلفه الى باب القاضي لانه لو حلف
فتكلى لا يقضي عليه كذا في العدة ويقام التعزير عليه ناديا ونوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر
على اجارة ولية ويصح قبضه للامنة ولا يتوقف اقواله ما تخفى حرزا ومنه اقراضه واستقرانه لو جاز لالا
ما ذونا وكفالة باطل ولو لم يصبه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العادى في فصوله احكام الصبي فمن
اراد الاطلاع على كفة فروعه وحسن وتقريرا واستيعابها وعلى نعم الله تعالى عليا فيما تقصده من
جمع المنفق فليست على ما ذكره العادى ما يكون به بالغ او ما يتعلق به بركته فصد الترخيم به في كسائر
وكتابتها هذا ان اتى الله تعالى كتاب المنقط والصبي التي لا تستحق يجوز السفر بها بغير حرمان
ولا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبي فمات عند له بضمه الا اذا نقله الى سبعة او مكان الوالي او
لما وقد سئل عنه اخذ ابن ابي صبر واخرجه من البلد لزمه احضاره الى ابيه فاجبت باي لامية
رجل غصب صبي عرا فغاب الصبي عن يده فانه الفاصد بحسب حتى يجي بالصبي او يعلم انه مات انتهى
ولو صدقه حتى اخذه برضاه لم يقيم ما في الامة لانه ما غصبه لانه اخذ قهررا وفي المنقط في النكاح
ولم يخرج الله فبضمه خلع بنت رجل وامرأة واخرجهما من منزله قال احبسه اذ احتج بانها او يعلم موتها
ولو قطع طرف صبي لم يعلم صحته ففيه حكومة عدل لادبته ولو دفع سبكا الى صبي فقتل نفسه لم يقيم الدافع وان
قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجوه بها على الدافع وكذا لو امر صبي بقتل امة فقتلها ولو امر صبي بالفرج
من شجرة فوقع ضمن دينة ولو ارسله في حاجته فقتل ضمن وكذا لو امره بصعود شجرة فنقض ثمرها فوقع له
ولو امره بكم الخطب كذا في الحاشية منها ايضا صبي تسعين سقط بسلطه او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء
على الولد لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعض وكان اصغر من ان يكون على الولد ان ادعى من كان الصبي
في حجره الكفاية انك الحفظ وقال بعضهم ليس على الولد شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان سقط من يديه
فقد الكفارة ولو حل صبي على دابة وقال مسكاني وهي واقعة وسقط ومات كانه على عاقلة الذي
حل الدية فاو طالت نافقتة فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يمسك عليها فهدر ولو كان
الرجل رابعا فميتة فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يمسك فالدية على عاقلة الرجاء
نقط والا فلي حاقلة انتهى ولو طام صبي كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يكن له حد انه يشرب منه ولا يجوز
لنولي اليه الحبر والذهب ولا ان يسقيه خمر ولا ان يحبس ليلول والفاط مستقبلا ولا ان يحضه يده
او رجله بالحناء وفي المنقط زوج اجنة من رجل وذمت ولا تدرى لا يكره زوجها على الطلب انتهى
احكام البيعة لا جمعة عليه ولا حميد ولا شريق ولا اذنه ولا اقامته ولا الحج ولا عمرة ولا عورتها
كالرجل وزاد البطل والظهر ويحرم نظر غير محرم الى عورتها فقط وما عداها ان استنهي ولا يجوز

مطلب
احكام البيعة

كونه شاذ ولا مركب على نية ولا عاشر ولا قاسا ومقوما ولا حاكم ولا آتيت ولا امام اعظم
ولا قاضيا ولا قاتلا في كذا او قود ولا يلى امر عانا الا بنية عرج الامام ال اعظم فله نصب القاضى
سبابة عن السلطان ولو حكم بنفسه ولم يصح ولو اذن لعبد بالقضا ففقدت عقده جاز بلا تجديد اذ لا
وصف الا اذا كان عبد الموصى والورثه صفرا عند الامام اعظم ولا يملك وان ملكه سيده ولا ذكوة
عليه ولا فطرة انما هي على مولاه ان كان للخدمة ولا ائتمنة ولا يهدى عليه ولا يكفر الا بالصوم ولا
يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرق وجب بالحياء وكذا الاعتكاف والجمعة والجمعة ولا ينفذ اقران
بما لا يؤذي او مكاتب الا باذن مولاه الا اذا اقر المأذون بما في يديه ولو بعد جرحه وكذا اقراره
بجنابة موجبة للدفء او الفداء غير صحيح بخلافه بخلاف اوقود ولا ينفذ تزويج نفسه ولا يكره عليه
ويكبر لحدافا ويكون نذرا ورعا ولا يركب ولا يورث ولا يصح كفالة حاله الا باذن سيده ولا ينفذ
في فقه وقيمة قائمه مقامها كالميراث ولا يملكها ولا عاقلة له ولا هو منهم وحده النصف
ولا احصائه ولا جنابة متعلقة بقرينة كونه ولا سهم له في الغنيمة ورضي له ان يقاتل ويبيع في ذمة
ويبيع في جنابة ان لم يفده سيده وينكح اشقي ولا سرى له مطلقا ولا يقاتلها ولا يقاتلها
حيضها ونصف المقدور ولا ينفذها ولا ينفذها ولا ينفذها ولا ينفذها ولا ينفذها ولا ينفذها
قازفة وانما ينفذونها على من فتم المدة ومهرها كعقربا ويبيع ولدا مولاه الا بدعونه ولو اقر
بوطنها ولا يملك الامانة المنكوبة شره ولا حاد له ولو جسد له ولا يملك نفقتها الا بالتبوية ولا يوطأ
الا بعد الاستبراء خلاف المدة ولا حر لحد السراى ويجوز جمعتهن في مسكن بدونه الرضا ولا يظهره ولا
اتما من امة ولا مطالبة لها اذا كان مولاه غنيا ولا حضنة لا قارية بل سيده ولا قصر
بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النفس وكجب للكونة بخلافه ورواؤه مريض على مولاه بخلاف الحر
ولو زوجه واذا لم يقدر على الله الوضوء الا بعين فليست له بوضوء بخلاف الحر ولا يزوج
ان باذن مولاه ومهره متعلق بقرينة كالتدين ويباع في نفقة زوجة ولا ينفق عليه ولده ولا
ولا نفقة لها الا بالتبوية ولا تسلم الدعوى والشهادة عليه الا بخسوس سيده ولا يجس في دين
ويكفر الكفارة بالاعتذار ولا ينفق نفاق العبد والامة على الكفاح الا في المبتلين قبل الفلكية
بخلاف الحرين كافي الشارعية ورافضة باطل ومعلق بما يملك بعد عقده وكذا وصيته ومهره
وصدقة ونزعة الابد البس من المأذون والمحاباة البسيرة لمنة والانه في الغزل مولاه او طالب
لزوجها العنين والمحبوب بالقرين وليس مفعولا للخدمة الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او مكاتب
ولا يخلع عند مولاه مونة الا دم احصا عن احرام مأذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه وكذا يجوز
ولا جزية عليه ولا يدخل في الفسامة ووطئ احدي المبتلين ببيان المعنى المبهم بخلاف وطئ احدا
المرأتين لا يكون ببيان في الطلاق المبهم وامره عبده بالنافعة بشئ موجب لغائه وامره عبده
بالنافع مال غير مولاه موجب للشهادة على الامر مطلقا بخلاف المراء اذا كان سلطانا ويعينه الغيب
بخلاف الحر ولو سفيها ولا ينفق وقفه وعقده موقوف على جازة مولاه وتخرج الامة في العدة
ويحل سفرها بغير حر ولا حر له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبشير عن لو كان عبد ذمى ولا ينفق

الوقف على عبده وائمة عند محمد ان المديروا تم الولد ولم ارحم التقاطه واستبقته على المباح
وينبغي في الثاني انه يملك مولاه اخذ انهم قولهم لوردة ايقافا لجعل مولاه وبغزة مولاه على الصبح
والاجرة عندنا ومن لم يملكه تعالى على عبادة يسيرا جهميا في ما لا يورثها مجموعة ولا حول ولا قوة الا
باله العلي العظيم اللهم افعل لنا من رحمتك والعتق اشديا **احكام الاعلى** وهو كالبصير الذي يستر
منها لاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قاعدا ولا يصح للشهادة مطلقا على المعتد
والقضا والامانة العظمى ولا دية في عينة وانما الواجب للحكومة ونكره امانته الا ان يكون اعلم القوم
ولا يصح عتقه من كفارة ولم ارحم ذكوه وصيده وحصانه ورثته لما استراه بالوصف وينبغي ان يكره
ذكوه وانما حصانه فان امكنه حفظ المحضوة كانه اهل الاطلاق ويصح نافر او وصي والتابينة
في منقولة ابن وهب والاولى في اوقاف بلال كافي الاسعاف **احكام النائم** هو المستيقظ
الا في منقولة من قول الولي في آخر فتاواه التام كالمستيقظ الذي خسر عمر من مسئلة الاولى اذا نام
النائم على قفاه وفاه فقطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه وكذا لو اقر احد قطره من الماء
في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها **الثالثة** لو كانت
محرمة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة الرابعة الحرم اذا نام في رجل حلق راسه
وجب لراى عليه **الحرم** اذا نام فانقلب على بطنه ففقد وجب عليه **الحرم** اذا نام
اذا نام الحرم على بطنه وحل في عرفات فقد اركب الحج البعث الصبر المزمع اليه بالسهم اذا وقع عندك
فات من تلك الرمية بكفر او انا كاذبا وقع عند القضا وهو قادر على ذكوة **الثامنة** اذا انقلب
النائم على ستاره وكسره يجب الفداء **التسعة** الاب اذا نام تحت جدار وقع الابس عليه سوطه او
نائم فبات الابس بحرم من الميراث على قول البعض وهو الصحيح **العشرة** من رفع النائم ووضع
تحت جدار فقط لجدار ومات لا يلزمه الفداء **الحادية** عشر رجل خلا بامرأته ونه رجل اجنبت
نائم لا يقع له **الثانية** عشر رجل نام فربيه نجاست امرأته ومكث عنده ساعة تحت الحنطة **الثالثة**
لو كانت المرأة نائمة في بيت دخل عليها زوجها ومكث ساعة عنده ساعة **الرابعة** امرأة نامت
في موضع فارتفع فمات بها ميتة حرة الرضا **الحادية** عشر النائم اذا اقرت وابنه على ما يمكن استعماله بوجها
نائم انقضت نيمته **الحادية** عشر النائم اذا نام ونكح في حالة النوم نفقه صومته **الحادية** عشر النائم اذا نام وقرا
حاله فمات نائم فمات في رواية **الثانية** عشر اذا نام في السجدة في نومها فمات بها رجل لم يمس سجدة
كالوصف من البقضا **الثالثة** عشرة اذا استيقظ هذا النائم فاجزه رجل بذلك كانه شمس الامة يعني
بانه لا يجب عليه سجدة التلاوة ويجب في بعض الاقوال وعلى هذا القول انما فانه فاجر فهو على
هذا العشرة رجل خلفه لا ينكح فلانها في المالك الى الحول عليه وهو نائم وقال له فم فلم
يستيقظ النائم قال بعضهم لا يجب فالا صح انه يكره **الحادية** والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا
رجعيا في الرجل ومنهبا وشعبية وهي نائمة صار مراجعا **الثانية** والعشرون لو كان الزوج
نائما فبات المرأة وقتيلة بشهوة يصير مراجعا عند ابن يوقف خلافا لجمهور الثالثة والعشرون الرجل
اذا نام وجأت امرأة وادخلت فربها في فربه وعلم الزوج بفسادها ثبت حرمة المصاحرة لانه

احكام الاعلى

احكام النائم

الحكم

الرابعة والعشرون اذا جئت امرأة الى نائم وقبلة بشهوة وانقضا عما كان بشهوة ثبتت
 حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون المصلى اذا نام في صلوة فاحتلم يجب عليه ان يركع ولا يمكنه
 ان يركع وكذلك اذا بقي نائما لم يركع او لم يركع ولم يركع صارت الصلوة دنيا في ذمته انتهى
 والله اعلم احكام السكران هو مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وما كنتم
 وشاهكم حال سكرهم فانه كان السكر من حرمة فالحكمة منه هو المكلف وان كان من مباح فلا فهو
 لا يقع طلاقه واختلف المصنف فاذا سكر كرم او مضطرا فطلق وقد قدنا في الفتاوى انه من حرمة كالفك
 الا في ثلث الرذلة والافزار بالبر والخالفة والاشهاد على شهادة نفسه وزوت على الثالث ترويج السفر
 والسفره باقل من مهر المثل او بكثر فانه لا ينفذ ان ثمة الوكيل بالطلاق صاحب اذا سكر فطلق لم يقع
 الثالث الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موطن الرابعة غيب من صاح ورده عليه وهو حكره
 وفيه فضول العمادى فهو كالصاحب الا في بيع فبواخذ بقوله واحلف المصنف فيها اذا سكر في الشربة
 الشربة من الجوب والعسل والغشوى على انه ان سكر من حرمة فيقع طلاقه واعتاده ولو زال غطه بالبيع
 لم يقع وعنه الامام انه ان كان يعلم انه سكر حين شرب يقع وان فلا وصرخوا كبراهمة اذا سكران
 واستجاب اعادته ونفي ان لا يقع اذ كان كالمجنون وانما صومته في رمضان فلا الشك ان صح قبل
 وخرج الوقت اليه انه يقع منه اذا لم يأت بالشروط التبت فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه
 ان لم يقضى ولا يبطل الاحتكام بسكره يقع وقوفه بعرفات كالمصنف عليه لعدم اشتراط النية فيه
 واختلف في حد السكران فقبل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام اعظم
 وقبل من كل ما احتلظ او يذيان وهو قولها وبه اخذ اكثر المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق
 الحرمه ما قاله احتياط في الحرام والخلاف في الحد والغشوى على قولها في انتفاض الطهارة وبه في يمينه
 ان لا يسكر كما بيناه في شرح الكثر فنفذ قولهم في السكر من مباح كالغشوى من سقوط القضاء
 فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنفه كذا في المحيط احكام المجنون ذكرها الا صوبه
 في بحث العوارض فيلنظر ما مر من احكام المعنوه احكامه احكام المعنوي العقل ففتح العبادة منه ولا يجب
 وقبل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكثر الفصل الثاني احكام
 الجنان قل من نرضيها وقد اختلف فيها من اصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي في كتابه احكام المجانين في
 احكام الجنان لكن لم اطلع عليه الا ان وما نقله عنه فانما هو بواسطة نقل السيوطي ولا خلاف في انهم
 مكفونون من ثبوتهم في النية وكافهم في ان رواهنا اختلفوا في نواب الطائفتين في البرازية مغربا الى اجا
 عن الامام ليس للجن نواب وفي التفسير يوقف الامام في نواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لهم
 وتوكلهم بالمغفرة لا تسترهم الا نابة لانه ستر ومنه المغفرة للبيضة والناية بالوحد فضل قالت المعتزلة
 او عدل انهم يستحقون الثواب صالحهم قال تعالى وانما القاسطون فكانوا لجهنم حطبيا قلنا الثواب
 فضل من الله تعالى لا بالاختصاص قبل قوله تعالى فبأى الا ربكما تكذبان بعد عزه نعم الجنة حطبا
 لا شغلين برز ما ذكرت قلنا ذكره وان الرادى التوقف التوقف في ما كل والمشرى والملاذلة
 كدخول الطائفة للسلام والزيارة والخدمة واللازمة بدخولهم في كل باب سلام لانه انتهى منها

مطالع احكام

مطالع المعنوه احكام

مطالع احكام الجن

فمنها النكاح قال في البراجية لا يجوز المتكثرة بين بنى ادم والجن وان شاء الله تعالى فالحسن انتهى
 وتبعه في منية المعنى والقبض وفي القنية سئل الحسن البصري عن تزويج بكتبة فقال يجوز بلا شهود
 ثم رجع لا يجوز ثم رجع لا يجوز بصيغ التلحاف انتهى وفي يمينه الدهر في فتاوى اهل العصر
 على بن احمد عن التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز ذلك اذا انصورت ذلك ام يحق للجواز بال
 بالادمين فقال يصح هذا التلحاف وجملة قلت وهذا لا يدل على حافة التلحاف وان كان لا ينفذ
 الا ترى ان ابا البشر ذكر في فتاواه ان الكفار لو تزوا بنات بنى من الانبياء هل يرى فقال بآر
 ذلك النبي ولا يصح ذلك بعد نيت عليه السلام ولكن اجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل
 عنها ابو حامد فقال لا يجوز انتهى وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة
 النحل واليه جعل لكم من انفسكم ازواجا اى من جنسكم وتوكلهم وعلى حلفكم كالفان لا تعالى بقوله فما جعل
 من انفسكم اى من الادميين وبعضهم يارواه حرب الكرماني في مسنده عن احمد واسحق قال حدثنا محمد
 بن يحيى العطسي حدثنا بشر بن عيسى عن ابيه عن يوسف بن يزيد عن الزهري قال سئل عن نكاح الجن
 وهو وان كان مرسل فافضل عندنا بقول العلماء فردى المنع عن الحسن البصري وفتاوة والحاكم بن
 قتيبة واسحق بن راهويه وعقبة الاصم فاذا المنع من نكاح الانثى فالمنع من نكاح الجنى النسبة اولى
 ويدل عليه قوله السراجية لا يجوز المتكثرة وهو مثل لما كان روى ابن عثمة سعيد بن العباس
 الرازى في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا مقاتل عن سعيد بن داود الزهري قال كنت قوم
 من اهل اليمن الى مالك بن نويرة عن نكاح الجن وقالوا ان ههنا رجلا من الجن يحطيط البنا جارية
 بزعم انه يريد للال فقال ما روى بذلك باسنانى الذين ولكن اكرهه اذا وجدت امرأة حامل فيه
 لعامة من جلت قالت من الجن فيكثرة الف في الاسلام بذلك انتهى ومنها لو وطئ الجن النسبة فهو
 يجب عليها الف قال قاضي حانة في فتاواه امرأة قالت معي جنى ياتنى في النوم مرارا واجد في نفسي
 ما اجد لو جامعني زوجي لا غش لها انتهى وفيه الكمال بما اذا لم تنزل اما اذا نزلت وجب كانه احتلام
 ومنها النفاد الجارية بالجن ذكره السيوطي عن صاحب الاحكام المرجع من اصحابنا مستدلا
 بحديث احمد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فلا قام رسول الله عليه والسلام يصلي اذ ركه خلفا
 منهم فقال يا رسول الله انما نحن قوم في صلواتنا قال فصفها خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف
 ونظر ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بملائكة وفرع على ذلك لو صلى في قضا باذنه او افا
 منفردا ثم خلفه صلى بالجماعة لم يجز ومنها صحت الصلوة خلف الجن ذكره في احكام الرجا ومنها
 اذا امر الجنى بين يدي المصلى بقاتل كما يقال الانثى ومنها لا يجوز قتل الجنى بغير حق كلالاشي قال الزهري
 قالوا ينبغي ان لا يقتل الجن الباطل والذى تمس مستوية لانها من الجانة لقوله عليه السلام افنوا
 الطغيين والاثروا بانكم وللمية البيت فانها من الجن وقال الطحاوى لا يابس بقتل الجن لانه عليه السلام
 جاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امنه ولا ينظروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرج
 لهم والاولى هو ان لا يذروا والاحذر ان يذروا رجعى باذنه الله او على طريق المسلمين فانه ثبت قتلها
 والا نذر انه يكون خارج الصلوة انتهى وقد روى ابن ابى الدنيا ان عائشة رضى الله رأت في بيتها

حينه فاستمرته بقدرها فقلت نابت في ملكة اللبلة فقبل لها انهما انظر الذين استمعوا الوحي
من النبي صلى الله عليه وسلم فاستلهم من فاجتمع لها اربعون راسا فاعقهم ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه
وفيه فلما اصبحت امرت باثني عشر الف درهم ففرقت على المساكين ومنها قبول رواية الحسن ذكر صاحب
الحكام الرجاء ذكره الكشيوطي انه لا شك في جواز روايتهم عن الناس ما سمعوه سواء على الانبياء او لا واذا
اجاز الشيخ من حضر من النبي صلى الله عليه وسلم كان في نظيره من الناس واما رواية الناس عنهم فالظاهر منها عدم حصول
الثقة بعد انهم ومنها لا يجوز الاستحباب جزاء الحسن وهو العظم كالثبت في الحديث ومنها ان ذبيحة النحر
قال في المنتقى وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ذبايح الجبل انتهى وقد ذكر الامام الكندي
في مناقبه في فصل قراءة الامام شهاب الاحكام للابن واوداد الشياطين وبيان القول والاحكام
على جاعهم واكملهم اربع فوالله لا بد من الجهور على انه لم يكن من الجبل بنى وانا قوله تعالى يا منتهى الحسن
الم بانكم رسل منكم فتاوتوه على انهم رسل من الرسل استمعوا كلامهم فانذروا اقوامهم لا ع
انه تعالى وذهب الضحاك وابن حزم على انه كان منهم بنى تمسكا بحديث وكا به النبي بيعت الى قومه
حاشا وليس في قومه قال ولا شك انهم انذروا ففتح انهم جاعهم انبياء منهم **الثانية** قال البقوي
في تفسير الاحطاف وفيه دليل على انه عليه السلام كان مبعوثا الى الجبل والناس جميعا قال مقاتل لم يثبت
قبول النبي الى الناس والجبل واحطافه العدا في حكم مؤمن الجبل فقال قوم لا ثواب الا لبقاء من النار واليه
ذهب ابو حنيفة وحن الثابت لقواهم في الجبل واما النار ثم يقال لهم كونوا ائمة يا كاهنهم وعن ابن
الزناو ذلك وقال اخرون بنوا بؤنة كما ياقبونه وبه قال مالك وابن ابي ليلى وعن الضحاك انهم مبعوثون
لنبيج والذكر فيصوبون من لدنه ما يقبب بنو آدم ثم فهم للجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمن الجبل حول
الجنة في ريفها ولبسوا فيها انتهى **الثالثة** ذهب الحارث المحمدي الى ان الجبل الذين بدعوا للجنة
كجوز يوم القيمة فراحهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا **الرابعة** مع ابن عبد السلام بان الملائكة
في الجنة لا يرون الله تعالى لانهم لا يبصرون وقد استثنى منهن البشيرة ففي كل يوم في الملائكة قال في كلام
الرجاء ومقتضى هذا ان الجبل لا يروونه لانه لا ياتي باقية على عمومهم ولم ينفقه الا سيوطي وفي الاستدلال
على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية المؤمنين اصلا فلا استثناء
القاضي البيضاوي لا تدركه لا تحيط به والاستدلال المعزلة على امتناع الرؤية وهو ضعيف لا يسر
الادراك مطلق الرؤية ولا الشقي في الآية عانها في الاوقات فلعله مخصوص ببعض الحالات ولا في
الاشخاص فانه في قوله قول كل بصير يرى الله مع ان النبي لا يوجب الامتناع انتهى والله اعلم **احكام**
الذي حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادة ولا يرضى منه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
جاءت صوته به ولا يرضى عنه على ترك العبادة على قول من على تركه اخف دما اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد
بحول الله ولا يوقف جواز دخوله على من لم يرضى عنه ولو كان مسجدا لم يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
ويخرج له ان فاعز اوله الطوبى ولا يخرج من المسجد ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
له الا ان يظهر بينهما من المسلمين فلا ضارة في اراقتها ويكون المتلف ذمبا ومنعني ان يكون اظها
شربها كظلمها به بغيرها ولم آره الا ان ولا يمنع من الحرير والذهب ولا تنقض لهم شراكوا

كوا فاسدا او يبايعوا كذلك ثم اسلموا وفي الكثير يقبل قول الكافر في الحق واليمين ونقضه
الربيعي بانه سهو ولا يقبل قوله فيها وجوابه انه يقبل فيها من المعاملات بمقتضى او هو مراده
كما فقهه في الكافي واذا اخذ الذي بالتميز عينا في المركب والمبلس فيركبونه الالكاف ولا يبايعون
الطباله والاروية ولا يبايع اهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة ولا يجدون
بعضه او كنبته في مصر واصناف الرواية في سكناتهم بين المسلمين في مصر والمعتد الجواز في محنة
حاشا واحطاف المشايخ اهل بلزمتهم بتركهم جميع العدا ما او تكلف واحدة والمعتد انهم لا يركبونه مطلقا
ولا يبايعون العالم وان ركب طار للضرورة مثل في الجبل ويضيق عليهم في المرور ولا يجرى وانما يكره
والاصل تمام الحدود على كل الا الشرب الحمر ولا يبايعون الذي سلام الا لاجبة ولا يبايعون في الجواب
على ذلك وتكره مصافحة ويكره تعظيم ويكره السلام ان يوجر نفسه في كافر لعصر العتب
وفي المنتقى كل شيء منع من المسلم منع من الذي الا الحمر والخمر ولا يكره عبادة جاره الذي
ولا ضيافته ولا يقبر الكفاة بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك حذرها حالك او النكر
ففرق لتسكين الفتنة نبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الادوية
كالنقصا وضمان الاموال الا في مسائل لواجب الكافر ثم اسم لم يقطع ومنها لو في ثم اسم
وكان زناه ثابتا بينه وبين مسلمان لم يقطع الحد باسلامه والاسقط **تنبيه** استترك اليهود
والنصارى في وضع الجزية وحل الفكاك والربا في الديار وركبهم المجرى في الجزية والديار
الاخرى واستولى اهل الذمة فيما ذكره قتل المسلم بالزنى وروية الكافر والمسلم سواء ولا يقبل المسلم والذمة
بما من نبيه **تنبيه** لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر
عنه ناكله ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقبون فيما بينهم وان اخفقت عليهم فخرج المردة
فانه نوت كسب اسلامه ورثة المسمون مع عدم الاتحاد **احكام الحنفي** المشكل ذكر النسبي في الكفر
حقيقته وذكر من احكامه وفوفه الصف حكم ميراثه وختمه وذكر مولانا محمد احكامه في الاصل في كتاب
المقصود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار رسم اذا مات رجل لم ير له وارث ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
اليه جاز ولا خلا علم به ذلك او امرأة خضع فوصل بها جاز ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
والنهي الا بغيره ويقوم امام النساء خلف الرجال المرأة خلفه وانما يرضى عنه في صف النساء اعادها وان
في الرجال لا يعبد ويعبد من عن يمينه وبه وخلفه محاذي له وبوضع في الجنة خلف الرجال والمرأة
خلفه ويجعل خلف الرجال في القبر لو دفن بضرورة مع حاجتهما من الصعوبة لاحت على قاذفه ولا عليه
بمنزلة الجنون وتقطع يده للشفة ويقطع ساقيه ماله ولعقده صوته كالمراة ولا خصاص على
فاطمة يده ولو عذرا ولو كان الفاطم امرأة ولا يقطع يده اذا قطع يده غيره عدا وعلى عاقلة انهما
ولا يجوز به رجل ولا امرأة ولا يجد رجل ولا امرأة ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه ولا يرضى عنه
في رجل امرأة بالقتل ان كان خلا ما وخمسائة ان كان انثى فولدت حتى مشكلا قالوا
فالوصية موقوف في النسب الزائدة الى ان يستبين امره ولو قال لامرأة ان كان

اول ولد تدينه غدا ما فانت طالق او قال كذلك لامة فانت حرة فقلت حشني مشكلا
 لم تطلق ولم تقنق ولا سمح له بالمقاتلة وانما برضخ له ولا يقتل لو كان اسيرا او مرتدا بعد
 الاسلام ولا يخرج على رأسه لو كان ذميا وتدخل تحت قول المولى كل عبيد حرة وكل امة
 لي حرة الا اذا قال ما فيعتق ولو قال الزوج لو ملكك عيدا فانت طالق فاشترى حشني
 لم تطلق وكذا لو قال لو ملكك امة ولو قال لها معا طلق ولو قال المشكلا اذا ذكر
 او اشترى لم يقبل قوله واذا قتل حطا وجبت دية المرأة ولو قف الباقي الى التبين وكذا
 فيما دونه النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا لم يجز حتى يتبين فلا يبا
 نوا زمان بالوطء ولو شهد به او انه اشترى فان كان لطلب ميراثا قضيت له في ميراثه علام
 وبطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعى انه زوجها او قفت الامر الى ان يتبين فان لم يطلب الغنمى
 شت ولا يطلب منه شئ لا قبل واحدة منها حتى يبين واعا ميراثه والميراث منه فقال فان مات بده فله
 ميراث انتي منه ونحوه فيه وحاصلا انه كالانتى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حر ولا ذميا
 ولا نفقة ولا يزوج من رجل ولا يقف في صفات ولا حرفة ولا تجوز اذ لا يقع عقوبة وطول عتوه
 على ولادتها انتي بها ولا يدخل تحت قوله كل امرأة احكام الانتى الا انتي خالف الرجل في ان السنة في عتاه
 الشف ولا يسن ختنها وانما عكره ويسن خلق الحرة لو نبت وتنع من خلقها راسها ومنبتها لا تطهر بالفرج
 على قول يزيغ اسباب البلوغ بالحيض وكبره اذا نبتا وانما عكره وبدرها كعكره الا وجهها وكفها وقولها
 على المعتمد وذا راعها على المروج وصورتها في قتل فكلها لحم في قول غير الا انه لحم يكون من بطنه او نبت
 والمعتمد الا كراهية مطلقا ولا ترفع به خذ او ذنبها ولا تجزئها عنها ونظم في ركوعها وسجودها ولا تخرج
 اصبعها في الركوع واذا بانها انتي في صورتها صفت في الشئ وكبره جماعتها في نفقة الامام وسطحها ولا
 تضع اما لا لرجل وكبره حصرها بالجمعة وصورتها في بيتها افضل وتضع غيرها على شئ لها تحت يدها وتضع
 به في الترس على كبرها نيلع راس اصبعي ركبتيها وتترك ولا جمعة عليها لكن تنعقها ولا عتوه ولا
 يلبس شئ ولا تفر الا بزوج او محرم ولا يجب عليها الحج الا باحد من ولا تلبي حرم ولا تنزع الحيط ولا تنف
 راسها وانما نفقة ولا تزل والاب طرفة فورها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا ونفقة حكمة الموقف لا تعد
 الصحوات فيكون في عدة وهورا ونسج احوالها تخفي في ترك طواف الصلوات بعد الحيض ونسج طواف
 الزيادة بعد الحيض وكفى في خمسة اوثاب وان تولم في البتة ولو فعلت سقطت الفرض بسقوطها
 ولا تكل البتة وان كانت الميت انتي وينسب لها في الفقة في الثبوت ولا سمح لها وانما
 برضخ طمان فانت ولا تقنق المرتدة والمشرقة ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص
 وتعتكف في بيتها ويباح لها حطب مبرها ورجلها يخلو الرجل الا لفرورة والنفسى كذلك
 افضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث والشفاعة والدية نفقة وبعض النفقة
 القريب ولا ينبغي ان تولى القضاء وان منع منها بغير الحدود والقصاص وبعضها مقابل ما طهر
 دونه الرجل ويجز الامة على النكاح دونه العبد في ولاية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجور وتجبر الامة
 اذا اعتقت دونه العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها حرم في الرضاع دونه وتقدم على الرجل

الرجل في الحنفية والنفقة على الولد الصغير وفي النفر من مزدلفة الى منى وفي الاضراف
 من الصلوة ولو حر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنات عند الامام فتجس
 عند القبر والرجل عند الامام وكذا في الخذ وتجب الدية بقطع ثوبها او حلتها بخلاف من الرجل
 فالكمونة ولا قصاص يقطع طرفها بخلاف الرجل ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شئ
 عليها من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاصدقهم وكفيلها في الرحمة ان
 ثبت زناها بالبيته وتجد جالسة والرجل فانما لا ينبغي سياسة وينبغي هو عا ما بعد الجلد
 سياسة لاحدا ولا مكلف للحضور للدعوى اذا كانت محذرت ولا للبين وكبقر القاض
 او بيعت اليها نائب بخلها بكفارة شهادين ويقبل بوكيدها بل رضى الضم اذا كانت
 محذرة اتفاقا ولا تبدأ الا بسلام وبغيرية ولا تجاب ولا تثنى وتحرم للثوبة بالالة
 وكبره الكلام معها واحتفظوا في جواز كونها بنية واختار في المسيرة جواز كونها بنية
 لا سولة لانه الرتبة مبنية على اشتها رومينى حالفين على السر بخلاف الثوبة والالهام
 فيها ولا نه خل النساء في الغرامات السطانية كفي في الولد الجدير الغنمة احكام المحرم عن نكاح
 نكاحه على التاب بنسب مصاهرة او رضاع ولو يوطى حرام يخرج بالاول وله العتوة والحول وبان
 اخت الزوج وعمرها وخالها ويسهل ام المراتى بها وبنتها واما الراني وابنه واحكامه تحريم النكاح
 وجواز النظر والحلوة والمسافة الا المحرم من الرضاع فان الحلوة بها كرهت وله البصمة التي
 وحرمته النكاح على ان يبدل امه ركة للحرم فيها فان الملاءمة تحت اذا كرهت نفقة او فوج من امة
 الشهاد والجمعة نخل بالاسلام او شهودها او شتمها والمطقة تان مدخول التاني والنفقة عنها
 ومعتدة الغيرة بانفائها وكذا الامت ركة للحرم في جواز النظر والحلوة والسفر واعا عداها كالحائض
 على المعتمد لكن الزوج بيت رك المحرم في هذه السنة والنفقة لا يقن مقام المحرم الزوج في
 ويختص المحرم من النسب احكام منها عتقه على قربة له مكره ولا يخلص الاصل والفرع منها وجوب نفقة
 البقيع لها على غيريه الغنى في بذر كونه رجلا محرما من جمعة الغرابة فان علم الاخر من الرضاع نفقة
 ولا يجب نفقة وتيسر المحرم قربة ومنها انه لا يجوز الشفوى بين صغير ومحرم بيع او وصية الا في
 عتق من ذكرنا ما في شئ اكثر فانه فروص بيع ومنها انه المحرم ما نفعه من الرجوع في الامة
 تنقض الاصول والفروع من بين سائر المحرم باحكام ومنها انه لا يقطع احد بها بغير مال
 الاخر ومنها لا يقتضي لاشهاد احدها للاخر ومنها تحريم موطوءة كل منها على الاخر ولو تزنا ومنها
 تحريم منبوجة كل منهما على الاخر بخلاف العتق ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب وتختص الاصول
 باحكام منها لا يجوز له قتل اصله لخرجه الا دفعا عن نفسه وان خاف رجوعه ضيقا عليه الى ان يقتل
 غيره ولا قتل فروع له بغيره ومنها لا يقتل الاصل بغيره ويقن الفرع باصده ومنها لا يجد الاصل
 يقتل فروع بغير الفرع بغيره ومنها لا تجوز مسافة الفرع الا باذن اصله وان عكسه
 ومنها لو ادعى الاصل ولرجل ربة ابنة ثبت نسب الجدة اب الاب كالاب عنده عتقه ولو حاكم
 بعد الا بعت بغير الفرع اذا ادعى ولرجل ربة اصله لم يصح الا بعت به الاصل ومنها لا يجوز

لا يجوز لها الا باذنتهم خلاف الاصول يتوقف جهادهم على اذن الفرع ومنها لا يجوز
 المتفرقة الا باذنتهم ان كان الطلاق مخوفا والا فانه لم يكن ملحقا فكذلك والا فلا ومنها اذا
 ادعاه احد ابويه في الصلوة وجب اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم ار حكم الاجداد
 والجدد وينبغي الحاق ومنها كراهة جنة بدوية اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته
 ومنها جواز تاديب الاصل فرجه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والجداد والجدات
 كذلك ولم اره الا ان ومنها تبعية الفرع للاصل في الاسلام وكنت مسائل الجذوم ما يقوم مقام
 الاب فيه في فن الفوائد ومنها لا يحسب بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك واختص الاصول
 المذكور بوجوب الاحتاق واختص الاب والجد الاب باحكام ومنها ولاية المال فلا ولاية للائم
 في مال الصغير الا للحفظ ونشأ ما لا يذم منه للصغير ومنها تولى طرفي العقد فلو باع الاب ماله من
 ابنه او شترى وليس فيه غبن فاش انعقد كلام واحد ومنها عدم خیار البلوغ في تزويج الاب والجد
 فقط وانما ولاية النكاح فلا يختص بهما فنبت لكل ول سواء كان عصبه او من ذوى الارحام وكذا
 الصلوة في البنات لا يختص بهما وفي الملقط بـ النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن الاب فهلك لم
 لم يفرم الا ان ضرب ضربا لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام عزم النذية اذا هلك والجد كالاب عند
 فقده الا في شئ عزم مسئلة ذكرنا في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما حالف فيه الجذ الصبيح
 قائمة بترتب على النسب شئ عشر كما تورث المال والولاء وعدم صحة الوصية عند المراجعة ولكن
 بها الا قرار بالدين في مرض موته وتخل الذية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية
 المال وولاية القسامة وطلب الحد وسقوط القصاص **احكام مخبوءة تحفظ** بترتب عليها وجوب
 الفسل وتجرم الصلوة والتجريد والظلمة والطواف وقرأة القرآن وحمل المصحف ومنه وكتابه
 ودخول المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الفسل ووجوب نزع الخف والكفارة وجوبا او ندبا
 في قول الجيزي دينار وفي آخره بنصف دينار وفاد الصوم ووجوب فضاة والتزويج والكفارة
 وعدم انعقادها اذا اطلع العجوز على الطلاق فطلع الشايع المشروط فيه وفي ان عتكاف وفاد عتكافا
 في الحج قبل الوقوف والعمرة قبل الطواف الاكثر ووجوب المضي في فاسد عا وقفا ما وجوب
 الذم وبطلان خیار الشرط من له وسقوط الرد بعيب اذا فعله مشترى بعد ان اطلع عليه مطلقا
 وقيل ان كانت بكر او نكحها ووجوب مهر المثل بالوطى بشبهة او بنكاح فاسد وشيوت
 الرجعة به وبيع العبد في مهرها اذا انكح باذنه سبيدة وتجريم الرميبة وتجريم اصل الموطوءة و
 وفجرها عليه وتجريم فرجه واصل عليها وحلتها للزوج الاول سبيدة ما الذي طلقها ثانيا قبل
 ملكها وتجريم وطئ ختها اذا كانت امه وتوال العنة وابطال خیار العينة وابطال خیار
 البلوغ اذا كانت بكره وكان المسمى ووجوب مهر المثل للمفوضة واسقاط جنبها نفقا
 لاستيفاء معلن مهرها على قولها ووقوع الطلاق المعلق به وشيوت السنة والبدخنة في طلاق
 وكونه قيبا في الطلاق مبهم وشيوت الفنى في ابدل او وجوب كفارة العيمن لو كان بانه نقالي
 ووجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المفتي به ووجوب النفقة والسكنى

والسكنى للمطلق بعده ووجوب الذل لو كان زنا او لواطه على قولها ووقع البهية المفعول بها
 عرفها ووجوب التعزير ان كان في سبب او مشركة او موصى بنفقة او محرم مملوكة له او لواطه
 بزوجه وشيوت الاخصان وقوع العنق المعلق به واستحقاق الفزل عن الفقت والولاية والوصية
 ورثة الشفاعة لو كان زنا او لواطه **الاولى** لا فرق في الابلاخ بين ان يكون بكامل او لا لكن بشرط ان
 نفس المرأة معه هكذا ذكره في التحليل فيجوز في سائر الابواب **الفائدة الثانية** ما ثبت للشفقة
 من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدر ما وان لم يبق قدر ما لم يتعلق به شئ من الاحكام ويجوز
 لكونها كلية ولم اره **الفائدة الثالثة** الوطى في الذمير كالموطى في القبل فوجب الفسل ويجرم به ما
 ما يجرم بالوطى في القبل ونفد الصوم اتفاقا واختلفوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها ونفد
 الحج بقبول الوقوف على قولها واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كما في فتح القدير و
 بفساده الاحتكاف وثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين الا في مسائل لا ثبت به حرة
 المصاهرة لا يجب للذمير عند الامام الا اذا اكره فيفتي على المفتي به ولا ثبت به الا حصان والتحليل
 للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة ولا يخرج به عن كونها بكر او بكنتي بكونها ولا
 ولا تكل ببال والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به
 خیار الشرط واليب لقولهم بسقوطه بالتفصيل والمنس بنهية فهذا الولي بالدلالة على الرضا وفي
 جامع الفصول جامعها في ذمها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الذمير
 لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقها بعده من غير خلوقة **الفائدة الرابعة**
 الوطى بنكاح فاسد كالموطى بنكاح صحيح الا في مسائل **الاولى** وجوب مهر المثل والاباء على المسمى وفي
 الصحيح يسمى **الثانية** المحرمة التي لا تملك للاول الرابع عدم الاحتصان به **الفائدة الخامسة** في مسنة
 للوطى بملك الميمن احكام كاحكام الوطى بنكاح فاسد بخبرها على اصوله وفروعه وتجريم اصولها و
 وفروعه عليها ووجوب الاستبراء ووجوب مهرها اليه بخلاف الوطى بالنكاح في مسائل لا ثبت به التحليل
 ولا الاحتصان **الفائدة السادسة** كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الازال لكونه نوعا **الفائدة السابعة**
 لا يجوز بيع ملك الميمن عن مهر او حدة الا في مسائل **الاولى** الزميمة اذا نكحت بغير مهر اسمها وكانوا ايدنيون
 انهم لا مهر فمهرهم ان نكح بغير مهر او بغير اذن وليه وطئها فنفذ فلا حرج ولا مهر ان نكح زوجة
 من عبده فلا صلح الا مهر المربعة وطئ العبد سبيدة بنسبه فلا مهر اخذوا قولهم في ان نكح ان المولى لا يزوج
 على عبده ونية من له موطى بغير مهر ولم اره الا ان **الاولى** دنة الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفه بنسبي
 ان لا مهر ولم اره **الفائدة السابعة** اب ج لوطى الجارية قبل النكاح المسمى به في حفظ منقوله كذلك **الفائدة الثامنة**
 ان الزمير منهن في الوطى فوطئها تكل بنسبي ان لا مهر ولم اره الا ان **الفائدة التاسعة** ان نكح المهر على
 الرجل ووطئ زوجته مع بقا النكاح الحيف والنفاس والصوم الواجب ففسد وفاد الصلوة والعتكاف والاب
 والاحرام والا براء الظاهر قبل النكاح وعدة وطئ السبيدة وادامارت مصففة اختلط خيلها ودرها فانه
 لا تكل له ابنا حتى يتحقق وقوعه فيها وفيها اذا كانت لا تحمله لغيره او مرض او سمه وعندها تمت على الفسل
 معج ٢٢ لم يكل كذا وفي بعض كتب السنية انه يجرم وطئ زوجة عينا قصاص وليس بها جليل الا

لا يجوز بيع ملك الميمن
 عن مهر واحد

حل منها ما يجب استيفاء ما وجب عليه **الفائدة التاسعة** اذا حرم الوطى حرمت ذواته في الحيض و
النفس والعصم لمن امن فخرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والاعتكاف والاحرام مطلقا **الفائدة العاشرة**
اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول لها فيه الا في مسائل الاولى ادعى العيبين الاصابته وانكرت
وقلن ثيب فالقول له موبينة لان كانت بكر او لا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التاجس
او بعده **الفائدة العاشرة** المولى اذا ادعى الوصل اليها قبل معنى المدة قبل قول مع مينة لا بعد مينة **الفائدة**
لو قالت طلقني بعد الدخول ولي حال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجوب العدة
جليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة في حل ميتها واربع سواها واذا اختلفا في المهر
جاءت بولد لمن يجمل ثيب نسبه ويرجع الي قولها في تكميل المهر فانه لا يحسن فيه عذرا
الي تصدق به هكذا منه من كلامهم لم اره الا ان صرحا **الرابعة** ادعت المطلقة ثلثا ان
الثاني دخل بها فالقول لها طلقها للمطلق لا لكما **المهر الحام** لو علق بعدم وطئه اليوم
عديه وادعاه فالقول له لا نكاهه وجود الشرط قال في الكثرة وان اختلفا في وجود الشرط
فالقول له **الفصل الثالث الاحكام الاربعه** اعني الاقتصار والانعقاب والاستناد والطلاق
والتيبين قال في المستعني الاحكام ثبت بطريق اربعة بطريق الاقتصار كما اذا اثنى الطلاق
او العتاق وله نظائر في الانعقاب وهو ينقلب باليسيرة علة كما اذا اثنى الطلاق او
العتاق بالشرط فنجد وجود الشرط ينقلب باليسيرة علة والاستناد وهو ان ثبت في الحال ثم
يستند وهو ان يبين النبيين والاقصاره ذلك كالمضمون انك عند اداء الضمان مستند
الى وقت وجود السب وكما ان صاحب فانه تجب الزكوة عند تمام الحول مستند الى وقت وجوده
وكما هارة السمانه والمنية تنقضي عند خروج الوقت وروية الما مستند الى وقت الحد
ولمجد قلنا لا يجوز المسخ انهما او يتبين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل
ان يقول في اليوم ان كان زيد في الذرافات طالق ويتبين في العدة وجوده فيها يقع الطلاق
في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضرت طالق فانت طالق فزانت الدم لا يقع
بوقوع الطلاق مالم يمتد ثلثه فاذا تم ثلثه انما يمكن بوقوع الطلاق من عاقبت واستغنى في الاستناد
البيدوي في هذا المسئلة فاجاب بانفسه طلاق في شدة كسب والفرق بين النبيين والاستناد
ان في النبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن الاطلاع عليه بشيق البطل فيعلم انه لا رحم
وكذا اشترط المحل في الاستناد دونه النبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في القائم دونه المشلاشي
وان النبيين يظهر فيها فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر لم يطلاق حتى يموت فلان بعد شهر
بشهر فاذا انقضى الشهر طلقت مستند الى اول الشهر فتعبر العدة من اوله ولو وطئها في الشهر صار
لو كان الطلاق رجعا وعزم العزم لو كان بايثا وثبره الزوج بدل المهر اليها لو حالها في خيال ثم مات
فلان ولو مات فلان بعد العدة بايثا كانت بالوضع اوله تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق
لعدم المحل وبهذا يتبين انه فيها بطريق الاستناد لا بطريق النبيين والصحيح ولو قال انت طالق قبل
قدوم فلان بشهر نفق معتمرا على القدوم لا مستندا انتهى والفرق بينهما في الاستعني وقد فرغ

46
وقد فرغ الكرا بسبب في الفروق على الاستناد ونسب ما من فراجع فيها وانما بيان ان اعتبار
لفظ او المعنى سيذكر في كتاب البيوع من النوع الثاني **احكام السقوط** يذكر في هذا المجلد ما
الاسقاط في الحقوق وما لا يقبل وان السقوط لا يعود لوقال الوارث تركت حتى لا يبطل حقه
اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو اثنى احد الغامضين قال قبل القسمة تركت حتى
بطل حقه وكذا لو قال المهرتم تركت حتى في حبس الرهن يبطل كذا في جامع الفصولين وفي
فصول العادي وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو ايضا ظاهر ما في الثانية من الشرب
ولفظها رجل له مسبل ما في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسبل ورضي به صاحب
المسبل كانه لصاحب المسبل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجر الما دون
الرقبة لاشي له من الثمن ولا يسيل على المسبل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل سكنى داره فاشترى
الموصى وبيع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز السبع ويبطل سكناه ولو لم يبع صاحب الدار
داره ولكن قال صاحب المسبل ابطلت حتى في المسبل فانه كانه له حق اجزاء الما دونه الرقبة
يبطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقية المسبل يبطل ذلك بالابطال ووزر في الكتاب
اذا اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الفيل
وذكر الشيخ الامام المعروف بجاهه زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة خبرنا كذا في
السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسبل
وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول
خواهر زاده يسقط بالاسقاط وعرضوا بان الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع
في الهبة لم يسقط كما في البرازية وانما الحق في الوقف فقال قاضي حائ في فتاواه في الشهادة
في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف
استحقاقا لا يبطل بابطال فانه لو قال ابطلت حتى كانه له ان يطلب وبأخذ بعد ذلك انتهى
وقد كتبنا في شرح الكتر من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة القاضي حائ وما رده عليه
ابن وعبدان وما حرزناه فيها وقد بقي حوفي منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الرقبة
قالوا يبطل قبل الرقبة بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل بعد بطلان بها ومنها خيار العيب بطلان منها
ابن يسقط بالبراءة ومنها حق الفضايل سقط بعفو منها حق القسمة للزوج يسقط باسقاطها وان كان لها
الرجوع في المستعني اما حق الزوج الذي قبل الاستناد من العبد قالوا لو عفى المذوف ثم عاد وطئت
ولكن لا يقيم بعد عفو له فقد طلبت ما لا يسر لازم من العقد فلا ينصف بالاسقاط كذا في العارضة فيقول
الودعة واما حق الاجارة فيبقى لا يسقط الا بالافالة وفوقه الاستدراك في ما ذكره السائل عنها ولم
يخبر فيها صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الرجوع اذا اسقط حقه لغيره من
السخيف **ومنها** المشروط له الفل اذا اسقط لغيره بان فرغ له عند موته الا ان في النسيئة وعجزها
ان المشروط له النظر اذا فوته لغيره ان كان التقويم له على وجه العموم مع تقويمه والا فان كان
في صحة لم يكره وان كان عند موته جازبا على ان الوصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القسمة اذا احرل

ان شرطه ان لا ينفذ نفسه لم ينزل الا ان يجزبه الواقف او القاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا
لنفسه شرط في اصل الوقف شرط الادخال والاخراج والزيادة والنقص والاستبدال سقط
حقه من هذا الشرط ينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه كما علم سابقا
من كلام جامع الفصولين ان اذا اسقط المشروط له الربع حقه لا الاخذ فلا يسقط كما فهمه طرسوي
بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه ما شرط لنفسه او لغيره فانه
قلت اذا اقر المشروط له الربع او بعضه ان لا يحق له فيه وانه يستحقه فلا يسقط حقه
قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لاذكره الحضاف في باب المنقل والمحق
المطالبة برفع جذوع النخل الموضوعة على حائط تعديا فلا يسقط بالبراءة الا بالصلح ولا ياله
بالعقود ولا بالبيع ولا بالاجارة كاذكره البرازنجي فصل الاستحقاق فاغتنم بهذا التحرير
فانه من مفردات هذا التليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي
ابيض الكرماني من السلم لو قال رب السلم اسقطت حقي في التسليم في ذلك المكان او
اليد لم يسقط انتهى **وقد وقع حادثة** سئل عن شرط الواقف له شروطا من او
ادخال واخراج وغيرها وحكم بالوقف من ضمنها للشرط حاكم حتى ثم رجع الواقف
عما شرط لنفسه من الشروط **فاجبت** بعد صحة رجوعه لان الوقف بعد الحكم لازم كما هو
بسبب الحكم وهو شرط للشرط فلزم منه كل شيء كما هو جواب الطرسوسي فيمن اسقط
حقه فيما شرط له من الربع لا الاخذ فانه بعدم السقوط وعلته ان الاشتراط له صار لازما
كل يوم الوقف فكما ان المشروط له لا يملك اسقاط ما شرط له فكذا الشرط ويدل
عليه ايضا ما نقلناه عن ابيض الكرماني من اسقاط رب السلم حقه ما شرط له من
تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمنه لازم فانه
يلزم ولا يقبل الاسقاط **واما بيان الساقط لا يعود** فلا يعود الترتيب بعد سقوط
بقلة الفوائد كذا ما اذا اسقط بالتسليم فانه يعود بالترتيب لانه الترتيب كان مانعا
لا يسقط فهو من باب زوال المانع ولا نقدر النكاح بعد الحكم بزوالها فلو دعي الجدة بالتشهير
وتحريم وفرك التوب في المني وجفت الارض بالنفس ثم اصابها ما لا يعود النكاح في الاصح
كذا البرزاد اثار ما هو ثم عاد ومنه عدم نكاح الاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود
واما عود النفقة بعد سقوطها بالشو بالرجوع فهو من باب زوال المانع لانه باب زوال
المانع لانه باب عود الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في التبرأة في البيع
فمنهم من قال يعود للتبرأة نظر الى انه مانع زوال فعل المقضي ومنهم من قال لا يعود نظرا
الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في الشرح والاصح ان المقضي للمك ان كان موجبا
وللمك معدوم فهو من باب المانع وان عدم مقضي فهو من باب الساقط **وقد وقع حادثة**
الفتوى ابراه عاظم اقر بغيره بالمال البراءة من قبل يعود بعد سقوط **فاجبت** بانه لا يعود لما
في جامع الفصولين برهن على انه ابراه من هذا الدعوى ثم ادعى المدعى شيئا اخر في المال

المال بعد ابراه فيلزم ان المدعى عليه ابراه وقبلت ابراه اوقال صدقة لا تصح هذا الدعوى يعني
ودعوى الاقرار وقلوبه لم يقبله ببيع الدق لاحتمال الرد والابرا مرند بالرد في المال عليه انتهى
وفي التاخر خاتمة من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فاشهد لي عليك الف درهم
فقال نعم لاحق لك على ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا
باطل لا يبرهن شي ولا يسمع الشهود ويشهدوا عليه انتهى وقد فرغت على قولهم السقط لا يعود
قولهم اذا حكم القاضي بردة شهادة الشاهد مع وجود الالبية لنفسه او لغيره فانه لا يقبل
بعد ذلك في تلك الحادثة **احكام السفر** حقة القصر والفطر والمسح ثلثة ايام بلباسها
واما الفضل على الدانية حكم خارج المصرا السفر ومنها سقوط الجمعة والعيد والاصحبة ومن
وكبير التفسير **واما صحة الجمعة** في احكام المرونة احكام السفر منه على المرأة بغير زوج او حرم
ولو كان واجبا وانه كان وجود احدهما شرط الوجوب الخ عليها واختلفوا في وجوب نفقة
عليها اذا انتفع الحرم الابناء والعمد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء يستثنى
من حرمة خروجها الا باحد ما ذكرناه من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكام منع الولد منه
الا برضا ابويه الا في ما اذا استغنى عنه وتحريره على المديونة الاباء في الدائين الا اذا كان
موقفا ولا يخفى ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحرير السفر منه وانه
المودع لو سافر منها في البحر وكذا الوصي يستوي بان في بقية الاحكام ومنها انها اذا غرمي
في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كافي للثانية **الفصل الرابع احكام العقود**
هي اسام لازم من الجانبين البيع والهبة والسلم والتولية والمزاجية والوصية والتشريك
والصلح والموازية الا في مسنتين ذكرناهما في الفوائد منها الاجارة الا في مسلة ذكرنا في
الفوائد منها الملية قبل القبض ووجود مانع من المانع السبعة والصدق والpled بعوض
والنقل الثاني عن الجار في خيار البلوغ والعق والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل للمرأة
لكذلك وجاز من الجانبين الشركة والكفالة والمضاربة والوصية والعارية والابلاع
والقرض والفضا وسائر الولايات الالهامة العظم وجاز من احد الجانبين فقط الرهن
من جانب المرتين ولازم من جانب الراهن بعد القبض والكتابة جازة من جانب العبد
لازمة من جانب السيد والكفالت جازة من المطالب لازمة من جانب الكفيل وعقد
الامان جاز من قبل المولى لازم من جانب السلم **تبسم** من الجائز تولية الفضل فليس شرط
عزله ولو بلا جهة كما في الدائنة وله عزل نفسه واما التولية على مال التيم بالوصاية فان
كان وصي الميت في لازمة بعد موت الموصي ولا يملك القاضي عزله الا بحجته او بغير ظاهر
ومن جانب الموصي فلا يملك الوصي عزل نفسه الا في مسنتين ذكرناهما في وصايا الفوائد
وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما في القبة وله عزل نفسه بحجة القاضي
وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد **نقسم العقود** البيع ناقد وموقوف
ولازم وعزل لازم وفاسده باطل وسقط الموقوف في الدائنة في ستة عشر وزدت عليه ثمانية

تكميل القصد والباطل عندنا في العبادات من اذ كان في النكاح كذلك لكن قالوا انكاح المحارم قائم
عند الشبهة فلا حرج وباطل عندنا في جميع الفصول نكاح المحارم قبل باطل وسقط الحد
لشبهة الاشهاد وقبل فسقط الحد لشبهة العقد **واما في البيع** فتبين ان باطلا لا
مالا يكتفي مشروعاً باصداً ووصفه وفاسده ما كان مشروعاً باصداً دون وصفه وحكم الاول
انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه يملك به **واما في الاجارة** فتبين ان باطلا لا يكتفي بالاجر
في الباطل كما اذا استأجر احد الشريكين شريكه لطلب طعام مشترك ويجب اجر المثل في الفاسدة
واما في الرهن فقال في جميع الفصولين فاسده ينطبق به الضمة دون باطل فلا ينطبق به
الضمان بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسدة دون باطل ومن الباطل لو رهن شيئاً باقر
ناجدة او غنينة **واما في الصلح** فقالوا من القصد الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة والصلح
الباطل الصلح عن الكفالة والشفقة وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ
ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما دفع كذا في جميع الفصولين **واما في الكفالة** فقال في جميع
الفصولين اذا ادى حكم كفالة فاسدة ورجع بارادى والكفالة بالامانة باطله انتهى
ولم يفتح الفرق بين القصد والباطل في الرهن والكفالة باقلنا فليرجع الى الكتب المطبوعة
واما الكتب ففرقنا فيها بين القصد والباطل فيعتق باء العين في فاسدها كما في الكتابة
على خر او خنزير ولا يعتق في باطلها كما في كتابة على ميتة او دم كذا في الزيلعي **واما الشركة**
فظهر كذا في الفرق بينهما فالشركة في المباح باطله وفي غيره اذا فقد شرط فاسد **فائدة**
الباطل والفاسد عندنا في مترادفات الا في الكفالة واللعن والعارية والوكالة والشركة
والفرض وفي العبادات والى ذكر الاسيوطي **احكام الفسخ** وحقيقته حل ارتباط العقد
اذا انعقد البيع لم يطرأ اليه فسخ الا باحد شيئا خيار الشرط وخيار عدم التقدير في ثلثة وخيار
الرؤية وخيار العيب وخيار الاختلاف وخيار الغبن وخيار الكسبه وخيار كشف الحال
وخيار فوات وصف مرغوب وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض وبالا قالة والتحالف وهلاك
المبيع قبل القبض وخيار التزوير العفلى كالتمويه على احد الراغبين وخيار الجناية في المراجعة و
التولية وظهور المبيع مستحراً او موهوماً وهذه ثمانية عشر سبباً وكلها يباشرها العاقد
الا التحالف فانه لا ينفسخ به **واما في الفسخ** القاني وكلها تحتاج الى الفسخ ولا تنفسخ في نفسها
وقد مرنا فرق النكاح في قسم الفوائد **فائدة** وجود ما عد النكاح فسخ له اذا سألته صاحبه عليه
واختلفوا في وجود الموصى للموتية الفسخ هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل قال في السلام
انه يمكن انعقاده كما لم يكن فيما ينفسخ لا فيما مضى فانه في حكمه في شروح الهداية وذكر
الزيلعي ايضا من خيار العيب **احكام الكتابة** في البيع بها قال في الهداية والكتابة كما
الخطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة واداء الرسالة انتهى وفي فتح القدير
وصورة الكتابة ان يكتب ما بعد فقد تمت عبرك منك كذا فلا يلزمه وفهم ما فيه قال في
في مجلس واما في امسوط من نظيره بقوله يعني يكره فقال بينه بتم غاييس مراده الفرق

الافرق بين البيع والنكاح في شرطه الشهود وقيل لا يفرق بين المأزور والغائب في معنى ظاهر
استيلاء ومن الغائب الجاني انتهى وبقي النكاح بها قال في فتح القدير وصورة ان يكتب ايها
يخطها فاذا اذلتها كتب باحضرت الشهود وقرأه عليهم وقالت زوجت نفسي منه او
نقول ان فلانا كتب الى كذا يليني فاشهدوا اني تزوجت نفسي منه انا لولم تقل كذا منهم سوى
زوجت نفسي فلا لا ينفعه لان سماع الشطرين شرط وبسبب عدم الكتابة او التغير
منها قد سمعوا الشطرين بخلاف ما اذا انقضيا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي تقول
فان رغبت فيك وتزوجا الزوج بالكتاب الى الشهود ومحموماً فقال هذا كذا في الى فلانة
فاشهدوا على كذا لم يجر في قول النجفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز ابو يوسف من غير شرط اعلم
الشهود بما فيه اصدركت ب الفاضلي الى القاضي قال في المصنف اذا كان بلفظ التزوج باء اذ كان
بلفظ الامر لقوله زوجتي نفسك معنى لا بشرط اعلامها بالشهود بما في الكتاب لانها تنولى طرفة
العقد حكم الوكالة وتقدره الكامل قال فائدة الخلاف فيما اذا حجب الزوج الكتاب بعدما اسهرهم عليه
من غير قراءة عليه واعلمهم بما فيه فقرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم فقرأ العقد كقرتهم فشهدوا ان هذا كذا
ولم يشهدوا باءه لا نقل هذه الشهادة عندنا ولا يقضي بالنكاح وعندنا نقبض ويقضي به اما
الكتاب الصحيح بلا اشهاد وهذه الاشهاد لهذا وهو ان تمكن المرأة من اثبات الكتاب
عند وجود الزوج الكتاب انتهى **واما وقوع الطلاق والعتاق** بها فقال في البرازية الكتاب
من الصحيح والاخر على ثلثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدراً معنوياً ونبت ذلك باقرار
بالبينة فكما الخطاب وان قال لم اؤبه المظالم لم يصدق قضا وديانة وفي المتن انه يدين و
لو كتب على شيء يستبين عليه امراته او عيده كذا ان نوى فحذوا لا ولو كتب على الهوا او
العلم لم يقع شيء وان نوى وان كتب امراته طالق فهي طالق بعث اليها اولاً وان كان المكتوب
او اوصى اليك فانت طالق فالم يصح لا تطلق وان ندم ومجيء الكتاب ذكر الطلاق
وبعث اليها فهي طالق اذا وصل وجه الطلاق كرجوعه عن التعلق وانما يقع اذا بقي ما يستبي
كتابة او رسالة فانه لم يبق هذا العقد لا يقع وان لم يخطوط كلها وبعث اليها البياض لا
لا يطلق لانه ما وصل ليس بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه كتب ببداء
فرق بينهما في الغض انتهى وذكر الزيلعي من كتب على شيء في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد
عليه او اياها على غير يقوم مقام البينة وفي القضية كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها اقرا
على فقرأ لا تطلق مالم يقصد خطبها انتهى **فائدة** من كتب اباناً ثم قال لا خرا
افرا فقرأها هل يلزمه **واجب** بانها لا تلزمه ان كان بطلاق حيث لم يقصد وان كانت
بالر فقرأه انفس الخط والذاهل كالعائد واما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتاباً
فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على قسمين ان يكتب ولا يقول شيئاً وان لا يكون
اقراراً فلا محل للشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدراً رسوماً وعلم الشاهد حذله
الشهادة على اقراره كالأقرار كذلك وان لم يفعل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه

الرسالة انما بعد ذلك على كذا يكون اقراران الكتاب من الغائب كالخطاب من المحضر فيكون
متكلا والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس بشرط ان يكون معقولا
مصدرا وان لم يكن الى الغائب **الثاني** كتب وقرا عند الشهود ولهم ان يشهدوا به وان
لم يفعل اشهدوا على **الثالث** ان يقرأ عند غيره فيقول الكتاب شهد واعلى **الرابع**
ان يكتب عند غيره ويقول شهد واعلى بما فيه ان علموا بما فيه كانه اقرارا والا فلا وذكر قاضي خان
ادعى ملا عليه السلام واخرج خطا وقال انه خط المدعي عليه هذا المال فان كان يكون خطه فاستكتبه كانه
بين الطرفين ثم بهتة طاعة والى على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على
يقول هذا خطي وانا حرة لكن ليس على هذا المال ونه لا يجب كذا عند الا في اذكار العامة والنفاز
والسب راسه وكنت من القضاء من الفوائد انه يعلى بدفع السمسار والبيع والنفاز فالحظ
فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار بالسنة حتى لو وجد حربي في دارنا فقال اننا رسول الملك لم
يصدق الا ان كان معه كتابه كافي سيرة لانه يفعل بها واما اعتماد الراوي على ما في كتابه يد
على ما خطه والقاضي على علمه عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام وجوز ابو يوسف للراوي والفكر
دونه الشاهد ولم يجوز محمد لفضل ان يفتن به وان لم يتركه سعة على الناس في الخلاصة قال
شمس اللؤلؤ ينبغي ان يفتي بقول محمد وهكذا في الاجناس انتهى وفي اجازات البرازية امر الضمك
بكتابة الاجارة واشهدتم بجز العقد بخلاف صك الافرار والمهر انتهى واحتلفوا فيها لوامر الزوج
بكتبة الصك بطلانها فقبل يقع وهو اقرار به وقبل هو لو قيل فلا يقع حتى يكتب ويثبت في الصحيح
في زماننا كذا في القينة وفيها بعده وقبل لا يقبل ان كتب الاذن في الطلاق وفي البغى المعجزة
من لا حظه وعرفه وسعدان يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ انتهى ويجوز الاعتماد على
كتب الفقه الصحيحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا على المجتهد احد
امر من اما ان يكون له سند في اليد او باخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن
وكجويا من النصارى مشهورة انتهى ونقل السيوطي عن ابي اسحق الاسفرائين الاجماع على جواز
النقل من الكتب المعتمدة ولا بشرط اتصال السند لا معنيها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي اذا
من قوله يجوز الاعتماد على اشارته فالكثيرة الاولى واما الدعوى من الكتاب والشهادة به نسخة
في يد فقل في الثانية ولو ادعى من الكتاب بسمع دعواه لانه حسي لا يقدر على الدعوى لكن
لا بد من اشارة في موضعها وفي البينة سئل عن دكيس عن جماعة بالدعوى كسبها عن نسخة
يقراؤها بعض المؤمنين بل سمعها القاضي قال اذا نقلها اليك من ذلك العوكل صرح دعواه وان
لا انتهى وفي سجادة البرازية شهد احد جماعة من النسخة وقراه بلسانه وقرا غير الشاهد الثاني
منها وقرا الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءة لا يفتح لانه لا يبين الفارق من الشاهد وذكر
القاضي ادعى الدعوى من الكتاب بسمع او الشاهد في موضعها انتهى وفي البينة شهد المكتبة فطلب
القاضي ان يشهد بالكتاب يجب وهذا مصطلح الفقه وفي البينة وسئل عن ابن احمد عن محمد
اذا كان جيف حد ودلعي حين ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر بل تقبل شهادته فقال اذا

8
فقال اذا كان ينظره بغيره ويحفظه عن النظر فلا يقبل واما اذا استقبل به نوع اسفانة الفارق
النزاع من المصحف فلا بأس به انتهى واما الحوالة بالكتاب فذكر ما في الوقفات الحاصلة في بعض
الاسفحة وفصل فيها تفصيلا حسنا فراجع به راسه واما **الوصية** بالكتابة فقال ينبغي ان
المجتهبي كتب صكها بخط يده اقرارا بال او وصية ثم قال للشهود وشهدوا بما فيه ولم يقرأ رجل
وصيته عليهم قال علان لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم سألوا عن رجل سألهم ما
يجز لهم ان يشهدوا باحد من معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم وكتب الكتاب غيره وقرا عليه بين
يدي الشهود ويقول لهم شهدوا على ما فيه او يكتبون بين يدي الشهود والشهود يعلمون ما فيه ويقولوا هو
اشهد واعلى بما فيه تمامه فيها **احكام الاشارة** اشارة من الاخرس معبرة وقائمة مقام
المباراة في كل شئ من بيع واجارة وعقبة ورهن ونكاح وطلاق وعق واجر واقرار
وقصاص الا في الحدود ولو حذفت وهذا ما خالف فيه القضا والحدود وفي رواية ان القصة
كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة ونما في الهداية وقد افترق في الهداية وغيرها على استثنا
الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كافي التذويب واما **بينة** في الدعوى
ففي ايمان خزانة الفتاوى وتحريف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاق ان
كأية كذا فبشر به نعم ولو خلف بانه تعالى كانت اشارة اقرارا بانه تعالى ولا هو اقرار
المشايخ على استثنا الحدود فقط صرح اسلام بالاشارة ولم أر الا ان فيها نقل صريح كونه
كاشارته واحتلقوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة او لا والمعملة
ولذا ذكره في الكثرة باو ولا بد في الاشارة الاخرس من ان يكون معهودا والا لم يقبل وفي الفتح
التدريس من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق الاشارة المقرونة بتصويت
منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لاجل الاخرس واما اشارة غير الاخرس فان كان معقلا
الان فيه اختلاف والقوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة
والاشهاد عليه ومنهم من قدر الاستدابة بسمته وهو ضعيف وان لم يكن معقلا لسان
لم يقبل اشارة مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافنا كذا في تنقيح الجوابي
ويزاد اخذ من مسألة الافنا بالاراس اشارة الشيخ في رواية الحديث واما **الكفا** اخذ
من النسب لانه يحتاج فيه لحق وكذا يثبت بكتاب الامان قد مناه واخذ من الكتاب
والطلاق اذا كان تفسير المبهم كالوقالت طالق هكذا او اشارة بثلاث وقعت
خلاف باذا قال طالق واثاره بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار
الآن حكم انت هكذا مشيرا باصابعه ولم يقبل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى حرم
فقتله يجب الجزاء على المشير وعن فروع لم أر الا ان **الاولى** اشارة الاخرس بالقراءة
وهو جنت ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قولهم ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه فيقولوا تحريك
قراءة **الثاني** حلق الطلاق بمشية الاخرس فان راى بمشية ينبغي الوقوع لوجود شرط
الثالث لو علق بمشية رجل مطلق فخرس فاشارة بمشية ينبغي الوقوع **فأعده** فيما اذا

اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في
الهداية في باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس الماشية ذكرا او انثى الوصف يتبعه وان كان
من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى الماشية وليس يتابع له والتسمية يبلغ في التعريف
من حيث انها تعريف الماشية والاشارة تفرق الذات الا ترى ان من اشترى فضا على انه باقوت
فاذا هو الزاج لا يتعد لا اختلاف للبشر ولو اشترى على انه باقوت احر فاذا هو احر انما
لا اتحاد للبشر انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والمجارة
وسائر العقود ولكن ابو حنيفة جعل الحر والحر والحر والعبد جنبا واحدا فتعلق
بالمشراية فوجب كسر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدق فمن المثل واشار الى ضم او عدا
هذا العبد واشار الى حر ولو حر سمي حرما واشار الى حلال فلها الملال في الاصح ولو
سمي في البيع شيئا ولو اشار الى خلافة فانه كانه من خلاف جنسه بطر البيع كما اذا سمي
باقوت او اشار الى زواج كونه بيع المردوم ولو سمي بغيره واشار الى مروي اختلفوا
في بطلانه او فسادة هكذا في الثانية في البيع باطل في خلاف في الثوب ووجه القصد
ونظر القصد الذكر والانثى من جنس واحد من خلافها من الحيوان جنس واحد فله الخيار
اذا كان في الجنس متحدا والغائب الوصف وفي باب اقتدا اقالوا الوفاي اقتدا بهذا الاسم
فبان عمر ولم يقع الاقتدا ولو فوى الاقتدا بالاسم القائم في المحراب على ظن انه زيد فبان
انه عمر وبقية ولو فوى الاقتدا بهذا الشا ب فاذا هو صحيح لم يقع الاقتدا ولو فوى هذا
الشئ فاذا هو ثابت بغيره لان الشا ب يدعي شيئا لعلمه وقياس الاول انه لو سئل
على جناية على انه رجل فبان انها امرأة لم يقع واستنبط من مسئلة الاقتدا شيخ الاسلام
العمري في شرح البخاري عند الكلام على الحديث مودة في مسجدك هذا افضل من المودة فيما
سواء ان الاعتبار بالنسبة عند من هو متباين فلا يخفى النوا ب كانه في مودة عليه السلام
الى اخر ما قاله واما النكاح فقال في الثانية رجل له بنت واحدة اسمها حلة فقال لا ب
وقت العقد زوجه منك بنتي فانه لا يتعد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال لا ب
زوجك بنتي فاطمة هذه وامش الى علبه وغلط في اسمها فقال الزوج قبلك
انتمى ومقتضاه انه لو قال زوجك هذا العلام واشار الى جنسه الصحة لغو بلا على الاشارة
ولذا لو قال زوجك هذه العربية فكانت اعجمية او هذه التي فكانت ثمانية او هذه
البيضا فكانت سودا او هذه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفاء والصلوة
والزول واما في باب الايمان فقالوا الوخلف لا ياكله البني وهذا الشا فكيف تعبدت
حتث ولو خلف لا ياكل ثم هذا المثل فاكل بعد ما صار كيثا حث لان في الاول وصف الميت
وان كان داعيا الى اليقين لكنه منتهى عن شرا في الثاني وصف الصغر ليس رافع اليها
فان المتبع عنه اكثر امتا حثا لم الكيش ولو خلف لا ياكل عبيد فلان هذا او امرأة
هذه او صديقه هذه فزال الاضافه فكلم لم يثبت في العبد وحتث المرأة

في المرأة والصديق وان خلف لا ياكل صاحب هذا الطيف فباعه ثم كلفه حث احكام
الشرط والتعلق التعلق ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى وفشر الشرط في
في التلويح بانه تعلق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة انتهى وشرط صحة التعلق كونه
الشرط معدوما على خطر الوجود والتعلق بجان يتجزأ بالمستحيل باطل ووجود رابطا جازما
كان الجزأ موقفا او لا يتجزأ وعدم فاصل بالاجبي بين الشرط والجزأ وركنه اداة شرط وفعل وجا وصاحب فاع
افترض الاداة لا يتعلق واختلفوا في تجزؤه فقدم الجزأ او الفعول على بطلانه كما بينه في شرح الكثر
ما يقبل التعليل وما لا يقبله تعليل التعليلات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشرع والارباب
والاستبجار والهيئة والصدقة والنكاح والاقرار والابراء وعمل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتحكيم
والكنينة والكفالة بغير اللابم والوقف في رواية والهيئة بغير المتعارف وما جاز في تعقيب الشرط لم يطل
بالشرط الفاسد كطلاق وعنف وحالة وكفالة وبطلان الشرط لا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد
وتعقب البيع بطلان باطل الا اذا قال بعث انه رضى بخره وقنه كخي الشرط بجملة على صحة البيع
ما يقتضيه العقد وما لا ياله وجرى العرف به او ورد الشرع به او كان لا ينفقه فيه لاحدهما وقد ذكرنا
في مباحث الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعقب الابراء بالشرط ففي البيع ثلثين مسئلة البيع الفسخ
والاجارة والرجعة والصحة عن مال الاباء والحجر وعمل الوكيل في رواية واجاب الاعتكاف والمزارعة
والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل فيه الشرط الفاسدة الطلاق والخلع
والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصية والشركة والمضاربة والوقف
والامارة والكفالة والموالة والاقالة والغصب وامان القن ودعوة الولد
والصديق والقصاص وجنابة غضب عقد ذمة وودعية وعارية اذا ضمنها وشرط
فيها كفالة او حواله وتعلق الرديع او بغير شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد
ونماه في جامع الفصولين والبرازية فائدة من ملك التخيير ملك التعلق الا
الوكيل بالطلاق بملك التخيير ولا يملك التعلق الا اذا علقه بالملك او سببه الثانية العبد
والمكاتب لولا قالا كل مملوك ملكه فهو حر بعد تفتي ضح بخلاف الصبي ونماه في الجامع
للمصدرين في باب اليقين في ملك العبد والمكاتب **الفصل الخامس في قول في**
الملك والدين قال في فتح القدير قدره يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج كونه
الوكيل انتهى وينبغي ان يقال ان ما عدا كماله رجليه فانه ملك ولا قدرة له على التصرف
والبيع المنقول مملوك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الحاوي القدرى
بانه لا اختصاص الحاضر وانه حكم الاستيلاء به يثبت لا حيزا للمملوك لا يملك كالمعد
كالمكسور لا ينكسر لان اجتماع الملكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل
الذي يثبت الملك فيه خاليا عن الملك والحالي عن الملك هو المباح والميت للملك في
مال المباح كاستيلاء غيره وفيه من **الاول** استيلاء المالك المعاصاة المالية والا
والامهار والخلع والبر والعتا والصدقات والوصايا والوقف والقيمة والاستيلاء

على البياح والاحياء وتلك اللقطة لثبوت ودية القتل بملكها اولا ثم تنقل الى الورثة ومنها
الغزة بملكها للجنين فتورث عنه وماله والفاصل اذا اقبل بالمقصود شيئا ازال
اسمه وعظم من فقه ملكه واذا خلط المثل بمثل بحيث لا يميز ملكه **الثانية** لا بدخل في ملك الا
شيء بغزو اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وعلى ان يموت الموصي له بعد
موت الموصي قبل قبوله قال الزبلي وكذا اذا اوصى للجنين بدخل في ملكه من غير قبول
استحقاق لعدم من يملكه حتى يقبل عنه انتهى وزدت ما وجبت للعبد وقبله بغزاه **السيد**
بغزاه وعله الوقف بملكها الموقوف عليه وان لم يقبل نصف الصداق بالطلاق قبل
الدخول لكن صحة الزوج ان كان قبل القبض ببيع مطلقا وان كان قبل القبض مطلقا
وبعده لا بملكه الا بقبض او رضا كما في فتح القدير والمعتد اذ رده على السابغ به لكن ان كان
قبل القبض ببيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضا او الرضا كالموجوب اذ جازع
الواجب فيه وارسل لكتاباته والشفيع اذ امكن بالشفيع دخل الثمن بدخل في ملك المشتري
نما ملكه من الولد والشار والمبايع في ملكه وما كان من انزال الارض الا الكحل والتمشيش والعبد
الذي باع في ارضه **الثالثة** المبيع بملك المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار
شرط فان كان للسابع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام
خلا فالحالها وفي التحقيق ان موقوف فان لم يكن للمشتري فيكون الزائد له وان فسخ
فهو للسابع فالزوائد له ويقرب منه ملك المزدفانه يزول عنه زوالا مراعى فان سلم
بين ان لم يزل وان مات او قتل بان انزال من وقتها **الرابعة** بملك الموصي له الموصي
بالقبول الا في مسئلة قد تناهت فلا يحتاج اليه فلهما شيها ان شبه بالعمية فلا بد من القبول وشبه
بالسيرة فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع البيع من القبول عبرت ميراثا فلا يتوقف
على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلها بالنسخ ملكه والام يحكي كما في الوالدية
بقبوله يستند الى وقت موت الموصي بدليل ما في الوالدية رجل اوصى بعبد له والموصي له
فان قبضه في مال ان فعل ذلك بامر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى **المسألة**
بملك المورث الاجرة بنفس العقد وانما يملكها بالاستيفاء او بالنكس منه او بالتجمل او بالنشر فلو كان
عبد افادته المورث قبل وجود واحد ما ذكرناه لم ينفذ عنه لم يملك وعلى هذا بملك السامع
السامع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا ولهذا فاقوت البيوع فان البيع عين موجودة فيما له
يحدث فهو على ملك المورث ولذا قلنا ان السامع لا يبيع اجزائه من المورث **السابعة** احتلف
في النقص هل يملك المستقرض بالقبض والتصرف وفائدة ما في البرازية باع المقرض المستقرض
الذي في المستقرض قبل الاستهلاك يجوز له ما كان للمستقرض عند الثاني لا يجوز لانه لا يملك
المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفسه القرض وان كان
ملا بيعين كالقرض يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض
التصرف في اكر المستقرض بعد القبض من المستقرض قبل الكس بخلاف البيع انتهى وبذلك في حاشية

منسبة النقص للملك **المسألة** دية القتل ثبت للمقتول ابتداء ثم تنقل الى الورثة فهي كسائر امواله
فيقتضي منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو اوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص يدل عنها في
كسائر امواله ولذا لو اوصى بالقبض في ديونه وتنفذ وصاياه وذكره الزبلي في باب القصاص
فيما دونه النفس وقرئت على ذلك ولم ارمه غرضه لو قال اقتلني فقتلته قلت لا قصاص اتفاق
الروايتين عن الامام فلا دية ايضا لما ثبت للمقتول وقد اذن في قتله وهو احد الزواجر
ويستحق زجها ما ذكرناه ثم رابت في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحه بخلافها
وللموت والموت ولو جنى الرهوية على وارث السيد قتل لم اره الا ان ومقتضى ثبوتها للميت عليه ابتداء
ان يكون للميت خلفا لما اذا جنى على الراعي **الثامنة** في رقة الوقف الضحية عند ان الملك يزول
عن المالك لا الى مالك وانه لا بدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان مبيع **التاسعة** احتلفوا في
وقت ملك الوارث قبل في اخره من اجزاء اجزاء المورث وقبل يموت وفد ذكرناه مع فائدة الاختلاف
في الفرق من الفوائد والذين المستقرض للزكاة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من
الفصل الثامن والعشرين لو استقرضها دين لا يملكها وارث الا ما اذا ابرأ الميت عزيمه او اواه
وارثه بشرط التبرع وقت الاداء انا لو اواه من مال نفسه مطلقا بل بشرط التبرع او الرجوع يجب
دين على الميت فتغير مشغولة بدين فلا يملكها ولو ترك ابنا وقتا ودينه مستغرق فاداه وارث
ثم اذن الفتن في التجارة او كان له لم يبيع اذ لم يملكه ولا ينعقد بيع الوارث الحركة المستقرقة
بالدين وانما يبيع القاصي والذين المستغرق يمنع جواز الصنع والقسمه فان لم يستغرق
فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا لدية ولو فعلوا جازوا لو اقتصموا ثم ظهر دين محيط او ادرت
القسمه وللوارث استخلاص الزكاة بقبض الدين ولو مستغرقا ولها مسئلة لو كان الدين للوارث
والمال مخففة فهل يسقط الدين وما يباخذه ميراث او لا وما يباخذه دية قال في اخر البرازية
استغرق الزكاة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا جاز لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث
يعطى كخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيزاد المبيع بقبضه ويرد عليه ويبرم مورا بما يارته
انني اشترها الميت ويبيع ابنتا دين الميت عليه وينصرف ويملك الميت بالمبيع في الزكاة مع وجوده واما
ملك الموصي له فليس خلافه عنه بل بعقد ملك ابتداء فالتكسنة الاحكام المذكورة في حق كذا ذكره الصدر
الشبه في شرح ادب القضا للمخالف وذكر في النجاشي ما ذكرناه وزاد عليه انه يبيع شراؤه ما يبيع
ليت باقل مما يبيع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث **العاثرة** بملك الصداق بالعقد فالزواجر لها قبل
القبض وانما الكلام في تنقيص الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها في شرح
الكثر وقد ثبت ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعده بقبض
او دنا وفائدة في الزوائد **الحادية عشر** في استقرار الملك يستغرق في البيع الحالى عن الثبات بالقبض
ويستقر الصداق بالدخول او بالخوة او الموت او وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما او ضمنا
في الشرح والاخير من زيادة ان اخذت كل منهم والمراد بالاستقرار في البيع الامن من القضا
بالهلاك وفي الصداق الامن من سيطرة بالطلاق وسقوطه بالردة ونقصه بين الزوج قبل الدخول

ولا ينفذ استقراره على القبض لانه لو ملك لم ينفذ النكاح ولا فرق بين والعين وجميع الديون بعد
لزمها مستقرة الادب السهم ليقول الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن البيع فانه لا يقبل بالانقطاع
لجواز الاعتناء من هذه وانما الملك في الغصب والتمسك فستند عندنا الى وقت الغصب الاستدلال
فاذا غيب الغصب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب وفائدة تلك الاستدلال وجوب
الكفيل ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب بشرط الاقضاء بالقيمة
لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا ولذلك يملك الولد بخلاف الزيادة المنصلة كذا في الكفيل من باب التمسك
وفي الهدية من النفقة لو اتفق المودع على ابوك المودع بلا اذنه واذن القاضي فمضت ثم اذني
لم يرجع عليها لانه لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزبلي انه بالضمان استند ملكه الى
القاضي فبين ان تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها انتهى وفي شرح الزبدي لقاضي حاشية
في اول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال الغصب عن ملك المالك عند اداء الضمان عندنا
يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيره فيقسم على التضييع ان اذ انقطع
بالاستناد حكم شرعي بينهما من ان يجعلها الزوال مقصورا على الحال فحسب استند في حق الكفيل لانه
الزوال في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب سببا للملك وضما حتى يستند في حق
الكفيل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب ولا يظهر ذلك في حق غيره الا اذا اتصل بالملك
بالاستناد حكم شرعي لان حكم شرعي يظهر في حق الكفيل فيظهر الاستناد في حق الكفيل ثم ذكر فروعا
كثيرة على هذا اصل منها الغاصب اذا ادعى العين ثم ملك عند المودع ثم ضمن المالك التمسك
فلارجع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار مودعا ما لم يفسد وفيه اذا غصب جارية فام
فاودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها ملك الغاصب فكذا لو اعترفها الغاصب ببيع ولو ضمنها
المودع فاعترفها لم يرجع ولو كانت محرمة الغاصب عتقت على المودع اذا ضمنها لانه قرار الضمان
على الغاصب لانه المودع وانما جاز نصيبه فله الرجوع بالضمن على الغاصب وهو المودع كونه
حامل له فهو كوكيل انشأ لو اخذ المودع بعد نصيبه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب بل يرجع
له ذلك وان ملك في يده بعد العود من الاباق كانت امانت وله الرجوع على الغاصب بالضمن
وكذا اذا دعت عنها والمودع جسد من الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فان ملك بعد
البيع ملك بالقيمة وان دعت عنها بعد البيع لم يضمنها كوكيل بالشر لان الغاصب وصف
وهو لا يقابل شر ولكن بنحو الغاصب ان شر كافي الوكيل بالشر ولو كان الغاصب جديرا
او رهنها فهو والوديع سواء وان عارها او وهبها فان ضمن الغاصب كاه المالك له وان ضمن
المستعير او الموهوب له كاه المالك لها انهما يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان
عليها فكان ملك لها ولو كان مكانها مستر فمضت الجارية وكذا غاصب الغاصب او
ضمن ملكها لانه لا يرجع على اول فتنق عليه لو كانت محرمة وان ضمن الاول ملكه فتنق
عليه لو كانت حرة ولو كانت اجنبية فلان الرجوع على الثاني لانه ملكها فبصر الثاني
غاصبا ملك الاول وكذا الواهب المالك بعد التضييع او وهبها له كاه الرجوع على الثاني

على الثاني واذا ضمن المالك الاول لم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت
ملك الاول فان قال انما استلمها لثاني وان رجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على
العين ولا يجوز تضييعه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت لثاني وتتمام التوفيقات
في **الثانية عشر** الملك اما العين والمنفعة معا وهو الغالب وللقين فقط او للمنفعة فقط
كالعبد الموصى له فاذا مات الموصي له عادت المنفعة الى المالك والولد والخلعة والكسب
للمالك وليس للموصى له الاجارة لا اخرج من بلد الموصي الا ان يكون اياه في غيره ويجوز العبد
من الثلث ولا يملك استخدامه الا في وطنه وعند اهلك ويصح الصبي مع الموصى له على شئ و
ويطيل الوضعة وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له لو جنى العبد فالغدا على المخدم
فاذا مات رجع ورشته بالغدا على صاحب الرقبة فانه ان يبيع العبد وان الى المخدم
الغدا فدا المالك او دفعه وبطلت الوضعة وارسل الجارية عليه للمالك كالموهوب
وكسبه ان لم تنقض الخدنة فان نقصها اشترى بالارش خادم ان بلغ والا بيع الاول
وضمن الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قائله عدا ما لم يجتمعا على قتله فانه اثم
اختلفا طمعه الفاتل قيمة بشري بها اخروا واعتقد المالك نفذ وضمن قيمته بشري بها خادم
هكذا في وصايا المحيط واما النفقة فان كان صغيرا لم يبلغ الخدنة فنفقة على المالك وان
بلغ فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدنة فيحق على المالك فانه تطاول المرض بانه
القاضي انه يرى واشترى ثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط واما صدقة فطره فعلى
المالك كافي الظهيرة وما في الزبلي من انه لا يجب صدقة فطره فسبق قلم كافي فتح القدير ويمكن
حمله على ان المراد لا يجب على الموصى له بخلاف نفقة واما بيعه من غير موصى له فلا يجوز الا برضاة
فانه بيع برضاة لم ينقل حق الى الثمن الا بالتراضي ذكر في السراج والوهاج من الجنايات
بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته بشري بها عبدا وينقل حقه من غير جدي كالموقف
اذا استبدل انتقل الوقف الى بدل ذكره قاضي حاشية من الوقف وكالمديرا اذا قتل خطأ يشترى
بقيمته عبدا ويكوى يدبره غير تدبير ذكره الزبلي من الجنايات ولم يحكم كنهية من المالك وشي
ان يكون كاعتناق لا تنفع بالتراضي وحكم اعتناقه وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك
وحكم وطى المالك وينبغي ان يجل له لانه تابع لملك الرقبة وقيدته **الثانية** فقيمة بانه يكون ممن
لا يجزى والا فلا **الثالثة عشر** تلك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود
ما يفي الرجوع من سبعة معلومة في الفقه بما ذكرناه في اصل الملك **الرابعة عشر** ملك
اليعقار المشيع الاخذ بالتراضي او بقبض القاي فقبضها لا ملك له فلا تورث عنه لو مات
وتبطل اذا مات ما ينفذ به نسيبه قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يورث شي
ان يكون له الا عارة واما المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يختلف باحتلاف المستعمل والوقوف
عليه السكنى لا يورث ويغير **الثانية** فقيمة جعلوا ذلك اصلا وهو ان من ملك المنفعة
ملك الاجارة والا عارة ومن ملك الانتفاع ملك الا عارة لا الا جارة ويجعلون

للمستفيد والموصى له بالنفقة ما كان لا انتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة
 اباحة المتاع لا تملكها والمذهب عندنا انها تملك ومنها المتاع وانما يملك المستفيد
 لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك المستفيد الاعارة ان يملك بعوض ولانه لو ملك الاعارة
 لملك اكثر مما ملك فانه تملك المنفعة بلا عوض فيملكها نظير ما ملك ولانه لو ملك للمعام
 احد الامرين الغير للباشرين لزوم العارية او عدم لزوم الاعارة وهذا التعليل يشهد
 الموقوف عليه والمستفيد بهوسوا على التراج فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة وقيل انما
 ابيع الانتفاع وهو ضعيف فان له الاعارة ونما في فتح القديرين الوقف واما اجارة المقتل
 ما اقطع الامام فافقه القاضي العلامة فاسم بفتحها قال لا اثر لكون اخرج الامام له في اثنا
 المدة كمال اثر لكون موت الموصي في اثنا ولا لكونه ملك منفعة لا في مقابلة ما فهو
 نظير استجار لانه ملك منفعة الا قطع بمقابلة استعداده لما اعتد له لا نظير استجار لانه
 واوامات الموصي اخرج الامام الارض من المقتل تنفع الاعارة لا انتقال الملك الى غير الموصي
 كالأول انتقال الملك في انتقال اخرج عليها اجارة الا قطع وهي اجارة المستاجر واجارة
 العبد الذي صول على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليها القلة واجارة العبد المؤدوم
 وما يجوز عقدا اجارة من مال لاجارة واجارة ام الولد انتهى وقد الفت رسالة في الاطلاق
 اعزى سببها النخبة المرسنة في الاراضي المصرية وفيما اتممت به العلامة فاسم التفرج بان الامام
 ان يخرج الاقطاع من المقتل متى وهو محمول على ما اذا اقطعه ارضاعا من بيت المال اما
 اذا اقطعه ماله جباله اعزاه لانه صار ملكا للزينة كما ذكر ابو الوصف في كتاب المراج غيبه
القول في الدين عرفة في فادى القدسي بانه عبارة عن مال حكمي كبرت في الذمة مبيع او استهلاك
 او غيرها وايقاده واستيفاه لا يكون الا بطريق المقاصة عند التجديف من له اذا اشترى
 ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له واحداث الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا له
 فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثله في ذمة البائع وبنا وقد وجب للبائع
 على المشتري عشرة بلا عيش الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بلا عيش المشتري
 اليه فالتقيا قضا صا انتهى ونفع على طريق ايقاده انما هو المقاصة انه لو ابراه عنه بعد
 قضائه صح ورجع المديون على الدين ما دفعه وقد ذكرناه في البدايات في قسم القوائد
 واختار الدين احكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديننا صحيحا وهو ما لا يسقط الا بال
 اذا ابراه فلا يجوز تبديل لانه يسقط به ونما بالنوع ومنها جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة
 والرهن بالاعيان امانة ومضمونة بغيرها كالباع وانما المضمونة بنفسها كالمقصود ويدل
 الحق والنهر وبدل الضح عن دم القود والمبيع فسد او القبول على رسوم الشراء فتصح الكفالة والرهن
 بها لانها مأمونة بالدين قال السجوسي مخرجا الى سبيل في كلمة شرح فتح حدث في الاعضاء
 القريبة وقف كتب الشرط الواقف ان لا يبار الا برهن او لا يخرج عن مكانها لغيرها الا برهن
 او لا يخرج السل والدن قول في هذا ان لا يبيع الرهن بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه

مسألة
القول في الدين

عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف مستحقا لا انتفاع ودية
 عليها بدامانة فشرط اخذ الرهن عليها فسد وانما اعطاها كان رهننا فسد ويكون في يد حارس
 الكتب امانة لان فاسد العقد في الضمان كصحة الرهن امانة هذا اذا اراد به الرهن
 الشرعي وانما اراد بدلول اللغة وان يكون تذكرة فبيع الشرط لانه عرض صحيح واذا ابعده مراد
 الواقف فيجوز ان يقال بالبطالة في الشرط المذكور حملا على المعنى الشرعي ويجوز ان يقال بالقبول
 حملا على اللغوي وهو الاقرب نصيحا للكلام ما يمكن وحسب يجوز اخراجه بدونه وان قلنا
 بطلانه لم يخرج اخراجه بدونه لغرضه ولا بدونه امانا له خلاف شرط الواقف وانما
 الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح ما في اخراجه
 مظنة ضياعه بل يجب على ناظر الوقف ان يكون كل من يقصد الانتفاع بملك الكتب في
 مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا يابس به ولا وجه بطلانه وهو كما
 جحد عليه قوله الا برهن في مدلوله اللغوي فيصح ويكون المعصود ان يجوز الواقف الانتفاع لمن
 يخرج به مشروط بان يضع في خزنة الواقف ما يشكر به اعادة الموقوف وينذكر لانه
 مطالبة فيصح ان يصح هذا ومتى اخذه على هذا الوجه الذي شرط الواقف مبيع ولا نقول بان ملك
 التذكرة تبقى رهننا بل ان ياخذها فاذا اخذها طلبة المأذنة برز الكتب ويجب عليه برونه
 ايضا بغير طلب ولا بعد ان تحل قول الواقف الرهن على هذا المعنى حتى يبيع اذا ذكره بلفظ
 الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما يمكن وحسب يجوز اخراجه بالشرط المذكور مبيع بغيره لكن
 لا ثبت له احكام الرهن ولا يستحق بعه ولا يدل التكت ب الموقوف اذا تلف بغير تقرب ضمنه
 ولو تلف بغير تقرب ضمنه ولكن لا يبيع ذلك الموهوم بوفائه ولا يبيع على صاحبه الشرف فيه
 انتهى وقول اصحابنا لا تنفع الرهن بالامانات بل ملك الموقوفه والرهن بالامانات
 باطل فاذا ملك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالقبيح انا وجوب تباع
 شرطه وحمل على معنى اللغوي غير بعيد ومنها صحة الابرار عنه فلا يبيع الابرار عن الاعيان
 والابرار عن دعواها صحيح فلو قال ابرار التكت عن دعوى هذا العين صح الابرار فلا يبيع
 ودعواه بها بعده وجبته ولو قال ابرار التكت عنها وعن خصوصي فيها فهو باطل ولما كان يخاصم
 وانما ابرار عن ضمانه كذا في النهاية من الصحيح وفي كافي الحاكم من الاقرار لا حق في قبل ابرار
 للعين والدين والكفالة والاعارة والمد والغضا من انتهى به علم انه يبرئ من الاعيان
 في الابرار العام لكن في البدايات الفينة افترق الزوجان وابرار كل واحد منهما صاحبه
 عن جميع الدعاوى وكان للزوج يذرف ارضها واعيان قائمة فالحصاد والاعيان القائمة
 لا تدخل في الابرار عن جميع الدعاوى انتهى ويدخل في الابرار العام الشفعة وهو موقوف لها
 فبنا ان ويا انه ان لم يقصد ما كافي الوالدية وفي الثانية الابرار عن العين المضمونة
 ابرار عن ضمانها وليس امانة في يد الغاصب وقال زفر لا يبيع الابرار مضمونة ولو كانت
 العين مستملكة صح الابرار ويرى في قيمتها انتهى فقوله الابرار عن الاعيان باطل معناه

مسألة
صحة ابرار

انها لا يكون ملكا له بالبراءة فلا يبرأ عنها بسقوط الطهارة صحيح او كحل على الامانة ومنها قبول
 الاصل فلا يصح تاجيل العتابة لان الاجل شرع وفعال التحصيل والعين حاصلة وقيل اربع
 فوالا لا ولي ليس في الشرع دين لا يكون ان حال الاراس بالاسم وبدل العرفه القرض
 والتمس بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار كما كتبه في شرح الكفر عند
 قوله وصح تاجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الا موجب الدين والمفهوم
 وانما بدل الكتابة بضم تحتها حالا وموجب الثانية ما في الذمة لا بتعين الا بقبض ولا لو
 كان لها دين بسبب واحد فقبض احداهما نصيبه فانه لشركه ان يتركه ويضع تقريره على ان ما في الذمة
 لا يصح قبضه الثالث الاجل لا يجزئ وقته ان يموت المديون ولو حكما بالمحاق مرتبة ابدار الحرب
 ولا يجزئ يموت الدائن وانما الثاني اذا استوفى ولد دين موجب فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا بسقوط الاجل كما قال الثاني وانما الجوز فطاع كل ما مهم انه لا يوجب الحلول لا ملكة التحصيل
 بولي الرتبة الى قبض التاجيل الا ما قد سته والدية في لزوم القرض شيئا حكم المالك بزمه
 بعد ما ثبت عنده اصل الدين وان تجل استقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين يصح
 ويكون المال على الرجل عليه الى ذلك الوقت وعندئذ فنية الحال لا يقبل عدم اللزوم الا اذا كانت
 نذر ان لا يطالبه الا بعد شهر او اوصى بذلك بشرط التاجيل القول والا فلا يصح والمال حال شرطه
 ايضا ان لا يكون مجبورا جباله متفاحشة فلا يصح التاجيل الى مهرب الزرع ومجي المطر ويصح الى
 الحصاد والديس وان كان البيع لا يصح ثمن موجب لهما كذا في القنية غيب قال الدائن
 للمديون اذهب واعطني كل شهر فليس تاجيل لانه امر بالاعطاء ومنها ان لا يصح تمليكك من غير من
 هو عليه الا اذا سخط على قبضه فيكون وكبلا فابا للموكل ثم لنفسه ومقتضى صحة عزله عن
 تسلط قبضه قبضه ولو كان الواقعات للمنية لوقال وجبت منك الدراهم التي لك
 فلا فاقبضها فقبض مكانها دناير جاز لانه صار الحق للموكل له تلك الاستبدال انتهى
 وهو يقتضي عدم صحة الرجوع عن التسليم وفي سببه المقتضى من الزكوة لو تصدق بالدين الذي
 على فلا يملك على زكاة الزكوة وامره بقبضه بقبضه اجزاء من هبة البرازية وهبه دينا على رجل
 وامره بقبضه جاز سخنا وان ام يامره لا وبيع الدين لا يجوز ولو باعته الزكوة او موهبة
 جاز والبنت لو وثقت مهرها بانه ايها اولادها الصغير من هذا الزوج انه امرت بالقبض صح لا
 لانه غيب الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مداجبات القنية قضى دين خبره ليكون له
 المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا عز بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر انفس من ماله فقتل المشتري
 طان يكون الثمن له كانه القضا على هذا فسد او يرجع البائع على الامر باعطاه وكذا التمثيل
 انتهى ثم قال عنها لو قالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز افرار به انتهى ويخرج من تملك الدين
 لغير من هو عليه لوالده فانها كذلك مع صحته كما است رايه الزبلي وخرج ايضا الوضعية بغيره هو
 عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية فاستثنى ثلاث وخرج الامام الا عظم على عدم صحة
 تملكه من غيره من هو عليه لو وكله بشرا عتبه با عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل

مطل
قوله اربعة

التوكيل وتصح ان عين احدهما واجتمعا انه لو وكل مديون بانه يتصدق با عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل
 المستاجر بانه يبيع العين بالاجرة صح وقد اوضحنا في وكالة البحر ومنها ان لا يجب الزكوة فيه اذا
 كان المديون جاحدا ولو له دين عليه فلو كان على مفر وجبت ان اذا كان مفلتا فاذا قبض الزبيل
 ما اصد بدل تجارة وجب عليه ورغم وقد بينا في كتاب الزكوة من شرح الكثرة انواع الديون
 انما يصح الدين ووجوبه وما لا يصح الاول لا في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزبيل
 في باب اخر التيمم والمراد بالتمس الفاضل عن حاجة الثاني الشرة كذلك فيما ينبغي ولم آره الثالث
 الزكوة والمراد به فيها ما لم يطالب من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكوة مانع الرابع
 الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كما في شرحتنا على المناس من بحث الامر
 لانس صدقة الفطر وانفقوا على منعه وجوبها نصيب دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره
 ومنع وجوب زكوة لو كان له التجارة كايته فيه من ذلك المثل ان دعي لا يمنع اتفاقا السابع
 نفقة القريب وينبغي ان يمنع لان الفتوى على عدم وجوبها ان يملك بقا صرامة الصدقة الثامن
 ضمان سرية الاعناق فلا يمنع لان الدين لا يمنع دينا اخر التاسع الدين لا يمنع وجوبها العاشر
 الضحية بمنعها كصدقة الفطرة قدمت ان لا يمنع ملك الوارث للزكاة ان لم يكن مسنفا ومنعه
 ان كان مستقرا بمنع نفاد الوصية والتبرع من الربض ويبع اخذ الزكوة والدفع الى المديون افضل
 وانما ما ثبت في ذمة المفسر وما لا يثبت اذا ملك المال والزكوة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو يبد
 التملك من ذمها وطلب است على خلاف ما اذا استهلكه وصدقه الفطر لا يسقط بعد وجوبها بملك
 المال وكذا بخلاف ما اذا كان مسنفا وقت الوجوب ثم ابر بعد فانه ما لا يجزئ وما يجزئ في بين
 الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الفتي والفقير كرا الصدوقية الملق واللباس والطيب لغز كفارة
 اليهن وما يكون الصوم مشروطا باعتباره ككفارة الفطرة في رمضان وكفارة الظهار وكفارة
 النفل ووم التمتع والقران فيفرق فيه بينهما فالاعتبار بامره وقت تكفيره بالصوم وكذا
 يفرق في قبة الحج الثاني فلا وجوب على الفقير فاذا اليسر لا يبرحه الاخراج واما ما تقدم
 على الدين وما يخرجه اما حقوق الله تعالى كالزكوة وصدق الفطر ففسط بالموت وانما الكفارة
 في حقوق العباد فان وف الزكوة بكل فل كلام والا فدمر التعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة
 واذا اوى حقوق الله تعالى قدمت القرائض وان اخرها كاللح والزكوة والكفارة وان
 سوت في القوة بدار بما يدا به واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق
 والميت ولا معتبر بالتقديم والتاخر ما لم ينش عليه وناسه في وصايا الزبيل تذيب فيما يقدم
 عند الاجتماع من خبر الديون ثلثة في السرجب وحائض وميت وكذا ما يكفي لاحد من فاه
 كانه اما ملكا لاحد من فهو اولى به وان كان له جميعا لا يعرف لاحد من ويجوز التيمم لكل واحد
 كانه المانعا كما كان الجنب اولى به لان غسلة فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلي
 اما المرأة فيغسل الجنب ويستم الرأه ويستم الميت ولو كان الا بين الاب والابن فالاب
 اولى به لانه له حق تلك مال الابن ولو وعب قدر ما يكفي لاحد من قالوا الرجل اولى به لانه الميت

مطل
باب بيع الدين وما لا

ليس من اهل القول الهبة والمرأة لا تصح امانة الرجل قال مولانا وهذا هو الجواب انما يستقيم على قول
من يقول ان هبة الشارع فيما يحتمل القصة لا تصح الملك وان انصلي به القبض كذا في فتاواه
قضى خاتمه ومارده من قول ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الميت فان في الوضوء
ومبني ان يلحق ما اذا كان مباحا اذا اوصى به لا وجوب النكاح ولا يكفي لاحدهما فانه يجب
صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الاجناس وعلى هذا لو كان مع الثلثة ذواته
يقدم عليهم ولم اراه اجمع جنازة وسنة وقبلة قدمت الجارية واما اذا اجتمع كسوف
وجعة او فطر له ويبقى تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لانه كجني فواته بالكلية
ولو اجتمع تبدد كسوف وجنازة يبقى تقديم الجنازة وكذا لو اجتمع مع جمعة وفطر لم يقد
خروج وقت ويبقى ايضا تقديم الحسوف على الوتر والشرايح واما الحدود اذا اجتمعت
ففي الجحيط واذا اجتمع حدان وفقد حل در احدهما ورني وان كانت من اجناس مختلفة
بانه اجتمع حد الزنا والسرفه والشرب والغدق والفقير فاذا ابرئ حد الغدق ان شئت
بدرك بالقطع وان شئت بدرك الحد الزنا وحد الشرب اخرها لثبوتها بالاجتهاد في الصحابة وان كان
مختصا بدرك بالفقير ثم بعد الفقر ثم بالرجم ولبنى عزها انتهى ولو اجتمع التعزير والحدود وقدم
التعزير على الحدود في الاستيفاء التخصيص حقا للبعد كذا في الطهريه ولم ار الان ما اذا اجتمع
قتل القصاص والردة والزنا ويبقى تقديم القصاص قطعاً لحق العبد واما اذا اجتمع
قتل الزنا والردة ويبقى تقديم الرجيم لانه يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الزنا
فانه يغتفر الرجيم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالنسف حصل مقصود القصاص
والردة وايضا فان الرجيم قريب من هذه السبل اجتماع الفضيلة والنقصه فيها
المسئلة اول الوقت بالثبوت واخره بالوضو فغنى ما يستحب ان كان له طهر من وجوده ايام
اخره والا فالقديم افضل لم ار الا صحابا انه يثبت في اوله ويبقى فاذا وجدته اخره
لوضو وصلى ثانيا ولا يبعد القول بافضلية وقال الشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة
ومنها لو صلى منفردا صلى في الوقت المستحب وايضا اخره صلى مع الجماعة فالتاخير افضل ومنها
لو كان له اربع الوضوء تغتفر الجماعة ولو اقتص على مرة او ركعتين فيفضل الاقتصار
لاوراكها ومنها غسل الرجلين افضل من المسح على اللغين لمن برى جوارحه والا فغسل
وكذا بحفرة من البرة ومنها الوضوء في الوضوء افضل من الشربة بحفرة من لا يراءه والاولى
ومنها لو طاف فوات الركعة لو مشى الى الصلوة التبتة افضل اذراكه في الركوع وقول النول
في شرح الهدى لم رغبه لاصح بنا ولا يفرغ شيئا فصور ومنها لو كان يركب لوصلي في بيته صلى
قالا وصلى في المسجد لم يدر عليه وفي اللدانة يخرج الى المسجد ويصل قاعدا ومنها لو كان
لوصلي قاعدا فدر على سنة القراءة وان صلى قائما لا قعد وقرأها ومنها لو طاف الوقت
عن سبيل الطهارة او الصلوة تركه وجوبا ولو طاف السجدة عن سبيل السجدة
يبقى تقديم المؤكدة في الصلوة ثم المستحب ومنها تقديم الدين المقرب في الصلوة واما مكان

مطلب
فروع القرب من السبل

ما كان معلوم السبب على الدين المقرب في المرض ومنها باب الامانة تقدم العلم ثم الاخر
ثم الاورع ثم الحسن ثم الاصح وجها ثم الاحسن خلقا ثم الحسن زوجه ثم من له جارة ثم النصف
ثم المقيم على المسافر ثم للزنا الاصل على المعنى ثم التبتع عن الحدث على المنية عن الجنابة
ونماه في الشرح ويقرّب من هذه المسائل بعض حاصل الكفاية بقبول البعض فالعلم ثم
العلم كقول العربيه ولو شربته وعلمه يقابل نسبها وكذا شرفها حائمه لا يقدم احد على التزام
على الحقوق والا بخرج ومنه السبق كالأزدحام في الدعوى والافناء والدركس فله يستودع
في الحج اقرع بينهم انتهى والله اعلى اعلم الفصل السادس احكام التقدم بابتين فيه وما لا يفتن
لا يفتن في المعاصي وفي تعيين في العقد الفاسد واثبات ويرج بعضهم تفصيلا بانه قد
من اشد يفتن فيه لا فيما انتقص بقصد صحة والصحة يفتن في الصرف بعد فسادة وبعد ملك
السبع وفي الدين المشترك فيؤثر برون نصف ما قبض على شريك وفيها اذا تبين بطلان القضا
فلو ادعى على اخر مالا واخذه ثم اخر انه لم يكن له على خصمه حق ففعل المدعي رديا فغير
ما دام قائما ولا يفتن في السر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فزاد مثل نفسه ولذا الرضا
زكوة لو نصبا حوليا عند ما ولا يفتن في النذر والوكالة قبل التسليم واما بعده فالغاية
كذلك وابتين في الامانة والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والقبض ونماه في
فصول العادي وكتب في بيع الشرح جربان الدراهم تجرى الدينار في غايته وفي وكالته
التي اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدينار في الاحتياق لا يخرقها فانهما يفتنان حب وقدر
ووصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتاي في شرح جامع الصغرى واما بيان الدراهم
الزئوف كالجدي في مسائل ذكرتها في شرح الكثرية البيوع ومنها من المثل فذكره في موضع
ومنها باب التمس قال في الكثرية ولو لم يعط الا بئس المثل وله تسعة لا يتبين وقسره في الغاية بمثل
القيمة في اقرب موضع يعرف فيه الا او يفتن بسير وقسره الزئوف بالقيمة في ذلك المكان
لكن لم يثبت ان في وقت غزاة او في اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار
للقيمة حالة التقديم وبتين ان لا يعتبر من المثل عند الحاجة الى سد الرمن ووجوه الهلاك
وربما ينقض الشربة الى دنانير فيجب ثباتها على القادر بانضام قيمتها احيا لنفسه ومنها
باب لا يفتن المثل المراد والما القدر السابق به وكذا المرحلة كما في فتح القدير ومنها على قول
مجرد الاختلاف المتابعة مخالفا وتفا سحا وكان البيع ما كفا فانه البيع يفتن على قيمة
الهلاك وعلى تقدير قيمة يوم التلف والقبض او اقلها قال في ومنها اذا وجب الرجوع به
بنقصا العيب عند تدر زده كيف يرجع به قال فاضح حاشا وطريق معرفة النقص
انه يقوم بيمين لا عيب به ويقوم به عيب فانه كذا ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كانه خصه
النقص عشرة الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكره الر
الزئوف وابن الهمام ويبقى اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشر المضمون
بنسبة الثمن اذا كان قيمة فالاعتبار بقيمة يوم القبض او يوم التلف قال في منها المفقود

مطلب
احكام التقدم

المشي اذا انقطع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فبغير قيمة يوم المصومة وقال ابو يوسف يوم الفصد وقال محمد بن
ومنها المتلف بلا غصب بغير قيمة يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقيوض بغير فصد فبغير
قيمة يوم الفصد لانه يدخل في ضمانه وعقد محمد بن بغير قيمة يوم التلف لانه ينفرد عليه ذكره الزبلي
في البيع الفصد ومنها العبد المجتبي عليه بغير قيمة يوم البناء ومنها العبد اذا جنى فاعقبه السيد
غير عالم بها وتلك بغير قيمة الاقل من قيمة يوم الشراء المعبر يوم البناء او قيمة يوم الفصد
ومنها الرهن اذا ملك بالاقل بغير قيمة ومنه الذي فاعقبه بغير قيمة يوم الهلاك لقولهم لا يذره
برأية فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حيوة وكفنة عليه اذا مات كما ذكره الزبلي ومنها
لو اذرى الارض والغرس وما شابه وقد كان رفع اليه ديناراً مثلاً لنفق عليه ثم اخضا
بعد ذلك في قيمة المأخوذة بل بغير قيمة يوم الاخذ او يوم المصومة قال في التبعة بغير يوم
قبوله لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ مئة على انه يدفع اليه ثمن ما يجمع عنده قال
بغير يوم الاخذ لانه يوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضامن العتق العبد المشرك اذا اعتقه
احد عا وكما في موسر واختار السك بغير قيمة فاعقبه بغير قيمة يوم الاعتاق كما اصرح به
من البار والاعراف كما ذكره الزبلي ومنها قيمة ولد المذموم والخمر في الخلاصة بغير قيمة يوم
المصومة واحتقر عليه وصكاه في النهاية ثم حكى في السبجاء انه يعتبر يوم القضاء والظاهر
انه لا خلاف في اعتبار يوم المصومة ومنه اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بنا على ان القضاء
لا يراعى عنها ولهذا ذكره الزبلي اذا احتج برب يوم المصومة وثانياً اعتبر يوم القضاء
ولم اذكر من اعتبر يوم وضعه ومنها ضامن جنين الامة قالوا لو كان ذكر او جارية
نصف عشر قيمة لو كان حياً وعشر قيمة لو كان ميتاً كذا في الكثرة وفي الثانية وفي القدر
سواء وظاهر كلامهم اعتبار يوم الوضع ومنها قيمة العبد المتلف في الحرم والاحرام في
الكثرة في الثاني بتقويم عدلين في مقتل او قرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر
فيها يوم قتله كافي المتلف ومنها قيمة اللفظة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد الترتيب
ولم يذكر مالكاً فاعقبه بغير قيمة يوم التصديق لو لم يمسس الضامن تصرفه في مال غيره بغير
اذنه ولم اذكره مرياً ومنها قيمة جارية الابن اذا احبها الاب وادعاه والظاهر كلام
ان الاحب رقيقتهما قبل العلق لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء وهذا لا يحكم ومنها
قيمة السداق اذا تنصف بالطلاق قبل المسيس وكانها كذا ولم اذكر مرياً وبنى انه بغير يوم
القضاء او التراضي لا قدرناه انه لا يعود والنصف الى ملك الزوج الا باحدهما اذا كان بعد
القبض فهذه تسعة عشر موضعاً فاعقبتهم احكام اجرة المثل تجب في مواضع احدها
الاجارة في مورد منها الفسدة ومنها لو قال له المورع بعد انقضاء المدة انه فريقت اليوم
والا فعليك كل شيء كذا وقبل كذا بغير قيمة ومنها لو قال المورع للمورع لا اجرك على كذا ولم يعلم
بالاجرة كذا ما اذا علم فانه يجب ومنها لو علم له شيئاً ولم يستاجر به وكان الصانع موثقاً
بتلك الصفة وجب له اجر المثل على قول محمد وبغير قيمة ومنها في غصب المتاع اذا كان الفصد

المفصوب بالثمن او وقف او مودع الاستفاد على المفتي به وليس منها ما اذا خالف الساجر
الى المشتري بائع على الكثرة المشروطة فانه لا يجب اجر ما زل الى ولانه الضامن ولا اجرة لا يفتقر ومنها
اذا فسد الساجرة والمزارعة كانه للعامل اجر مثله منها اذا انقضت مدة الاجارة
وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان يستحصد ومنها اذا فسد المزارعة فلا للعامل
اجر مثله الا في سنة ذكرناها في الفوائد ومنها حامل الزكوة يستحق اجر مثله على تقدير ما يكفيه
وكيفي اعوانه وفائدة ان المأخوذة اجرة له لو لم يعمل بائع ارباب الاموال اموالهم الى
الامام فلا اجرة له ومنها التنازل على الوقف اذا لم يشترط له الوافق فله اجر مثله على حد حتى لو
كان الوقف كخوة يستقلها الوقوف عليهم فلا اجرة له فيها كافي لانه وفيه اذا احب الى
القاضي له اجرة فانه لم يعمل له ويتبع فيه سنة فلا شيء له كذا في القينة ثم ذكر بعده انه يستحق
وان لم يشترط له القاضي فلا يجتمع له اجر النظر والعالة لو عمل مع العلة انتهى ومنها الوصي اذا نصبه
القاضي وعين له اجرة بقدر اجرة مثله جازوا ما وصى الميت فلا اجرة له على الصبي كافي في
القينة ومنها القام لو لم يستاجر فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابته الى امر
والسجلات اجرة مثله **باب ثانياً** الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة بترك باجر
المثل معناه بالفصد او الرضا والظاهر كافي القينة الثاني اذا وجب اجر المثل وكان
هناك مستحق في عقد فسد فانه كان معلوماً لا يزداد عليه وينقص منه وان مجهولاً وجب بالقام
ما يبلغ **الثالث** يجب اجر المثل من جنس الدراهم والذنان الرابع اذا وجب اجر المثل وكان
متفاوتاً منهم من يستغنى ومنهم من يسأل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر
عند بعضهم وعنده البعض عشرة وعنده البعض واحد عشر وجب احدهم كذا في التقويم واختلفت
المقوسمة في مستهلك فشهد اثنا عشر انة قيمة عشرة وشهد اثنا عشر انة قيمة اقل وجب الاخذ
بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقه الحاس اجرة المثل في الاجارة الفسدة بطيب وان
كان السبب حراماً او الكحل في القينة وقد زادت اجرة المثل في الفوائد واما احكام المهور
فلتفت الى محلها **الفصل الثاني** في فوائد شتى فائدة اذا ان بالواجب وزاد عليه على بيع
الكحل واجابام لا قال صحابناك لو قرأ القران كله في الصلوة وقع فرضاً ولو اطلال الركوع
والسجود فيها وقع فرضاً واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه ففقد يقع الكحل فرضاً ومن
المعتمد وقوع الربع والباقي في سنة واختلفوا في تكرار الفصد ففقد يقع الكحل فرضاً والمعتمد
انه الاول فرض والثاني ثلثه مع الثالثة سنة مؤكدة ولم اذكره الا في ما اذا اخرج بغيره عن حرم
من الابل على بيع فرضاً او سنة ما اذا اندر دج شاة فخرج بدنة وليس فائدة في البينة على
شوك في الحق الوجوب الاول في الثواب عريشاً على الكحل ثواب الواجب والثواب الفضل
فيما راد في مسئلة الزكوة لو استحق الاستدانة العامل هو يرجع بقدر الواجب الكحل ثم رتبته قالوا
في الاضحية كما ذكره ابن وهبة مغزياً الى الخدانة الفتي اذا اشترى بدين وقعت واحدة
فرضها والاخرى تطوعاً وقبل الاخرى لم انتهى ولم اذكره حكم ما اذا وقف بوفات ازيد من القدر

الواجب اوزاد على حالها في نفقة الزوجة او كشف عورتها في الخلاء اذا اهل القدر المحتاج اليه
على ما تم اولا فانه تعلم كون فرضهين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية
وهو ما زاد عليه غيرة او متدوبا وهو النجس في الفقه وحلم القلب وحراما وهو علم
الفقه والشريعة والتبليغ والربيل علوم الطبائين والسحر ودرحل في الفلسف المنطق
هذه القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها واشعار المولدين من العزل ومباخا كاشعارهم
التي لا تخف فيها وكذا النكاح يدخله الاحكام المنسية كالمبناه في شرح الكثرة وكذا الطلاق يدخله
وكذا الفل فانه ذكر الزاكي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير محمدا كما قاله الا ان
يكتب ارجام مع اربع مثل اربع مع اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع لاربع وهذه
الرباعيات لا تتم الا باربع مع اربع فاذا اتمت له كلها هانت عليه اربع وابتنى باربع فاذا اتمت
اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الاخرة باربع **اما الاول** فاخبار رسول الله صلى الله عليه
وسلم عليه واخبار الصبي ومقاديرهم والتابعين واحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع
اربع اسماء رجالهم وكناهم وامكنتهم وازمنتهم مثل اربع السيد والمطرب والذخايع والترسل
والنسيب مع السورة والتكبير مع الصلوة مع اربع السننات والمرسلات والموقوفات والام
والمقطوعات في اربع في صفه في ادراكه في شيا به في كمولته عند اربع عند شغلته عند فراغه وفقره
وعنه نه باربع بالبحال بالبلدان بالصهارى على اربع على الحارة والاحراف والجبلود
والاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الارواق عن اربع من هو فوقه ودونه ومثله
وعن كتاب به اذا علم انه خطه لاربع كوجه الله تعالى ورصانه والعمل به ان وافق كتاب
الله تعالى ونشر ما بين طائيرها ولا جبا ذكره مر بعد موته ثم لا تتم هذه الاشياء الا باربع
من كتب العبد وهو موفى الكتاب والفتنة والفرق والشموع اربع احط الله تعالى الصفة
والقدرة والحرص والحفظ فاذا اتمت له هذه الاشياء ما به عليه اربع الابل والولد والاعمال والوطن
وابتنى باربع بشا من الاحدا وملا من الاعداء وطعن الجبال وحسد العلماء فاذا اتمت له في الدنيا
باربع بغير الفسادة وحسب النفس ولذة العدم وجودة الابد واثابه في الاخرة باربع بالشفاعة
من اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الا ظله والشعب من الكوثر وجوار النبيين في الى
عليين فانه لم يطق احتمال هذه الشئ في فعله بالفقه الذي يمكن نقله وهو في جنة فاز ساكن في الجنة
الى بعد سقار وطى رباد وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس له الفقه وعنه اقل
من ثواب الحديث وعنه انتهى فانه قال في آخر المصنف اذا سلمنا عن مذهبا ومذهب
مخالفا في الفروع يجب علينا ان نجيب بانه مذهبنا صواب بحتم الخطا ومذهب مخالفنا خطأ
بحتم الصواب لانك لو قطعت القول لما صحت قولنا انه الحق به خطي وبصيت واذا سلمنا
عن معتقنا ومعتقنا خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما غير
خصومنا هكذا نقل عن المشايخ الفاضلة المفرد المضاف الى معرفة العموم من خوابه في
الاستدلال على انه الامر السوجب في قوله تعالى فليختر الذين يحبون من الفقه عن امر اى كل من اراد

تعالى ومن فروعه الفقهاء لو اوصى بولد زيدا او وقف على ولده وكان له اولاد ذكورا واناث
كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على القاعدة ومن فروعهما لو قال لامرأة
ان كانت حلتك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان اثنى فثنين فقلت ذكرا واشئى قالوا
لا تطلق لانه لكل اسم لكل فالتم كين لكل غلاما او جارية لم يوجد الشرط ذكره الربيعي من باب
التعليق وهو موافق للقاعدة ففرغته عليها ولو قال بعد العموم للزم وقوع الثلث وخرج
عن القاعدة لو قال زوجتي طالق او عدي عرطلقت واحدة وعنت واحد والقيمين اليه مقتضاها
طلاق الكل وعنت الجميع والبرازية من الاباء ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأته واكثر من
طلقت واحدة والبيتا اليه انتهى وكانه خرج هذا الفرع عن الاصل كونه من باب البيه المنية على
العرف كالاخفى **فانه** قال بعض المشايخ العلوم ثلثة علم نفع وما احترق وهو النحو والاصول
وعلم نفع ولا احترق وهو البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث **فانه**
من الجوهرية قال محمد ثلاث من الذنات استغفر من الحزن واللبوس على باب الحام والنظر في امرأة
للجام انتهى **فانه** من السنن لبيس من الحيوان من يدخل الجنة الا من كمل صاحب الكهف
ويشرب سمبل وناقة صالح حمار عزير وبراق النبي عليه السلام **فانه** المؤمن يقطع خمسة طلعة
الفضلة وعنه الشك ورجح الفقه ودخا الحرام ونار الهوى فانه في الدعاء لرفع الطاعة
سنت عنه في الطاعة سنة تسع وستين وتسماة بالقاهرة فاجت باني لم ارضى
ولكن صرح في الغاية وعنه الشئني اليها بانه اذا نزل المبلين نازلة فنت الامام في صلوة
النجو وهو قول الشوكي واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النازل مشرووع في الصلوة
كلها انتهى وفي فتح القدير ان مشروعية القنوت للنازلة مستم لم ينسخ وبه قال جماعة من اهل
الحديث وحملوا عليه ان جعفر عن النس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا اى عند النوازل وما
ذكرنا من اخبار الخلفاء بغير تقريرهم كعلمهم ذلك بعده عليه السلام وقد قنت الصديق
الله عنه في محاربة الصحابة رضي الله عنهم ومبينة عند محاربة اهل الكتاب وكذلك على في محاربة
معاوية ومعاوية في محاربة انتهى فالقنوت عندنا في النازلة ثابت وهو الذي جاء به فيها
ولا شك ان الطاعون من اشد النوازل قال في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل البك
انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي الصواعح النازلة الشديدة من شدائد الدعر
تنزل بالناس انتهى وقد ذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا
من عييلة فانه وقعت ليلة فلا يمس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت
شهر فيها يدعو على رعل وذكوآن وبني فيانا ثم تركه كذا في المنطق انتهى **فانه** قلت
هل له صلوة قلت هو كما تحسوف كافي مبنية المقتى قبل الزكوة في الخسوف والظلمة في النهار
واشد الزيج والمطر والثلج والافراخ وعموم المرض بصل وحدا انتهى ولا شك ان الطاعون
من قيل عموم المرض فنسب له ركعتا فزادى وذكر الربيعي في خوف القمر انه ينفر عن كل واحد
نفسه وكذا في الظلمة الهاكمة بالنهار والريج شديد والزلازل والصواعق وانثراك الكواكب

والضوء الهائل بالليل والشم والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو و
كذلك من الافتراس والاهوال الاكل ذلك من الايات المخوفة انتهى **فانه قلت** هل يشترع
الاجتماع للعدا برفعه كما يفعل الناس بالقاهرة بالليل قلت هو كخوف القمر وقد قال في
صواعقه المني والصلوة في خوف القمر فذكر في ذلك في الظلمة والبرق والفرق والابال
بان يسلو افرادي ويدعوا وينصروا الى ان يزول ذلك انتهى فظاهره انهم يجتمعون للدعا
والنصر لانه اقرب الى الاجارة وان كانت الصلوة فرادى وفي الجملة في خوف القمر وقبل
الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة انتهى وفي السراج الوهاج لم يصح كل واحد لغز
في خوف القمر كذا في خوف من الافتراس كالتجديد والظلمة الهائلة والخوف من العدو
والامطار الدائمة والافتراس الغالبة وحكمها حكم خوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد
ينبغي له ان يفرغ الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان عليه السلام اذا جري امر صلي انتهى وذكر
شيخ الاسلام العيني في شرح الهدية الرج الشديدة والظلمة هائلة بالنهار والليل والاهوال
والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء العاتل بالليل
وعموم الامراض وغير ذلك من التوازل والاهوال والافتراس اذا وقعت صلوات
وحداوا وسكنوا ونصروا وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى فقد صرحوا بالاجماع
والدعا وعموم الامراض وقد صرح شارح البحار في رسم ومنكلمة على الطاعون
كابن حجر باجماع الوبا اسم لكل مرض عام وان كل طاعون وبا وليس كل وبا طاعونا
انتهى فقبح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تبرئهم بالوبا وقد علمت انه يشمل الطاعون
وبه علم جواز الاجتماع للعدا برفعه لكن يصح افرادي ركعتين بنوي ركعتين في
الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للعدا برفعه بدعة واطال الكلام فيه وقد ذكر في
شيخ الاسلام العيني في شرح البحار في سببه وحكمه في مات به وفي اقام في بلده صابرا
محتسبا ومن خرج من بلده هو فيها وبذلك علم ان اصحابنا لم يهلوا الكلام على الطاعون
وقد اوضح الكلام في الامام السبكي فاضى القضاة في المنقبة كذا ذكره ابن حجر في كتابه
المسني ببدل الماعون في فوائد فصل الطاعون وقد طالع في تلك السنة من اوله الى اخره
وقد ذكر في المخرج عند متأخرات فقيه ان الطاعون اذا ظهر في بلده انه مخوف
الى ان يزول عنها فتعبر برفاته في الثالث كالمريض وعند الماكينة روايتان والرجح منها
انه حكم حكم الصحيح وانما المنقبة فلم ينصوا على خصوص مسئلة ولكن قوا بعد حكم
يفتضي انه يكون الحكم كما هو المصحح عند الماكينة هكذا قال جماعة من علماءهم انتهى
قلت انما كانت قواعدا في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق في
الزوج وهو محصور وفي صف النفس لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لانه
الغالب سلامة بخلاف من يزار رجلا او قدم ليقبل بغيره او يرحم فانه في حكم المريض لانه
الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في

في صف القتال فلذا قال جماعة من حلقنا لا ينحصر في قواعدا تقتضي ان يكون كالنصير
قبل نزوله بواحد اذا طعن واحدهم مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فحين لم يطعن
اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة التي
يستنبط من احد الاوجه في النبي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع النوازل الى البلد
ادلة الدلالة على مشروعية الدواء والخروج في ايام الوبا في امور اوصى بها خدا في
الاولى ومثل اخراج الرطوبات الفضلية بقبول العدا وترك الرياظة والملكت
في الطائم وملازمة السكون والديعة وان لا يكثر من استنشق الهواء الذي يحضر وضع
الرئيس ابو علي بن سينا ان او اشي سبدا في علاج الطاعون الشرط ان امكن قبيل ما فيه
ولا يترك حتى يجرد فتروا دسمية فانه احتج الى سببه بالجمعة فليقبل بلطف وقال ايضا
يعالج الطاعون بالقبض ويرد وما سقطه مغسوة في حل وما او دهن ورد او دهن
نفاخ او دهن اس ويعالج بالاسنفار بالفصد بالجمل الوقت او يوجر ما يخرج المثلث
ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبرذات والمعطرات ويجعل على القلب من
ادوية اصحاب الحفظاء طبا عرفت وقد اغفل الاطباء في عمرنا وما قبله هذا التدبير
فوق التعريط الشديد من نواظهم على عدم النوازل لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى يشاع
ذلك فهم وذاع بحيث صار عاصمتهم يعقد تحريم ذلك وهذا النقل على رئيسهم بخالف ما
اعتمدوه والعقل يوافق كما تقدم ان الطعن يثير الدم الكائن فينجح في البديهة فيضطر
الى مكانه منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقبض ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج
بالشرط والفصد واوجب انتهى كلام شيخ الاسلام وفي البرازية اذا نزلت الارض
وهو في بيته يستحب له الغرار الى الصحرا القولة لقال ولا تعلقوا بديكم الى التملكة وفيه قبل الغرار
ملا يطاف من سنن المرسلين انتهى وبقي جوار الطاعون اذا نزل ببلدة
والحديث في الصحاح بخلافه وروى العتاني في فتاواه انه عليه السلام مر بهدف مائل فاسرع
المشي فقبض له عليه السلام التفرقة قضاه الله تعالى فقال عليه السلام الى فضا الله تعالى ايضا انتهى
فائدة نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكعبة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعاونها ذكره
الاسيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر القاهرة عند الامراء **قلت** يستنبط من ذلك انها اذا اقلعت
ولو بغير وجه لا تفتح كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كعبة بخارة زويلة فظها الشيخ محمد بن السبكي
فاضى القضية فلم يفتح الى الآن حتى ورده الامر السلطان بفتحها فلم يجر حاكم الى فتحها ولا يبا في
ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا وبعاد المنهدة لان الكلام فيها هدمه الامام لا فيما
انهدم فليقل فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاة والامارة والسلطنة وال
والامانة والولاية في مال الولد والتولية اوقاف ولا تحل تولية كالكعبة في الفتح فاذا فسخ
لا ينزل وانما يستحقه بمعنى يجب عزله واستحسن عزله الاب السبكية فانه لا ولاية له في مال
ولده كما في مصابا الحانية وفنت حلية النظر فلا نظره في الوقف واه كما ابن الواقف المشروط

علاج الطاعون

له ان يفرقة لنفسه لا ينفذ فكيف يعرف في ملكه ولا يوفى من على ماله ولذا لا يدفع الزكاة لنفسه ولا ينفق
على نفسه كما ذكره في محله فكيف يعرف من على ماله الوقف وفي فتح القدير الصالح للنظر في مسائل الولاية
للقوقف وليس فيه من يعرف ثم قال وخرج بانتهج ما يخرج به انظر ما اذا حكم به فسق كشر الخمر
وكونه انتهى والظاهر ان يخرج مبنى لانه يستعمل فاعله فيخرج القاضي لانه ينفذ به لما عرف في القاضي
ثم اعلم ان السقف لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الجرح على السفه المبيد المضيع لاله سوا كما
في الشرايين جميع اهل الشراب والنفقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويشتري
باب الجائزة والعطاء عليهم او في الجريانه يعرف ماله في بناء المساجد وشبهه ذلك فيخرج عليه القاضي
صيانة لاله انتهى وذكر الزيلعي ان السفه من عادات التبذير والاسراف في النفقة وان ينفذ
نظر في الغرض لا ينفذ العقل من اهل الديانة غرضه مثل دفع المال الى الفتن والغلاب ونشرا
الحام الطيارة بشئ خال والغبين في التجارة من غير محبة واهل السامحات في التفرق والسرير
والاحسان مشرع والاسراف حرام كاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من سبب
الجرح على ايضا والقاضي من ليس بمفسد ولا بفسد لكن لا يندى الى التفرفات الراجحة فيغير
في البياعات سلامة قلبه ذكره الزيلعي ايضا ولم اره حكم شهادة السفه ولا شك انه ان كان مضيعا
لاله في الشرف فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخبر تقبل وانه كان مفعلا لا تقبل شهادته
لكن هل الرد بالمفضل في الجرح في الحاشية من استندت خلفه لا تقبل شهادته انتهى وفي المغرب
رجل متفق على اسم المفعول من التفعيل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الفقهية عيبه
الذي في مال الناس وعدم تكلمه ذكره والظاهر ان الغفلة في الجرح في الشهادة وهو انه في الجرح لا يندى
الى التفرف الزايع وفي الشهادة لا يندى كراهة او سمع فلا قدرة له على ضبط الشهود به فانه لا تكرة
الصورة على ما ثبت موضوع على ذلك ولا ينافيه قولهم ان حكم الامام وهو بكرة افرادة على التوكل
لانه معلق بالشبهة باهل الكتاب وهو مفسود عن الاصل عدم الكراهة وبه اقيت فانه ذكره
الآتي من القضا في شرح اسم الفرق بين علم القضا وفقه القضا فرق بين الاخص والاعم ففقه القضا
اقم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضا الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل
الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن اريق ان امير فرقة استفتى اربعين الفرات في دخول الحمام
مع جواربه وروى سائر له وليس وافاه بالجواز لانهم ملكه واجاب ابو حنيفة بذلك وقال
انه ان جاز النظر اليه وجاز له النظر اليه لم يكرهه نظر بعضه من بعض فاهل احوال النظر في
هذه الصورة الجزئية فلم يعتبر بالان في بابيهن واعتبر بالجوهر والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين
علم القضا وهو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع تنزيلها على النوازل
ولا ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو محمد بن شعيب فقه القضا والفقه وانما محل تخيص في الفقه
واسوله شبر فلما جلس القسوم اليه وفضل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ماتت
فقال عسر على علم القضا فقالت له رابست الفتا عليك سهلة اجعل نصيب من متقين
سلاكت قال فاحسرت ذلك فسهل على فانه ذكر الامد في رحمة الله ان شروط الامة المتفق

المتفق عليها فانه الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بغير ايم الحرب وتدبير الجيوش وان
يكون له قوة بحيث لا تتولد اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم
وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكرا او انا فذلكم مطاوعا قادرا على من خرج من طاعته واما
المختلف فيها فكونه قريشا وباشيما ومعصوما وفضل زمانه ذكره الآتي في كتاب الامانة
فانه كل ان كان غرا لا يثبت له يعلم ما اراد الله له وبه لان ارادته تعالى غلبت على الفقه
فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحجة الصادق في المصدوق خبرا يفقهه فالذين كذا في اوله
شرح البهجة للعراق فانه اذا ولي السلطة مدرسا ليس باهل لم ينجح توليه لما قد ثبت في
فقه متقيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليه غير الال اهل خصوصا انما علم من سلطة زماننا انما
يولي المدرس على اعتقاد الال عليه كانت كما مشروطة وقد قالوا في كتاب القضا لو ولي السلطة
فانما عدلا ففقه انقول لانه لما اعتمد على التا صارت كانت مشروطة وقت التولية قال
ابن الكمال وعليه الفتوى فكذلك يقال ان السلطة اعتمد اهلية فاذا لم يكن موجودة
لم تنجح تفريره خصوصا انما كان المقرر عن مدرسا اهل فانه الال لم ينفذ وخرج الزايع
في الصلح ان السلطة اذا اعطيت غير المتحق فقد ظلم مرتين بمنح المستحق واعطيت
غير المستحق وقد مرنا عن رسالة ابى يوسف الى يارونة الرشيد انه الامام ليس له ان
يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف وعرفنا في قاضي حاشية ان السلطة
انما ينفذ اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يكن له تناول المعلوم ولا يستحق الفقهاء التولية معلوما
لان مدرستهم غرة عن مدرستهم وبذلك مع قطع النظر عن شرط الواف في المدرس
لوجود اتباع شرطه وان كان الال للمدرس لانه يفتي على من له بصيرة والذي يظهر انما
معرفة منطوق الكلام ومفهومة ومعرفة الفاهم وان يكون له سابقة اشتغال على
المتابع في النحو والصرف بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدّر على اخذ المسائل المكتبة
وان يكون قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال
في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل في المفعول الى غير ذلك واذا اقر الال بحق
واذا اقر الال بحق واذا اقر الال بحق فانه ثلثة لا يجاب دعاءهم رجلا
له امرأة سئى للفق فلا يطلقها ورجل اعطى مالا سفيها ورجل دين ولم يشهد كذا في حجره
فانه كل شئ سبغ من العبد يوم القيمة ان العلم فانه الله تعالى لانه علمه لانه طلبت منه
ان يطلب الزيادة منه وقيل رب زدني علما فكيف يباله عنه ذكره في الفصوص حاشية
سئت عن مدرسته بها مصفة لا يصلح فيها ولا يدرس والقاضي جالس فيها الحكم فهل له وج
خراته بها الى ضر والنسج للنفع العام او لا فاجيب بالجواب اخذ من قولهم
لوضائق الطريق على المارة والمسجد واسع فلم يابوسوا الطريق من المسجد ومن
قولهم لو وضع اثاث بيته ومناحه في المسجد لخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان
الجوب ومن قولهم بان القضا في المسجد اولى وقالوا لانتظار ان يوجه فناء للتجار

يتبرأ المصلحة المسموحة وله وضع التبرير بالاجارة في فناءه ولا شك ان هذه الصفة
 من الفناء وحفظ المحاضر والسجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد
 طريقا وقد للفرز العام وحوزوا اشغاله بالحبوب والاثاث والمتاع دفعا للفرز
 الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرخوا بان القضا بان القضا بالجامع اولى من
 القضا في بيته وصرخوا بان القاضي يضع قطره عن يمينه اذا اجلس فيه للقضا
 وهو ما فيه السجلا والمحاضر والموثائق مجوزوا اشغال بعضه بها فاذا كثرت ونفذت
 حملها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به **فائدة** معنى
 قولهم الاشبه انه كشيء بالنصوص رواية والراجح دراية فليكون الفتوى عليه هكذا في
 قضا النزائية **فائدة** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا تضمن قالوا لوابره
 او الواو له ضمن عقد فسد لا يبرأ كما في النزائية وقالوا التعاطي ضمن عقد فسد او
 بطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة وقالوا لو قال بعتك وفي البف ففقدته فانه لو قال ففقدتني
 ففقدته لا قصاص لبطاله فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في النزائية لو اجر الموقوف عليه ولم يكن
 ناظرا حتى لم يصب واذا لم يستاجر في العارة فانفق لم يرجع على احد وكان مقطوعا ٣
 فقلت لان الاجارة لم تنفع لم يصب ما في ضمنها وقالوا لوجدوا النكاح لم يبرأ به لم يبرأ به
 لان النكاح الثاني فلم يبرأ ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مسلمين لم يبرأ فيه مال وجده
 للزيادة لا لا احتياط لو قال لما ان ابرأني فاني امهرك مهر اجد بذا **فائدة** فبرأته فبذ
 لما في هذه وقت **حاشية** اشترى جامع او قافله ووقفه وضمنه الى وقف اخر وشرط له طعام
فاجبت بطلان شرطه بطلان المتضمن وهو شرط الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا اشترى
 يمينه بال لم يبرأ وكما في ان يستخلف **قلت** ان الشرا لا بطل بطل ما في ضمنه من سقاط البير
ثم **قلت** يمكن ان يخرج عليه لوباع وطبقته في الوقف لم يصب ولا يسقط حقه منها تجزى على
 هذه وخرج عنها ما ذكره في البيوع لوباع النار واجر الشجار طاب له عركها مع بطلان
 الاجارة فيقتضي القاعدة ان لا يطلب لثبوت الاذن ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب
 لوابره المعنى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى البطل مع ان البر متضمن للعتق وقد
 بطل المتضمن بالبر ولم يطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لوصول الشفعين ٤
 بال لم يصب لمن كان سقاطا للشفعة مع ان المتضمن للسقاط صلا وقد بطل ولم
 يطل ما في ضمنه وقالوا لوباع شفعة بال لم يصب وسقطت وقد بطل المتضمن لم يطل المتضمن
 وقالوا لو قال العتق لارائه او الخيرة للخيرة احتار في ترك الشفع بالف فاخارت لم يبرأ
 لال وسقط احتارها فقد بطل التزام المال لما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة
 على الصحيح فلا يجب المال وسقط **فائدة** يقرب من هذه القاعدة قوله المبنى على القصد
 ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى القصد صحيح على المختار وقبل لانه البناء
 على القصد فسد ذكره النزائية في الدعوى وجبت في الشرح **فائدة** صحت بعدد دما في

في المسئلة **فائدة** اذا اجتمع لقاين قديم العبد لا حيا حية على حق الله تعالى لفناءه باذنه الا فيما
 اذا احرم وفي ملكه صيد وجب له حق الله تعالى ومنهم من يقول انه
 من باب البيع بينهما لا التبرع ولذا ابرأه على وجه
 لا يبيع هذا آخر القسم الاول

قسم الاول بحث
 م م م

القسم الثاني في الفروع والسبب في قوله الذي صدقنا وعده واورثنا الارض من قبلنا الجنة
 حيث نشاء فنم اجر العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد النبي المطلق وعلى آله
 محمد بنهم وقضى بينهم بالحق وقيل لانه رب العالمين كتاب الطهارة تنبيه قد ذكر في الفن الاول
 ما يتعلق بالطهارة في مواضع متفرقة من ابواب السجدة كلها تحت القواعد الكلية يشبهها
 ونظائر الفن الثاني قال المصنف رحمه الله قد كنت الفت هذا الفن وهو فن القواعد على سبيل التعداد
 حتى وصلت الى خمسمائة فانه لم اجعل لها ترتيبا ثم رأيت ان ازينها على كتب الفقه المشهور
 كالهداية والكنز ليسهل الرجوع اليها وضمنت اليها ضوابط لم تكن في الاول تكفي للقواعد والفروع
 بين الضابط والقاعدة والقاعدة تجمع فروعها ابوابا شيئا والظابط تجمعها ابوابا واحدا
 هذا هو اصل الطهارة شرطا نوعا وشروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ
 ووجود الحدث ووجوب الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة على الاستعمال وعدم الحيض وعدم
 النفاس وتجر خطا ب المكلف وتضييق الوقت وشروط صحة وهي اربعة مباشرة للماء
 المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التبس في حاله بالنظر
 بانقطاعه في حق غير المذخور بذلك المظهرات للثبوت خمسة عشر المانع الطاهر القابل وذلك الفعل
 بالارض وجفاف الارض بالنفس مسح الصفي ونكت المشب وفرك الثوب مسح
 الجاج بالحرق في السجدة بالماء والنار وانقلاب العين والديابة والقور في الفارة اذا ماتت
 في سمن والركوة من الماء في المحل ونزع البرود حول الماء من جانب وخروجه من آخر وحضر
 الارض بقلب الا على غسل وذكر بعضهم انه قسمه الثوب من المظهرات فلو تجسست فترقس طهر
 وفي التحقيق لا يطهر وانما جار جعل الانتفاع للشك منها حتى لو جمع حادث الثوب بطهر بالفرك
 من الثوب الذي سئل ان يكون الثوب جديا او امسي عقب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح
 الكثرة ابوابا كلها بحكمة ابواب النفاس فانه طاهر واختلف في جميع بول الهرة وحرارة كل شيء
 كبوله وخر البقرة فيه الذي ما كان بحكمة الدم الشهيد والدم الباني في الا الهرة والذئب والبياتي
 في الردق والكبد والطحال ودم قلب ثاة ودم السبل في بنية الكلب على ان يرد دم البني ودم
 البرج حيث ودم الفل ودم السمك فالسنة عشرة الخمر الخمس الاخر ما كاول وغير ما كاول على احد القولين

على احد القولين وخر الفارة على احدى الروايتين الجز المنفصل من الحي كالانفاس المقطوع و
 السنن فطة ان في حق صاحبه فظاهر وان كثر ما لا يصغر اذا اتجسست فلا بد من التحفيف الذي للبدن
 فنوال الفساق يقوم مقامه بشرط في الاستنجاء الزالة الركبة عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به
 الا اذا جرح وانس عن غافله وتوضا من ما يجس من وهناك من يملكه بغير من حلية الامام الذي في
 ثوب غيره بحكمة مانعة ان يلبس على طهارة لوانه لو اخرجها ازالها وجب والا فلا الرقة اذا اثبتت لا
 لا تجس الطعام اذا تغير واشتد تغيره تجس وخرم واللبن والزيت والسمن او اتمت
 لا يحرم اكله والدجاجة اذا دبحت وتنفس ريشها واغليت في الماء قبل شق بطنها صار ما يجس
 وصارت بحكمة بحيث لا طريق الى اكلها الا ان تمل الهرة اليها فتاكلها الفل السكت فان خذله
 نعاله هو من الجمع والفروق وقد نهت فيه عن احكام بتر دورها ويقبح بالقبض جهدها والفرق بين الوضوء
 والغسل بين تجدي الوضوء عند اختلاف المجس وكيفية تجدي الغسل مطعفا بحكمة في الحنفية في الغسل في
 الترتيب بخلاف الغسل في المضمضة والاستنشاق في خلاف الغسل فغيره مسح الراس بخلاف الغسل
 على ما اشرنا فيه مسح الحنفية غسل الرجل ينافي المسح وانه رأيت في بعض كتب فقهية يجوز غسل الرجل المضمضة
 بها خلاف ولا يجوز مسح الحنفية المضمضة بصورة الرجل المضمضة ان شغى قطع رجله فلا يمكن فيها مسح
 ثوب الغسل واما المسح يجب بغير الرجل واما الحنفية لا تنقض للثبوت بخلاف المسح فهو افضل
 من المسح لمن رآه ما افرق بين مسح الرأس والحنفية بين مسح الرأس واما الحنفية لا تنقض للمسح الرأس
 لم يكره واما لم يندب ويكره ثبوت الحنفية ما افرق فيه الوضوء والتميم كونه في الوجه واليد فقط
 ولا مسح به الحنفية ويفتقر الى التيمم ولا بين تجديده واما ثبوتها وبين فقه النقص ويستوى في الحدث
 الاصغر والا كبر ما افرق فيه مسح الجبهة ومسح الحنفية بشرط لبس على كال الطهارة ويجوز مسح الغسل بخلاف مسح
 الحنفية ويجب في جميعها واكثرها بخلاف الحنفية ونقض الصلوة بدونه في رواية وهو المعتبر بخلاف المسح
 على الحنفية ان لم يغسلها ولم يغير ريمدة بخلافه ولا ينقض اذا سقطت عن غير ذلك تجب اعادة سجدة
 الحنفية او سقط لا تنزع للجنة بخلاف الحنفية واذا كاه على عضو جبرنا فسقطت احداها اجماعا
 بل اعادة الآخر مسحها بخلاف نزع احد الطرفين ما افرق فيه الحنفية والنفاس اقل الحنفية محدود ولا حد
 لاقل النفاس واكثره عشرة واكثر النفاس اربعون ويكون بالبلوغ والاستبراء والنفاس لا ينقض
 ويقطع الشك في صوم الكفارة بخلاف النفاس ونقض العدة بدونه النفاس يحصل به الفعل بين
 طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس في سبعة لما في النهاية من الافراق باربعة قصور وقد
 ذكر في الفهم الثاني من القسم الاول ما يتعلق من الطهارة في فصل الاول وفصل الثاني وفيه
 الثالث وفصل الرابع وفصل الخامس وفصل السادس وفصل السابع والطلب طلب العلم
 قال رحمه الله هو فن العلم بجميع النعم قال في الصحاح الغز في كلامه اذا علم مراده وكلام
 الغز والمصنف العلم زمثل طب وارتطاب واصل اللغة حجر الربوع بين القاصصا والنفاس فقا
 كغيره مستقلا الى افضل ثم بعد ذلك في بيته وشماله عروضا بعرضه في حق مكانة بتلك الغار التي
 وقد لاقت جرة الفقه والعدة فرايتها اشتغال على كثير من ذلك رأيت قريبا القادر

سطر
 الفرق بين الوضوء
 والغسل

مسح
 الحنفية

الحنفية والنفاس

الشرفية في الاغراض للنفقة شيخ الاسلام عبد البر ابن الشامة فانجبت منها احسنها
ما اختارنا كما وقع على اضعف او كما نفعنا اما افضل المياه نقل ما نفع من اصابعه
عليه السلام اي حوض صغير لا يجس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام او كاه الغرقة
مدار كاهي جوامه اذا خرج من البيوت خارج الجبل وان مات لا فضل القارة اذا كانت هاربه من
الموت ينزع كذا والا لا اي يترك نزع وله واحد منها فقل ببيت فيها الدواب من بيت نجس
ملوء كوقارة اي قارة ما كثر لا يجوز شربه فقل ما حوض اعلاه ضيق واسفله عشرين عشرين ما ظهر
يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات في ضيق كبري ونفت الفتن الماس قال رحمه الله
هو من الجبل جمع جبله وهي المذيق في تدبير الامور وهي تغلب الفكر حتى يندمى الى الحق واصلاها
الود والخال اي طلب الحيلة كذا في الصحاح واختلف متاخرين في التعبير عن ذلك فاختلف
كثير الغريب كتاب المجلد فاختلفا في كتاب الخارج واختاره في الملتقط وقال قال ابو سبكا
كذبوا على محمد ليس له كتاب للبل وانما هو الحرب من الحرام والتخلص منه سن قال الله تعالى ا
وخذ بيدك ضعفا فاقرب به فلا تخش وذكروا في الخبر رجل اشترى صاعا من تمر صاعا
فقال النبي اربيت علي لا بعت تمرك بالسلعة ثم ابعت بسلعتك تمرا وهذا كله اذا لم يودعي
الى الغرض احد انتهى وهذا الفتن غير مشتمل على شيء من الطهارة **الفتن التماس** قال رحمه الله وهو
فتن الغرور لم يذكر المص رحمه الله في هذا الفتن من الطهارة كتاب على حدة بل ذكره
تحت كتاب الصلوة وهي هذه البقرة او اسقطت في البيوت لا تجس الا ونصفها ينحس والفتن
ان البقرة عليها جلدة تمنع من السجود والا كذلك النصف وفي الحديث هذا القياس لا يجب عليه
ان يوضي ام اية الرخصة بخلاف عبده وامته والغزو لا يوجب عليه اصلاح المرأة لا يشي
البيوت بالخارج وينزع في ذنبها والغزو انما يخرج من ذنبها فخرج الكل له سور الفارة تجس لا يوجب
الفتن السابع قال رحمه الله هو من الحكايات والمرسلات وهي مناقب المردى قال الامام الاكبر عني
امرأة وفقرتني امرأة وزهرتني امرأة اما الاولى قال كنت مجنونة فارت الى امرأة التي نسي مطر
في القبر فتوسمت بها فحرف فادفعها اليها فارت احفظ حتى سمع صاحبها لاني سئمت
امرأة من سئمت الخبيث فم اعرفها فقلت فقلت الفقه ارجو ان تسمرت ببعض الطرافات
فقلت امرأة هذا الذي يربى في بيوت الفقه فسمعت ذلك حتى روي وقالوا له ذلك في
كثيرة امرأة حيث ابني امرأة وتعلم له باوصه وحمل وتزل هذه الحكايات في هذا المعنى
الناظر والناظر لا الاول وحكي في طب الخوازمي ان طيب الروم اسس الحنفية الاخر لا على سبيل
وامرأة من النكاح فام بات حذافيه وكاه الامام اذا كانت صبيبا حذافيه ابي فاستأذنت في
جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستأذنت من الحنفية فاذن له وكاه الرومي على النبوة
انت قال ثم انزل مكانك الارض ومكان النبوة الرومي وصعد ابو حنيفة رحمه الله
النبوة فقل سل فقال اي شيء كان قبل الله تعالى قال الف الف العدد وقال ثم ما قبل الواحد
هو الازل ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد المهارس الملقط شيء فكيف يكون قبل

منه عن جماعة من عوامه اجابوا انه لا طهر
والله اعلم بالصواب المسمى بالخارج فضل
في فقه

61
يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي اي جهة وجه الله تعالى قال اذا وقفت السراج قال اي وجه
لوزة وقال ذات يسوى فيه البهائم الاربع فقال لوز الجاهل الى السجود والوجه الى جهة فظهر
حالي السواوة والارض البيا في الدائم المفيض كيف يكون له جهة فقال الرومي بماذا يبطل السراج قال اوكاه
على النبوة مشبهة منك انزله واوكاه على الارض موقعا مثلي رفعه كل يوم هو في شأنه فترك المال وعاد
الى الروم وسبب نزعها في هذا المعنى اظهره الشافعي وابن من الامس وسبب من سئمت متعلقة بالظهور
في اثنا حكاية جلوس ان يوسف للتدريس في آخر كتاب الصلوة ان شاء الله تبارك وتعالى كتاب الطهارة
نبيه فذكر في الفتن الاول من القسم الاول ما يتعلق بالصلوة في ابواب السبعة كلها في مواضع شتى
الفتن الثاني اذا اشترع في صلوة وقطعها قبل اكائها فانه يقضيها الا الفرض والسنة فلا فضا فيها وانما يوجب
فيها ما وكذا اذا اشترع فلان ان عليه فضاها لم يكن عليه فضا الا ان يادى حاله منه فسد مطلقا وبالاعلى
صحيح مطلقا وبالمثل صحيح مطلقا الا لثمة السعي ضمة والفضالة والنجس القراءة في الفرض الرباعي فرض في
ركعتين الا فيما حدث الامام بعد الدليلين ولم يكن قراءة فيها ما يخفف سبوقا فيها فرضها فرض على الرباع
السبوق منفرد فيما يقضي الا في السبوق لا يقضى ولا يقضى به ولو كبريا وبالسبوق صحح وسبوق امامه في
سجود السهو فانه لم يعد اليه سجدا اخرها وباني بغير الشريعة اجماعا السبوق لا يكون اماما الا اذا استخف
الامام المحدث كما ذكره بلا حسرة والسبوق يقضى اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق الشهادتين
في البرائة لا اعتبار رتبة الكفاية الا اذا قصد السفر فلا غايم اسلم في اثنا المدة فانه يقصر بنا على قصده
السابق بخلاف البصر اذا بلغ كافي المداينة او كراهية السجدة في مكانه من جهة كفته واحدة الا في سجدة
اذا قرأها فارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكانه في الصلوة فانه نزعها اخرى لا يكبر جهرا الا في مسائل
في غير الاضحية وفي يوم عرفة للتشريق ببارك عدة وبارك قطع الطريق وعند وقوع الحريق وعند الخواف
كذا في غير البناء البنية بالفتن لا يقوم التمسك مقامه الا عند تغذر كافي الشرح الدعوة السجدة في يوم
الحقيقة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا كذا في النية اذا صلى صلوة الامام صحت صلوة المأموم
الا اذا حدث الامام حامدا بعد القعود الا خبر وخلفه مسبوق فانه صلوة الامام صحيحة وروى هذا
المأموم اذا فسد صلوة المأموم لا تفد صلوة الامام الا في مسئلة افندي فارسي بافني فصلواتها
فاسدة والمسئلة في الايضاح اذا درك الامام راكعا فشرعه لتخفيف الركعة في صفه لا خبر
افضل من وصل الاول مع فوتهها شرع مستغلا فلا تسلم لزمه فضا ركعتين شرع في الفتن كسبكته
مضى ولا يقضيها الا اشتغال بالسنة عقب الفرائض افضل من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء الا في
كل ذكر محذورات به فلا يكمل التسبيح بعد رفع رأسه ولا ان بالشمع بعد رفع رأسه من الركوع صلى مكشوف
رأسه لم يكبره الرباعية المستوية كالغرض فلا يصلي في الفعدة الاولى ولا يستفتح اذا اقام الى الثالثة الا في
حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها بقرآن في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى لا يصلي على سند بل
بوضوء الذي يمسح بكل صلوة اذنت مع ترك واجب او فعل مكره مخربا فانها تصاد وجوبا في الوقت
فانه يخرج للناس اذا رفع رأسه قبل امامه يعود الى السجود ومن جمع باطل لا يبال ثواب الجماعة الا اذا
كان بعد دخول المسجد في الغر فوجد الامام يصلي فانه يان بالسنة بعدد عمره الضعيف الا اذا خاف

الفتن في الرباعي
فرض

سلام الامام مسجد الحنابلة افضل من المصالح الا اذا كان عالما ومسجد الحنابلة في حق السوق بها ما كان عند حاله
وبل ما كان عند منزله بكرة ان لا يرتب بين السور التي في النافلة لتقبل القراءة في سنة الفجر افضل من غيرها
تذره النافلة افضل وقيل لا تكلم بين السنة والفرص لا يسقطها ولكن ينقض الثواب بكرة ان يحضر لصلاة
مكانا في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يزجره يكون شارعا بالنكبر ان اراد به النجس ووجه العظم اذا
المصلي في غير صلوة كجاءه ودرسه لم يطل صلوة وان شغلته امره لم ينقض امره ان لم يكن عن
تفسير ولا يستحب اعادتها لركن الخشوع لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون شريرا يفسد اقتدا
الرجل بالمصلي وان لم يمتد امامته ولا يصح اقتدا المرأة الا اذا اتى بها الى الجمعة والعديد من نهي في
امامته في غيبته خرج للطبيب بعد شروعه منقطع قطع على الراس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة
فانها تنهى على الصبح ليجوز الا نوب حرم مصلي في جوارحه ان يثوب النجس حيث يتجر فلو لم لا يحل
في الحرير في المسجد كالمسجد فيصحب الاقتدا وان لم ينقض الصفوف للمانع من الاقتدا طريق ترفية الجملة
او نهج تحريم في السفن او خلا في الصحرا وسبع صفين والحد في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لان
بغية واحدة واختلفوا في ان من بينهما ولا يصح الصلوة اذا كان لا يشبه حال امامه السافر اذا لم يقدر على
رأس ركعتين فانها تبطل الا اذا كان نوى الاقامة قبل ان يقبل الثالثة بسجدة الاسير وانما يخص
ببعض صلوة للفقهاء الا اذا دخل العدو به الى مكان اراد الاقامة فيه خمسة عشر يوما فيقفها صلوة
المسافر ولو لم يتحقق برأيه الا بالمكان المريض لو خرج الى جماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في
بيته قدر حله لا يصح ان يخرج ويصلي قاعدا لان الفرض مقدر بحاله على الاقتدا وعلى اعتباره سقط
القيام واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وانما قد قدر الاصح انه يقدر
وابراعها قدر المريض ان قام على بعض القيام قام بقدره واذا كرر رتبة سجدة واحدة في مجلس
واحد فلا فضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر رسم النبي عليه السلام فلا فضل تكرار الصلوة
عليه وان كفاه واحدة فيها ولا يرفع يديه بسجود التلاوة ولا قديته بسجود التلاوة ولا يجب نيته
النبي لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامام اية سجدة فلا فضل التكرار لها ان كان في صلوة الجماعة
والا سجدها بكرة ترك السورة في الاضرب من النطوع عدا وان سهوا فعليه سنو ولو ضلها في
آخر الفرض ساعيا بالسجود عليه الفتوى لا يجوز الاقتدا بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطع
القراءة يخرج من القرائية بقصد انشا فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد انشا لم يكره فلو قصد باب
انشاء في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ الصلوة فاصدا انشا فانها بجزئية لا رابا في الغرض في حق سقوطها
اذا اراد فعل طاعة وخاف الرأيا لتركها قراءة الفاتحة لاجل انها عقيب المكتوبة بدعة البقرة في الماء
جهرا مكره وسرا هو المختار ولا يكره للمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح وضع المصنف على الكتاب
مكره ولا لاجل الكتاب وضع المصنف تحت راسه مكره ولا للاختلاف لا ينبغي ناقت الدعاء في الصلوة بكرة
الاقتدا في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وبلية القدر الا اذا حال نذرت كذا ركعة بهذا امام الجماعة
كذا في البرزخية فقد السهل لا يجب بقية السجود في السجود بكرة الا اذا ساقدا انما لنفسه السفار
بالفجر افضل الا بعدد لغة الحاج تاخير المغرب مكره الا في السفر وعلى ما ذكره الفقه الثالث احكام المسجد

السجدة كبرية جدا وقد ذكر اصحاب الفتاوى وكتاب الصلوة وباب على حدة فتها تحريم دخول على
الجنب والمأبى والنساء ولو على وجه العبور واذا كان نجاسة فيه نجاف التلويث ومنع ادخال الميت
فيه والفتوى ان السجدة للصلاة الجنازة وان لم يكن الميت فيه الا لغيره من وجوه واحتلاف في علمه
فمنهم من علمه نجوف التلويث ومنهم بانه لم ينجس بها وعلى الاول هي تحريمية وعلى الثاني تنزيهية و
يرجى الاول والعلامة قائم ولم يعلل واحد منها بنجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالفتوى
بأنه مسلم ومنها صحة الاعتكاف فيه وبينها حرمة او قال الصبي والمجانين حيث طلب
تجسسهم والا فبكره ومنها الفاتحة العلة بعد قتلها فيه ومنها تحريم البول فيه ولو في انا واما
القصد فيه في انا فلم اراه وينبغي ان لا فرق ومنها منع اخذ شيء من اجزائه قالوا قالوا في تنزيهه
كان جمعا جازا لاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والفاة النجاسة فوق
فوق الخمر اخف من وضعها تحت فاء اضطر الى دفنه ومكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون
ثمة موضع اعتد لذلك لا يصلي فيه او في انا وبكرة مسح الرجل من الطين على عودده والبرق
على جملته ولا يكره فيه بربا او تركت القدينية وبكرة عرس الاشجار فيه الا لمنفعة لبقل التزولا
يجوز اتخاذ طريق فيه للمروءة لا لغيره ومكره الصناعة فيه من حياطة وكتابة باجر وتعليم صبيها
باجرا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية وبكرة اللبس فيه للمبينة ويستحب التيمم لداخله فاء كان من تكرار
دخوله كفة ركعتين كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي فيه وجزم الوطئ فيه وفوقه
كالنجس وبكرة ودخوله لمن اكل ذابح كريمة ومنع منه وكذا اكل موزة فيه ولو بكت وعين السبع
والثرا وكل عقد لغير المعتكف بغير حاجته ان لم يحضر السعة وانما الضالة والشعارة والاكل
والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير انما ياكل للشاة كايكل النازل للطيب ور
ورق الصوت بالذكر الا بالمنفعة واخراج الرجز فيه من الدبر والوضوء وليس كنه وتنظيفه
وفرشه وبقاؤه وتقديم اليه على اليسرى عند دخوله وعكس عن فوجه ومن اعتاد المروءية
ياثم ويفسح وبكرة تحميم مكانه في الصلوة ولا يتعين باللائمة فلا يزوج غيره ولو سبعة اليه والاهل
المحلة جيل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جيل المسجدين وا
حدوا لا يجوز اعادة ادواته مسجد اخر ولا يشغل المسجد بالاشغال والافق والفنسة العامة فاء
اعظم المجد حرم المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد الكمال ثم
مساجد الشوارع ثم من البيوت فاء احكام يوم الجمعة اخف احكام لزوم صلوة الجمعة و
اشترط الاطلاعة لها وكونها ثلاثه سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرطا وقرعة السورة
المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان النفس لها والطبيب وبسبب حسن تعليم
الانظار وحلي الشعر ولكن بعد ما افضل والنجس في المسجد والتكبير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج
الطبيب والابن الا يروها وبكرة افرادة بالعتوم وافراد ثلثة بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفى
كرامة النافلة وقت الاستسوا على قول ابى يوسف المصنف والمعتد وهو خير ايام الاسبوع ولوم
عبد وفي ساحة اجابة ويجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور وبما من الميت فيه عذاب القبر

ومن مات فيه او في ليلة من فتنه القبر واعذابه ولا تسج فيه جهنم فيه خلق آدم وفيه اخرج
من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه نزول اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى ما افرق قبل الاذينة والافاق
بجوز تراحي الصلوة في الاذان بخلاف الاقامة وليس التمثيل فيه والاصح فيها تكبيرة اقامة الحديث
لا اذينة ما افرق في سجود السهو والتداوة وهو سجدة واحدة وهي واحدة وهو في اخر صلوة بعد السلام
وهي فيها هو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها ينشئ بدله ويسلم بخلافها الذكر مشروع في سجود
التداوة ولا يسرع فيه ما افرق في سجود التداوة وسجود الشكر سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها
وانفقوا على حجب سجدة التداوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند ابن جنيته رحمه الله واجبة
ومعنى ما روي عن ابن جنيته من سجدة اي وجوبها ما افرق في الامام والمأموم فنية الاتمام واجبة
على المأموم دون الامام ان لصحة الصلاة خلفه وطول الفضيلة ولا تبطل صلوة الامام اذا
بطلت صلوة المأموم بخلاف ذلك اذا عين الامام واحطوا لم يصح اقتداءه بخلاف الامام اذا عين
المأموم واخطا ما افرق في الجعة والبيعة فرض واجبة وفيها وقت الظهور وفيه بعد طوع الشمس لزيداتها
وسرها الخطية كونها فيها بخلافها وان لا تتعدى مع على قول مخرج بخلافه يستحب في غير الصلاة بطم من وجه
اليكس في قولها ما افرق في غسل الميت في سجد البدة بغسل وجه الميت بخلاف ما في فاته بغيره ولا يحسن
ولا يستحب بخلافه ولا يؤخر غسل جبهة بخلافه في سجد لا ولا يسجد راسه وضوء النفس بخلافه
في رواية وفيه انما يتصور هذا الكتاب في الفرائض من القسم الاول في فصل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس
ومن طلب من فيفصل المصنف في كتابه الى تكبير لا يكون بركت رعا فضل من كان في بداهة غيب الشمس فاطلعت
اي مصلى في صلوة بغيره الفرائض من سجدة الحث في ما في ذهابه اي صلوة في بعض السورة فيها افضل من سورة فطر
الترابح لا يستحب الختم في مصفاته في بعض سورة افضل من سورة الاحقاص ولكن ان يقال في غير ذلك
الفضلان البعض اذا كان الرتبة كان افضل من اي صلوة فركعت في اي صلوة صححت فضل رجل ركعت صلوة
ومعنى ما في ذلك اللغاية فانه قضى في ركعت الخمس في صلي الابدس قبل فضاها تحت الخمس في كلام
في سجدة الفرائض في سجدة الحث فضل صلي الابدس اذا قام الى الخامسة قبل الفقرة في السجدة وضعت
جبهة فاحدث قبل الركعت ولو رفع قبل حدث فسد وصفه بغيره وفيه قال ابن يوسف رحمه الله
اي صلوة فسدت اصلها الحدث فنجبا من قول مجري من قبل قال نعم ولم يفسد صلوة فضل من اعتادها
كلامه اي مصلى متوفى رائي لا فسد فضل المقتدى بامام متبني اذا رآه دون امامه اي امرأة
تصلي امامه الرجال فضل اوقات آية سجدة فسجدت وبعدها التامعونة اي فريضة يجب اؤها
ويكره فضاها فضل الجمعة اي رجل ركز آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فضل اوقات
جلسة الصلوة وسجدتها ثم اعادها في الصلوة **الفصل الخامس** في اصلي النظر الربعا فاقسمت في
السجدة فالحيلة ان لا يجلس على راس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة نقلا ويصلي مع الامام انتهى
الفصل السادس ولو نظر المصلي الى المصحف وقرا منه فسد الا في فريضة امرأة يشتهى لانه لا يؤثر
تعليمه ونقد لا الثاني قال الامام بعد شركت مجوسيا فلا احادة عليهم ولو قال صليت بلا وضوء او في نوبة
بخمس عادوا ان كان متيقنا والفرق في اخباره الاول مستنكر بعيد والثاني ومثله اقيمت بعد شروعه

شروعه ومتفقاً لا يقطعها وويأثم والفرق ان الثاني لا يصلح حال الاول وجدبت في دار
الحرب مع زنا وفي حجره مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب قد لا يجد ما لا يشك
في دار الاسلام **الفصل السابع** لما جلس ابو يوسف للتدريس في جرا اعلام الى جنبه فارس اليه يوسف
رجل له عيب من نفس الماوي فصار يجد الثوب وجابه مقصودا هل يستحق الاجرام لا فاجاب ابو يوسف
لستحق الاجرام فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصاة
قبل الميود استحق والا **الثانية** هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة فقال بالفرض فقال
اخطأت فقال السنة فقال اخطأت فخير ابو يوسف فقال الرجل بهما لا التكبير فرض ورفع اليدين
سنة الثالثة يترك قط في قدر على النار فيطم ومري هل يؤكل كل شيء ام لا فقال يؤكل فخطاه فقال
لا يؤكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوقا قبل سقوط الطير بغسل ثلاثا ويؤكل وترمي الرفقة والذير
الكل الرابعة سئل له زوجة ذميمة ماتت وهي حامل منه تدفن في اي المقابر فقال ابو يوسف
مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الزمة فخطاه فخير ابو يوسف رحمه الله تعالى فقال
تدفن في مقابر اليهود ولكن يكون وجهها على القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لانه الولد
في البطن يكون وجهه الى ظهر امه ولد للرجل تزوجت بغير اذن مولاهما مات المولى
هل يجب العدة في المولى فقال يجب فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم فقال الرجل ان كان الزوج دح
بها لا يجب والا وجبت فعلم ابو يوسف فقهره فعاد الى ابن جنيته فقال زينت قبل ان تحرم كذا
في اجارة الفيلس الشيخ برهان الدين الكردكي وفي مناقب الكردكي انه سبب انفراذه انه مرض
مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت املك بعدى المسلمين ولكن اجبت ليموت علم
كثير فلما يرى العجب نفسه وعقد له مجلس الاماني وقال له حين جانا جاك لك الاسئلة الفصار سجانا
الله بكل رجل يتكلم في دين الله تعالى ويقعد مجلس الجبن مسئلة في الاجارة ثم قال له طمأنينة الله
يستغنى عن القلم فليكن على نفسه وسئل الامام الاعظم رضي الله عنه عن من قال لا ارجو الجنة ولا اخاف
النار ولا اخاف الله تعالى وكل الميتة واصلي براكوع وسجود واشهد بالماله والبصالح
واجب الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى والجنة
ويخاف من الله والنار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويكمل السمك والجراد ويصلي على
النبوة ويشهد بالتوحيد ويحضر الموت وهو حق ويحب المال والولد وها فتنة فقام سائر
فقبل رأسه وقال تشهد أنك وعاء العلم انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل عن يقول انما خاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف
عباده بالنار يقول تعالى فاقبلوا النار التي اعدت للكافرين ومن قبل له حيف مما خوفك الله
فقال لا اخافه ذلك كثر انتهى **كتاب الزكوة** ثمانية وقد ذكر في الفن الاول من القسم الاول
ما يتعلق بهذا الكتاب في بعض البواب وهو الاول والثاني والثالث والرابع والتابع فيطلب
الفن الثاني الفقير لا يكون غنيا بكنية المحتاج اليها الا في دين العباد فتنابغ لفظ الدين كذا
في منظومة ابن وهبة الاعراب لوزن نكته من له دين على مفلس مفر فقير على المختار المريف

مرض الموت اذا دفع زكوة الى اخيه مات وهي وارثته اجرة وقعت موقعها فانه كان له و
وارث آخر دون لائه لا وصية للوارث تصدق بطعام الغريم صدقة فطره توقف على اجارته
فانه اجاز بشرطها وصحته جازت المأمور بدفع الزكوة اذا تصدق بدارهم نفس اجراه
ان كان على نية الرجوع وكان دارهم المأمور فائمة نوى الزكوة الا انه سماها فرضا مختلفا
والصحيح للواز عبد الحنة اذا اذنه له في التجارة لا يكون للتجارة فنجب صدقة فطره عين
الناس سكتنا فلا اعطاه حجة او لم يعين المنذور كما لو قال له على ان اعطى هذا المسكين
شئاً فانه يتعين ولو عين سكتين لا لاقتار على واحد كسب المستع عن اذا الزكوة واختلفوا
في اخذها منه جبراً والمعتد لا حول الزكوة فمضى لا تنس كل الصدقة حرام على مني ما شتم زكوة او عالة
فيها او عترة او كفارة او من ذرة الا التطوع والوقف شك ان ادى الزكوة ام لا فانه يؤذيها
لان وقتها العمداء مع مالا ونسبه ثم تذكره لم يكب الزكوة الا اذا كان المودع في المعار
دين العباد من وجوبها ان المودع اذا كان الزوج لا يبرداه بكرة اعطاه نصاب الفقير
منها الا اذا كان يمدونه صاحب عيال لوفى عليهم لم يحض كل نصابا بكرة نقلها الا الى
قريبه او اخرج او في دار الرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم او الى الزهاد وادان كانت
زكوة معجلة المختار ان لا يجوز دفع الزكوة لاهل البدعة وفيها لا خصة المتروجة ان كان
زوجها معتر اجاز وان كان موصرا وكان مهرها اقل من النصاب فكذلك وان كان
يستعمل قدره لم يكره بغيره وكذا في لزوم الاضحية الولد من الزنا لا يثبت نسبه في الزنا في شيء الا
في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكوة لا يجوز دفع الزكوة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا
كان من امرأة له زوج مودع كافى جامع "افصول في الزكوة واجبة بقدرة ميسرة فنفق
بهلاك المال بعد الحول وصدقة الفطر وجبت بقدرة تمكنه فلو اقتصر بعد يوم العيد لم ينقطع
اتفق على قارب بنية الزكوة جاز الا اذا حكم بنفقهم وتخل الصدقة لمن له حلة حقار لا تكفي
وحدايسة وفي موالف عليه منها كره له الاخذ واجرا للدفع ولو له قوت سنة بوا
نصابا او كسوة شتوية لا يحتاج اليه في الصيف فالصحيح حل الاخذ عليها من نصاب عنده ثم
الحول وعند اقل من نصاب ما دفعها الى الفقير لا يسره ما مطلقا ولا يسهل اسره ما انما
وان نسبه حال حي بين الفقرا ضمنها من مال الزكوة خلا فالمدح له ولو جعل زكوة من السواك
بعد وجوده جاز لا يفيد وفي المنفعة لا جارة المعلم اذا جعل خليفه شيئا ما وبها الزكوة فانه كان
يكتسب على ما لو لم يعطه بغيره منها والا فالفقير الثالث ما افرق في الزكوة وصدقة الفطر بشرط في
نصاب الزكوة التمدد ولو تقدر ان توف نصابها ولا يجوز فقير الذي خلافها ولا وقت لها وصدقة
الفطر وقت محدد وانما بالثاخير من اليوم الاول لا يجوز تعجيلها قبل ملك الشئ بخلافها بعد وجود
الرأس وقد مر في الفصل الاول والثالث والخمس والسادس والسابع من الفقه الثاني في القسم
الاول ما يتعلق بهذا الكتاب فينبغي الطالب والمطلب الرابع الفقه الرابع وهو فقه الفارسي
وجبت زكوة ثم سقطت بعدم الحول ولم يملك فضل الموصوب اذا رجع الواجب فيه بعد الحول

بعد الحول ولا زكوة على الواجب ايضا من نصاب حولي فليخرج من الدين ولا زكوة في فعل المهر
قبل القبض او مال الضامن اي رجل يترك ويكن له اخذها ففعل من بكت نصاب سائمة لاث وى
ما في درهم اي رجل يملك نصابا من النقد وحلت له ففعل به لم يوجب له رجل يبيع له بغيره
اخراجا من بعض دونه بعض فضل المبيع او اخاف من درسته بخرجهما سرا عنهم اي رجل يستحب
اخفاها ففعل الخائف من الظلمة لا يعلمه كثرة ماله اي رجل غشى عند الامام فلا تفل له فقير عند فقير
له ففعل من له دور بثمنها ولا يملك نصابا الفقه الخامس وهو من الجبل غير النصب الكتب في
هذا المجل وقد الصوم على الزكوة ملغوه عنها في سائر الفصول من له نصاب اراد دفع الوجوب عنه فالحل
ان يصدق بدارهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنة الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكرامة
وشاينا اخذوا يقول محمد وفا للزكاة الفقرا ومنه له على فقير دين واراد جعله زكوة العين فالحل
ان يصدق عليه ثم يأخذ منه عمن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع الديون من دفعه لم يذره وبأخذ
منه لكونه ظفر بجنس حقة فانه ماله وقول القاضى فيكله فقرا الذين اولى كل الديون خاوم الذين
يقبض الزكوة ثم يقبضوا منه فيقبض الوكيل صار ملكا للموكل ونظر فيه بامكانه عزله فبدا فعه وباني ما تقدم
دفعه بانه يوكله ويغيب فلا يسلط المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اخذوا بقولهم انك
فانت ووكيلك ودفع بانه في صحة التوكيل احتلا فافا كان لا يسلط الشريك في الدين بحاف ان يشاركه في
المقبوض فالحل ان يصدق الدائس بالدين ويهب الديون ما قبضه للدين فلا مشاركة والنفقة
في التكفين بها التصديق بها على فقير ثم هو يفيض فيكون النصاب لها وكذا في فقير لها جدارا والنفقة
عن صوم امية او صلوة وهو فقير يعطى منون من الحنطة فقير ثم يستوب ثم يعطيه هكذا الى ان يتم الفقه
السادس وهو فقه الفروع في يجوز تعجيلها عن نصاب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تعجيل
العشر بعد الزرع قبل النبات والفوق ان فيها تعجيل بعد وجود السبب وقيل الوكيل يدفعها له دفعها القربة
ونفسه وبالسبع لا يجوز والفرق ان معنى الصدقة على السامحة والمعاونة على المضائق شك في ادائها
بعد الحول او اياها في اداء الصلوة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العمد فانه كالصلوة او اشك في ادائها في الوقت
اشترى رخصا لا يجعل على ملك التجارة لا زكوة فيه ولو كان سمسار وجبت والفرق ان الاول ستملك دونه
الثاني والبيع والمطلب للطبخ والرزق والصابون للغصار والشب والفرق للديان كالتزكوة والعصر
والزعرور للصباغ كالسهم والفرق في الفقه الثاني في كتاب الكتب في كتاب الصوم
تجب فيه فذكر في الباب الاول والثاني والثالث والرابع والسادس والسابع من الفقه الاول في القسم
الاول ما يتعلق بهذا الكتاب فينبغي الطالب الرجوع الى سطره حتى يصل المقصود والمرغوب الفقه الثاني
فقد الصوم الا بدق كل هذا يعني لما اكل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلما تقدم ما بعد ما نوى تطوعا
ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجة عن كل صوم وجب بايجابها عن صوم وجب بايجاب الله تعالى
وتوقف الشئ في منها عن قضاء منشا اذا افطرت بغير هذا قال بعض اصحابنا لا بأس بالاحتياط على
قول النعماني وعن محمد بن مقاتل ان كان يسألهم ويعتد قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم وزه
الامام السرخسي الحديث من صدق كاهنا او منجا فقد كفر بانزل على محمد عليه السلام منه القوم في

واذا التقى من ماله وماله المبتغي من مال غيره ما كان مال الميت وكان مال الميت كماله
وعامة النكاح كذا في الثانية الفصل الثالث ما افرق في التمتع والقائمة يتخلل من العدة بعد الفراغ
منها لم يبق الحدي يتخلل منه يجرم العدة وحدها من البقيات وباني بافعالها ثم يجرم بالجماع من الحرم كذا
القائمة فانه يجرم بها مع من البقيات وقد ذكرنا متعلق بهذا الكتاب في جميع فصول الفصل الثاني
من القسم الاول سوى الفصل الرابع والسابع فليطلب وفيه احكام الحرم لا يدخل احدا لا محرما ولا محرمة كذا
المجاورة به ولا يقبل ولا يقطع من فضل خارجة والنجابة ويكره التوضيع ويكره قطع
شجره ورجح حشيشه الا ان اخرج من النسل لدخوله وتضاعف فيه المصاهرة وحسناته ولو اخذ في الهام
ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمنع ولا افران لكن ويقتضى الحد باب ويكره اخراج حماره وتزايه
وهو س ولزهر عندنا في اللفظ والردية على الفاضل فيه خطأ ولا حرم للدينه عندنا فلا ثبت هذه الاحكام
الا استثنان النسل لدخولها وكراهة المجاورة بها والله تعالى اعلم **الفصل الرابع** في فرائض لادم عليه فضل من
احرم بها قبل وفاته ثم ان بافعالها وفاته التي تقرب منه الاستفراض للجماع فضل فل من كاه غيبا ووجب عليه
الجماع ثم استهلكه التي فاق في جاوز البقيات باحرام ولادم عليه فضل لم يقصد دخول مكته او لم يجره جاوز
المواقيت انتهى **الفصل الخامس** في اطلاق الا في دخول مكته بغير احرام من البقيات قصد مكانا اخر داخل الوقت
كسنة بنى عامر اذا اراد ان يكون بكنة محرم في السفر بزوجها ثم عبده بعلمها فقط انتهى **الفصل السادس**
لورم الحرة بالبيعة جاز وبالجواهر لان في الاول استعفاء بالنيابة وفي الثاني اعزازه لودل محرم على قدر
صبره لا يجره ولو دل على فتن مسلم لا والفرق ان الاول محطو احراره والثاني محطو ركل حال ولو غلط
في وقت الوقوف لا عادة وفي الصوم والاضحية اعادة والفرق ان تداركه في الجمع مستعذر وفي غيره مستتر
حقن العبد بعد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انقاذ السبب في الفقير ودية العبد البصير
كالاعمى والزمن والمدة بل محرم كالفقير انتهى **الفصل السابع** في سبب من هذا الكتاب **كتاب النكاح** فيه
قد مر بعض من متعلقات هذا الكتاب في جميع ابواب **الفصل الاول** من القسم الاول **الفصل الثاني** من القسم الاول
الثاني المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احصا اصحابنا في الفروج التي مسئلة
ما اذا كانت الجارية بين مملوكين فاعوى كل الخوف عليها من شركه وطلب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك
وانما يكون عند كل يوم ما خشيته لذلك كذا في كراهية المراجع ما ثبت طاعة فهو بينهم على سبيل التواضع
في مسائل الاولى ولما في النكاح للصغير والصغيرة ثابتة لا واث على سبيل الكمال لكل اثانبة الفصل الثالث
ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث اكبر مستبداه قبل بلوغ الصغير كذا في ما اذا كاه
للبالغين فانه لا فرق بينهما في ثبوت الاخر اتفاقا لاحتمال العفو والثالث ولاية المطالبة بالارضا الضرر
للعامة على الخاصة مسلمين ثبت لكل من الحق المرور على الكمال والصنا بطائفة التي اذا كاهت مالا يستجزي
فانه ثبت لكل على الكمال فانا استخدم على المملوك مما يجزى ليس لعبادة شرعت به عند آدم الى ان
ثم شتر في الجنة ان الامة والنكاح المعلى لا يستوجب على عبده وبناته من زواج حرة مائة ولا غنة
عليه بالذلة ما لم يبدد ولو قتل عبدا لم يبدد لانه ابنة فعلى احد عكس فقط الفصل الخامس ولم يجب شي للزواني

العاقب عند الامام الفرق للثمة عشرة فرقة سبعة منها يحتاج الى الفضا ستة لافلا في الفرقة الحب والعتة
ويجب البليغ ولعدم الكفاية وبغضه المهر بارة والزواج عن الاسلام بالعزوان في الفرقة نكاح العتق
وبالابلا وباردة وثبات الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه في النكاح القاه النكاح يقبل قبل تمام ابيه
فتم اقله ولا ينسخ بالجماع والا في سنيين فغيره ردة احدها وملك احدها الآخر بكل المهر بارة بها بالزحل
وبالخدمة الصحيح بوجه العدة عليها منه بقاء بموت احدها بالزوج ان يضر به ان على ربيع وما عطف ما على ركة
الزينة بعد طهرها منها على عدم اجابته الى فاشته هي من الفرض والنكاح على وجهها من شتر لغيره اذ لم يجر
على ترك الصورة في ردة وفيه ينافي شر الكفر فلهم ما كان يحلف بالها ان يخرج بارة قبل ان يطلع فاعده
او كاتر لها حرة او عليها او كانت غايه او غالة او زبارة او غيرها كل جمعة مرة ولا يات الى كل سنة وفيه عند
ذلك من زبارة الاجانب وعبا وتمر والوليمة لا يخرج ولا يادونه ولو خرجت بارة كانا حاصبين واختلفوا
في خروجها الى المام وانتمد للجواز بشرط عدم التزويج والقطيب ينقض النكاح بافاذ ملك العين للمال
لا في لفظ النكاح فانه يقيد ملك العين كما في حبة الى بنة ولو قال متعتك بحبة الثوب كان حبة مع النكاح
لا ينقضه الوطى في دار الاسلام لا يخلوا من مهر او حلال في سنيين تزويج صبي امرأة مكنته بغير اذنه ولينه
ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في المائنة ولو وطى البائع البيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر وبسقط
من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في يسوع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذنه الزوج ولا يجر لها
وصل شعرها ما بشعرها وزوجها على انها بكر فاذا اجمعت فاعده اجمعت فعليه كمال المهر والعذرة نهيت كسنا فليجر
النكاح بها كذا في المتنط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم اسمها ولم تكن حاضرة لا ينقض النكاح تزويج
امرأة اخرى وما خاف ان لا يعزل لاسيما ذلك وان علم انه يعزل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل
واحدة مسكنا على حدة جازله انه يفعل فانه لم يفعل فهو ما جاور ترك النكاح عليها في زمانها ومكانها
ينظر الى معي منها من منزله وانما نصف المستمل لا يعتد به لانه قد يهر خسين الف دينار ولا يجر الا اقر
من الف ثم ان شرطها شي معلوم مائة المهر مائة فادنا ما ذلك ليس لها ان تمنع وكذا المشرط
جادة نحو الخنف والمكعب وديباج للقافة ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يبيع
شيئا من ذلك لا يكره وان سكتوا الا يكره الا ما صدق الوف من غير زود وفي الا عطا بمثلها من مثله الوف
الضعيف لا يجرى المسكوت عنه بالشرط كذا في المتنط الفقير لا يكون كفوا للثنية صغيرة كانت او كبيرة
الا انه يكون حائما او شريفا كذا في المتنط او غت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول بها
الا اوطا وعت في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فهدب ولا تدرى لا يلزم تزويج
طلبه كذا في المتنط لا ينبغي للقاضي ان يزويج صغيرة اذا كانت مرا حقة تطلب ذلك منه ايضا
من خضع بنت رجل او امرأته واخرجها من منزله يجس الى ان ياتي بها او يعلم موته كذا في المتنط
اختلاف في الصحة والفساد فالقول المدعي الصحة كذا في المائنة الا فرار بالولد من حرة افرار بكاهها الا
الا فرار بمهرها و قوله خذكي هذا نفقة عذتك لا يكون اقرار بطلاقها وقولها اعطى مهرى اقرار
بالنكاح كذا في اقرار البينة يجوز حلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر النكاح في صغيرة زوجها
غير الاب والجد ومجورة وموكله عينة النكاح لا يقبل الفسخ بعد التام وهكذا ذكره ابو سنا عليه عهده

لا يكون فني قلت بغيره في ردة احد ما كتب في الشرح واما طرد الرضا عليه المصاهرة فغيرنا
بفسده ولا يفتي كما في الشرح انتهى **الفصل الثالث** ما فرق في الزوجة والامة لاقسم لامة كجدا
ولا حصر لامة الا ما كلف الزوجات ولا تقدر نفقة كجدا في الزوجة فانما يحسب حالها
ولا يفتيها الشوز كجدا في الزوجة ولا صدق لها كجدا في الزوجة **ما فرق** فيه نفقة الزوجة
والقرب نفقة مقدرة كجدا ونفقة بالكفاية ونفقة بالاستقطا بمضي الزمان بعد النكاح
او الاصل كجدا في نفقة وشرط نفقة اعساره زمانه وبس النفق كجدا في نفقة
ما فرق فيه النكاح والرجعة لا يقع الا بشهود كجدا في الزوجة رضاها كجدا في المهر فيها كجدا في
لا يقع الا بالمعنة كجدا وقد مر بعض نكاح في فصول الفقه الثاني من القسم الاول
كلها من طلب فيها ما فقهه بعض القاصد واما الكلام في مهر المثل الاصل في اعتبارها حديث يروى
بنت واشق وبنينا في شرح الكنت ما هو وبس بغيره واما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فجب في
النكاح الصحيح عند عدم التسمية او تسمية ما لا يبلغ مهر كالمهر والمهر والقران وحده زواج حر
ونكاح احرى وهو نكاح الشغار ومجهول بالنسب والتسمية التي على حطوفات ما شرط لها من
المناخ بشرط الدخول في الكل والموت واما اذا اطلقها قبل فالتعنة ولا يتنصف وفي النكاح
الفاسد بعد الدخول وفي الوطى يشبهه ان لم يقدر الملك سابقا كما في امة ابنة اذا اجدها فلا مهر
حلي واما ما يتعد في المهر يتعد الوطى واما لا يتعد واما في النكاح الصحيح فبعد ابو حنيفة منعها
على عدد الوطى تقديره ولا يتعد كالا يتعد بوطى الاب جارية ابنة اذا لم تجل وكذا بوطى
السيد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعد بوطى الابن جارية ابنة او الزوجة جارية امراة
وافتى ولد الصدر السيد بالتعد في الجارية المشركة وتماه على شرحنا على الكنت **تنبيه**
بجب مهرها فيما اذا تزنا بامرأة ثم تزوجها وهو محال لها مهر المثل الاول والمسمى بالعقد
ومهرها ونصف فيما لو قال كذا تزوجتك فان طلق فترزوجها في يوم واحد نكح امرأة
ولو زنا بامرأة فدخل بها في كل مرة فخلب خمسة سهور ونصف وبينا في فتاوى قاضي خان
الفصل الرابع في باب زواج بنت من كفوف ولم ينقد عند الامام فقل لا يسكران اذا تزوجا
بأقل من مهر مثلها انى امرأة اخذت ثلاثه سهور من ثلاثه ازواج في يوم واحد فقل امرأة
حامل طلق ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات
انى رجل مات عن اربع نسوة واحدة سنهن نطلب الميراث والمهر والثانية لامر لها وميراث
والثالثة لها مهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عيب زوجه مولاه
امة ثم اخذت ثم تزوج مرة وثالثة بهذا ما قاله بعض في هذا محل ولم يتفرق بالراجحة ولا يخفى
انها حرة قد وعية مهر بامته فالاولى لامر لها ولا ميراث والثانية لها المهر والميراث **تنبيه**
والثالثة لها المهر ولا ميراث لها والرابعة لها الميراث دون المهر لعل الميراث الرافعة لكونها
غير مستورة انى صغيرة فبق النكاح على اجازته فقل المسكينة الصغيرة اذا تزوجت مولاه انى
اب زواج بنته ولم يرع النوى فقل فقل العبد انى جاء لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغيرة

الصغيرة والبت انى مطلقة فلا تدخل بها الثاني ولم يكن فقل اذا كان العقد فاسدا انى مقدة
استتعت رجعتها لم يكن نفقة فقل اذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل الفقه للنسب اذعت
امرأة نكاحا فانكر ولا يبين ولا يبين عند الامام عليه لا يمكنه الزوج ولا يوم يتطلقها
لانه بغير مقر بالنكاح فالجدة انى بامر القاضى ان يقول انى كنت امرأتى فان طلق لى ثا
ولو اذعت نكاحها فانكرت فالجدة في دفع اليه عنها على قولها انى تزوج باخر واختلفوا
في صحة اقرارها بالنكاح غالب والحق في صحة عهده الا بشيئا من مهر بنته للزوج انها انى كانت
كبيرة فانه يسب له كذا باذنها على انها انى انكرت الا انى فانها ضامن نفقة وانى كانت
صغيرة تجلس الزوج البنت بذكر القدر على الاب انى كان عليها فتصح ويراد الزوج واذا اراد انى يزوجه
على انى يكون الامر له بزوج على امرها به المهر يطبقها المولى كمالا ارادوا وانكح المرأة الاخراج من
بلد ما تنزوجه على مهر كذا على انى لا يجزها فاذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها او ثلثها او ولد ما
يرى فاذا اراد اخرجها من مهر المثل فانه خاف للمقر انى يكلف الزوج انى عليها كذا باعها بذلك
الان شيا فاذا اختلف الابن والاولى انى يشترى شيئا ممن شق به او كسبه فكيف لا يكون على
قول اهل فانه محمد خالف في اقراره انى تزوجهما وخاف من اولياها توكل انى تزوجهما
من نفسه ثم يقول بحضرة الشهوة وتزوجت المرأة التي جعلت امرها انى يصدق كذا جوزه
الخلف انى كان كفوف وذكر الخلو انى الخلف رجل كبير في العلم يصح الاقدار به ولو نكحت
عليه مهرها وكان قد مدد فقه الى ابيها وضاف انكارها ينكر لعل النكاح وجاز له الخلف
الخلف انى ما تزوجهما على كذا قاصد اليوم والا اعتبار لينة حيث كان مطلقا ما خلف
لا يزوج فالجدة انى يزوجه فضولى ويجزىه بالفعل وكذا لا تزوج ولو خلف لا يزوج
بنته فزوجها فضولى واجارة الاب لا يثبت **الفصل السادس** النكاح ثبت الدعوى
كالطلاق والملك بالبيع وكفه لا والفرق انى النكاح فيه حق الله تعالى لانه الحل والحرمة
حق سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد لا بقبض حلالها قبل الدخول انى
كبر بالوفاء لا قبض ما وعية الزوج لها ولو قبض لها كان لها الاسترداد والفرق انها تسحب من
قبض صداقتها انى اذا دلالة بخلافها في الموهوب لو ميس امرأة بشهوة حرم اصولها وحر
وفروعها انى لم ينزل واما انزل لانه الاول داع للجماع فاقبض مقام كذا فقه في الثاني منس
الذي يوجب حرمه المصاهرة لا جازة لان الاول داع الى الولد الثاني تزوج امة على انى كل ولد
تله حرمه النكاح والشرط ولو اشترا ما كذلك فسد لانه الثاني يفسده الشرط الاول انتهى الفقه
التابع وفي مناقب الكهري قدم قتا وقه الكوفة فاجتمع الناس فقال سلوى عن الفقه
فقال الامام ما تقول في امرأة المغفوة فقال قول عمر بن الخطاب اربع سنين ثم نفقة عدة الوفاة
تزوج بثلثات قال فانه جازة زوجها الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت
ولك زوج فانه بلا عن فغضب فتاده وقال لا اجيبكم بشي قال الامام خرجنا مع حاد شيع الا نكح
واعود الماء لصلوة المغرب فانى حاد باليمن لاول الوقت فقلت يؤخر الى اخر الوقت فانه وجد

خلف لا تزوج

شعب

والا يتم ففعلت فوجدت في اخر الوقت وبه اول مسئلة خالف فيها استاده وكان الامام جارة
لها غلام اصاب منها دية الفرج فقلت فقال لها له كيف تلدينه كبر فقال هل لها احد شق
به قالوا عنها فقال تسب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذر زواجها ردت الغلام اليه فيبطل النكاح
كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد تزوج صاحبها ابنته من اثنين
فخلطت الشافعية كل بنت الى عجز زوجها ودخل بها فافترسها بفضا على كل منهما الهرة وتزوج
كل الى زوجها فنزل الامام فقال على بالغاين فاني بها فقال لا يجب كل مسكنا ان يكون المضار
المضارب عنده قال نعم فقال لكل منها طلق التي عندك ففعل ثم امر بتجدي النكاح فقال سعد
ففي بن عيينة كتاب الطلاق فنبهه قد ذكر بعض من هذا الكتب في جميع ابواب الفقه الاول في
القسم الاول الباب المسبب الغن الثاني السكران كالمصاحي الذي لا قرار بالجدود واللعنة والردة
والاشهاد على شهادة نفسه كذا في خلق المنة النكاح الا حلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق في باطل في وفي
العقبات وفي هذه الحدود وبازمنة وفي التفرع يارسق فتخرج على الاول لو قال جارية يارسق
بازمنة يا جنونة وباعها فطلق المشتري يقول البائع لا يرد بها لانها لا حلام لا تحقيق ولو قال
لزوجة بكافرة لم يعرف بينهما كذا في الجامع ولد الملا عنده لا يمتحن في جميع الاحكام من الشهاد
والزكوة والمناسحة والعقبات فربما في حكم الارث والنفقة كذا في البدائع المجنونة لا يقع طلاق
الا في مسائل اذا علق على فلان ثم جن فوجد الشرط وفيها اذا كان مجبوا فانه يفرق بينهما بطلانها وهي طلاق
وفيها اذا كان حنينا بل جعل عليها فانه لم يصل ففرق بينهما بحسومة ولية وفيها اذا سلمت وهو كافر
والى ابواه الكسوم فانه يفرق بينهما وهي طلاق في الصحيح لا يقع طلاق الا اذا سلمت ففرض عليه ميراثا فاني
وقع الطلاق على الصحيح وفيها اذا كان مجبوا وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ولو كهل لكونه كفا
حله كمن في غيب الميراث المعلق بالشرط لا يقع سبب المحال والمضاف منعقد في الطلاق
والنكاح فاذا قال انت حر خدامك بملك بعد اليوم وملكه اذا جاء خداما لو قال له على التصديق بدينهم
خدا ملكك التجمل كذا اذا جاء عذرا في مسئلتين فقد سوز بينهما الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا
لا يقع تعليق ابطال الشرط وقالوا لو قال اذا جاء خداما فقد ابطلت خيارا او قال ابطلت خداما
عذرا بطل خياره كذا في خيار الشرط الثانية الثانية قال القضي ابو الليث والاسكاف لو قال اجرتك خداما
او اذا جاء خداما اجرتك صحت مع ان الاجارة لا يقع تعليقها وتصح اضافتها ومن فروع اصل المسئلة
ما في بقاء المصاحف لو حلف لا يكلف ثم قال لها اذا جاء خداما فانت طالق حث بخلاف انه دخلت
في الثانية تنسخ من امة فسخ الاجارة المنسقة ولا يقع تعليق طلب المرأة الفسخ حرام الا اذا علق طلاقها
البين بشرط فشهدوا بوجوده فلم يفيها فعليه ان يحتاط في طلب الفسخ لفرقة القول له ان
اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهة الا في مسائل لو علقه بعدم وصول نفقتها شهر فادعاه
واكتبت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كافي للذمة وفيها اذا طلقت بالنسبة والجمع جاءها
في الطين وانكرت وفيها اذا ادعى الوقي قربانها بعد الذمة فيها وانكرت وفيها اذا علق حقة بطلاقها
ثم جرحها وادعى انها اختارت بعد الجرح وهي فيه كافي الكافي اذا علقه بفسخها القضي بخلق باخبارا

باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال انك سرزكت فانت طالق ففرضها فقال سررت لم يقع كافي الى نية
من الطلاق اذا علقه بالاعلم ان منها كفيها فالقول لها في حقها اذا علق علقه بالاعلم ان منه
فالقول له على الاصح كقول العبد انك احتلت فانت حر فقال احتلت وقع باخباره كافي في الخط
وفرق بينهما في الثانية بامكان النظر الى خروج النكاح الدم المخرج من الرحم كذا في الشرط لانا
والجزء واحد فوجد الشرط مرة طلق واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كافي في الثانية ولو طلقها
ثم عطفها مع اخرى بالواو او ثم او الفاء وطلقت الا في اثنين والاخرى واحدة ولو طلقها
ثم اضر بها اثبت لها لا يتعد الا بالنية ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضراب تعدد على الاولى
اذا دخل كله او في الاضمار على امرأين واعقبه بشرط فانه التعيين بعد وجود الشرط اذا اطلق
ثم انى باء فانه كان ما بعد وكذا وقع الاول والا لا تكرر الشرط ثم اعقبه جزاء واحد تعدد الشرط
لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط كل امرأة تزوجها حث بالمبائة عند خا خلافا
لثاني وبما اخذ الفقيه ابو الليث بتكرار الجزاء بتكرار الشرط كلما دلت فكذا اكلها قدمت عندك
فكذا فتعدس عة طلق ثلثا فاكما ضربت بك ففرضها بيده طلق شتين وان يكف واحد
فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع شتا كلما وقع طلاق فطلقها طلق ثلثا و
الشرطين طلاقين تخرج الثاني وتعلق الاول وذكر من ادعى بين شرط وجزاء ثم نادى اخرى
تعلق طلاق الاولى وينوي في الاخرى ولو بدا بالنداء لواحدة ثم لم يستطع ذكر الشرط والجزاء ثم نادى
اخرى فاذا وجد الشرط طلقته كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد منسوفة
الى ثلثة كقولهم لو قال لها اني لم اقل تحتك لاحك بكل فبيح في الدنيا فانت كذا بغير ثلثة
النوع من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كانه على وجوه في المستقبل كقوله الخاضع ان
خصنت وللمربعة انه مرضت الا اذا قال الصحيحة انه صححت والمضاربة ان ما يمتد فله واه
حكم لا ابتداء والا لان على التراجيح الا بغير منه الغور ومنه طلب جامعها فانت فقال اني لم ادخل
مع البيت فدخلت بعد كونه شهوة ومنه طلق فقال اني لم اطلقك علقه على زناه شهدا
على افراره به وقع وان على المعايينة لا كالمشهد اربعة به فعدل منه اثنان قال لاربعة الدخول
كل امرأة لم اجامها منكن اللبنة فلا خريات طوالت في مع واحدة ثم طلق الفجر طلق
التي جامعها ثلثا وغر ما شئت اضافة وعلقه فانه قدم الجزاء واخر الشرط ووسط الوقت ولغت
الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا او لا ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر
جزاء آخر تعلق الاول بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا كانه المعلق بالثاني جزاء
الاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذا المسائل في الصمغتين مع ايضا حاشا
لثانية كل من علق على صفة لم يقع دونه وجودها الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق
للمحال ولم يلا ان الا اذا علقها بغيرها الهلال فراه جزاء فينبغي الوقوع لانه المراد دخول الشهر
استكنا الكل من الكل باطل وفرع عليه في انها به من مسائل شتى من القضاء انه لو اقر بقبض
عشرة دراهم جبار وقال مستعمل الا انها زبوف لم يقع الاستكنا لانه استكنا الكل من الكل كافي

قال له على مائة درهم ودينار الا ودينار لم يقع وفي الايضاح قيل لا باء اذا قال غلاماى فرائه
سالم ويزني الا بربها لا يستثنى لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكر
عاجلة ففصل الاستثناء بخلاف ما لو قال سلم حر ويزني حر الا بربها لانه افرز كل منهما بالذکر فكان
هذا الاستثناء بجمله بالكلية فلا يصح استثنى **الفن الثالث** ما افرق فيه العتق والطلاق يقع الطلاق
بالفاظ العتق ودينار حكمه وهو بعض الباشا الى الله تعالى ودينار العتق ويكون بدعي في بعض
الاحوال ودينار العتق وقد مر في **الفن الثاني** من القسم الاول بعض المسائل من هذا الكتاب في
جميع فصوله الا **الفن الرابع** اى رجل طلق ولم يقع فصل اذا قال عنت الاخبار كاذبا
اى رجل قال كل امرأة تزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع فصل اذا
قصده تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن اى رجل له امرأة ثمانية ارضعت اربعا
صبت حرم الاخرى عليها وحدها ففصل رجل تزوج ابنة الصغيرة امة فاعتقت فاختارت نفسها
فتزوجت باخر وله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج حرتها بلبن هذا الرجل حرم
ضرتها على زوجها لانه صار امة من الرضاع وصار متزوجا خلية ابنة فلا يجوز استثنى **الفن**
الخامس كتب الى امرأته كل امرأة في برك وبغير فلا تطلق طالق ثم تجي ذكر فلا تطلق وتبعث بالكتابة
لها لم يطلق فلا تطلق وهذه جيدة وليد لا تطلق فلا تطلق لان يقول المحلل قبل العقد ان
تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثا او باينة قطع بالجماع مرة فانت حافت من امسك
باجامع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك ولا تطلق
ان تزوجه على امرأته بيدا في الطلاق بشرط بديتها بذلك ثم قبوله ثم اذا ابدى المحلل
فقال تزوجتك على امرأته بيدا فقبلت لم يبرئها الا اذا قال على امرأته بيدا
بعد ما تزوجتك فقبلت واذا خافت ظهور امرها في التحليل تبس لمن شئت به ما لا يشترى
ملوكا معا بما مع مثل ثم تزوجها منه فاذا دخل بها وهب منها ووثقت فيفسخ النكاح
ثم تبعت به الى بلد سباع ونظر فيها بائنه العيس كفوا ويكن حله على رضا المولى او انها لا ولي
لها خلف لبطنها اليوم فالجدة ان يقول لما انت طالق ان شئت انى او على الف فلم تقبل
حلفت لا يطلقها فخلعها اجنبي ودفع له بدل لم يثبت لو قال كل امرأة تزوجها فم طالق فتزوج
فاذا اصكاشا فخلعها بطلان البين فصح ولو قال انى لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فخلعها
ان يقول لما انت طالق على الف درهم ولم يقبل لم يقع وحله الفتوى انكر طلاقها فالجدة ان تدخل
بينا ثم يقال له انك امرأة في هذا البيت فقول لا اعدم حله فيقال له كل امرأة لك
في فني باين فيجب بذلك فنتهم ودينار عليه انى لم تطبق قدرا نصفها طلاق ونصفها حرام
في طالق فالجدة ان تجعل للزنى قدر ثم تطبق البين فيه حلف لا يدخل دار فلا تطلق حلفها في
فيه لغة فقال انى اكلتها فم طالق وان طرحتها فم طالق بائنه النصف وبطرح النصف او اخذ
ان من فيه امرأته سئل ابو حنيفة رحمه الله عن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا انى
للع و لم اخلعك وحلفت على العتق انى لم تساءل الله قبل البين فقال ابو حنيفة لامرأة سبيل الختان

فلا تخاف ان تطلق على الف فقال لها قولى لا اقبل فقال قولى وادعنى مع زوجك
فقد بطل منك وخليت اخرى اى جميع المرأة جميع ماله من ثمن قبل ماله ثم تسره بعده
استثنى الفن السادس قال امرأتى وقع اى نوى ولو زاد والله لا وادعنى نوى لاحتمال الاول
الثاني كوفي الثاني نمض لاخبار رجل وطى المطلقة برجمها لا السفوها والفرق اى الوطى رجوعه بخلاف
المسافة يقين من الزوج العدة باين لا بغيرها المطلقة برجمها لا السفوها والفرق اى الوطى رجوعه بخلاف
النكاح في الاول بخلاف في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشر فدخلت لا يقع شئ حتى تدخل
عشر او لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلث لان العدد في الاول
لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلاف في الثاني للموكل على وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها
لانه نكحت لها يقع الطلاق والبراء والتبدير والنكاح وان لم يعلم المبيع بالتفصيل بخلاف
البيع والهبه والاجارة والا قالة والفرق ان تلك متعلقة بالفاظ بلارضى بخلاف الثانية استثنى **الفن**
السابع ساكت عن مسائل هذا الكتاب **كتاب العتاق** تنبيه قد ذكر فيما ذكر في **الفن الاول** من
القسم الاول ما يتعلق بالعتاق في ابوابه الا الباب الخامس منه من طلب وحده وحده يصل الى كل
ما فقد **الفن الثاني** في ايضاح الكرامى رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ماله اى واحد احرار
عتق الخمسة بقدره تسعة من ماله احرار له خمس فقط ولو قال ماله اى عشرة احرار او احرار
عتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك خلط منه خلطا فانصرف الى ماله اى احرار
بقية عتاق واختلاف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كانت على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يوفى
الا على كافى كناية النظرية احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بل اذ في شركه وكان موسرا فانه
لشركه ان يضمنه حقة الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلا فالحاكم في عتق الظهيرة
دعوة الاستلاد ونسند والتحرير بقدره والاولى اولى وببينة في المسمع معق كالكتاب الا في ثلاث
الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين فن في البيع يتعدى البطلان الى الف بخلاف
الكتاب اذا جمع الثالثة اذا قتل ولم يترك وخالف لم يجب القصاص بخلاف الكتاب اذا قتل عن
غيره وفاء فان القصاص واجب ذكره الزبلي في الجنايات والثانية في السراج الوهاج والاولى
في المتونة المتونة كالمولود الواحد فانه الثاني شيع للاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت
نواين الاول اقل من ستة اشهر والثاني لتامها واكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت
الاول لتامها فانه لا يعتق واحدهما الا في مسنتين الاول من جنابات البسوط لو ضرب بطن امرأة
فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتان ففي الاول عتق فقط الثانية يقتل
النواين من الاول وما رانه من الثاني عقوب الثاني لامن ملك ولده من الزنا فانه يعق عليه ومن
تلك اخذت لاجل من الزنا لم تقتل ولو كانت اخذت لانه من الزنا عتقت والفرق في خباية البتامة
باب الاستبراء التبدير وجبة ويعتق الدبر من الثلث الا في ثلث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتبدير
المكره صحيح لا وصيته ولا يبطل للجنون ويبطل الوصية والثالث في النظرية الناقبة الى مدة لا يعش الا
اليها غالب تأييد معنى في التبدير على الجنان فيكون مطلقا وفي الاجارة فنفسه الى كونه مالى سنة الى النكاح

فان قيل بفسد النكاح بالابطلان من غير حكم في الطلاق والعنف والنكاح والتدبير الذي مسائل البيع
والملك على الصحيح فلا يلزمها المال والجاره والابراء والرهبة عن الدين كافي للثابتة العتق لا يصح
اقراره بالرق فقلت لا في مسئلة لو كان العتق مجهول النسب فافترق بالرق لرجل وصديق العتق فانه يبطل اعتقه
كافي اقرار النكاح لولا لا يحتمل الا بطلان فلت الى في مسئلتين وهي المذكورة فانه يبطل لولا باقراره الثانية
لو اقرنت العتقة وسبب فاعتقها الثاني كافي لولا فانه يبطل لولا عن الاول كافي اقرار النكاح لغيره
المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى في مسائل كرامة الى حرة الامة حيازة الامة اشترتها في زيد
الامة ركنها البارحة الامة كبر الاول اشترها في فلانة او لوطاها البارحة او المراسمة فالقول له
ونامة في ابائه الكافي للبراءة اذا خرج من الثالث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سيدها وقت التدبير
فانه يسعي في قيمته مدبر كافي للثابتة من الجور وفيما اذا قل سببه كافي بشرحنا المدبر في زمن سعاية كالمكاتب
عنده فلا يقبل شهادته كافي للبراءة وفي العتق في الرض وجنابته جنابته المكاتب كافي للكافي وفرغ
عليه لا يجوز نكاحه ما دام سبي وعندها حرم مدبره في الكمل انتهى **الفصل الثالث** ما افرق في العتق والطلاق
من في كتاب الطلاق ما افرق في العتق والوقف العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرد بالرد كالمكاتب
الوقف على معين ما افرق في المدبر واثم الولد ثلثة عشر كافي فردق الكراهي لا نفس بالقبض وبالاعتاق
والبيع الفاسد ولا يجوز القضا ببيعها بخلافه وتفق من جميع المال وهو ثلث وقيمتها لو كانت قسمة
وهو النصف في رواية والثالثة في اخر او عليها العدة اذا اعتقت او ماتت السيد لاهل المدبر ولو استولد
ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها بخلاف المدبر ويثبت نسب ولدها بالانكاح دون المدبرة
ولا نسبي لغير المولى بعد موته كذا في ولا يصح غريبها ويصح استئثار المدبرة ولا يملك الحربي بيعها ولا يبيعه ولو استولد
جارية ولده صح ولو صغيرا ولو مدبر عبده لانه قد ذكر في فصول الفقه الثاني من القسم الاول الى الفصل الثالث
ما يتعلق بهذا الكتاب **الحقة** الكتابة لانه صحيح بخلاف السلم والفرق في السلم بيع المدوم وانما جوزه مرقوما
بالشرط الذي فيها الا قبل ان ينشئ ما لكتبة فاعتق معلق على الاداء ان كاتب عبده على قيمة فسد ولو تزوج امة
على قيمتها جاز والفرق في الكتابة بنفسه بالشرط والنكاح والملك لولا كاتبتها واستثنى حلفا فسد كخلاف
الوصية لانها تبرع فلا يقضي الى استرحه المكاتب اذا مات من جروفا ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضا
وقبل لا بد من القضا لجوره ولو عرق وقال لا تبطل ويبعق قبل الموت والفرق انه اذا مات عن وفاقا لم يكن
لاداء قيمته كاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئا لانه الجوز يبطلها **الفصل الرابع** ابي عبد الله لما اعتاق وصار
مولا له مكاتبه فقل حربي دخل دارا مع عبده بل امانة والعباس عتق واستولى على عبده ملكه وبالبوجه
اخرى رجل صار مملوكا لغيره وصار العبد حرا في زوجين مملوكين تولد منها ولد حر فقل الزوج عبده
تزوج بلا ذمة امة اي بذا ذمة قال له ملك للاب وهو حر لانه ابن ابيه ابي رجل اعتق عبده وباعه وجاه
فقل اذا اراد العبد بعد عتقه ان يباع بعبده وباعه ابي عبد الله عتقه على شرط ووجده لم يفتق فقل اذا
قال له ابي عبد الله ركنه فانه حر فقل بائنه تكلم ولو صلى ركعتين عتق فاركعه لا بد منه فتم احرى
ابيه لكونه جاز في رجل اقر بعتق عبده ولم يفتق فقل اذا استند الى حال ماله انتهى في كتابه
نقضها جز العاقدين فقل اذا كان المكاتب مدبورا فللهما انقضها ابي رجل مكاتب ومدبر جازي

جازي بعبه فقل اذا كاتبه حر في دار الحرب او دبره ثم اخرجته الى دار الاسلام او ليحيا جازي الحرب من ذمة
قياسهما المولى الفقه المسألة للثابتين في تدبير العبد وكنت به لهما ان يוכל من يفعل ذلك بكلمة
واحدة للثابتة في عتق العتق في الرض بلا سعاية ابي جيبه من نفسه ويقبض البذل منه فانه لم يكن للعبد
مال دفع المولى له ليعتقه منه كحضرت الشهود واحتلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد
حتى مرض فاذا اقر اعتبر من الثالث فالخليفة انه يقر بالعبد لرجل ثم الرجل يعتقه او اراد ان يبطل جاز
ولا يمتنع ببيعها لو ولدت وبها لانه الصغيرة ثم يتزوجها واذا ولدت فلا ولا جوار ولا يكون
ام ولد انتهى **الفصل الخامس** لو اضاف الى زوجة عتق لاني ذكره لانه الاول بعزبه عن الكمل بخلاف الثاني ولو قال
عتقتك على واجبه لا يعتق بخلاف طلاقك على واجبه لانه الاول بوصف به دون الثاني ولو قال كل
عبدة مشتركة فهو حر فاشترها فاسد انتم صحبي لا يعتق وفي النكاح نطق لا كمال البين في الاول
بالفكر بخلاف الثاني اعتق احد عبدي ثم قال نعم هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلاف في الاقرار فانه
لا يعتق الا خلا لانه البينا واجب فيها فكما يقبض اقامة له **الفصل السابع** ساكت عن هذا الكتاب
كتاب الائمة فبذكري بعض مسائل هذا الكتاب في جميع الابواب الفقه الاول سوى باب الخامس
الفصل الثاني المعرفة لانه دخل تحت النكاح المعرفة في الجزاء كذا في ابائه الظهري بين القول مأخوذة
فيها الا في ثلث الطلاق والعنف والتدبير كذا في الخلاصة لا يجوز تقيم المشتري الذي البين حلف لا يكلم
مولاه وله اعلوه واسفلوه فانهم كلم وحث كافي البسوط فبطلت الوصية للمولى والماله هذه ولو
وقف عليهم كذلك في لفقوا لا يكون للجمع الواحد في مسائل وقف على اولاده ليس الا واحد اكل
بمنه وقف على قارية النقيبين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كافي العدة حلف لا يكلم اخوة فلانة
وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلثه ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كافي الواقعة حلف
لا يكلم الفقرا والمساكين او الرجال حثت بواحد بخلاف رجلا لا حلف لا يركب دواب فلانة
لا يلبس ثيابه ولا يكلم عبده ففعل ثلثة حث حلف لا يكلم زوجا فلانة واصد قائم واخوته
لا يثبت الا بالكل والاطمة والثياب ما يثبت فيه يفعل البعض كافي الواقعات لا يثبت للماله
يفعل البعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام ولا ياكل في حلف لا يكلم فلانة
وقلانا وياكلنا احدهما كلام هو لا تقوم على حرام او كلام اهل بغداد على حرام فكل واحد الكل
من الواقعة الصغيرة امرأة فيجوز بها في قولنا تزوجت امرأة الا في مسئلة لا يشتري امرأة
لم يثبت بالصغيرة الابناء مبنية على الفاظ دون الاخرى فلو حلف ليعتق اليوم بالالف فاشترى
رغبيا بالالف وغدا به بيزر ولو حلف ليعتق مملوكا اليوم بالالف فاشترى مملوكا بالالف لا يبطل
فاعتقه بيزر الا في مسائل حلفه لا يشتري عبدا حث باحد عشر ولو حلف البائع لم يثبت به لانه مراد
العشرة المطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى او باع تسعة لم يثبت لانه المشتري مستغن
وبالبائع وانه كان مستريدا لكن لا حث بالفرض بلا سعي ونامة في الجاسع من يابسا وانه
حلف لا يكلف ابد حث بالعتيق الا في مسائل انه يعلق بافعال القلوب او بعلق بجي الشهد
في ذوات الاشهاد او بالطلاق او بقوله انه اوتيت الى كذا فانه حر وان عجزت فانه رقيق وان

كتاب الحدود والتعزير فيه قد ذكر بعض مسائل هذا الكتاب في جميع ابواب الفقه الاول من القسم الاول
الابواب الثاني والثالث والرابع والسادس والسادس والسادس في حنفيا ثم عاد الى مذاهب غير
عند البعض لا تنقل الى مذهب الادوية كذا في الشفعة البرازية من اذى جبر يقول او فعل بغير
كما في الابنية ولو بغير العين ولو قال لذي يملكها ثم انشئ عليه كذا في القبة وطلبا التزوير كل
ليس فيها حد مقدّر فيها التعزير وطلبا اقتصارهم انه بغير على ما فيه الكفاية ولم آره الاية مسلم دخل
في دار الحرب وانكبت بوجوب الحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يواخذ به الا في القتل فنجب الدنيا في حاله
عند الاخطاء بغير على ما فيه الورع البار كقولهم كونه كذا في التاتار حانية قال له بالحق ثم اراه
ابنات فسق بالية لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كما في القبة التعزير لا يسقط بالتوبة كذا
كذا في التهمة من له دعوى على رجل فلم يجد فاسكت اهله بالظلمة بغير كفاية فقبضهم وحبسهم
وضربهم وعوهم ثم عثر كذا في التهمة رجل جرح امرأة التاتار واخرجها وزوجها من غير
او صغيرة يحبس الا ان يحدث توبة او يموت لانه سارع في الارض بالفساد كذا في قضا الولو الجنة
خلق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط خلف المولى فانه نكل عتق واحتلفوا
في كونه العبد قاذفا كما في قضا الولو الجنة وفي مناقب الكهنة ورحمة الوالدة عقلية
فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلا وجود لها في الجنة وقيل خلق الله تعالى طائفة يكون
نصفها الاعلى على صفة الذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث والصحيح هو الاول
انتهى وفي القبة ان الاب بغير اذا استتم ولده مع كونه لا يجزله ويستثنى الامام الثاني
رحمة الله من لزوم التعزير ذوى الالباب فلا تعزير عليهم واحتلفوا في نفسه فقيل صاحب
الصغيرة فقط فقيل من اذى اذنب بدم ولم آره لا يصح بنا انتهى **الفصل الثالث** قد مر بغير
مسائل هذا الكتاب المتعلقة بالفقه الثالث في فصول الفقه الثاني من القسم الاول الا الثالث والسادس
والتابع من تفقد في تاتاهد الفصول ما قصده بصل الى ما فقده **لاحق** حد الزنا والشرب والسرقة
بطلان القادوم وحد القذف والقصاص والفرق انه الى القذف والقصاص يتوقف على
الدعوى فيجوز ان خبر على عدم الدعوى كذا في التاتار خبرها حد السرقة فانه يملك على صفة خلية على التاتار
كجلا اعدم توقفها عليه وحد السرقة وان توقف عليها لكن ضمن للمال لانه يشاخره الدعوى بغير
تجبره تارك الحسنة فثبت التهمة في الدعوى بشرط الافراز يكون اربع مرات وفي سائر المذاهب
يكفي بافراز واحد الفرق ان الزنا اقبح من غيره فتكلف في ستمه ما لم يتكلف لغيره وهذا هو الحكم
الفقه في كل الزنا اذا حد لا يجزى خلاف التارق والفرق انه الزنا جناية على نفسه فلا يوجب كسرا
نفسه والسرقة جناية على الله فكل رجلين احدهما كان فقيلا وخذ فقال لا لا يجزى الحد كذا
ماله قال احمد ان طالع فقيلا فخذ منه حكم الطلاق في الاخرى والفرق انه الطلاق
والعتاق يملك بغير دين منكر اما حد القذف فيبقى ويدرا اقر عند القاضي امر ارجع مرات بغير
فامر برجمه فاقر وانكر فجل قراره وينفو قراره بخلاف مالواقر بقره او قذف او قصاص والفرق
انه الاول محض حق الله تعالى في حق الله فله الفصل ولا كذلك غيره وشهدوا الله زني بغايبه حد و

لحد ولو شهدوا انه سرقا منه خائب لا يقطع والفرق انه الدعوى غير شرط في الاول بشرط في الثاني
لو قال سرق مائة لابل عشرة يقطع ويضمن عشرة مائة ولو قال سرق مائة لابل مائة يقطع
ولا يضمن شيئا والفرق انه في الاول يرجع عمن بعض ما اقر به فلم يصدق في حق المال وفي الثاني لم يرجع وانما
تراد عليه القسط والضميمة لا يجتمعان سرق ثوبا فقيمة دونه عشرة وعلى طرفه دينار مشدود لا يقطع
ولو كان في حرقه قطع والفرق انه الدينار في الاول سبع الثوب لابل وى نصا با وفي الثاني مقصود
وكذا لو سرق ابريق فضة او ذهب فيه مثل او بنيد او خمر او كلبا او طير في حنيفة طوق فضة او في رجل
لا يجب القسط وكذا لو سرق صبا على دنانير سارق دخل البيت فيه درايم ودينار فاكلها وخرج لا يقطع
ويضمن ولا ينظر خروجهما من جوفه ولو حملها على دابة فخرجت ثم اخذها او القاها في ما جارحى فخرج يابا
ثم اخذ لا يقطع لان هتك الحرز والاخر شرط الفقه الرابع ان رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقتل
اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من عشرة اى رجل سرق من مال ابنه وقطع فقتل اذا كان من الرضا
اى رجل قال ان شرب الخمر طاعة فعبدى حرز فزهرها طابعا وفتت بالبينه وعتق العبد ولم يحد فقتل
اذا كانت رجلا وامرأتين انتهى **الفصل الخامس** كذا في هذا الكتاب بالفقه السابع ايضا كذا في هذا
الكتاب **كتاب التهمة** قد مر بعض مسائل هذا الكتاب في جميع ابواب الفقه الاول من القسم الاول كلها
الفقه الثاني فيجوز الكفار افسلم على الذمي نجيب كفو ولو قال الجوسي باسناد تجيب كفو كذا في صلوة
الظهور في الصفرة الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافرا من روية انه لا يكفر لا بغير زوال الكفر
الا الردة بسببى عليه السلام فانه يقتل ولا يفتى عنه كذا في البرازية كل كافر نائب فتوبة مقبولة
في الدنيا والاخرة الا جماعة الكفار بسببى عليه السلام وسبب الشجبين او احد عمار ضل عنه ما او
ما يستمر ولو امرأة وبالزندقا واخذ قبل توبته كل مسلم اراد فانه يقتل ان لم يمسب الا المرأة ومن كان
اسلامه تبعا والفتوى اذ اسم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل او امرأتين و
من ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما في شهادة البينة حكم الردة وجوب القيل ان لم يرجع
وجب الا اعمال مطلقا لكن اذ اسم بفضها الا المالك كافر الا صلى اذ اسم ويبطل ما رواه لغيره
من الحديث فلا يجوز للاب مع منه ان يرويه عنه بعد ردة كذا في الشهادة الولو الجنة وبينونة امرأة
مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات او قتل على ردة لم يدفن في مقابر اهل مله وانما يلقى
في حفرة كالكلب والمراد اقبح كفر من الاصل الا جائه تصديق محمد عليه السلام في جميع ما جابه
من الذين فزرة الكفر تكذب محمد عليه السلام في شيء مما جابه من الذين ضرورة ولا يكفر احد من اهل
القبيل الا يجوز ما اذ خذ فيه وحاصل ما ذكره الصحابي في النصارى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك
وفيه اختلاف بعض الشيوخ لكن لا يفتى بما فيه خلاف سبب الشجبين ولعنهم كفو وان فضل عتق
عليها فثبت كذا في الخلاصة وفي مناقب الكهنة كذا في الكفر اذا انكر خلافتها او ابغضها بحجة النبي عليه السلام
ايها واذا حب عليا اكثر منها لا يؤخذ به وفي التهذيب ثم انما يغير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به او
ذكر انه نكح او كل ما او احد من الانبياء والائمة انتهى بقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة
بجماعة وشهود من سكن الامم السلبية انكار الردة توبة فاذا شهدوا على اسم بالردة وهو منكر

لا ينقض له التكذيب الشهود العدول بل لانه انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فانه قلت قد قال في
تقبل الشهادة بالردة من عدلين فافائدة قلت ثبوت ردة والشهادة وانكارها توبة فتقبل الاحكام
التي لم تنزل لو تاب من جمل الاعمال وبطلان الوقت وبينونة الزوجة وقوله لا ينقض له انما هو في مرتبة
تقبل توبته في الدنيا اما من لا يقبل توبته فانه يقبل كالردة بسبب النبي عليه السلام والشيخين كما قد مرناه
واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي ولا يكفر بقوله الاصل في الحجج والشرط
في صحة الابعاد بمقدار معرفة اسم ابيه بل يكفي معرفة اسمه وصفة له تعجف زوجه فقال كنت ظننت
ان الله تعالى في السما كفى ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي فرعون وخنوخا
في كفر من قال عند الاخذ اركنت كافرا فاسمك قبل لها انت كافرا كفت استعمل اللواطنة
بزوجته كفر عند الجمهور بكفر بوضع رجلي على المصحف مستحقا لاول الاكسنة بالعلم والعالم ككفر بكفر
بما انكار اصل الوتر والاضحية وبترك العبادة منها وانما اذا تركها تنكاسا او سوءا فلا
وهي في الجنين يكفر باذعان علم الغيب ويكفر بقوله لا اعرف الله تعالى الا شتمه بالاذعان كقولنا بالمؤذنة
قال التاجر ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير
ولا يكفر بقول المسلم عليه ان ردت السلام اركب كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا نبي بعثت لك كان
موسى عليه السلام اعجب بنفسه فملك ويستغفر فانه فتره ما يكون كفر كفر قبل لا الا الله فقيل
لا نقول لا يكفر ان قال امران احب الي الله تعالى ان اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر
عبادة الضم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذلك لو سحر بقوله عليه السلام او كشف عن عورة عورة
وكذا المصور على حلية السلام بسجده وكذا اتاها الضم لذلك وكذا الاستخفاف بالقراءة والسجدة
وكونها بغير ولو استعمل نجاسة لقصد الاستخفاف فذلك لو تزينت زينة اليهود والنصارى دخل
كنسنتهم ولم يدخل ولو قال كنت استهزئي بهم ولا اعتقد بنهم صدق ديانة ويكفر اذا شك في
صدق النبي عليه السلام او شبه او نقض او صفة وفي قوله مسجد خلاف والاصح لا كنية الا ان يكون
الله بعينه لم يكن له بطن الفاجر بيتا فهو كافرا لا كني ويكفر بنسب الانبياء عليه السلام الى القوم
كالعزم على الزنا وكونه في يوسف عليه السلام لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال النبوة
وقيل لا كونه لانه رد النصوص اذا لم يعرف انه محمد اخر الانبياء عليه السلام فليس بسبب لانه من
الغرض في الفقه الثالث ما افرق فيه الزند والكنى فلا يصح لا يقر الزند ولو كبرية ولا يصح كحاشه ولا
ذبيحة وبهدرويه وبوقف ملك ونفقاته ولا يسى ولا يفاذي ولا يمن عليه ولا يرث ولا يورث
ولا يدفن في مقابر اهل مله ولا يتبع ولده فيها وقد ذكر مسائل هذا الفقه المتعلقة بهذا الكتاب في فصول
الفقه الثاني من القسم الاول في الفصل الرابع والناس لا حقه من خطيت بدهم اثم ارتدتم بها
على ردة وولي يد الحرب ثم جاء مسامحات من ذلك فعلى القاطع نصف الذية لورثة فانه
لم يلحق ثم اسلم ثم مات فعليه ذية كاملة وفل محذور فرحمه نصف الذية في جميعه لانه لا غرض
الردة اوجب غدا الجنابة واذا اسلم لا يعود الفداء والفرق لهما ان الجنابة وقعت في محل مسموم
ولا كذلك اذا لم يعد الفقه الرابع اثنى رجل من الفافقيس ولم يقبلوا افضل هو فقل عربي يطلب

يطلب الابعاد لالف لمداء ولم يعد نفسه اثنى من قبل فقل من كان اسلامه تبعا او فيه شبهة اثنى حصن
لا يجوز قتله ولا امانه لهم فقل اذا كان فيهم ذم لا يوف فخرج البعض من قبل الباقي اثنى رضيع يحكم بلام
بلا تبعية فقل لتبسط في دار الاسلام انتهى الفقه الخامس ساكن عزم الكتاب الفقه السادس ساكن
ابضاكت ب اللقيط واللقطه والابق والمفقود فنبه قد ذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا الكتاب
في الباب الثاني والثالث من الفقه الاول من القسم الاول الفقه الثاني يجعل الجمل لرد الباقي اذا
ردة من في عيال السيد او رده احد الابوين مطلقا او الابن الى احدهما او احد الزوجين للآخر او
وصى اليهم او من يقول او من يستعان به ماله في ردة اليه او ردة السلطة او الشبهة او الحفيظ
فالمستثنى عشرة من اطلاق المتبوع لو اراد الملقط الانتفاع بها التعريف وكان غيب لم يجعل له
وان كان فمرا فذلك الا باذن القاضي كما في الحائض الملقط كما بالغ والعبد كالحرة وانه ردة
العبد الباقي فاجعل لولاه وان شهد ردا الباقي انه اخذ له ردة على ماله انتفى الضمان عنه واستحق
الجمل والا فلا فيها الفقه الثالث قد ذكر مسائل المتعلقة بهذا الكتاب في بعض فصول الفقه الثاني
من القسم الاول وهو الفصل الاول والخامس والسادس لحققة لو كان اللقيط امرأة اقرت بالزنى
لم يجعل وصدة فيها كانت امه له عجزه انه لا يقبل قولها في حق النكاح حتى لا يبطل كاحه ولو اقرت انها
استهتت ب الزوج وصدة فيها الاب ثبت النسب ويبطل النكاح والفرق ان الاجنة تنافي النكاح
ابتداء وبقاء والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة واقرت بالرق صار طلاقها شين ولو كان
طلقها اثنين ملك رجعتها والفرق انها بالقرار ولو كانت معتدة فاقرت بالرق بعد صبي حفيظتين
كان له ان يزوجها في الثانية ولو في الحفصة الاولى فزكها حتى مضت حيفت لا يمكن من الرجعة والفرق
والفرق ان اقرارها بغير مطلق ههنا ردة ومبطل في الفصل الاول ترك الاشهاد انها اخذ بالردة ههنا فانه
حاف اخذ الظالم لها بشهادة لا يضمن والفرق انه الاشهاد للصيانة المأل والاشهاد ههنا سبب
لفوائه سبب وابنه فاصلمها رجل كان لملك ان ياخذها الا اذا قال جعلتها لمن اخذها والفرق
انه اذا قال ذلك فقد ملكها له وقد انفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا تمنع الاسترداد
لانه انكسرت فوقع في حجر رجل واخذته في غيره لا يكره اذا لم يكن اعذر حجة لذلك كما لو وضع مشككة
لا للصيد فتعمل بها صيدا يكره لاخذ واذا وضعها له كاه لصاحبها ويكره مسك الحرام
يكره في غير حاله من عاداتها انها تسمى الى موضع آخر فتخط فلا توقف بخلاف الطب رالاخر
فانه اقرحت فهو لصاحب الام ان عرفت والا تصدق على فقير ثم يشترى هو كما حكى
الشرع حتى من استاده المدواني من انه كان مولا ياكل الحرام فكان يهب الكل للفقير ثم
يشترى بمن رخص امانا رطنا في موضع اخر او احد قوله بالبا ذكر او اشى او احدهما بطل والاخر
جسد فاذ غي كل واحد منهما البطل والذكر فهو بينهما والثاني بيت المال لانه اقطعه والا ضحية هذا
الفقه الرابع اثنى رجل بعد ميت وهو حي بنم فقل المفقود انتهى الفقه الخامس والسادس
ساكن عزم هذا الكتاب ب كتاب الشركة والاشربة وشرب فنبه قد ذكر مسائل هذا الكتاب
في الباب الثالث والرابع والخامس من الفقه الاول الفقه الثاني الفتوى على

على وجه انهما بالفلوس السيرة لا يصح الا في موضع يجرى تجرى النقود والمفاوض العقد مع من لا يجوز
شهادته لا يجوز شركة التراف والوعا والدلائل والشعائين والمحقق بهم الشهود في الحاكم
وان شرط الرجوع للعامل اكثر من راس ماله لم يقع الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مقاربة
ولو شرط الرجوع للعامل عند العامل بصفة واحدة وكل منهما يرجع ماله كافي السراجية اذا عمل
احد الشريكين دون الآخر بعد زواجره فالرجع بينهما بخلاف ما اذا تقبلت لانه من غير عقد
شركة فلهذا اخرجهم كانه لثالث الاجر ولا شيء للاخرين لو قال اشترت اليوم من الفاع التجارة
فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشتركتني فيه فقال قد اشركتك فيه جاز
الا ان يكون قبل قبضة مني احد عما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز ليس لاحد من
بغير اذن الآخر فانه سافر فملك لم يضمن فيما لا حل له ولا مؤنة والرجع بينهما كره الشركة مع الذي
اختلفت رتب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول
للموكل ولو اختلف المولى مع ما العبد فالقول لهم انتهى **الفن الثالث** قد ذكر بعض المسائل
المتعلقة بهدكت في ضمن فصول الفن الثاني من القسم الاول سوى فصول الثاني والثالث والربيع
لاحق رجل له من عظيم بن قوم وكل كوة فاراد ان يفتح كوة اعلى من كوته وليذهب هذه الكوة ليس له ذلك
ولو كان له طريق في سكة من عظمة وباب واره اسفل فاراد ان يفتح بابا اعلى من ذلك كان له الفرق
انه الكوة الاحل ما خذ المال اكثر مما يخذ السفل كذا في الطريق والباب لانه الدخول في الباب لا يتقيد
بجس سقي ارضه او زرعة سقيا معناه اقتدى الى ارض جاره لا يضمن وان سقاء غير معناه
ضمن والفرق ان لا يراج ع العادة قد زجل القى شاة مينة في نهر طاحونة فقال المال بها ال
الخا حوتة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا ضاء عليه ولا فعلية ضاء والفرق انها اذا
كانت لا تحتاج الى الكرى بضاف الى السبل الى السبل لا بخلاف المحتاج فطرة خروفت في حاية
ما تم صب الماء في حاية قل تجسر ولو وقعت القطرة ابتداء في الحل لا يتجسس والفرق انها
اذا وقعت في الماء يتجسس الماء لا يظهر لانه لا يتخلل بخلاف اذا وقعت في الحل لانها يتخلل المرق
اذا وقعت فيها لم يتخلل بها لم يسر ولو وقعت في ماء ووجد الطعم والرجح كذا قبل سكر الفرق
انه ما وقع في المرقه يصرف في معنى مطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء الدقيق اذا اجتمع بحر ثم خبز والفرق
في حل لا يظهر والخبر اذا القى في خرقة في حل يظهر والفرق انه اذا اجتمع امزجت والفرق لا يتخلل
فلا يظهر بخلاف الخبر لان الحل حل في ظاهره فقط **الفن الرابع** ساكت عن مسائل هذا الكتاب
الفن الخامس الجدة في جوارها بالوروس ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاعه الاخر ثم يفتدا
وعى معونة انتهى **الفن السادس** ساكت عن مسائل هذا الكتاب **كتاب الوفاء** منسب بذكر بعض مسائل
الوقف في ابواب بعض الافراد من القسم الاول الباب الثاني والخامس **الفن الثاني** لو وقف على
المصالح في الامام والطبيب والقيم والشراء الدمن والخير والمراج كذا في ابن وهبان على ما بين
في ارض عزه بامر فابن كذا وكذا ولو بنى لنفسه بامر فهو له ولورثه الا ان يقر به بالارض واما
البناء في ارض الوقف فانه كانه ابني المتولي عليه فانه كانه مال الوقف فهو وقف وان كان

وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فانه باذن المتولي
ليرجع فهو وقف وان كان من ماله للوقف وان كان لنفسه او اطلق رفعه لم يضر وانما اضر فهو المصنع
لانه يضره الى خلاصة وفي بعض الكتب للناظر تملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع
مال الوقف الساخر اذا اجر ثم مات فانه الاجارة لا تنسخ الا اذا كان به الوقف عليه
وكان جميع الربع له فانها تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان مغزيا الى عدة كتب ولكن
الطلاق المتولي بخلاف الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا اخرجت اليها المصلحة الوقف كغير
وشره بذكر فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني لا يضر الاجارة العين والعرف من
اجرتها كذا حرره ابن وهبان وليس من الضرورة العرف على المستحقين كما في القينة والاستدانة
القبض او الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بكثر من قيمته ويبيعه بقرضه على ما
ويكون الرجح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا بشرط لصحة الوقف على شيء ويجوز
ذلك الشيء دفنه فلو وقف على الاولاد وولد له صبي ونصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد
له ولدوا اختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد وحبسا مكانا لبنائه قبل ان يبنيه والصحيح
الجواز اخذ من السابقه كما في فتح القدير اقاله الله الشاظر عقد الاجارة جارية التي مستند
الاولى اذا كان العاقد ناظر اقبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر يبيع الاجرة كما
في القينة ومنه عليه ابن وهبان استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط
الواقف الثابتة اذا غصبه غاصب واجرى الما عليه حتى صار كبر الا يصح للزراعة فيضمنه
القيم القينة ويشترى بها ارضه بالثالثة ان يجده الغاصب ولا يضمنه وهي في الثانية الرابعة
ان يرغب في تبديل اكثر غلة واحسن صفة فيجوز على قول ابني يوسف وعليه الفتوى كما في
فتاوى فارسي الهداية اجارة الوقف باقل من اجرة المش لا يجوز الا اذا كان لا يربح احد
في اجارتها الا باقل وفيما اذا كان النقصان يسيرا شرط الواقف يجب ان يباعه لغيره شرط الو
الواقف كقول الشارع اى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مسائل
الاولى ان شرط القاضي لا يجوز الناظر غلة عن غير اهل الثانية شرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة
والثالث لا يربح احد في استجارة سنة او كان في الزيادة تقع للمفقر او فلما في مخالفة دونه
الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعين باطل الرابعة شرط ان يصدق بفاضل
الغلة على من يسل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه والمقيم التصدق على من يقرأ ذلك المسجد
او خارج المسجد او على من ليس له الحصة لو شرط للمستحقين جزاء على معين كل فللقم ان يدفع
القيمة من القدر في موضع آخر لم يطلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة من القاضي
على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي وكان غلاما ثقب السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال
فللقاضي الاستبدال اذا كان اصلي لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بل خيانة ولو عزل له
لا يصح الثاني متوليا كذا في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب للقاضي
او عزل القاضي ان لم يزل القاضي ففقد المحتاج الى الثاني ان الاول عزله بحسب لا يعيده

ولكن لا يابره باء ثبت عنده انه اهل للولاية فاذا املت اعاده ليس للقاضي عزل الناظر بغير شكايه
المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانه وكذا الوضى الواقف اذا عزل الناظر فانه شرط له العزل حال
الوقف صح اتفاقا والا فلا عند محمد ويصح عند أبي يوسف ومثله في بيع واختار واقول الثاني والصدور
اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيله عنه فبذلك
عزله بلا شرط وبطلان ولايته بموته والاختلاف فيما اذا لم يشرط له الولاية في حياته وبعد ماته اما لو شرط
ذلك لم يطل بموته اتفاقا هذا حاصل ما في الهداية والبرزخية والفتاوى على قول أبي يوسف كافي الو
لجته وفي العتاجية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي له فيما وفضي بقوامته لم يملك الواقف
اخراجته انتهى ولم ارجع عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاها ولا يمكن الا لما في الناظر لتعليمه
عزله عند القاضي يكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفه وكذا عن الواقف ولا يمكن منه من العزل مطلقا
لعدم الاشتراط وفي الاصل الاتفاق لكونهم جعلوا له النسب للامام والمؤذن بلا شرط كافي البرزخية العتاجية
اولى بنصب الامام المؤتمر وولد الباني وعشرية الاولى من غيرهم بنى مسجد في محله فزاره بعض
اهل المحلة في العارة فالباني اولى مطلقا وانه شارحوا في نصب الامام والمؤتمر مع اهل المحلة
اي كما يما اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فاختره اهل المحلة اولى وانه كما ناسوا
فمنسوب الباني اولى انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الوقف مقبلا ومرا حافا صدين بذلك
لزوم الاجرة وانه لم تروا ابا النبل ولا شك في صحة الاجارة لانها لم تستاجر للزراعة وهذا مفسد
لما في اجارة الهداية الارض تستاجر للزراعة وغيرها قال في البتة اي لغرض الزراعة كحواشي وغرس
الشجاره نصب لفسطاط وكحوها وفي المعراج وفتح القدير من البيع الفسك ولا يجوز اجارة المزارع
اي الكلا والبيل في ذلك استاجر الارض بغير فسطاط او يجعلها خيرة لغرضه ثم يستبيع المزارع
وذكر الزيلعي للبلد استاجر لابقاف الدواب ومنفعة اخرى انتهى ولا يصل الى المقيل مكانة القبولة
وفي القوم نصف الثمار قال الامام الترمذي في تفسير القراء المقيل زمانة القبولة وسكانه وهي
القرى وس في الآية وهي صاحب الجنة يومئذ يستقر او حسن مقبل وفي القاسوس القائله نصف
الثمار قال قبله فانه وقبلولة ومقال ومقبل واما المزارع فقال في القاسوس اروج الابل اردوها
الى المزارع بالعلم اي العادى والما وفي الصحاح ارض ابل اي ردها المزارع وفي المصباح المزارع رواج
العظم وهو من الرمال الى النيل والمزارع بفتح الميم حيث ماوى الكشيبة بالنيل والناح والباوى مثله
وفتح اسم هذا الموضع خطا لانه اسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر فعل بالالف مفعول بفتح الميم
على صيغة اسم المفعول واما المزارع بالفتح فاسم الموضع من راحب بغير الف واسم المكان من الثلاثي
بالفتح والمزارع ايضا اسم الموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه انتهى فراجع معنى المقيل في الاجارة
الى مكانة القبولة ويدل على صحته قوله لو استاجر خالا لابقاف الدواب ونصب مفسطاط
او يجعلها خيرة لغرضه جاز تخليبه ليعبد باطله ولو استاجر قرية وهو بالمعنى بفتح الميم على المزارع
كافي الثانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كيرة الوقوع في اجارة الاوقاف ينبغي للمتنون ان
يذهب الى القرية مع الاستاجر فيجوز بيعه وبينها او يرسل وكيله او رسولا اجاب المال الوقف

او الوقوف عليه بان فلا يبايعه مولا له يستحق الرجوع وصدقه فلا يصح في حق الموقوف ومن
غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف فالحال على الواقف رجوع عما شرطه بشرط ما
اقر به المقر ذكره المصنف في باب يستقل والحال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحد عمل الا
ان اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا حرفا للواقف الا انفرادا لا آخر كما في فتاوى قاضي خان
ومقتضاها لو شرط لها الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فبطلان ذلك الشرط يثبت
لاحدهما وعلى هذا الوضو النظر لها فانت احدهما اقام القاضي غيره وليس لغيره الا انفرادا الا اذا اقام القاضي كما
في الاساقف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل الفقهاء عند محمد فينبول بموت الواقف عند
أبي يوسف ولا عزله وبطلان ما شرطه لم يموت خلا فالحال في الكل في الدور والولاية المستقلة في يد المستاجر
يسكنه بغيره فاش نصف المسكن او نحوه لا يبرز اهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب
على الحاكم ان يابره بالاستئجار باجر المسكن ويجب عليه تسليم رة السفين المأمنه ولو كان القيم سكر
مع قدرته على الرفع الى القاضي لا عزله عليه وانما هي على الاستئجار واذا نظر الناظر بالساكن فلا اخذ
النقصا منه فيعرف في ماله قضا وديانة كذا في الفقيه عز القاضى فادعي القيم انه اجر له كذا مشعرة
او مشاهنة وصدق السعول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عتبه اجر مثل عمله او وانه يعطيه الثاني
والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى بفتح غلبت التقرير في الوظائف اخذ من جواز تعليق القضاء
والامارة بجامع الولاية فلو مات السعول بطل التقرير فاذا قال القاضي مات فلا او شمرت وطيفة
كذا اقررتك فيها صح وقد ذكره في انفع الوسائل نفقها وهو فق حسن وفي فوائد صاحب المحيط للامام
والمؤتمر وقف فلم يستوفيا حتى مانا سقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا بسقط لانه كان
الاجرة انتهى ذكره في الدرر والفرز وجزم في البقية تلخيص الفقيه بانه يورث قال بخلاف رزق القاضي
وفي النيسوع للجلال السيوطي في غير ما ذكره ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالامانة
اوقاف الامراء والسلاطين كلها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق
من عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة باكل ما وقفوا
غير مستغنى باشرطه ويجوز في هذا الحالة الاستئابة بعزرو غيره ويشا والعلوم وانه لم يكرهوا
ولا استئابة واشترأك اثنتين فاكثر في الوظيفه الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن لم يكن
بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل الاكل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وبارش
الوظيفة لانه عدا من بيت المال لا يجوز عن حكم الشرع يجعل احدهما يتوكله كثير من الناس
من يقولون في ملك الذي وقف فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن الامراء اوقاف
ملكها واقفوها فلها حكم آخر وهي قابلية بالنسبة الى ملكه واذا عجز الواقف عن الرق
الى جميع المستحقين فانه كانه اسلمه من بيت المال روعي فيه صفة الاحقية من بيت
المال فانه كان في اهل الوظائف بصفة الاستحقاق من بيت المال وليس كذلك
قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول ع واولادهم بصفة
الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فاستوفوا في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر في كل من لم يمتنع

ثم الموقوف ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس ناخذ من بيت المال تتبع فيه شرط
الوقف فانه لم يشتر تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالتسوية
اي انما زوجه لهم سني بالفظ وقد اخترت ذلك كثير من الفقهاء في زماننا في سببنا حوا
شنا الى معالم الوقف في مبشرة اوسع محالفة الشروط والمال انما ينقله الكسوطي
عن فقهاء ثم انما هو فيها بقي بيت المال اوله حيث له نافذة قال الاراضي التي ياعها السلطان
وحكم ببيتها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعات شرطه فانه قلت على مذهبي
لذلك اصرا قلت ثم كما بينته في الرسالة الرضوية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
الحمام فاجاب بان الامام البيه او اكانه للمسلمين جارية والقبائل بانه وبينه في الرب له اذا
كانه فيه مصلحة صح وان لم يكن جارية كسج عفار بينهم على قول المشايخ من المفتي به فانه قلت هذا
في اوقاف الامراء اما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فانه السلاطين الشرع امن
وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق في فتح القدير فانه سئل عن
الاشتراف من سباني اذا اشترى في وكيل بيت المال ارضاً ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه
وانما اوقاف السلاطين من بيت المال ارضاً لمصلحة العامة فذكر قاض حاي في فتاواه جواره
وهل يباع ما شرطه انما انما استوا المستحقين عند الضيق فالحال لم يذهب الى المادوي
القدس الذي يبدأ به من انواع الوقف عجارة شرط اوقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العادة
واحتمل لمصلحة كمالا مالم لا يحد والمدرس للمدرسة يعرف اليهم فذكر كتابتهم ثم السراج والسبط
كذلك انتهى وظاهره ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش وما كان بموت
الناس وبيع المالك التاخر من العارة والكاتب بهم لاني كل زمانه وينبغي المالك الجاني المبشرة
لجباية بهم والسواقي ملحق بهم ايضا والمطيع ملحق بالامام بل هو امام المجعة ولكن في المدرس مدرس
المدرسة فظاهرا اخراج مدرس للمجمع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فانه مدرس المدرسة اذا غاب
تخلت المدرسة فهو اقرب الى العارة كمدرس الروم وانما مدرس الجامع كالمدرس فيهم
فلا يكون مدرس المدرسة من الشعاثر ان اوقف المدرس على حكم الشرط انما مدرسو زماننا قد
كما لا يخفى وظاهره في المادوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعاثر لغيره ثم فاذا علمت ذلك
ظهر لك ان الشاهد والمبشرة والشايد في غرض من العارة والمراعي والنجية وكاتب العينة
وحازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي المالك المدرس بالامام وكذا السقايا
لكثرة الاحتياج اليهم لخدمة وظاهره في المادوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط اوقف المستوا
عند الضيق لانه ما جعلهم كالعارية ولو شرط استوا الشعاثر بالعارية لم يغير شرطه انما تقدم عليهم
قد اجماع المالكية في الاوقاف لما شبه الاجرة بشبه الصدقة وشبه الصدقة فيعطى كل شيء ما يشاء
فاخرجت من الاجرة في اعتبار زمن المبشرة وما يقابل من المعلوم والمال لا يعتد
وشبهه بغير اعتبار انما اوقف المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يستر منه حصته ما
بقية من ثمنه وشبه الصدقة المستحق اهل الوقف فانه لا يصح على الاحتيا ابتداء فاذا مات

فاذا مات المدرس في اثناء السنة قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد بشرت مدة ثم مات
او عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مبشرته الى ما شرته من جاب بعدة وبسط المعلوم
على المدرس وينظر كم يكون منه المدرس المنفصل والمنفصل فيعطى بحسب مدته ولا يستر في حقه اعتبار زمن
مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يغير في حكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب
وطبقة ما وهذا هو الكسبة بالفقير والاعدل كذا حره الطوسي في النفع الواسع ثم اعلم ان اعتبار
زمن مجي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجرة على الاقل الثلثة كل اربعة اشهر في اعتبار
اوراك الفسطا فكل من كان محلو قسب تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو محلو قسب السني السني المعلوم من الاقل
كما في فتح القدير لا تنفس الاجارة بموت الموجر للوقف الا في مسكتين ما اذا اجرها الواقف ثم اراد
ثم مات بطلان الوقف برودة في ورشته وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفس ذكره
ابن وهبة في اخر شرح وقفه انما اجرها اوجاب فانهم مال الوقف عليه لم يضمن كما في التارخا
بجلاف ما اذا فرط في حب الوقف حتى ضاع فانه يضمن اقر بارض في بدعته انها وقف وكذا في ثم
اشترها او ورثها صارت وقفا مساوخذة له وكذا انظر ابراهيم في الاقرار وقت حادثه وقف على
اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على اولاد الامير فلان ثم من بعده على ذريتهم وتسليم
وعقبهم من الذكور خاصة وبنات الاناث فاذا انقضت الاولاد المذكور صرف الى كذا فكل قسمة من
الذكور خاصة قبل الاباء والابناء ذوى الابا حتى يستحق السني ولولا ذلك لكان هو قسمة في الابناء ذوى
الابا حتى يستحق الذكور ولو من الابا حتى يستحق السني وهو قسمة في الابناء ذوى الابا حتى يستحق
لاخر كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله من ابك ثم الابا حتى يستحق السني وهو قسمة في الابناء ذوى
سالكهم ولان الظاهر ان مقصودهم حرمات اولاد البنات لكونهم بنسبهم الى ابائهم زكورا كانوا او انثا
وتخصيص اولاد البنات ولو كانوا انثا لكونهم بنسبهم اليه وبقرينة قوله بعد واذ انقضت اولاد الذكور
ولم يبق ابان الذكور ولا ابنا الاولاد وانه اعلم ثم يلحق ان يعم الشافعية جعلوا في الابناء واقفا
بعض الخنفية فرأت الامام الكسوبي في التمهيد ان الوصف بعد الجمل مرجع الى الطهارة الشافعية والى
الاخير عند الخنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وانما يعم في قوله الى الاخير اتفاقا
الاستدانة على الوقف بمصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذ القاضى وانما كان المتولى بعدد من
بستين بنف كذا في الشئ انما انظر اذا فوض النظر لغيره فانه كان له التفويض بشرط صحة مطلقا
والفائ فوض في صحته لم ينع وان فوض في مرض موته صح كذا في الفينة وغيرها والشئ وخزانة الفنين
وغيرها اذا صح التفويض بشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والقول كما حره
الطرسوني في النفع الواسع ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بل شرط وفك بالقي وبني ان له
العزل والتفويض الى غيره كالا ايضا وسكت عن ناظر معين بشرط ثم بعد وفاته لما حكم المسلمين
فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم اولا فاجبت بان ان فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل
الحكم لموته لعدم صحة التفويض وان في زمن موته لا ينتقل له مادام المتوفى له باقيا لبقائه
وعن واقف الشرط مرتب لرجل معين ثم من بعده للقوا فخرج عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى

الى الفقراء فاجبت بالاشغال ليس للقاضي ان يقرر وطيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يمكن للمقر ان يخذ
ان النظر على الوقف ذكره في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم المسجد
بغير شرط فاستغدت منه ما ذكرته بكرة اعطاه فقير من وقف الفقراء ما في ذلك من صدقة فاجبت
الزكاة الا اذا وقف على فقرا فزانية فلا يكره كالموصية كذا في الاختيار ومن معها يعلم حكم المرتب
الكثير من وقف الفقراء بعض العلماء الفقراء فليحفظ اذا وقف على فقرا فزانية لم يستحق مدعيها الا
بنية على القرابة والفقراء ولا بنية ببناء جهة القرابة ولا بنية ببناء جهة فقير معدوم ومن له نفقة
على غيره ولا على غيره فقير ان كانت لا تجب الا بالنفقة كذا في الزم الحرم وان كانت تجب بغير نفقة
فليس بغير كمال ولد الصغير كذا في الاختيار اذا حصل فقير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كل
او بعضه صرف معلوم هذه سنة لا يعطيهما الفاضل عوضا عما قطع وقد استغدت عما اذا
شرط الواقف الفاضل من المستحقين للنفقة وقد قطع المستحقين شي في سنة بسبب التغيير
يعطى الفاضل في السنة لهم ام للفقراء فاجبت للفقراء لا ذكرناه والله تعالى اعلم واذا قلنا
بغيره اننا نرى ان الفقراء لا يفرق لهم مع الحاجة الى التغيير محل يرجع عليهم ما دفعه لكونهم فقرا ما لا يستحقونه
اولا لم اره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع الغائب اذا اتفق الوديع على ان يودع
بغير اذنه وادنى القاضي فانه يفسد واذا ضمن لا يرجع عليه لانه لما ضمن يبين ان المودع ملكه
لاستاء ملكه في وقت التقدي كافي المداينة وغيره قالوا في كتاب الغصب انه المضمونات بملكها
الغائب من مستند ال وقت التقدي حتى لو غيب الغاصب العين الغصوبة وضمنه المالك ملكها
مستند الى وقت الغصب فينفذ بحال سابق ولو اعاق العبد المصوب بعد التخصيص نفذ ولو كان محرمه
عقوب عليه كما بيناه في النوع الثالث في بحث الملك ولا يخالفه ما في الغيب من باب الشروط في الوقف
لو شرط الواقف نفقا وبنه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل
الى مصرف المذكور ثم ظهر دين على الواقف سيرة ذلك في المودع اليهم انتهى لانه انما يفسد المستند في
هذه الصورة التي تظهر الدين وقت الدفع فلا يملك الغائب فكما في النظار استرداده بخلاف
مستندنا لا يستعد لكونه صرف عليهم مع عدم الحاجة الى التغيير وكذا لا يرد ما اذا اذنه القاضي بالدفع
الى مودع الغائب فلما حضر جد النكاح وحلف ابو بكر من رجل وقف دارا على مسجد على انه
فافضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة للعارة هل يعرف
الى الفقراء قال لا يعرف الى الفقراء واما اجتمعت غلة كبره لانه يجوز ان يكره للمسجد حدث
والدار بحال لا نقل قال الفقهاء سن الغيب ابو جعفر في هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن الاجابة
عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج المسجد والدار الى العارة امكن العارة
منها صرف الزكاة الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استغدتا منه ان الواقف اذا شرط
العارة ثم الفاضل منها المستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر
مسك فقير ما يحتاج الى العارة في استيفاء وان كان الآن لا يحتاج الموقوف الى العارة على
القول المختار للمنفعة وعلى هذا فيصرف بين استراط تقديم العارة في كل سنة والى سكوت

44
منه فانه مع السكوت تقدم العارة عند الحاجة اليها ولا بد من عزلها عند عدم الحاجة اليها مع الاستراط
تقدم عند الحاجة ويحذفها عند عدمها ثم يفرق الباقي لانه الواقف انما جعلها للفقراء
ثم اذا استراط الواقف تقدم بها عند الحاجة اليها لا بد من عزلها عند الاستغناء وعلى هذا قيد عمر
خالفنا في كل سنة قدر العارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لاننا نقول قدر علة في النوازل يجوز ان يكره
للمسجد حدث والدار بحال لا نقل فاحصل جاز غراب المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي
الوقف الى الفقراء من غدا خال شي للفقير الى غراب العين المشروطة بغيره اولا وحسن الواقف ناظر على اوقاف
كما هو في العتيق والوقف من كتب الوقف وسر من هذا الفن المتعلقة بكتب الوقف فذكر
في فصول الفن الثاني في الاول الفصل الثاني **الفن الرابع** في اوقاف الفقراء لا يجوز اذ او كل جاز
فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز اذ قبضه ويجوز ان يوقف آجره انما مات ثم مات ثم
فانقضت فقل الواقف اذا آجره ثم ارتدت فانما يصير ملكا لورثته وتنسخ بموته **الفن الخامس** في اوقاف
الواقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة اقرانها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوفيا
وهي في يده اراد وقف داره وقضا صحبي النفا فاجعل صدقة موقوفة على المساكين وبنيتها
الى المتوفى ثم بنت زعان فيحكم القاضي باللزوم او يقول انه قاضيا حكم بضمه فيلزم دانه اسطر قافر
كان صدقة انتهى **الفن الرابع** في اوقاف الفقراء لا يجوز ان يوقف آجره انما مات ثم مات ثم
ابواب الفن في القسم الاول ما يتعلق بالبيع **الفن الاول** احكام الحمل ذكرنا ما ههنا كسنة انه لا يجوز
بيعه وهو تابع لامة في احكام العتيق والتدبير المطلق لا المقيد كافي الظهيرة والاسنبلاد والكثيرة والمريية
الاصلية والرف والملك يساوي كسباية وحق المالك القديم يسري اليه وحق الاسنبلاد في البيع الفاسد
في الدين فباع معه لادرس وحق الاصلية والرف في ثمن عشرة مسئلة وما زاد على ما في المتوفى من جاع
القصولين وينبغي في الدهن فاذا اولدت المرحومة كان ربحا معها بخلاف المستأجرة والكفيلة و
الموصي بخدمتها فانه لا يتبعها كافي الرهن من الرهن لم اره في حكم ما اذا باع جارية وحملها او مع
حلبها او دابة كذلك فان عللنا قولهم بغير البيع فيها لبيع جارية الاحكام يكون مجزئ لا استثناء
من معلوم فصار الحمل مجهولا فقولي غنا بغير البيع لكونه جميع بين معلوم ومجهول لكن لم اره صريحا
وفي فتح القدر بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الام ويجوز بيعها ولا يجوز بيعها بعد بيع الرهن على الاصح
كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت كافر لكان كافر الكافر ما سلم بل يوم ما لكها ببيعها لصيرة الى
مسلم باسلام ابي ولان ان كسبه كافر ولا يتبع امنه في الجنسية فلا يرفع معها الى ولها وكذا لا يتبعها
في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السنة ولا في وجوب القصاص على الام
ولا في وجوب الحد عليها ولا تقتل وتحد الا بعد وضربها ولا يندى الجنين بركة امه فلا يتبعها في سنة
مستل ولا يتبعها في الكفالة ولا جارة ولا ابنا بخدمتها في تسع لا يفردهم كذا ما دام متصلا فلا يباع
ولا يوطئ الا في مسنن احدى حشرة يفردها في الاعتقاد والتدبير والموصية وله الاقرار بالشرط
المذكور في المتوفى في الوصية والاقرار ولم اره في حكم الاجارة له وبنيتها في الصحة لا انها يجوز
للمعدوم فالجمل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالموصية بل اولى ولا فرق في كونه الجنين متصلا

لانه بن آدم والحيوانا فالولد منها صاحب الاشياء لا لصاحب الذكور كذا في كراهية الزانية
وبين نسبة وتجب نفقة لانه ويرث ويورث فانه ما يجب فيه الفرق يكون مورثا
بين ورثة ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له اذا ولدت لاقبل سنة
اشهره ولا يبيح امة في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استخفت الام
ببينة فانه يبيحها ولدها وباقرار لا كما في الكثرة يمكن ان يقال ثمانية ولد البهية يبيح امة
في البيع ان كان معها وقتة على القول بمرور البيع يبيح مطلقا في حق الكل الا في مسئلتين
احدهما لو احال البائع بعد الاقالة حتى ربا نفس محمد على عدم جوازها قبل القبض مطلقا
كذا في بيع الوكيل لا اعتبار للمعنى الا لا لفظا صرحوا به في مواضع منها الكفالة في شرط براءة
الاصل جوازها وهي بشرط براءة كفالة ولو قال بعينك ان شئت او شئت الى اوز يدان ذكر ثلاثة
ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى فلا يبطل التعليق فهو لا يكتسبه ولو وهب الدين لمن عليه
امرا للمعنى فلا يتوقف على التحويل على الصحيح ولو قال اعطني عبدك عني بالف كان بيعا
للمعنى لكنه ضمنى اقضا فلا تراعى شروطه انما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون الامر
للاعتقاد لا بفرد بالف ورط من خمر ولو راجعها لم يفسد النكاح صح للمعنى ولو تكلم باللفظ
الرجعة صح ايضا ولو قال لعبد اذ بنة الى الفافات ضرر كان اذا اناله بالتجارة وتعلق بعقد
بالاداء نظر للمعنى لا لكتابة فاسدة ولو وقف على ما لا يحصى كمن يبيع منظر للمعنى وهو يبيح الجدة
كالقوله لا لفظ يكون بملكك مجهول وينفذ البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت وينفذ
بلفظ البهية مع ذكر البديل وبلفظ الاعطاء والاشراك والادخال والرد والاقالة على
قول وقديتة منفصلا مفردا في شرح الكثرة وينفذ الاجارة بلفظ الهبة والتمليك
كافي في الهبة وبلفظ الصانع المنافع وبلفظ العارية وينفذ النكاح بايدل على ملك العن
للمالك كبيع والشراء والهبة والتمليك وينفذ السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبد بعت نفسك
منك بالف كان احتاقا على قال نظر للمعنى ولو شرط رب المال للمفارب كل الزوج كان المال
فرضا ولو شرط رب المال بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ المعنى ولو لا ينفذ الهبة بالبيع بل بالتمن
ولا العارية بالاجارة بل اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العنق بالفاظ الطلاق
وان نوى والطلاق والعنق في راجح فيهما الا لفظا لا المعنى فلو قال لعبد وان ادبت
الى كذا في كسب بعض فاذا ما اليه في كسب اخر لم يمتنع ولو وكل بطلاق زوجته من غير افعلة على كذا
لم يمتنع وفي الهبة بشرط الوضو نظر الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء الى جانب المعنى
فكانت بيعا انتسابا فنشأ احكامها من الخيارات ووجوب النفقة ببيع الية لا يكون الا لمن
يزعم انه عبده ولولده الصغير كافي في الهبة الشراء اذا وجد نفاذا على الباشرة فلو وقف بغير
الفضولي ولا الشراء الوكيل الخالف ولا اجارة المتوفى اجر الموقوف بمرور الوقت بل بغيره ولو
كالمتوفى وقبل نفاذ الاجارة للتميم وتبطل الزيادة كافي في الهبة الثانية في مسئلة الامير والمعاضي اذا
استاجر اجرا بكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطله ولا يقع الاجارة له كافي في الهبة الثانية

هبة الذرع وصف في الذرع الذي في الدعوى والشهادة كذا في دعوى الزانية المقبولة على كسوم
الشراء مضمونة لا المقبولة على كسوم النظر كما في الذخيرة تكرار الاجاب مبطل الاول الا في العتق على
ما قال كذا في بيع الذخيرة العقود بعد صفحتها القائمة فلا يقبل لم يفسد فلا يصح بيع درهم بدرهم
استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا يفسد اجارة ما لا يفسد البهية كسبي واربع كسبي والاراذ
قبض المشتري البيع فسد الا في مسائل الاول لا بطله في بيع العاتل كافي في الاصول الثانية لو اشترى
الاب لأكمله ولا البهية ولا وطئها لو جارية ولو وطئها ضمن عقربا ولا يفسد اجارة لو كان عقرا لثامنه
لا يجوز ان يترفع بها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلفت البعائ في الصحة والحر
والبطالة فالقول للمعنى البطالة كافي في الزانية وفي الصحة واللفظ والقول للمعنى الصحة كذا
في الثانية والظاهرة التي في مسئلة في اقالة فتح القدر ليراد بيع المشتري امة ببيع المبيع من
البائع باقل من الثمن قبل النفذ وادعى البائع الاقالة فالقول للمعنى امة ببيع المبيع من
العقد ولو كان على القلب تخالفا واذا سمي شيئا واشار الى خلافه كما اذا سمي بافتونا واشار
الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعلوم واحتلفوا فيما اذا سمي حر ويا واث راي حر ويا
قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فسد كذا في الثانية كل عقد عهده جدد فان الثاني باطل
فالصحة بعد الصلح باطل كافي في جامع الفصولين والشك بعد الشك كذا في الفقه والحوالة بعد
الحوالة باطل كافي في التفتيح الا في مسائل الاولى اشتراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين
وقبده في الفقه باين يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يفسد الا فلا الثانية
الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق كحل الحوالة فانها نقل فلا يمتنع كافي في التفتيح
وانما الاجارة بعد الاجارة من استأجر الاول قال الثاني في فسخ الاول كافي في الزانية التحلية
تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري والاجارة والقسمه والصحة مع مال والكتابة
والرهن للراعي والخلع لها والاعتاق على قال للفن لا السيد والزوج هكذا في فصول العاقل
منه بالاشترى شيئا نقل عن بعضهم ونسبها في جامع الفصولين وردت عليها في الشرح بسبعة
اخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كافي في الزانية والابراء عن الدين كافي في اصول
في الاسلام من حيث المهرول وتسليم نفقة بعد الطلاق كما ذكرناه ايضا منه والوقف على قول
الي يوصف والمراعاة والمعاطة الحاق لهما بالاجارة ولا بد من الحاق في سبعة النكاح والطلاق
الا الخلع لها واليه في النذر والاقرار الا اقرار بعقد يقبله والرف والسلم بشرط
التعاقب قبل الاقرار في الصرف فان تفرق قبل بطل العقد الا فيما استهلك رجل بدل الصرف
قبل القبض واختار المشتري اتباع الثاني وتفرق العاقدان ان قبض القيمة من المتلف
قائمة الصرف لا يفسد عما عندها خلا فالحمد كافي في الجمع البيع لا يبطل بشرط في اثنين وثلاثين
بعضه شرط رهن وكفيل واحالة معلولين وكشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة وثلاثين
التمن الى معلوم وبراءة من العيوب وقطع النار للمبيعة وتر على النجيل بعد اوراقها على المقتضى
وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وردت بعيب وجد وكون الطريق

لغير المشتري وعدم خروج البيع ح. ملكه في غير الآتي واطعام المشتري البيع إلا إذا عني ما
يطعم الآتي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها مخلو با وكونه الفرس من الزيت وبيع
العبد إذا قال من فلان وجعلها مبيعة والمشتري في خلاف اشتراط ان يجعلها
المسلم سجدا ويرضى الجارية إذا عنيهم في بيع الدار لكل من المائنة والبودة في الاولاد
الربوثة كهدرا في أربع مسائل في مال المريض فقبض من الثلث وفي مال البتيم والوقف
وفي القلب الرهن إذا انكسر ونقصت قيمة فللراهن تضييع المرتين قيمته وهيب
وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز ابراد العقد عليه بالفرازة صحت استناده
الالوضنية بالذمة يصح افرادها دون استنادهما من المشتري ما لم يره وقت العقد
قبلة ووقت القبض فلا يجازي إذا رآه إلا إذا أحله البائع إلى بيت المشتري فلا يره إذا رآه
الآن إذا عاده إلى البائع الفضولي موقوف في ثلاث فبطل إذا شرط الخيارية للمالك
وعني في التلقيح وفيما إذا باع لنفسه وعني في البذخ وفيما إذا باع عرضا من عاصب عرض
آخر للمالك به وعني في فتح القدر ببيع البروات التي يكتبها إليه ان على العمال لا يصح قادر
وأتمه البخاري جوزوا ببيع خطوط الأتمه ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ثمة ولا
كذلك هنا كذا في الغنية ببيع العدوم باطل إلا فيما يستجيزه الأتمه البقال إذا حاسبه
على ثمنها بعد استهلاكها فإنه جائز استناده كما في الغنية من باع أو اشتري أو أجر ملك
الاقالة في مسائل أخرى كمن اشتري الوضئ من مديونة الميت دار البعشرين وقيمة خمسة
لم يصح الاقالة كمن اشتري المأذون غلاما باللف وقيمة ثلاثة لم يصح ولا بملكه الرد بعيبه
وبملكه بغير الشرط ولا تنفع الاجارة بعد ملك العين إلا في اللقطة وفي اجارة الغرما
بيع المأذون المديونة بعد ما هلك الثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجارة
ولا يقدم الوارث مقامه إلا في القسمة كما في قسمة الولوالجية لا يجوز تفرق الصفقة
على البائع إلا في الشفعة ولها صورتان في صورة الولوالجية الموقوف عليه العقد إذا
إذا اجازة نقد ولا مرجوع له إلا في مسئلة في قسمة الولوالجية إذا اجاز الغريم قسمة الوارث
فإنه لا الرجوع للنفوذ المجردة لا يجوز الاعتراض عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه بالبطال
ورجع له ولو صالح الخيرة بالتجارة بطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجته بالفتك لوثها لم يلزم
ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة ولا على هذا لا يجوز الاعتراض عن الوطائف بالاقاف وخرج
عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرد فإنه يجوز ان يعرض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة
والقبض بالنقل أصح الكفول ببال لم يصح ولم يك وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المورث
في الطريق روايتان وكذا ببيع الشرب والمعتمد لا يبقا العقد الفاسد إذا انعلق به حق المورث
عبد لزوم وارثه انفق في مسائل آخر فاسد فاجر المستاجر صحيحا فللارث نقضا
المشتري من الكره ولو باع صحيحا فلكره نقضه المشتري فاسد إذا أجز فللبائع نقضا
وكذا إذا زوج الفرس حرام إلا في مسألتين أحدهما في الولوالجية كمن اشتري الكلب المسلم

من دار الحرب وودع الثمن وراهم زلوا فادعوا وضامن شوشة جاز ان كان حرا وان كان
الكسيرة لا يجوز الثانية يجوز اعطاء الزيتوف والناقض نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض
تصرف الآتي التدبير والاعتناق والاستيلاء ولا بطلان الكتابة كافي البرازية شرأ الامام لا يثبتها
الصغير ما لا يحتاج اليه خبرنا فذ عليه إذا اشتري من امية ومن اجنبتني كافي الولوالجية
اقالة الاقالة صحيحة إلا في السلم كونه السلم فيه دبنا سقطا والساقط لا يعود كما ذكره الزيلعي
من باب التحالف للثمانين بيع مدبره ومكاتبه لا يره وله ومن باع مال الغائب بطل
بيعه الا ان اباحت المحتاج كذا في نقضات البرازية المقيوض على سوم شرأ مضمونة عند باع
الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمونة سطلها كما بينت في شرح الكسرة وقد مر انفا الجلبه في عدم
رجوع المشتري على باع الثمن عند استحقاق البيع ان يفر المشتري ان باعه من البائع قبل
ذلك فلو رجع عليه رجع عليه كذا في البرازية جاز الشرط في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطل
الآن في بيع الفضولي إذا اشترط للمالك فإنه يبطل كما في فروع الكراسني في دعوى البرازية
المرفق عند الامام الثاني المنفع والحق في الطريق والسبيل وفي ظاهر الرواية المرفق هي الحقوق
استثنى البيع لا يبطل بموت البائع إلا في الاستنضاع فيبطل بموت الصانع أو اختلاف في اصل
التبطل فالقول لنا في السلم واختلاف في مقداره فلا يخالف الآتي السلم رأس المال بعد
الاقالة كمن قبض فلا يجوز التصرف فيه بعد ما قبضها إلا في مسألتين لا يخالف إذا اختلاف فيه
بعد اختلاف ما قبضها ولا يشترط قبضه بعد ما قبض الا فترق بخلافه قبلها بدل الصرف كرأس
المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها فلا يجوز التصرف فيها قبل القبض إلا في مسئلة لا بد من قبضه
قبل الافتراق بعد الاقالة كقبضها بخلاف رأس المال العنابة كافي البصاح الكرماني انتهى **في المسألة الثالثة**
ما فرق فيه البيع الفاسد والصحيح يصح اعتناق البائع قبل قبض المشتري بتكرير لفظ العقد بخلافه
في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففصل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو امره بطحن
الحبلة ففصل كانا للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع شاة ففصل كانت للبائع بخلافه
في الصحيح ولو امره عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم ملك البيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا شيء عليه
ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح ما فرق فيه الاجارة والبيع فسيأتي في الاجارة ما فرق فيه قبض
الرهن والبيع فسيأتي في الرهن ما فرق فيه بيع الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين فسيأتي في
في الوكالة ما فرق فيه الوكيل والوصي فسيأتي في الوصايا وقد ذكر من مسائل هذا الكتاب في
فصول الفن الثاني من القسم الاول كمال **حق الشرب والطريق لا بد خلافا لاذن الحقوق في البيع**
والاقرار والوضنية والصنع ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهن والوقف والفرق في الحقوق
من البيع ونحوه الملك وهو موجود في الاجارة ونحوها الشفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فأنفذ
المقصود عليه هنا لا يجوز اسلام في الحية والدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجماعا والفرق
انما للبهالة في السلم فيه فالاول فاشنة وفي الثاني فلبنة قال بعث هذا الثوب لك
بعثرة فقال المشتري هاته حتى انظر اليه واربع عري فضاغ فلا شيء عليه ولو قال هاته فان

رضته اخذته فضل لزمه الثمن والفرق ان امره لينظر اليه او يبره خبره ليس بيع وامره ليرضاه
وبأخذه بيع بدوي الامر فلهذا استرث هذا كذا فتصدق به او فاعقده او فاقطعه فبيعا
ان فعل ذلك في المجلس كاي بيعة والا فلا والفرق انه في المجلس يمكن ان يجعل هذا شرط البيع كذا
ما بعده لان النظر الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيع الثمن والا
فهو مائة والفرق انه اذا بين ثمن علم انه لم يرض بيده الاتمقابلة وعند عدم ذكره فهو قبض
ما دونه فيكون امانة باع فضا على انه باقوت فاذا لم يوزج باع بطل البيع ولو على انه اخره
جاز والفرق ان الزجاج خلاف الجنس فكما السهم بعد ما وان حضر من الجنس فكما موجودا لكنه
يخرى بقوت الوصف باع اشجارا على انها مثمرة فاذا وجدت غير مثمرة فسد البيع الا اذا بين ثمن
كل واحدة والفرق انه في الاول يبقى البيع بالصفة وهي مجهولة وفي الثاني باع نصف
الزجج من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض من الاكار لا يجوز والفرق ان رب الارض حق
الاستيفاء بخلاف الاكار **الفصل الرابع** في بيع اذا عقد المالك لا يجوز اذا عقده من قام مقامه جاز
فقل بيع المريض بحياة يسيرة لا يجوز ومن ومنه جاز اي رجل باع اباه وصح حلاله فقل اذ
لعبه ان يزوج حرة ففعل فولدت ابنا ومات فورثها ابنها فطالب الابن ماله ابنته
بهراته فوكل المولى في بيع ابيه واستيفاء المهر من ثمة ففعل جاز اي رجل اشترى امه ولا تحل له فقل
اذا كانت موطوءة ابيه او ابنته او محبوسة او اخوته من الرضاعة او مطلقة بثنتين اي جزلا
يجوز بيعه لاسن الشافعية فقل ما عجز بما وجب فليس لم يبيع من اليهود والنصارى لانه اذا
اعلمهم لا يشترطونه ولم يخرى بغير اعلانهم خلاف الشافعية فانه قد عظم طهره فيجوز عند علم اعلان
التمهيذ الخامس اراد بيع داره على انه ان الكسنة ستمها والارز الثمن فالجدة ان يقر المشتري
ان البائع باعها وهي في يده لم يقر بالقبض ولم يكن في يد البائع ولولا ذلك لكانت المشتري
حسب البائع على تسليمها هكذا ذكره للفتوح وخابوا عليه فليعلم الكذب وكذلك عيب على الامام
الا عظم في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع ان يدعي حبلا وينقص البيع قال
والجدة ان يامر البائع ان يقر بائنه من عبده او من فلان حتى لو ادعاه لم يسمع او
عنهما ليس بالكذب وانما البيع انه لو فعل كذا كان حكمه كذا اراد شراء وخاف ان يكون البائع
قد باعه فاراد المشتري ان يستحق البيع يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون حلالا له
فالجدة ان يبيع بضعف الثمن فبما كانت دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة دينار ويدفع الثمن
له بمائة ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من ثمنه فبيع من رجل غريب
ثم الغريب يبيع من المشتري الجدة في بيع جارية يبتغيها المشتري ان يشتريها فحرة فاذا
اشترها عتقت وان اراد المشتري ان كتمه زاد لغيره فبيكون مدبرة اشرا
انا وحب البف وليس معه ان النصف ينقذه ما معه لم ينفذ منه ثم ينقذه فلا فيك التفرقة
بعد ذلك لم يرغب في الغرض الا بربح فالجدة ان يشتري من ثمن شيئا قليلا بقدر مراده من الربح
ثم يستوفى اذا اراد البائع ان لا يجاوزه المشتري ببيع بامر البائع ليقول ان حاصلة

خاصتك في عيبه فصدقه وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالجدة
ان يقر المشتري باع من البائع وانما الاستبراء فالجدة في عدم لزومه ان يزوجه البائع
اولا من ليس بحدرة ثم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل القبض وجب على الاصح او يزوجه
المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها عتقا
كلما شاء وانما قلنا كذا لاننا نقتصر على المجلس او يزوجه المشتري قبله ثم يبيعها
ويقبضها واحتملوا في كراهة الجدة لاسقاطه انتهى **الفصل الخامس** في اخرجوا في الحصري
مسئلة جلية في ان البيع بملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفا جري الكلام بين كسفة
ومشتر في العقود متى بطلت المالك بها معها او بعد ما الى الامر الى ان قال سفا ارايت
لو ان رجلا سقط فانكسرت اكله الكسرة مع ملاقاة الارض او قبلها او بعدها
وان الله خلق نارا في فطنة فاخترت او قبله او بعده وقال غير السفا في قوله
عند اكثر اصحابنا ان الملك في البيع يقع موقعا لا بعده فيقع البيع والملك جميعا من غير
تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا
وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والتمتع وجزعها من عقود المبادلة الى اخرها
كذه **الاحتجاج** الامام الى ما في طريق اللجاج فساد اعرابيا قرينة ما قلتم ببيعة الابن وراحم
فاشتراه بها ثم قال له كيف انت بالسويق فقال اريده فوضعه بين يديه فاكل ما اراد
عطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شرية بخمسة دراهم **كتاب الكفالة والحوالة**
والمدانيات فنبه فذكر في الباب الرابع والسبع من الف من الاول من
القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **الفصل الثاني** في ابراء الاصل موجه لبراء الكفيل الا اذا ضمن
له الف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاؤها قبل ضما الكفيل فانه الاصل براء
دويم الكفيل كذا في الثانية النسخة عن الاصل براء الكفيل الا اذا اصاب المالك
عن قبل العبد بال ثم كفله انما ثم عجز المالك فخرت مطالبة المصالح الى حق الاصيل
وله مطالبة الكفيل الا كذا في الثانية ولو كان الدين موجلا فكفله بقاء الكفيل حل
بموت عليه فقط فللمطالب اخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة
بالامر حتى يخل الاخل عندنا كذا في الجمع اذا الكفيل يوجب براءتها للمطالب اذا اصاب الكفيل
على يد يوت وشروط ابراء نفسه خاصة في الهداية الغور لا يوجب الرجوع فلو قال سكت
هذا الطعام فانه ليس بسهموم فاكل فوات لاضائه وكذا لو اخذه رجل انها حرة فترجها ثم
ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخير ان في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغور
بالشرط كالزوجة امرأة على انها حرة ثم استخفت فانه يرجع على المخير بغيره للمشتق من
قيمة الولد ان يكون في ضمن عقد معاوضة فرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
اذا استخفت بعد الاستبراء ويرجع بقيمة البنا لو بين المشتري ثم استخفت الدار قبل ان
يسلم البنا له واذا قال الاب لا يهل السوق باليوا ابنى فقد اذنت له في التجارة فظهر

انه ابن غيره رجوعا عليه لغزو وركذا اذا ابا بوعوا عبدي فقد اذنت له فباعوه ولمقه دين
ثم ظهر عبد الغير رجوعا عليه كايه الاب حرا والا فبعد العتق وكذا اذا اظهر حرا او مدبرا
او مكاتباً ولا ينفى الرجوع من اضافة اليه والاخر بما بعده كذا في ناذون السراج الوهاج
الثالث انه يكون في عقد مرجع نفقه الى الذافع كالدوية والا جارة حتى لو ملك البو
الدوية او العين المشاهرة ثم استحققتا ضمن المودع والمستاجر فانها جرت
الى الذافع بما ضمنه وكذا من كان بمعاها وفي العارية والهبه لا رجوع لانه القبض
كانه لثقه وعام في المائنة من فصل الغرور من الشيوخ وقد ذكر في الفقه مسائل مهمة من
هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه ولا لا يشتره بنا على قوله ثم ظهر انه اريد من قيمته وقيل
وقد اختلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما اختلفه ويرجع بالثمن منها اذا اشترى بالبيع المشتري
وقال له قيمة متاع كذا اشتراه بنا على ثم ظهر فيه خيب فاشش فانه يرد ويرفعي هكذا
اذا اشترى المشتري البائع ويرده المشتري بغزو والدليل بما قرناه ظهر انه قول الزبلي في
ثبوت النسب انه الغرور باحد امرين بالشرط او بالبا وضمنه قاصر ونفخ على الشرط الثاني
مسألة في باب المشرقات بيع الكثرة اشترى فانا عبد ارثني فانا عبد لا يلزم احدا
احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع ودعوى عليها ولا يمنعها
منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا امر اجنيا بضمانه فطلبه القضاة
منه ففعل الاب احضاره لكونه في يد غيره كافي جامع الفصولين **الثالث** سجانه القاضي اذا
رجلا من المسيوئين جيب القاضي دين عليه فلبس الذين ان يطلب سجانه باحضاره كافي
الرابع ادعى الاب مهر بنف من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب
قائه كانت تخرج في خواجها ام القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا
اغروا لا ارسل اليها من امنائه ذكره الولولي من قام عن غيره لواجب بامره فانه
عليه بادفع ولم يشترط كالا مر بالانفاق عليه ونقصا الا في مسائل امره بتفويض عن هبة
او بالاطعام عن كفارة او باء انكوة ماله او بانه يهب فلا حنى واصله في وكالة البرازيا
في كل موضع يملك المدفع اليه المال المدفوع اليه مقابل يملك مال فانه الامر يرجع بالشرط
والا وذكر كذا في السراج الوهاج من الوكالة فليراجع الكفيل بنفسه مطالب ببيع الاصيل
الى المطالب مع قدرته ان اذا كف بنف نفسه الى شته على ابه ليعر كفيل اصله في ظل الرواية
وهي المير في كفا لا يلزم كافي جامع الفصولين ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفي
الفسر كافي جامع الفصولين كف بنف نفسه فاقرط بالانه لا حق له على المطلوب فلا اخذ
كف بنف نفسه انتهى وهكذا في الزاوية الا اذا قال لاحق في قبله ولا المولى ولا البشيم انا وصيه
ولا توقف انا منو ليه فبند مير الكفيل وهو ظاهر في احواله البدر بوع ضام الخروف
هو ضام الضام الكفا انتهى للكفيل مع الاصيل من السجانه كانت كفا لانه حاله خلاصه منها
اما اذا اوالا ابرا وفي كفيل بزه اليه كافي الصغر ومنع ان يقيد باذا كانت بامره

بامره لا تفصح الكفالة الا برين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء او الابرء فلا تفصح بغيره كبديل
الكتابة فانه يسقط بالتبعية قلت الا في مسألة لم ار من اوضحها قاله الوكيل بالفقه المقررة
المائنة صحت مع انهما تسقط بدونها بموت احدهما وكذا الوكيل بنفقة شهدة مقبل وقد قرر
لكل شهدة كذا او بيوم ياتي وقد قرر لها كل يوم كذا فانها صحيحة كما مر حوايه القاضي باخذ
كفيل من المدعي عليه نفسه اذا برعن المدعي ولم ترك منه موده او اقام واحد او ادعى وقال
شهدي حضور وبأخذ كفيل باحضار المدعي عليه ولا يجري على احط كفيل بالمال ويستثنى من
طلب كفيل نفسه اذا كان المدعي اليوصاية والوكالة وهما في اداب القضاء للخصم واما ادعى بدل
الكتابة على مكاتبه او دين على غيره وما اذا ادعى العبد الماذون الغير المدبوع على مولاه دينا
بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او الماذون المدبوع فانه بكفيل كذا في كافي الحاكم انتهى في
الكفالة **اما** في الباب الثاني ذكره المصريح في الفن الثاني فبذه وفي مسائل البراءة من الذين
اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق لي عليك كايه ابرا حانا كقول لاحق في قبله ان اذا طالب للذات الكفيل
فقال له طالب لا تعلق لي عليه لم يبرء الاصيل وهو المختار كما في الفقه الا يبرء بالبرء الا
في مسائل الاولي اذا ابرا المحتال المحال عليه فذه لم يبرء كذا ذكرنا في شرح الكثرة **الثانية** اذا قال
الديون ابراني فابرا فذه لا يبرء كما في الزاوية **الثالثة** اذا ابرا الكفيل المدبوع فذه لم يبرء كما
ذكره في الكفالة وقيل يبرء **الرابعة** اذا قبله ثم رده لم يبرء كذا ذكره الزبلي من مسائل شتى من القضاء
الابرا لا يتوقف على القبول الا في الابرا في بدل الصرف والسم كافي البدر ابراء بعد دفع الدين
صحيح لانه السقط بالقبض المطالبة لا اصل الذين فيرجع المدبوع فيها اذا ابراه استيفاف
رجوع لا تختلف فيها اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وشرح به ابن دهب في شرح
الهداية وحله هذا الوكيل طلقها بابراؤها عن المهر ثم رفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابراه
ابراة اسقاط وقع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المحتال المحيل بعد الحوال فابطله
ابولوسف رحمه الله تعالى على انها نقل الذين وصحة محمد بن علي انها نقل المطالب فقط وفي
مدائنهات الفقه بتر بقبض ادين على ابراء الطالب المطلوب على وجوه اسقاط
فلنبيح ان يرجع بان يبرء به انتهى ونفخ على المدبوع بقبضها مسائل منها لو عقلت
الرجل بعد ابرا من الذين فانه يكون مضمونا بخلاف هلكه بعد الايض ذكر الزبلي ومنه لو
الوكيل بقبض الذين اذا ادعى بعد الموكل انه كان قبضه في حيوته ورفع له فانه لا يقبل قوله
الا بينة لانه يريد ايجاب الضمان على البت بخلاف الوكيل بقبض العين كافي وكالة الولولي
عنه الذين كالا ابرا منه لانه في مسائل منها لو وهب المحتال الذين من المحتال عليه يرجع
على المحيل ولو بزه لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنه التوقف على القبول على قول بخلاف
الابرا ومنها بخلاف ابرا ومنها لو شهد احدهما بالابرا والاخر بالهبة فقيه قولنا في قبل لا تغير
وبيان في العشرين من جامع الفصولين الابرا عن الذين فيه معنى التملك ومع الاسقاط
فلا يصح تعليقه بغير الشرط الاول نحو اية ادبت الى عذا كذا فانت برى في الباقي واذا ومنى كانه

ويصح تعليل بعض الشرط للثاني نحو قوله انت برئ من كذا على انه يؤدي الى كذا وتام تعريفه في
كتاب النكاح من باب الصلح عن الذين والاول برئ بالرد وللثاني لا يتوقف على قبول
ويصح الاثر عن المجهول للثاني ولو قال الذين المديون امرات احدكم لم يصح للثاني ذكره في فتح القدر
من جوار السبب ولو ابرأ الوارث مديون مورورته غير عالم بموته ثم بانه ميتا فيما نظر الى انه اسقط
يصح وكذا بالنظر الى تملك الالة الوارث لو باع عنها قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما
مخروا به فهذا الاول ولو وكل الذين المديون بامر نفسه فالواصح التوكيل نظر الى جانب
الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكل بانه يبيع من نفسه ويشكل بانه عامل لنفسه
وعلى براءة نفسه والتوكيل من عمل لغيره واجبا عنه في شرح الكثر من باب نفسه بعض الطلاق كونه
قرض جرت فاعلم فكره للمهر من سكنى المهر براءة الراهن كما في الظهيره وما روي عن الامام
انه كان لا يقف في ظل جدار مدونه فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للكل في جهة التملك
فلو كان عليه دين من جنس واحد فرفع شيئا فالتعيين للدفع الا اذا كانا جنسين لم يصح
تعيين من خلاف جنسه ولو كانا واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصف فانه كانا التعيين معتبرا
فانه كانا احدهما حلا وبه رهن او قبض والاخر لا يصح والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدفع
من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان المدفع من المهر وقال
خديجة فالقول له الا في السبب لا اكل كذا في جامع الفصولين كل دين اجله صالح فانه يلزم
ما جله الا في سبعة الاولى في القرض **الثاني** الثمن عند الاقالة **الثالث** الثمن بعد الاقالة وهما القسمة
الرابعة اذا مات المديون المستقرض فاجل الذين الوارث **الخامسة** الشفعة اذا اخذ الدار
بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري **سادس** بدل الصرف **سابع** راس مال السلم **اخر**
الاخر الذين ففنا الاول عليه الف قرض فباع من مفرقة شيئا بالف موهلة ثم حلت في
مرضه عليه دين يقع المقامته والمقرض اسوة للقرض لا يلزم باجله
الا في وصية كما ذكره فيس الربوا وفيما اذا كان محجورا فانه يلزم ما جله في صرف الظهيره
وفيما اذا حكم بالكنى يلزمه بعد ثبوت اصل الدين حذره وفيما اذا حال المقرض به على كفاخل
المستقرض كذا في مدائج القسمة الوكيل بالابرا اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في
الحرارة الا بالعام يمنع الدعوى حتى قضى لا بدانه ان كان بحيث لو علم بالحق لم يبرأ
كذا في شفعة الوارث لغيره لكن في حرارة الضاوي الفتوى على انه يبرأ اقضا وديانته وان
لم يعلم به وفي مدائجات القسمة احالاتنا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وجبت
المهر في الزوج لا يصح قال استنادنا وله ثلاث حيل **احدها** شئ موقوف من زوجها بالمره
فيل الهبة **الثاني** صلح ان شاء مهره شئ موقوف قبل الهبة **الثالثة** الهبة المرأة المهرتين
صغر لها قبل الهبة انتهى وفي الخبر نظر نذكره في احكام الدين من الجمع والفرق الذين
الموجبل اذا قضاه قبل حلول الاجل بغير الطالب لانه الاجل حق المديون فلا يسقط
عكذا ذكره الزيلعي في الكفالة وهي ايضا في الحايبة **وقفت** حادثة عليه بر منوط

مشروط تسليمه في بولاق فلقية الذين بالصعيد وطلب تسليمه في سقطة عنه
الحمل الى بولاق ففقتضى مسئلة الذين انه يجزى على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القسمة
قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا يجزى الا للضرورة بانه يقيم المديون بتلك البلدة
وقد اقيمت به في الحادثة المذكورة لانه وان سقط عنه مائة الحمل الى بولاق فقد استبرأ له
بالصعيد اذا اقر بانه دينه لفلان صح وحمل على انه وحمل عنه ولهذا كان حق القبض
للمقر وببرأ المديون بالدفع الى ايها كان في الخاصة والبرازية التي مسئلة هي ما اذا قالت
المرأة المهر الذي على زوجي لفلان او لوالدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقسمة وهو موط
لعدم امكان حله على انها وكيل في سبب المهر فلا يجزى والحيد في ان المقر لا يصف نفسه ولا يبرأ
منه بعد اقراره المذكورة في فن الحمل منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت النفقة
ان تقع المقامته بدس النفقة بلا رضا الزوج كحل في سائر المديون لانه دين النفقة
اضعف فصار كاختلاف الخيض فشا به ما اذا كان احد الحقيين جنة او الاخر ردب لا يقع
التفاض بلا تراض عند رجل ودفع للمودع عليه دين من جنس الوديعه لم يضر قضا صا
بالدين حتى يكتفوا وبعد الاجتماع لا يضر قضا صا ما لم يحدث فيه قضا وان في يده كفي
الا جمل بلا تجدي فبض نفع المقامته وحكم المصوب عند قيامه في برئ الذين كالوديعه
استنى اذا تعارضت بينة الذين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البيع كذا
في المحيط من باب دعوى الرجلين **الفن الثالث** قد ذكر في فصول الفتن الثاني من
القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **الفصل الثاني** والسادس **الفن الرابع** اي
قبض بالامر اذا ادى لم يرجع فقل عند قبض سببه بامر فادى بعد عتقه **الفن الخامس**
الحيل في عدم الرجوع اذا افسس الحال عليه او مات مقلبا انه يكتب ان الموالة عا
فلان مجهول والبيد في عدم براءة الحمل انه يضمن الحال عليه وانما مسئلة المدائجات
من هذا الفن فلهذا الحيل في ابرأ المديون ابرأ باطلا او ناجدا كذلك او صلح كذلك ان
يقر الذين بالدين لرجل يثق به ويشهد انه اسمه عارية ولو كله يقض ثم يذهب الى القاضي
ويقول المقر انه كان باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فبقوله بذلك فيقول المقر للمقر
انه يمنع هذا المقر من قبض المال وانما يحدث فيه حدثا واجبر عليه في ذلك فخرج القاضى عليه ومنعه
من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرأ او اجل او صلح كان باطلا وانما اجتمع الى امر القاضى لانه
المقر هو الذي يمكن القبض فلا يقيد الحيل فبينة فانه يقض عنه ثم قال المضاف بعده وقال
ابو حنيفة راجح يجوز القبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتاجيله وبراءة وحبيته لانه لا يبرأ
لرجل جازل ليل في قوله الذين لغير الطالب ما الاقرار كما سبق او الموالة او انه يبيع رجل من الطالب
شيئا بالمال فلا يبرأ او يبيع عمارا على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا
اراد المديون التابيل وخاف الذين انه اجله يكون وكبلا في البيع فلم يصح تاجيله بعد
العقد فالجدة انه يبرأ من المال حين وجب كان موجلا الى وقت كذا اذا اراد احد الطرفين

ودين ان يوجب لغيره والى الآخر لم يجره الا برضاة فالحيلة ان يقر انه حصته من الدين وجب
كما هو موجب الى كذا واذا اراد المدعي ان يثبت ان الطالب لم يقره الطالب فليثبت ان الطالب
واخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يثبت ان الطالب لم يقره الطالب فليثبت ان الطالب
تجيبه وتهيئه وتوكيل وتعليك وحدث احده بطلان التاجيل الذي استحقه فلهذا
حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه بلزومه فاذا اصاب هذا ثم ظهر انه اقر بالمال قبل التاجيل
واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجل وحيد اخرى ان يقر الطالب
بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للمطالب سوفا واذا
خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقالوا لا نشهد واعلم ان بعد قراءة الكتاب بين قافيا
اقر احدنا وامتنع الآخر لا تشهد واحلى المقر ونظر فيه فانه لا تشهد وانما قال
له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المقر انما اذا قال له لا كما
الشهادة للبيد في تاجيل الدين بعد موت من عليه اتفاقا على الاصح انه يقر الوارث
بانه ضمن ما على الميت في حياته موجب الى كذا وبصيرة الطالب انه كان موجباً عليه
ويقر الطالب بانه الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته فيوفر الوارث بالبيع
لقضا الدين وهذا على ظاهر الرواية من انه الدين اذا حل بموته لم يورثه لاجل على قبل
انتهى **الفصل السابع** في مسائل من الكتاب **كتاب الرهن** منه فذكر بعض مسائل من الكتاب
في باب الثالث والرابع والسادس من الفصول **الفصل الاول** في الرهن **باب** في الرهن الذي يبيع فيه
بيع المتاع جائزا لا يبيعه المستوفى جائزا لا يبيعه المستوفى جائزا لا يبيعه المستوفى
فمن وجوه في غير ذلك راجع الى رهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبض وجوه في غير ذلك راجع الى رهنه
كذا في شرح الاقطار لا يجوز رهن البنا ببدون الارض فاذا اجره المرتهن لا يبطئ له الاجراء
المرتهن المرتهن في الاجارة فاجر جرح عن الرهن ولا يعود الاجراء رهن العين عند المتاع
على دين له صريح وانفسخ باع المرتهن كل الثمار فكلها لم يضمن باع المرتهن من
زبد ثم باع من المرتهن انفسخ الاول كبره المرتهن الانتفاع بالمرتهن الا بالدين المرتهن
واذا اذله في السكنى فلا رجوع عليه بالاجرة رهنه على دين موعود فدفعه له القبض وامتنع
لا جبر له بيع القاض الرهن بغيره الرهن المفقود على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بموقوف
في الاصل الاجل في الرهن بفسده الرهن اذا عرف الرهن لا الرهن لا يكون لقطعه بل يحفظ
الى ظهور ما كان القول المستند مع البين في قبض الرهن ومقدار رهنه بباختلاف المرتهن كما لو
اختلفا في قيمة الرهن بعد ملكه ولو مات في يد العدل فالقول للرهن ولو كان رهنه بمثل الدين
جاءه العدل وادعى المرتهن انه باع باق من قيمته وكذا في الرهن فالقول للرهن بالنسبة
الى المرتهن لا العدل ما جاز الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك البيع يجوز الكفالة به ذوة الرهن
وجوز الكفالة باعلى الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بجواز اخذ الكفيل قبل وجود المرتهن
الرهن ذكرها في بعض الكرامات انتهى **الفصل الثالث** ما افرق فيه جنس الرهن والبيع لو كان

البيع غايته لا يفرق بين المشتري سليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غايته عن المبيع والمشتري
موتة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الرهن والرهن اذا اعار الرهن من الرهن لم
يبطل حقه في المجلس فلزومه بخلاف النبايع اذا اعار المبيع او اودعه من المشتري سقط حقه
بذلك رده وعفا في بيع السراج الوتاج والبيع اذا قبض الثمن وسلم البيع للمشتري ثم
وجد فيه زبوا او غيره ورده بالنسبة لمرتهن او المبيع وفي الرهن بفسده فلو قبضه المشتري
بانه البا بعد نقد الثمن ونصرف فيه بيع او هبته ثم وجد البايع الثمن زبوا فالبطلان
نصرف المشتري بخلاف الرهن ذكر اسبابه في البيوع وقاضيا في الرهن وقد ذكرت في
جميع فصول الفقه الثاني من القسم الاول من الفصول المتعلقة بالرهن **الفصل الثاني** في
سكت من هذا الكتاب **الفصل الثاني** في جواز رهن المتاع ان يبيع منه النصف المتاع
ثم يرهن النصف ثم يفسخ البيع المبلد في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستره بعد
الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة ولكن يخرج عن الضمان ما دام مستعملا فاذا
فرغ عادله الضمان المبلد في انبات الرهن عند القاضي في عينة الرهن انما يدعي ان
في دفعه بانه رهن عنده وثبت به فيقضي القاضي بالرغبة ودفع الخصومة انتهى **الفصل الثالث**
غير باحث عما سئل عن هذا الكتاب **كتاب الفقه** والشهادة والدعوى منه فذكر في جميع
ابواب الفقه الاول من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **باب** في الرهن **الفصل الثاني**
لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين
لانه القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي العينة او الاقرار او السكول كافي وقف الحائنة ولو حضر
الدعي خط اقراره على ما يخلف ما كتب وانما يخلف على اصل المال كافي قضا الحائنة
وفي بيع العينة اشترى حائنا فوجد بعد القبض على يابه مكتوبا وقف على سكر كذا الزبد
لانها علامة الامتني الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاحت ركنية الوقف على كتاب
او مصحف قلت الثاني مستلذين **الاول** في كتاب اهل الحرب بطل الامانة الى الامام فانه يعمل به
وثبت الامانة لما له كافي سير الحائنة ويمكن للفقير البرت سلطانا بالوظائف في زمان
شأنه كانت العدة انه لا يزور وان كانت العدة الاحتياط في الامانة لمن الدم فلا **الثانية**
يعمل برفقة السبار والفراف والبيع كافي قضا الحائنة ونفقة الطوسي بانه مثبنا
ردوا على الامام مالك في عمله بالخط لكونه الخط يشبه الخط فكيف عموله به هبها وزده ابن هبة
بانه لا يكتب في دفتره الامانة وعليه تمامه فيمن الشهادة وفي اقرار الزانية ادعى ما لا يقال
الدعي عليه كل ما يوجد في تذكيرة المدعي بخط فقد الرهنه لا يكون اقراره وكذا الوقال ما كان
في جريدتك فقل ان اذا كان في البرية شيء معلوم او ذكر المدعي شيئا معلوما فقال
المدعي عليه ما ذكرنا تصديقا لانه التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشار الى البرية
وقال ما فيها فهو على ذلك بضمه ولم لو لم يكن مثارا اليه لا يصح له ان يثبت من عليه
حق اذا امتنع عن قضا فانه لا يضرب وكذا قالوا انه المدعي لا يضرب في طيس

ولا يقيد ولا يغل فلت الا في ثلث اذ الامتنع الا لنفاق حلي قديمه كما ذكر في النفاذ الم
يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كذا في السراج الموجع من القسم واذ الامتنع عن
كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في باب العدة الجامعة اذ الحق يقوت بالتأخير
فيها لا الى الخلف لا يحلف القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم
يحلف الا في مسائل **الا** اذ اتهم القاضي وصي النبي **الثانية** اذ اتهم مولى
الوقف فانه يحلفها نظر النبي والوقف كما في دعوى الخاتمة الثالثة اذ ادعى
المودع خيانة مطلقة فانه يحلفها كافي القبة الرابعة الرهن المجهول **الخامسة** في دعوى
الغصب في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول فضيلة
سنة القضا يقصر على المقضي عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى
الكافة النكاح فلا تسمع دعوى احد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب ولا العقاقير
والنكاح وكذا في الفتاوى والضرر والوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة
فيستدعي الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كافي الخاتمة وجامع الفضولين في واحدة
يتعدى الى من تلقى المقضي عليه الملك منه فلو استحق البيع في المشتري بالنسبة والقضا كما
قضا عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو رهن الباي بعده على الملك لم يقبل ولو استغنى من يدوار
بقضا مينة ذكرت انها ورثها كانه قضا على سائر الورثة والميت ولا تسمع مينة وارث اخر
كافي البرازية وفي شرح الدرر والغرر لا يسمع من باب استحقاق ولكم الحرية الاصلية حكم على
الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروعه وانما الحكم في الملك المورث فعلي
الكافة من الخارج لا يقيد يعني اذا قال زيد لبيك انك عبدي ملكك منذ خمسة اعوام فقال
كبراني كنت عبدك لبيك ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه ادفع دعوى زيد ثم اذا
قال ثم وكبرك عبدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الا في برهن عليه يقبل و
يفسخ لكم تجربة ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه بين **احد** ملحق في ملك سطلق وهو ممتزك
حرية الاصل والقضا به قضا على كافة النسل ان القضا بالعتق في الملك المورث هو
على ذكر منك فانه الكتب المشهورة خالية عن هذه القاعدة انتهى وهذا فائدة اخرى
هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون مينة او بقوله انا حر اذا لم يسبق منه قرار
بالرق كما صرح به في المحيط البرماني **ثانيا** ما كان من قبولها ولا بد من التطابق لفظا او
معنى الا في مسائل **الاولى** في الوقف بقبضها قلمها كافي شهادتها فتعقد القدير مبريا الى
الحصاف **الثاني** في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازية **الثالث** شاهد احدا
بالهبة ولا يقر بالعقبة تقبل **الرابعة** شهدا حد بها بالنكاح والاخر بالسبب وفيها في شرح الزهري
خامسة شهدا حد بها له عليه الفا والاخر انه اقر له بالف تقبل كما في العدة **السادسة** شهدا انه اعتقه
بالعوبة والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والامتنع القبول فيها وهي السابقة **سابعة** وشهدا
انهما تقبل في القذف كذا في القبرية وذكرت في الشرح ستة عشر اخرى فالمستثنى ثلث

لا يثبت
البرازية
في النكاح

ثلاث وعشرون ثم رأت في الحصاف في باب الشهادت بالوكالة مسائل تراو عليها
فلما راجع وقد ذكرت في الشرح انه المستثنى اثنا عشر واربعون مسألة وبينتها مفصل يوم الموت
لا يدخل تحت القضا ويوم القتل يدخل كذا في الولولجية والبرازية والفضول وعليها فروع الا
في مسألة في الولولجية فانه يوم القتل لا يدخل وهي مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل
بينهما بت ارجح مناقض لما قضى القاضي به في يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدعوى ذكر
مسألة الصواب فيها انه يوم الموت يدخل تحت القضا فارجع اليها في ثلث وذكر مسألتها
في خزانة الاكل في الدعوى في تزوجت الموت فلما راجع وقد سبقنا الكلام فيها عليها في الشرح
من باب دعوى الرجلين شاهد النسبة اذا اخر شهادته بغير غدر لا تقبل لفسخه كافي القنية
ابي اخذ الشريكين العارية مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتبين لهما وصيتان ونجاف
سقوطه وحلم انه في تركه ضررا فانه الا في من الوصيتين يجر كما في الثانية وينبغي ان يكون
في الوقف كذلك الشهادة لمجهول غير صحيحة الا في ثلاث مسائل اذ اشهدوا انه كفل بنفسه
فلان ولا تعرفوا اذ اشهدوا برهن لا يعرفونه او بنفسه شئ مجهول كافي القضا الثانية
الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كافي القنية للمقاضي
انه يسأل عن سبب الدين احتياطا فانه الى الخصم لا جبر فيه كما اذا اطلب منه الخصم
اجراج دفتر الحساب امره باجراجه ولا يجبره كذا في الخاتمة قضا القاضي في موضع الاختلاف
لما في موضع الخلاف ومحل الاول فيما اذا كانت فيه خلاف السلف والثاني ليس فيه وانما
هو حادث كذا في التنازع خاتمة ومنهم من فرق بينهما بالاولى والاولى والثاني
كل من قبل قوله فعليه اليدين الا في مسائل عشرة مذكورة في القنية الوضي في دعوى النفاق في
على البتيم او رقيقه وفي بيع القاضي مال النبي وادعى اشتراط البراءة من كل عيب اذا ادعى
على القاضي اجاره مال الوقف او ميثم وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين واختلافها
في اشتراط العوض وفي قول العبد الباي انما ذويه وللاب في مقدار الثمن اذ اشترى لاني
الضغينة اختلف مع الضمير وفيما اذا انكر الاب شراة لنفسه وادعاه لانيه وفيما يدعيه
المتولى من الصرف المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه لانيته الا اذا ادعى ملكه في
الدعوى او الشراج او برهن على ابطال القضا كما ذكره العادي والدفع بعد القضا بواحد مما
ذكر صحيح فيه وينقض القضا فكما يسمع الدفع فيلزم سماعه لكن بهذه الثلاث ويسمع الدعوى
بعد القضا بالتكليف كافي الخاتمة التناقض غير مقبول الا فيما اذا كان محل الخطا ومنه تناقض
الوقفي والوارث كافي الخاتمة الشهادت اذا ابطلت في البعض بطلت في الكل كافي شهادته
الظهرية الا اذا كانا عديين مسلم ونمراني فشهد نمراني عليه بالعتق فانه تقبل
في حق النمراني فقط كان العتاق منها مينة النفي غير مقبول الا في عشر فيما اذا اعلن
طلاقا على عدم شئ وشهدا بالعدم وفيما شهد الله اسم لم يستثن وفيما اذا شهدا
انه قال المسيح ابن الله ولم يقبل قول النصراني وفيما اذا شهد الله هو ولا لم يكونوا فيها

صاحب راعيه ذكره الركن في القضا من على اقراره على يمينه ومن لا فلا الا اذا اذني
ارثا او نفقة او خصانه فلو ادعى او ادعى اخوه او جده وبين او ابن ابيه لا تقبل خلاف الا
الابوة والبنوة والزوجة والولا بنوعه وكذا اسحق ابيه وهو من مواليه تمام في باب
دعوة النسب من الجاهل لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا جمعا او ضرورة فالاول اثبات
توكيل كافر كافر بكافر بن بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيعدى الى خصم مسلم وكذا
شهادتها على عبد كافر بين ومولا مسلم وكذا اشهادها على وكيل كافر موكل مسلم
وهذا خلاف العكس في المسلمين لكونها شهاده على المسلم قصدا وفيما سبق ضمننا وثاني
في مسئلتين في الايه شاهد كافران على كافران وصلى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت
وفي النسب شهد ابن النعماني ابن الميت فادعى على مسلم بحق ونماه في شهادته الى ما مع
لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته الا في الوصية لو كان القاضي غريم ميت
فانبت ان فلا يصح ويبرئ بالدفع اليه خلاف ما اذا دفع له قبل القضا امتنع من
القضا وخلاف لو كان ع. غائب فانه لا يجوزها القضا اذا كان القاضي مدلول
القاب سو كان قبل الدفع او بعده وتماه في قضا الجاهل امين القاضي كالمقاضي
لا عمدة عليه خلاف الوصية لا تلحق العدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي امين
فرق في هذه ومن اخرى وهي ان القاضي لا يجوز عن النصف في مال اليتيم مع وجود وصي له
ولو منصوب القاضي بخلافه مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلتك امين
في بيع هذا العبد واختصوا فيما اذا قال مع هذا العبد والامنع انه امينه فلا تلحق عده و
قد اوضحناه في شرح الكنز وصحة البرازي من الوكالة انه تلحق العدة فليراجع نص القاضي
وصيا في مواضعه اذا كان على الميت دين اوله او لتفدية وصيته وفيما اذا كان للميت
ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا واراد رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان
اب الصغير مسرقا مبيذرا فنصب للحفظ وذكر في قسمه لولو الجاهل موضوعا آخر ينصب فيه فليراجع
طريق نصية ان يشهد واعز القاضي ان فلا نامات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي
فالوصي وصي الميت ولا بل النسب الا قاضي القضاة والامور بذلك لا يقبل القاضي الهدية
الا من قريب حرم او ممن جرت عادة قبل القضا بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لهما وزدت
موضوعين من تهذيب القضاة في السلطة وولي البد ووجه ظاهر فانه منها انما الخوف من
مرعاتها لاجلها وهو ان راعي الملك ذبا ندم لم يراع لاجلها اذا ثبت اقل من المحسوس بعد
الدة والسؤال فانه بطريق لا يحفل الا في مال اليتيم كمال البرازية والمفت به مال الوقف
وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضا القاضي لمن لا تقبل شهادته الا اذا اورد عليه
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته فانه يجوز له القضا به ذكره في السراج الوهاج للقاضي
يفرق بين الشهود الا في شهادته النسب قال في المنتقى حكى ان ام بشر شهدت عند الحاكم
فقال فرقوا بينهما فقلت ليس لك ذلك قال له تعالى ان تقبل احد منهما فقد ذكره احدهما

مطلب
لا تقبل شهادة كافر
على مسلم الا جمعا

احدهما الاخرى فكنت الحاكم شيئا من الزور اذا تاب تقبل بونه الا اذا كان عدلا عنده انص
لم تقبل كذا في المنتقى قضا الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي موالي
في الخلفه كذا في المنتقى الحكم كالمقاضي الا في اربعة عشر مسند ذكرنا ما في شرح الكنز وفيه انه حكم
لا يندى الا في مسئلة وذكر الخلف في باب الشهادة بالوكالة مسند في اختلاف الشافعي
حالف الحكم فيها للقاضي كل موضع تجري فيه الوكالة فانه الوالي ينصب خصما عن الصغير فيه و
مالا فلا ينصب عنه في التفريق بسبب اللب وخيار البلوغ وعدم الكفاة ولا ينصب
عنه في الفرة بالا باج الاسلام واللغة كذا في المحيط لا تسمع البينة على مفر الا في وارث مقربين
بجمل البينة فتقام البينة للمعتدي وفي مدعي عليه اقر الوصاية فيهن الوصي مدعي عليه اقر بالوكالة فيهن
الوكيل دفعا للفر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع
يتوقع الضرر من غير المقر لولا ما فيكون هذا الاصل انتهى ثم رايت رابعا كونه في الشرح في الدعوى
وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع على باعه ولا تسمع على كس
الا في مسئلة ذكرنا ما في دعوى الشرح ثم رايت خامسا في القينة مغر بالاجل ما لم يجرى له خصم
الاب بحث عن البنية فاقرب لا يخرج عن الخصومة ولان تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي
وامين القاضي اذا اخرج عن الخصومة ثم رايت سادسا في القينة لو اقر الوارث للموصي لفلان
لشمس البينة عليه مع اقراره ثم رايت سابعا في اجارة منسبة المفت آقر دانية بعينها من جيل ثم
من اخر فاقام الاول البينة فانه كانه الاخر حاضر تقبل عليه البينة وان كان يقر بما يدعي في الدعوى
وان كان غائبا لا تقبل انتهى كناية الشهادة بكسرة ويكرم التاجر بعد الطلب الذي مسائل ان يكون
عاجزا عن الذهاب وفيما اذا اقام الحق بغيره الا ان يكون اسرع قبوله وان يكون الحاكم جابرا
وان يجزه عدلا بما يسقط وان يكون معتقد القاضي خلاف معتقد الشاهد وان يعلم انه في
القاضي لا يقبل الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا الممدود في القذف والمعرف بالكذب و
شيئا من الزور اذا كان عدلا على ما في المنظومة وفي الثانية القبول لا تقبل شهادة الفرع لاصله
الا اذا شهد لخاله ابن ابيه على ابيه شهادة الفرع على ابيه جائزة الا اذا شهد على ابنه لانه او شهد
على ابيه بطلاق عرة امة والام في نكاحه اذا انقضت بينه الطوع مع بينه الا كراه فبينه الا كراه
الاول في البيع والاجارة في الصلح والاقرار عند البيا فالقول مدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع
وفداه فالقول مدعي الصلح والاقرار عند البيا فالقول مدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع
خلف كل بعقة على صدق دعواه فلا تخالف ولا تسخ ويلزم البيع ولا يمتنع واليمين على المشتري
كافي في الوقفات القضا يجوز تحصيله بقرانه والمكاتب واستثنى بعض الخصومات كافي
للخاصة وحل هذا الامر السلطة بعدم سماع الدعوى بغيره عشر سنة لا تسمع ويجب على كلهما
الراي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين للدعي ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب الحسنة
بين الدعي والمدعي عليه فانه امتنع لا جبر ولا يمتنع في الثانية وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال
عن الزمان والمكان وفي تخلف شهادته رآه جائز كافي الصغير فيه وفيما اذا باع الاب او

او الوصي عقار الصغير فالرأى الى القاضي في نفقة كافى بيوع الحائنه وفي مدة حبس المدونة في
تقييد الجوس اذ حيف فراره وفي حبس المدونة في حبس القاضي واللصوص اذ حيف
فراره كافى جامع الفضول وفي سؤال من يدعي انما اذا اتهمه وفيما اذا اتفق الناظر
مالا يجوز كسب الوقف او رهنه فالرأى الى القاضي ان شغل عزله وان شغل ضم اليه نفقة
العاجر فانه يضمن اليه كافى القينة من سعي في نقضها ما ثم من جهته فسعيه مردود عليه
في موضعين اشترى عبدا وفضله ثم ادعى انه البايع باعه قبله فلا يملك الغائب بكذا
ويرهن فانه يقبل هيب جارية واستولد لها ويرهن يقبل ويستردا والعقد كذا في بيوع
الحلاصة والبرازية وزدت عليها مثل الاولى باعه ثم ادعى انه كان عتقه وفي فتح القدر
نقل عن الشيخ التناقض لا يفر في الحرية وفروعهما انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى
التدبير والاستيلاء تسمع فالبينة في كلام الفتاوى في مثال وفي دعوى البرازية سوى
بين دعوى البايع التدبير والاعتق وذكر خلاف فيها الثانية اشترى رضاء ثم ادعى ان
بايعها كما جعلها مقبرة او مسجد **الثالثة** اشترى عبدا ثم ادعى انه البايع كانه عتقه **الرابعة**
باع رضاء ثم ادعى انها وقف وهي في بيوع الى بينة وفضاها وفضل في فتح القدر فيه
في ارباب الاحتقاق فيلنظر فيه وفضل في النظرية في تفصيل اخر ويحجج وظاهرها في العادة
المعتمد القبول مطلقا الى سماع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاشترى **السادسة**
الوصي او باع ثم ادعى كذلك **السبع** المتولى على الوقف كذا في ذكر الثلاث ودعوى القينة ثم
قال وكذا كل من باع ادعى الفد وشرط العادي التوقيف بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اختلاف
ومن فروغ اصل المسئلة لو ادعى البايع انه فضولى لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى
المبيع لم يقبل بشرط في صحة الدعوى بيب السبب الا في دعوى العين كافى البرازية لا ثبت
البدي في العقار لا بالبينة او علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الغصب كما في اله
القينة والشرارة منه كافى البرازية الشهادة انه وافقت الدعوى قبلت والا لا الا في حال
ادعى دين بسبب فشهد بالمطلق لو كان الشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشهد انها
منكوبة ادعى ملكا مطلقا بتاريخ فشهد بتاريخ على المختار ادعى ان فضل كفسد
فشهد بالافرا بة ادعى الفاكفاله ثم فلا في فشهد اياها كفالها ثم ادعى ملك عين بالشرارة
ب رجل لم يقبل فشهد بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال الدعي هو لي بذلك السبب
ادعى الايقا فشهد بالاجراء والتحليل ادعى الهبة فشهد بالصدق كما في التخصيص وما قبله كان
الحلاصة وفتح القدر وقد ذكر في الشرح ثلاثة وعشرين مسئلة فليراجع الامام يفضي عليه في هذه
والقصاص والنزير كذا في السراجية وفي التهذيب يفضي القاضي بعد الا في الحدود والمقصود
القاضي اذا قضى في محتمد فيه نفقة فضاؤه الا في مس لم ينص اصحابنا فيها لعدم
التضاد لو قضى بطلان التي بمضى المدة او بالتفريق للبرء ان النفاق غائب عا القصة لا يحضر
او بوجه النكاح مزينة او بنتها او بنكاح المعقنة او بغيره المهم بالتقدم او بعدم تأجيل

تأجيل العين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الحيلى او بعدم
وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة
او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه او بنصف لها لمن
طلقها قبل الوطى بعد المهر والتجهيز وبشهادة يخطا بيه او في نقصانه تقبل بالتفريق
بين زوجين بشهادة المرضعة او لقضى لولده او دفع اليه حكم صبي او عيرا وكافرا ولكم
بحرقه او بصفحة بيع نصيب الساكن من قرن حره احدها او بيع منزله الشريعة
او بيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح او بطلان عفو المرأة عن اللغو او
بصحة ضمان الخلاء او بزيادة اهل الحيلة في معلوم الامام من اوقاف السيد وكيل المظلة
ثلاثة بجرد عقد الثاني او بعدم ملك الكافر مال المسلم باع رضاء بدلا لهم او مع درهم
بدرهمين يد ابدا وبصحة صلوة المحدث او بقاءه على اهل المحلة يتلف مال او يخذ القدر
بالنويض او يقرعه في معتق البعض او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها
لم ينفذ في الكل هذا ما عرفت من البرازية والعادة والصيرفة والتأثر حائنه
الشاهد اذ اردت شهادة المالك في ذلك العلة فشهد في تلك المادته لم تقبل البرازية
العبد والكافر على مسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فرددت شهادتهم ثم زال المانع
فشهدوا يقبل كذا في الحلاصة وسواء شهدوا عند من رده او غيره وسواء كان بعد سنين
او لا كما في القينة للخصم ان يطعن في الشاهد او لا يشك انها عدا او محدودة او
شريكه في المشهود به كذا في الحلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والمضومة فاذا
شهد ا على خصم بحق وذكر اسمه واسم ابية وجده وقضى بذلك الحق كانه قضيا بسببه ضمنا
وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر العادي في فصوله فراجعين حكما وذكر
انه احدها بفسخ على الاخر وفرق بينهما في جامع الفضولين فلينظر ويهون منها
القضا وعلا هذا هو شهد ابنة فلانة زوجة فلانة وكلت زوجها فلانا في كذا اعاضه منكم
وقضى بيه كيدها كما قضى بالنزوجة بينهما وهي حادثة الفتوى ونظيره ما في الحلاصة من طريق الحكم
بثبوت الرهبانية انه يعلق رجل وكاله فلا بد دخول رمضان ضم بيبوت التوكيل واصر
القضا الضمني ما ذكره اصحاب المتون من انه لو ادعى كماله على رجل مال باذنه فاقربا
واكثر الدارين فخرج على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كانه قضى عليه قصدا وعلى الاصل الغائب
ضمنا وفي فروغ ونفاصيل ذكرنا ما في الشرح قال في عزانه الفتاوى اذا مات القاضي
انزل خلفه ولو مات واحد من الولاة انزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا ينزل ولاته
وقضاة انتهى وفي الحلاصة وفي عداية الناطق لو مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا
موت امرا الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل نائبه بخلاف
موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل النائب بخلاف ما اذا مات
القاضي لا ينزل نائبه هكذا قيل بيني انه لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان

أول نائب العامة لا يرى أنه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثر من المشايخ استثنى وفي
البرازية مات الخليفة وله امرأ وعمل فأنه كحل على ولاية وفي الخطأ إذا مات القاضي
انعزل خلفاؤه وكذا امرأ الناحية خلاف موت الخليفة وإذا انعزل القاضي عزل
ونائبه وإذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لأنه نائب السلطة أو
العامة ويعزل نائب القاضي بموت القاضي استثنى وفي العادة وجامع القصول
كأن للامانة وفي فتاوى قاضيها وإذا مات الخليفة لا ينعزل قضائه وعملها وكذا
لو كان القاضي ناديا بالاختلاف واستخلف غيره فمات القاضي لا ينعزل
خليفة استثنى ففرق ذلك اختلاف الشيخ في القول بالنائب بعزل القاضي وموته وقول
البرازي الفتوى على أنه ينعزل النائب بعزل القاضي بل على أنه الفتوى على أنه لا ينعزل بموته
بالأولى لكن علل بأنه نائب السلطة فيدل على أنه النائب لا ينعزل بموت القاضي وموته
لا تنهى نائب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم لاحد لأنه نائب السلطة
لهذا قال العلامة ابن القيس ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله وبموته فإنه نائب
كل وجه استثنى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة مذنب
الثاني واحد رخصها الله وعزنا أنما هو نائب السلطة وفي التاتار خاتمة أن القاضي
أنما هو رسول عن السلطة في نصب النواب استثنى وفي وقف القضية لومات القاضي وعزل
يبقى نائبه على حاله ثم رقم يبقى فيها استثنى وفي التهذيب وفي زماننا لا تقدرت الشريعة بغير
الفسق اختيار القضاة استثنى في الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لمصالحه عليه الظن استثنى
وفي مناقب الكرودر في باب أبي يوسف اعلم أنه تخلف الدعوى والتأخير منسوخ باطل والعمر
بالمسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاضى وحزانه المقتضى أن السلطة إذا انقضت
تخلف الشهود يجب على العلماء أن ينهوا السلطة ويقولوا لا تكلف قضائك أمرا أن اطاعوك
يلزم منه سخط الخلق وإيه محضوك يلزم منه سخطك إلى إضرافها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
ولو قال رجعت عن قضائي إذا وقعت في بئس الشهود وأوابلت حكمي لم يصح والقضاة
ماض كافى للمانة وقبده في الخلاصة بما إذا كان مع شرائط الصحة وفي الكثرة بما إذا كان بعد
دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة في مسائل الأولى إذا كان القضاء بعد الرجوع عنه
كما ذكره ابن وهب استنبط من تقييد الخلاصة بالبين **الثانية** إذا ظهر له خطأ وجب عليه
تقضي بخلاف ما إذا تبدل بالجهل **الثالثة** إذا قضى في مجتهده فمخالف لمذهبه فله تقضي دونه
غيره في شرح المنظومة امر القاضي كونه كسالم المحدث إلى الدعوى والامور مع الذين والأمر برب
الأن في مسئلة في العادى البرازية وقف على الفقر فاحتاج بعض قضاة الوقف فامر القاض
بأن يعرف من الوقف إليه كانه بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يفرأ فقرأه فصرح قبل القاض
حكم من قبله أن يترفع البيعة التي الأولى لها من نفسه ولا يمتنع ولا يمتنع لا يقبل شهادته
وأما إذا استثنى القاضي نفسه بنفسه أو من وصى أقامه فذكره في جامع القصولين من

مطلب
لا ينعزل نائب
بموت القاضي

منه خلاصة

يجوز رجوع
القاضي
عن قضائه

فصل تصرف القاضي في مال البيعة فقال لم يخرج القاضي ماله من بيعة وكذا عكسه وأما ما
من وصية أو باع من بيعة وقبل وصية فانه يجوز ولو يجوز من جهة القاضي استثنى ولو باع القاضي
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لمزماه ثم ظهر مال اخر لم يبطل البيع وبشرى باليمن
أرض للوقف بخلاف الوارث إذا باع الثلثين مخذ عدم الاجارة فانه بشرى بقيمة الثلثين
أرض توقفا فله فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظاهر من الوقف لا في مسئلة ما إذا
أعطى فقرا وقف الفقرا فانه ليس حكمه كانه لا يعطى غيره كما في جامع القصولين
وفيها إذا دعى الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فروجها القاضي كانه وكيل فلا يكون فعلا
خبر حكاه لورفع نظيره إلى مخالفته تقضي كذا في القاسمية فالمستثنى مسئلة وقوله ان
فعله حكم يدل على أنه الدعوى إنما هي شرط للحكم القولي دونه الفعل فليد له وقد ذكرناه إذا قام
المقرض مع آخره لا تشهد على وسوءه يشهد عليه كافي للاصالة إذا قال المقرض لا تشهد عليه
بأقر فحينئذ لا يسجد جيل التاتار خاتمة جيل الدانيات ثم قال واختلفوا فيما إذا رجع المقرض
وقال أنا منك لئذروا طلب منه الشهادة قبل يشهد وقبل لا يكلف القاضي عزيم الميت بأنه الذي
واجب لك على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتا بقرار المريض في مرض موته كافي التاتار
خاتمة من كتاب الجبل أنما يجوز إقامة البيعة على المسخر إذا لم يعلم القاضي بأنه مسخر وإن علم فلا
أثبت للموكل عند القاضي بالردة والفسق ولا ينعزل إلى الجمع بالعلم بالفسق حتى يقوم الثاني
واختلف الشيخ في القاضي الأمان يكون في المنشور إذا اتاك كتابي فقد عزلت فلا ينعزل لأنه
طلب من القاضي كناية حجة البر في غيبة خصمه لم يكتب له عند ابن يوسف خلافا لغيره واجمعوا
على أنه لا يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق فالقاضي قضيت كذا عليك بيعة أو أقر بغير
أمر القاضي إلى المحذرة للدعوى واليمين لا يمين على الصبي في الدعوى ولو كان محجورا لغيره
القاضي لسماعها ويخلف العبد ولو لم يوافق بقبول بكنوله وبواخذه بعد العتق الاصح أنه لا تخلف
عن الذين الموجل قبل حلول الأجل لا يقبل قول من القاضي أنه حلف المحذرة الأب هذين
القضا يتخصص بالزمان والمكان فإذا أولة قاضيا بمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره
واللفظ وقف القاضي في غير مكان ولا يمتنع لا يصح واختلفوا فيما إذا كان العقار لا في
ولاية فاختار في الكثرة عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقصر قاضيان
عليه والمخالف أنما هو العقار لا في العين في الذين كافي البرازية وفي القضية قضى ولا يمتنع ثم
اشهد على قضائه في غير ولا يمتنع لا يصح الا تشهد استثنى ولا يقبل شهادته من قال نادى المولى
أنام لا للشك في الأيمان وكذا أمانته كذا في شهادت الولو الجية وتقبل شهادته
حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهدال رصفه وغيره الا بهلال القطر
والاضحى المحدث والافى حد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النسب
كافي الظاهر من النسب وجزم بالقبول ابن وهب وفي تدبير الامة وحرمة المصاهرة
والخلع والايلا والظهار ولا يقبل في عتق العبد بدونه دعواه عنده خلافا لهما واختلفوا

قال القاضي
في مسألة
القاضي

في موضع
القبول
في مسألة

تقدير
الشهادة

على قول المذنب الاصلية والمعتد لا والتكحل بقت بدونه الدعوى كما اطلاق لانه دخل الفرج
والمرءة في حق له تعالى فيا زينهونه من غير دعوى كذا في فرق الكرايتي من التكحل انتهى
المشهور عليه في ان كان حاضرا اكتفت بالشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه
وابيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ ولا الى المرفق ولا يكفي الافتصار على الاسم ان يكون مشهورا
ويكفي النسبة الى الزوج لانه المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها وكيفي والقبول
ومولاه واب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولها انه لا بد
في الجرح بدليته ونسبه اكثر من عشرين لانه البسر والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكت
حلاها ان هذا التكحل من البرازية لا اعتبار بالثبوت الواحد الا اذا قام واراد ان يكتب القاضي
الى اخر فانه يكتب كافي البرازية ذكر في القضية من باب ما يبطل دعوى المدعي قال شمس
شيخ الاسلام القاضي علا الدين المروزي يقول يقع عندنا كثر ان الرجل يقرب على نفسه
بال ومنك ويشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عليه ونحن نقضي ان
اقام على ذلك بينة نقبل وان كان متافضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار انتهى
وقال في كتاب المداينات قال استنادنا وفعت وافعة في زماننا ان رجلا كان يشترى
الذهب الردي زمان الدنيا ونحوه واستحق ثم ثمة فاستحل منهم فابراة عما بقولهم
حلي حال كونه ذلك مستحكما فقلت انا وخبري انه براء وكنت ركن الدين الربيعاني
الا براء لا يصح في الربوا لانه ردة الحق الشرع وقال به اجاب نجم الدين التتكملي معللا بهذا
التفصيل قال بهذا سمعته من ظهير الدين المرحوم في قال ففرب من ظني ان الجواب كذلك
مع نفي ذلك فقلت اطلب الفتوى لا محجوبي عن فرضت هذه المسئلة على علا الائمة للباطي
بانته براء اذا كان الا براء بعد الهلاك ونحوه في جواب خبري انه لا براء فازداد ظني بغير جوابي
ولم اجد ويدل على صحة ما ذكره الزدوي في حن الظهار من جملة صور البيع الفاسد جده
العقود الربوية بملك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربوا مملوكا للقاضي
بالقبض فاذا استملكه على ملكه منه مثله فلو لم يصح الا براء لرد مثله فيكون ذلك ردة
ما استملك لا يرتفع عقد السابق بل يتقرر مقبض الملك في فضل الربوا لم يكن في ردة
فائدة لنقض عقد الربوا يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع ردة عين
الربوا ان كان قائما لارده ضمانه **وقد اقيمت** اخذت من الاولى بانه الشهود اذا شهدوا
انه البعض لا حقيقة له وانما فضل موطاة وحيد نقبل لا يجوز اطلاق الميسر ان يرضى خصم
الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه فنقض القاضي في الاوقاف
مبنى على الصلح فاحرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا من العقود وما يدان
حليته لو غزل بن الواقف من الشتر الشرط وله وولي غيره بلا ضمانه لم يفسخ كافي فيقول
العاذي من الوقف وجامع الفصول من القضاء ولو عين للشاظر معلوما وغزل
نظر الثاني ان كان ما عينه لم يقدر اجره مثلا ودونه اجراه الثاني عليه وان جعل له

لا احوال وظل الزيادة كافي القبة وغيرها ومنها حرة احدث تقرير فرائش المسحوق بشرط
الواقف كافي الزخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة المسئلة ان من اعتمد على امر القاضي
الذي ليس بشيء لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فزعنا فتاوى ابو الواليه ولا يعارضه
تأني القضية طالب القيمة اهل المحل ان يقرض من مال المسجد لا امام فابي فامره القاضي به
فاقرضه ثم مات الامام فطلب لا يقضي القيمة انتهى لانه يقضي بالافراض باذنه القاضي لانه
للقاضي الاقرار من مال المسجد وفي الكافي في الشهادات ان لا يصح ان القاضي اذا علم ان المحضر
لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادته ولا تقبل
شهادته يقبل اقراره كافي ابو الواليه شهدا على انه مات وعلى امراته واقراره انها طلقتها فلا ولي
اولي شارحافي ولا رجل بعد موته فيرض كل انه الحق وهو ملكه فالمراث بينهما كما لو برحنا
على نسب ولده ولو كان بينهما واني بينة سبقت وفضيها لم يقبل الاخرى سئل الشافعي
بالبيع عن الثمن فقالوا لا نفعل لم يقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نفعل تقبل كافي
الصبرية الاصح انه لا يقضي بجواز تحلل الشهادة على المنقبة واجمعوا انه لا يتحللها من
ورا جدار كذا في المحبسي وفي البرازية شهد اطلاق او عتاق وقال لا ندرى كانه
في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كانه يهدى بصدق حتى يشهد وانه صحيح
العقل وفي المراته قال ابو هوزج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى بكلفه اقامة البينة انه الكبرى
هذه شهدا انها تزوجت نفسها ولا نفعل بل هي في الحال امراته ام لا او شهدا انه باع مئة
هذه العين ولا ندرى انه هل هي في ملكه في الحال ام لا يقضي بالنكاح والملك في الحال
بالاستصحاب وانما هذا في العقدش هذا في الحال انتهى وفي البرازية معربا الى الجامع الشافعي
عائذ وانية تنبع دابة وترضع له انه تشهد بالملك والتناج انتهى لا يحلف المدعي او اعلق
المدعي عليه الا في مسئلة ذكرناها في الدعوى من الشرح عم المحيط فقل في انها خرجت من يد الكذب
وغاية فيجب حفظها للعب السطخ لا يفسد عدالة ابو احمد بن حنبل عليه وسلمة اخذت من الصوة
وفها سبب اللعب به على الطريق وذكر تسي في الفسوق عليه كايته في شرح الكرم الدعوى غير انه لا نسع الا
حكي الغصب في المغلول اعاني الدور والعفا رفا فون كانه بينة شهادته الزوج على زوجته مقبولة الا بانه قد
ذوقها كانه قد فذف فيها اذا شهد على امرائها انها قد فذفها فلا نقبل الا اذا كان الزوج اعطىها المهر المدعي
يقول لها في النكاح كانه شهدا ان الخدية تقبل شهادته الذي على شدة الا انه سأل فيما اذا شهدتم انتم على نعم
انه قد اسم جاكاز او بن فلان بغير علمه خراف اذا كانت نعم انية في علمه الا اذا كان مبتا وكان له
ولي مسلم يدعيها فانهما تقبل لارث ويصلي عليه يقول ولية كافي في الغيبة وفيما اذا شهدا ربيعة
نصارى على نصراني انه زني مسئلة اذا قالوا استكرهها ففهم الرجل وحده كافي في الغيبة
فيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافرا انه عبده قضى به فلا القاضي المسلم
كافي البديع لا تقبل شهادة الاشكال نفسه الا في مسئلة القاضي اذا شهد بمقبول في المقبول
وصورته في شهادته الى غيبة ثلاثه فقلوا رجل عمدا ثم شهد وبعده التوبة ان الولي يحلف

قال الحسن لا تقبل شهادة من قال ان يقول اشياء منهم عفا عن وعن هذا الواحد ففي هذا
الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى وكتب في قلمه
القبول لا يزول بانك انت من تظلم انت وادعي انه منته فلذلك هو وان لم
ركبة حكم الحاكم كافي البرازية وعلى هذا فرغ لو اراد شخص ليس عليه اثار مرض اخر شئ لهم
ان يشهدوا انه افر وهو صحيح وكذا عكس لو راوه في فراش او به مرض ظاهر فلهما يشهدوا
انه كان مريضا على الحال لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدوا بصحة او يكفوا قوله فانه ظهر
لهم ما يدل على صحة شهادتهما وان حكوا قوله وينبغي ان يبطل لهم القاضي على ظهره ما يدل على
مرضه فانه اخر وابنه لم يعمل باخباره انه صحيح والا عمل به وهي حادثة الفتوى وفي جنائيات
البرازية يشهد على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات حكم به وانه لم يشهدوا
انه مات من جراحته لانه لم يعلم لهم به وكذا لا يشترط في الحائط المائل ان يقولوا مات من سقوطه
لانه اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا يجب القسامة في
ميت بجرحه على رقبته بغيره بغيره ان يثبت شهادة القبيح لمعتقة الا في مسألة ما اذا شهد
بالشئ من هذا اختلافا كافي للحال ونقبل عليه الا في مسألة ذكرناها في النكاح قال في بطلانها
لثابتية من كتب القضا بالفظه وذكر جراحة من الصحاب في والى حنيفة اذا لم يكن القاضي
له شيء من بيت المال فله اخذ عشرة ما يتولى من الاموال التي والى واقف ثم قال في الاكثار انتهى
ولم ار هذا الاصح بان كان في الائمة ذكر العشرة للمثولي في مسألة الطاحونة لا تخلف مع
البرهان الا في ثلاث ذكرنا في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق البيع ودعوى الاب
لا تخلف بل يطلب المدعي الا في اربع على قول ابو يوسف مذكورة في الخلاصة تقبل شهادة
حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهب في الوقف وطلاق
الزوجة وتقبل طلاقها وحرية الامة وتبديرها والمذمة لمرءى لمرءى والنسب وزدت
خمس من كل مائة ايضا حد الزنا وحد الشرب والاثام والظهار وحرمة المصاهرة
والمرءى بالوقف الشهادة باصله وانما برعيه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له
الحق ولا جواب لها قال دعوى الحسبة لا يجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه
المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القضية فصارت اربعة عشرة مواضع
وهي الشهادة على دعوى ولاية نسبه ولم اصرح بخرج الالف حسبة من غير سؤال
القاضي **واعلم** ان شأنا حسبة اذا اخر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
ونصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعنف الامة وظاهر ما في القضية انه في الكل وهي
في الظهيرة والبنية وقد الفت فيها رسالة قلنا شأنا حسبة الا في الدعوى الموقوف
على اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انها لا تسمع الدعوى الا من التوقيف
كافي البرازية من الوقف فاذا اكله الموقوف جلد لا تسمع دعواه فلا جنى بالاولى
وظاهر كلامهم انها لا تسمع عن غير الموقوف عليه اتفاقا واهل يقبل بخرج الالف حسبة

حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لا يحال بين المولى وعبد قبل ثبوت حقة الام
في ثلاث مذكورة في منته المفتى ولا يحال بين المنقول المدعي به والمدعى الثاني موضعين
منها انما لا يلزم المدعي بناء السبب وتضيق يدونه الا في الثلث ودعوى المرأة الدين على
زوجها والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى شهادة بغيره ثم
العبد يدعي دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين **الاولى** اذا شهد بالحرية الاصلية
وانته حية تقبل لا بعد موتها **الثانية** يشهد وابنه او وصي له باعتقه وانه لم يدع العبد وعفا في
آخر العاوي والاولى مفرغه على الضعف فانه الصريح عنده اشتراط دعواه في العارضة
في الاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى العتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف
من المخطط جامع عبدا ثم ادعى على المشتري الشرا والاعتاق وكان في يد البائع تسعة فيها وانه
كان في يد المشتري تسعة في الشرا فقط ولا يشترط الصحة ودعوى الحرية الاصلية ذكر اسم الله و
ولا اسم اب ابيه لكونه حر الاصل وانه رقيقه صرح به في آخر العاوي وجامع الفصولين
وكذا في الشهادات بحرية الاصل كافي ودعوى القبة القضا بعد صدوره صحيحا لا يبطل
بابطال احد الا اذا اقر المقتضى له ببطلانه فانه يبطل الا في المقتضى بحرية وفيما اذا ظهر
الشهود اعيد او محدودين في القذف بالبنية فانه يبطل القضا لكن لكونه غير صحيح بخلاف
الا في احد وثلاثين مسألة جنتها في شرح الكنترا اذا ادعى او رجل كل منها على خبر ذي
اليد استحقاق ما في يده فاقرا لحدوها وانكر الاخر لم يستخلف المنكر منها الا في ثلثة في دعوى
الغصب والابلاع فانه يستخلف المنكر بعد اقرار لحدوها كافي القضية مفصلة في الخلاصة
كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستخلف الا في ثلاث وذكرها والصواب الا في اربع وثلاثين
وقد ذكرتها في الشرح يجوز قضا الامر الذي لولي القضا وكذلك كتابه الى القاضي
الا ان يكون القاضي في جهة الخليفة ففرض الامر لا يجوز كذا في الملتقى وقد فتينا بانه قول
باب مصر قاضي الحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيهما **الموتى** فليست تقبل
من السلطة باطل لانه لم يقوض اليه ذكره الصدر الشهيد في شرح اواب القضا انه
الموتى لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولا ية فمقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول
مطلقا وعدم جواز استاينة بارسال نائب له في محل قضا له وعمل القضا الا على
ارسل نائب حين التولية في بلد السلطة والظاهر انه باذن السلطة نوع الكلام
فيه حادثة او ادعى انه تفرس في ارض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة على ان
الارض اظهر لها مالك رفع اجرتها وانه المدعي عليه بغيره بغير حق وطالبه بذلك فاجاب
المدعي على بانه الا ان المذكور غرضه مستاجر الوقف فاحضر المدعي شاهدين شهدا بانه غرضه
الهدية المذكورة وزاد احد هاهنا واضع اليد عليه حكم القاضي بالملك للمدعي ولم يطلب البينة من
المدعي عليه **فصل** في الحكم **فاجت** بانه غير صحيح لانه المدعي لم يبين فيها انه خارج او ذوب
وعلى كل حال لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والماصل ان القاضي يستأنف الدعوى

مصر قاضي الحكم
موتى فليست تقبل

الدعوى فانه ذكر الدعوى انه المدعى عليه واضع اليد وانه خارج وصحة المدعى عليه على وضع اليد
وبرهن عليه ثم برهن على الفرض وشهد على طبق الدعوى طلب من الشاظر اليه بما فانه برهن
على ما ادعى فقدم برهانه الجارح لانه الفرض ما يتكرر فليس كالتنازع وانه ذكر المدعى انه وضع
اليده وانه الشاظر المدعى عليه بارضه وبرهن فبرهن الشاظر لكونه خارجا وعمل الترجيع لبينة
الشاظر لكونها قد ثبتت الفرض بحق الموالاتي ونسبة **فصل** لا ترجع بذلك ثم **سئل** لو
ارضا في الفرض **فاجبت** بتقديم بينة الجارح الا اذا سبق تاريخ ذي اليد فيقدم لانه الفرض
ما يتكرر وقال الزبلي انه بمنزلة الملك المطلق وبهذا حكم ثم راي في غصب القينة لو عسر
المسلم في ارض مسلمة كانت سبيلا انتهى فمقتضاها ان يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض
وقفا على باب السيل وظاهره في الاسكان لو عسر في الوقف ولم يفسد له كانت ملكا
له لا وقف وذكر في حرمانه المقتنين من الوقف حكم ما اذا غصب ارضا وبني فيها او عسر
لا تخالف اذا اختلف في الاجل الا في اجل السلم دعوى دفع التعرض سموحة على المفتي به كما
في دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كالا في فتاوى فارسي الهديا اختلاف الشاظر
مانع الا في احدى وتلخيص مسئلة ذكرنا في الشرح اذا اخرج القاضي شي حال فضاء قبل منه الا
اذا اخرج اقرار رجل مجده ونماه في شرح ادب القاضي للصدر لا سمح الدعوى يدس على الميت
الا على الوارث او وصي او موصي له فلا سمح على عزم كافي جامع الفصولين الا اذا اخرج
جميع بالاجتناب وسئل له فانه سمح عليه لكونه زائدا كما في خزانة المقتنين المدعى عليه اذا
دفع دعوى المدعى عليه الملك من فلاء بانه فلانا او دعه اياه اندفعت الدعوى بلا بينة
الا في مسئلتين **الاول** اذا ادعى الارث فانه لا تندفع بخلاف دعوى الشراء **منه** **الثاني** اذا
ادعى الشراء **منه** وقال امرني بالقبض منك لم تندفع والفرق في فروق الكرابسي دعوى
القضاء والشهادة عليه في نسبية القاضي لا تنفع الا في مسئلتين **الاولى** الشهادة بالوقف
بانه قاضيا من قضاء المسلمين قضى بصحة **الثانية** الشهادة بالارث اى بانه قاضيا
من القضاء قضى بانه الارث له صحت وحما في الخزانة ودعوى الفعل من غريبية الفاعل
القضاء لا سمح الا في رتبة مسئلتى القاضي **الثالثة** الشهادة بانه اشتراه من وصيه في سفره **صحة**
وان لم يسموه **الرابعة** الشهادة بانه وكبده باحدة من غريبية والكفل في خزانة المقتنين **الثانية**
نسبة من المتولى وقف من غريبية من نصب حاكم القبيلى **سئل** في نسب فعل الى وصي بغيره كذلك
ويكن يرجع الاخيرين الى الاولى القضاء بالحرية فضاء على الكافة الا اذا قضى بغيره على ملك
مورث فانه يكون فضاء على الكافة من ذلك الخارج فلا نسبه فيه دعوى ملك عبده وسمع فيه
كما ذكره طاحره وفي شرح الدرر والفرار القول المنكر الاجل الا في السلم فله عهده الشريف
الملك وكذا الاستدعاء الى اللزورة كما اذا خاف من القاصب تلف العين فاسترجعها
او اخذها ودفعه ذكره العادى في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصفة ينبغي الجلاء
في النكوة تمنع الصحة وفي المهرية كانت فاشة منه مثل والا فالوسط كعبه وفي البيع

هذا هو اختلاف الشاظر
الا في احدى
مسئلة

وفي البيع والسبع والشحن تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار فاعى الاخر عليه حقا في دار اخرى
فتبايع المقتني المجهولين فانه جاز وفي الاجارة تمنع الصحة في العين او في الاجارة كنهذا
او هذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيها
في الزعم وفي الاختلاف تمنع الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة بهمة على المودع وتختلف
وتختلف الوضعية اتهام القاضي له وكذا المتولى وفي اقراره لا تمنع الا في مسئلة ذكرناها
في باب وفي الوضعية لا تمنعها والبيات الى الموصى ووارثه وفي التف لو قال اعطوا فلانا شيئا
او اخبرني مالي اعطوه ماشاءوا في الوكالة في الموكل فيه وتفاضت منعت والا فلا
وفي الوكيل تمنع كنهذا او هذا قبل لا وفي الطلاق والعتق لا وعلى البيات وفي الحدود تمنع كنهذا
تاريخ هو هذا لا يجوز للمدعى عليه الانتكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فانه للبايع انتكار
ليقيم المشتري البينة عليه يمكن من الرد على بايعه وفي الوضعية اذا علم بالبدس ذكرها في سبوع
النوازل اذا اقام الجارح بينة على النشاج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بينة ذي اليد كذا
اطلق اصحاب المتون **قلت** الا في مسئلتين ذكرنا في خزانة الاكل من دعوى النسب **الاولى**
لو كان النزاع في عبد فقال الجارح انه في ولد في ملكي واعققة وبرهن وقال ذو اليد ولدي ملكي
فقط بخلاف ما اذا قال الجارح ذيرة او كان بينة فانه لا يقدم **الثانية** لو قال الجارح في ولد ملكي
وهو ابنى من امي هذه قدم على ذو اليد اذا برهن الجارح على انه ابنه من امه هذه وهما
حرمان واقام ذو اليد بانه ابنه ولم ينسبه الى امه فهو للجارح **الثالثة** لو كان ذو اليد زينا
والجارح مسلما برهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الجارح قدم الجارح سواء برهن مسلمين
او بكفار ولو برهن الكفار مسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر من
ولا الكتابي على المجوسى في الدعوى الا في دعوى النسب كما في خزانة الاكل او الشهد واله بانه وارث
فلا من غريبية من نسب لا تقبل الا اذا شهد وابان فلا في القاضي قضى بانه وارث فانه تقبل
كما في خزانة الاكل اخر الدعوى او الشهد واله بقرابة كانه اخوه او عمه او ابن عمه لا بقرابة بينوا
انه لانيه وامه او لابنه الا في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما في البرزانه الخيرية
علاوة او اقرار او تكول عن بين او بين اواق له او علم القاضي بعد تولية او قرينة قاطعة
وقد اوضحناه في الشرح من الدعوى الا انه الفتوى على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار
بعدم القاضي وفي جامع الفصولين وعلى الفتوى وعليه بحثنا كافي البرازية من المسئلة
من الدعوى القول قول الاب انه اتفق على ولده الصغير فلو كانت النفقة مفروضة بالقضاء
او بقرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الثانية بخلاف ما لو ادعى النفاق على الزوجة
ومكرت وهذا يمكن ان يقال المدعى اذا ادعى الا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع
رجلا في عين ذكره العادى انها على سنة وتلخيص وجها وقلت في الشرح انها على سنة وافنى
غرض التصديق الاقرار الا في الحد وكافي الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقرينة الا في مسائل
ذكرها في الشرح من باب التحالف القاضي اذا حكم بشي وكتب سجن يجعل كل ذي حجة على حجة

الحاج وذو اليد

النسب ولكم بشهادة القابلين وفتح النكاح بالمنة وفتح البيع بالياقي ونفسق الشاهد كذا
في الخلاصة من كتاب المحرر والسنن **الفصل الثاني** ما افرق فيه الامامة العظمى والقضاة بشرط
في الامام ان يكون قريبا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدده في عمر واحد وجاز تعدد القاضي
ولو في عمر واحد ولا ينزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول ما افرق فيه لكم وحكم الحكم
سبعة عشر ذكر في الشرح في باب الحكم ما افرق فيه القضاة والمحبة للقاضي سماع المدعى عموما
وللمحسب فيما يتعلق بجس أو تظهير أو غش ولا يسمع البينة ولا يكلف ما افرق فيه الشهادة
والرواية بشرط العدل فيها ورواية الرواية ولا يشترط الذكورة في الرواية مطلقا بشرط في الشهادة
بالحدود والقصاص بشرط الحرية فيها ورواية الرواية لا تقبل الشهادة لا صر وقرعة ورفقة كذا
الرواية للعالم الحكم بعله في المخرج والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاة بعله فقيه اصطفا
الاصح قبول المخرج المبهم من العالم بخلاف في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة لا عند تعدد
الاصول بخلاف الرواية اذ اروي شيئا ثم رجع عنه لا يعلل بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم
لا تقبل شهادة الحدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته وقد ذكر في فصول الفن الثاني من القسم
الاول ما يتعلق بهذا الكتاب الا فصول الخامس **الفصل الرابع** اي بيع يجر القاضي عليه بيع العبد المسلم
ككافر والمصحف المملوك اي قوم وجبت عليهم بين فلما حلف واحد صفت عن الباقيين فصل رجب
اشترى دارا بها في سكة ناقذة وقد كان قدما في سكة بخير ناقذة في حجر الخراصة ولا يثبت
حلفوا فان نكلوا قضى له بفتح الباب وان خلف واحد فلا يمين على الباقيين لانه فائدة
التكول وقد امتنع الحكم به بخلاف البعض كما ذكر الهادي عن فتاوى ابي الليث اي شهود
على شريكين فقبلت على احدهما وروى الاخر فقبل شهود نصاري شهدها على نصرائي وسلم
يعتق بعد شتر كان اي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون الشهود حلف فقبل الشهادة
على الشهادة اي شهادة جاز له لكتماة فقبل اذ كان الحق يقوم بغيره او كان القاضي
فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم تقبل شهادتهما بشي وشهد نصرايان
بصدقه فقبل نصرائي مات لانه مسلمان شهدا ان مات نصرايانا ونصرايانا
انه مات مستاقبل النصرايان **الفصل الخامس** اذ ادعى عليه شيئا لا طلاقا لمصلحة لمنع البين
ايقره لانه الصغر ولا جنين وفي الثاني اختلاف او بغيره حفية فبعضه المستعير للبيع
فباوحي المدعى فقبل دعواه ولو ادعى العلم به ولو صبح التوبة وحده بطلت
ولو قال لم اعلم او بيع المدعى عليه من يثق به ثم يهبه للمدعى ثم يستحق المشتري بالبينة
الفصل السادس اخرج الامام الى سبائك فلما رجع مع اصحابه اذ هو باس الى ليلى راكبا
في قطرة فوجد في قضية فيها شهادة قد عاه ليشهد في تلك القضية فلما شهد سقطت
شهادته وقال قلت للمفتيا احسن فقال قلت ذلك حين سكتي ثم حين كنت
بغيتي قال حين سكتي فقال اردت بذلك احسن بابسكوت فامتنع شهادته
كتاب النكاح منبه قد ذكرنا بعض مسائل هذا الكتاب في ابواب الفن الاول من

من القسم الاول **الابواب الثاني** والممس والتمس **الفصل الثاني** الاصل ان
الموكل اذا اذن على وكيله فانه كاي مفيد اعترضا مطلقا وان كان كاي نافعا من
وجه ضار امن وجه فانه اكد به بالنفي اعترضا والاولا وحله فروع منها بعه بخيار فبا حله
بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلا ينفذ من غير ذلك وعما في المحيط ومن غير النوع
بعه بكميل بعه بمرح بعه شنة فبا حله نقدا بخلاف شنة له بعه نقدا ولا بيعا لانه له بعه
نقدا ببعه في سوق كذا فبا حله في غيره نقدا لا بعه الا في سوق كذا لا ونظيره بعه بشهود
فلا مخالفة مع الشئ الا في قوله لا تسع الا بالنسبة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كافي
الصغرى فلا مخالفة بخلاف لا تسلم حتى تقبض لانه التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل
فلا يملك الشئ الوكيل يملك الموقوف كانتا در ولايتها وتمامه في نكاح الجاسع الوكيل
مصدق في برائة ورجوعه فلو دفع اليه الفاضا وامره ان يشتري بها عبدا وبزيد من عبده
الى خمسة فاشترى وادعى الزيادة وكذا الامر بخلافها ويقسم الثمن اثلاثا للشعز بخلاف
شرا المعينة حال قيامها وتمامه في الجاسع لا يبيع عزل الوكيل نفسه الا بعه الوكيل
الا الوكيل بشر اشئ بغير حينه او بيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل
بالنكاح والطلاق والعناق فاختص في الوكيل بشرا معين والخصومة لا يجر الوكيل
وامتنع عن ما وكل فيه لكونه متبرعا في مسائل اذا وكله في دفع حدين وغاب كمن
لا يجب عليه الحل اليه والمغضوب والا مائة سوا وفيما اذا وكله ببيع الرهن سوا كانت شروط
فيه وفيما اذا كان وكيل بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه وفي فروع الاصل لا يجب
على الوكيل بالاحتاق والتدبير والكتابة والهيئة من فلا يبيع منه وطلاق فلا شنة
وقضا دين فلا يبيع اذا غاب الموكل ولا يجر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن وانما يجر
الموكل ولا يجس الوكيل بدين يقبض موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن لا يوكل
الوكيل الا باذن او تعميم تقبض الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكله في عياله بدونهما فغير
الديون بالرفع اليه والوكيل يرفع الذكوة اذا وكله بغيره ثم وثم فرفع الاخر جاز ولا يتوقف
كافي الضحية المانية الوكيل بالشر اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله الا فيما
اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذا في البيع فلا رجوع كافي كفاية الثانية وكيلا لالب
في مال ابنه كالاب الا في مسئين من يسوع الولو الجية اذا باع وكيل المالب لانه في
لم يجر بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع احد الابنين من الاخر يجوز بخلاف وكيله
لما مور بالشر اذا خالف في النفس نفذ على الا في مسئين يسوع الولو الجية الا بغير المسم في دار الرب
او الامرات بباية بشرية بالف ودرع مخالف في النفس فانه يجر عليه بالف الوكيل او اسمي الموكل
المن فاشترى بالكره نفذ على الوكيل الا الوكيل بشر الا بغير فانه اذا اشتراه بالكره لزم الامر المسمي
كافي الواقعة الوكالة لا تقتصر على الجس بخلاف التملك فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر بطلقي
نفسك يقتصر اذا قال انك تطلق وكذا اطلقها انك تطلق كافي لانه الوكيل عامل

مفسر في دار الحديث

لغيره فمضى كما عاينته بطلت ولذا قال في الكفر وبطلت بكونه الكفيل بالان في مسئلة ما اذا
وكل المدبوع ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يتقيد بالمجسوس بغير عزمه وانما عاينته بخلاف
ما اذا بطلت بقبض الدين من نفسه او من غيره لم يصح كذا في البرازية انوكيل اذا اسكت مال
الموكل وفصل بال نفسه فانه يكون متعديا فلو اسكت وبنار وباع وبناه لم يصح كذا في اللامعة الله
في مسئلة ما اذا انكسر الوكيل بالانفاق على اهل داره وفي مسئلة الكثرة للوكيل بالانفاق على اهل داره
كافي **لللامعة** ان الوكيل بالانفاق اذا اسكت المدفوع وتقدم بمال نفسه **الرابعة** الوكيل بقبض
الدين كذلك وعما في اللامعة ايضا وفيه الثالثة فيها بال اذا كان المال قائما ولم يصف الشرأ
الى نفسه الوكيل باعطاء الزكوة اذا اسكت وتصديق باله ثلوي الرجوع اجزا كافي القسمة
ابرا الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عندنا جنيته وانما خطه الحق عنه فمضى
عندنا خلا فالحمد كذا في حيل التارخانية وما خرج من قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل
لنفسه الا والوصي فانه لا يشتري مال البيعة لنفسه والتفيع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيل في شرائه
لغيره كافي **سبع البرازية** الامرا اذا قبض الفحل بزمانه كسج هذا عذرا او اعف عنه ففعله الامور
بعد عذرا كذا في **اللامعة** في ملك النكاح في شيء ملكه في قبضه فلو كان في بيع عذرا نصف
مع عذرا امام وتوقف عندنا وفي شرائه عندين ولم يستم ثمنه كاشري احد عاينته او في
قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا قبض ان قبض المال معا كافي البرازية فاذا اوكله ببراءة
عبد كاشري نصفه توقف ما لم يشتري اب في كافي **البرازية** الكثرة الوكيل اذا اوكل ببراءة
وتفيع واجاز ما قبل وكيله نفذ الا الطلاق والعناق التوكيل صحيح فاذا اوكله ببراءة فلو كان
في شرائه كذا ففعله المشتري الوكيل رجع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على
الامر كافي فروع **اللامعة** الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة فله كل شيء الا الطلاق الزوجية
وعشق العبد وقف البيت وقد كتبت فيها رسالة الامور بالذفع والى فلان اذا ادعاه وكذبه
فلان فالحق له في براءة نفسه الا اذا كان حاصبا او مدبونا كما في منظومة ابن وهبان
بعث المدبوع المال على يد رسول فملك فانه كما رسول الذابن هلك عليه قول الذابن
ابعث بهما مع فلان ليس سارة منه فاذا هلك هلك على المدبوع بخلاف قوله ادفعها الى
فلان فانه ارسل فاذا هلك هلك على الذابن وبيان في شرح المنظومة لا يصح توكيل
مجهول ان الاسقاط عدم الرضى بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء شرح
الكثرة من التوكيل مجهول قول الذابن المدبوعه من جاك بعلامة او من اخذ صيغتك
او قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح فانه توكيل مجهول فلا بد بالذفع اليه كافي القسمة الو
الوكيل يقبل قوله بيمين فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
قبضه في حياته ودفعه فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كافي **الاولوية** من الوكالة وتقد ذكرناه
في الامانات وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشتري لنفسه وكالة الثمن منشورا وفيما اذا
قال بعد موت الموكل بعت من فلان مائة درهم وقبضها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه

فانه لا يصدق بانه كان البيع قائما بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولو الجية من فصر
الراجع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جاسع الفصولين كما ذكرنا في الاول قال فلو قال
كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عما يملك الشاؤه فكان
منها وقد بحثت بانه ينبغي ان يكون بقبض الوكيل كذا في ذلك ولم يثبت لافرق بينه وبينها
بانه الوكيل بقبض الدين ببراءة يحجب الضمان على الثمن اذا الذبوع نقض بامثالها كذا
الوكيل بقبض العين لانه يبرئ نفق الضمان عن نفسه اشتري وكذا في شرح الكثرة في باب التوكيل
بالمنصومة والقبض مسئلة لا تقبل فيها قول الوكيل بقبضه قبض في الوقائع الحسنية
الوكيل بقبض الفرض اذا قال قبضته وصدة الفرض وكذبه الموكل قال قول الموكل اذا مات الموكل
بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفالكافي **سبع البرازية** اذا قبض الموكل الثمن من المشتري
صح كسحا نا في الصرف كذا في مينة المفتي الوكيل اذا جاز فعل الفصولي وكل ما اذا ان
وتفيع وحضره فانه ينفذ على الموكل لانه المقصود حضوره ان في الوكيل بالطلاق والعناق
لانه المقصود عيارته والخلع والكتابة كالبيع كافي مينة المفتي الشيء المقصود الى اثنين
لا يملكه احد عاينته كالكيلين والوصيتين والتاخرين والقاضيين والمكلمين والمودعين و
المشرد لطلها الاستبدال والادخال والخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له
او الاستبدال مع فلان فانه للواقف الافراد دون فلان كافي **اللامعة** من الوقف الوكيل
لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا امر المودع بدفعها الى فلان فدفعها له
ولم يعلم بكونه وكيلا وهي في اللامعة بخلاف ما اذا اوكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل
بالوكالة فدفعها له فاما لك فمخرجة في قضبان انها شاذة اهلكك وهي في **اللامعة** **الفصل الثالث**
ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين **صحة** ابر الاول من الثمن وحظه وصنم و
يصح من الثاني صح من الاول قبول لواء الامن الثاني وصح من الاول اخذ من الرهن لاسن
الثاني وصح منهما اخذ الكفيل وصح ضامه الوكيل بقبض المدبوع فيه ولا يصح ضامه الوكيل
في البيع المشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين الا الوكيل بالبيع به المشتري
مطالبة الوكيل باذ فعله اذا سلم للموكل بعد فتح البيع بخلاف الوكيل بقبض الثمن ولا
يصح نهي الموكل المشتري عن الذفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بقبض وقد ذكر في فصول
الفصل الثاني من القسم الاول ما يتعلق بالوكالة الا في فصول الثاني والثالث **الفصل الرابع** من
عن هذا الكتاب **الفصل الخامس** الجلية في جواز شرائ الوكيل العين لنفسه ان يشتريه بخلاف جنس ما
امر به او باكثر مما امر به او بغيره بالشر لنفسه كخبره موكله او يوكل في شرائه الحيلة في صحة ابر
الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اراد الوكيل
انه اذا ارسل المتاع للموكل لا يقبل فالحيلة ان ياذنه له في بيعه وكذا الوارد الا بداع يستأذنه
ويرسل الوكيل مع اجر له لانه الاجر الواحد في عماله او يرفع الوكيل الامر الى القاضي فياذنه في
ارسالها اشتري **الفصل السابع** ساكت عن هذا الكتاب **كتاب الاقرار بيمينه** قد ذكر ما يتعلق

هذا الكتاب في الواب الف الف من القسم الاول الباب الثاني والرابع والخامس الف
الثاني المقر له اذ كذب المقر بطلان اقراره الا في الاقرار بالبرية والنسب واولا العتاق
كما في شرح الجمع معلل بانها لا تخل بالنقص ويزاد الوقف فانه المقر له اذ رده ثم صدقة
صح كما في الكساف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية الاقرار لا يجتمع البينة لانها
لا تقام الا على منكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كذا في وكالة التي بنيت الاقرار للمجهول بطلان في مسئلة ما اذ ارد المشتري
البيع لم يبع فبرهن الباع على اقراره انه باع من رجل ولم يبعه قبل سقط حق الرد كذا
في بيع الوكيل لا يستجيز اقراره بعدم الملك له على احد القولين الا اذا استاجر المولى
عده من نفسه لم يكن اقراره بغيره كافي القينة اذا اقرت شي ثم ادعى الخطأ لم يقبل كذا في
الاقرار بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جاسع له
الفصولين والقينة اقراره بطلان الا اذا اقر السارق بغيره فقد افسى بعض المتأخرين
بعضه كذا في سرقة النظرية الاقرار اضرار الاشفا فلا يطيب له لمو كانه كاذبا الا في مسائل
فانما يتردد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكة ولو اقرت ثم انكر خالف على انه ما اقرت
على انه انشا ملك لكن الصحيح تخلفه على اصل المال من ملك الاشفا ملك الاخبار كالوصي والمولى
المراجع والوكيل بالبيع ومنه الخبر وتعارفه في ايمانه للجامع قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة
الوصي على البيع فانه يملك انشا ما دونه الاخبار بها المقر له اذ ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق
فلا شيء له الا في الوقف كما في الكساف من باب الاقرار في الوقف لا اختلاف في الموقف يمنع القينة
وفي سبيل الاقرار بعين ودية او مضاربة او امانة فقال ليس ودية لكن لي عليك الف
من ثم يبيع او فرض فلا شيء لهما الا انه يعود الى تصديقه وهو مقر ولو قال اقرت فقلت فله اخذها
لا تخافها في ملكه الا اذا صدقه خلا فالابن يوسف ولو اقرتها غصب فله مثلها للرد في حق الفين
كذا في جامع الكبير المقر اذا صار مكرضا باشر عا بطل اقراره فلو ادعى المشتري انشا بالباق والبيع
بالفين واقام البينة فانه المستفيع ياخذ بالفين لانه القاضي كذب المشتري في اقراره
وكذا اذا اقر المشتري بانه المبيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء الرجوع
بالبينة على بايعه وانه اقراره للبايع كذا في قضاء الحامصة ومنه ما في الجامع ادعى حكيمة كذا
معيقة فانكر فبرهن المدعي وقضى على الكفيل كانه الرجوع على المدعي اذ اذ كان بامره وخرج
عنه هذا اصل مسئلة في قضاء الحامصة بجمعها انه القاضي اذ قضى بمسئله الحال لا يكون
مكرضا له الا في الوافر المشتري انه الباع اعقوب العبد قبل البيع وكذا في الباع قضى بالنسب على
المشتري ولم يبطل اقراره بالعق حتى يفتى عليه ان يثبت اذ ادعى المدعي الايقاع والا ابراء
على رب الدين فخر وخلف وقضى له بالدين لم يبرأ العزم كذا في حق لو جدد بينة تقبل وزد على
الاولى اقر المشتري بالملك للبايع صريحا ثم استحق بينة ورجع بالنسب لم يبطل اقراره فلو
عاد اليه يوم من الدهر فانه يؤمر بالنسب اليه **الثاني** ولدت وزوجها غائب وفطم بعد

بعد المدة وفرض له القاضي النفقة ولها مائة ثم حضر الاب ونفاه ول عن وقطع النسب
ولها اختان في تلخيص الجامع من الشهادة وعلى هذا الوافر بغيره عبد ثم اشتراه عتق عليه لارجع
بالنسب او بوقضية دار ثم اشتراها كالا بغيره مسئلة الوقف مذكورة في الكساف قال الوافر
بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا موقوفة لغيره انتهى وقد
ذكر في البرازية من الوكالة طر فاسد المسائل المقر اذا صار مكرضا باشر عا وقد ذكر في جزالة الاكل
مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل مات على ثلاثة ابناء عبد وله ابن فقط فادعى رجل
انه الميت او وصي له بعد يقال له بيز فبرهن المدعي قضى له بسا لم ولا يبطل اقرار الوارث بيز فلو
بشتره الوارث صح وعزم قيمته للموصي له ثم ذكر بعد مسائل متخالفها فلارجع قبل قوله ولد الاقرار
حجة قاصرة على المقر تنعدي الى غيره فلو اقر المورث ان له لغيره لا تنفع الاجارة الا في مسائل
لواقرة الزوجه يدس فله ان يفسد الزوج ولو اقر المورث يدس لا وفاء له الا من بين
العين فله بيعها لقضائه وانه تضرر الاستاجر ولو اقرت مجهولة النسب بانه بنت اب زوجها
وصدقها الاب الفسخ الكحل مبنها كذا اذا اقرت بالرق ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار
بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد امته المبيعة وله اخ ثبت نسبه ونقدي الى عزاء الا في
الميراث كونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد خرة في حيوة اخيه صحت وميراثه لولده
دونه اخيه كافي للجامع بلع المبيع ثم اقر انه المبيع كانت تلجيه وصدقه المشتري فله الرد على بايعه
بالبيع كافي للجامع الاقرار شيء محال باطل كالا وقرت تارش يده التي قطعها شمسانه درهم وبيده
صحيحه لم يلزمه شيء كافي ان تارخا بغيره من كتاب الجبل وعلى هذا الفتى بطلان اقراره
بهدر من السهام لوارث وهو ازيد من القرينة الشرعية لكونه محالا شرعا مثل لومات عجم ابن
وبنت فافر الابن انه الزكة بينهما نصفين بالسوية فلا اقرار باطل كذا ذكرناه لكن لا بد من كونه
محالا بكل وجه والا فقد ذكر في التارخا بغيره من كتاب الجبل انه لو اقرت له هذا الصغير على الف درهم
فرض اقرضته اومن ثم يبيع باعته صح الاقرار مع انه الصبي ليس اهل البيع والقرض ولا يتصور
انه منه لكن انما يبيع باعته اقراره هذا المقر محل الثبوت الذي للصغير عليه في الجمله انتهى وانظر
الى قولهم انه الاقرار للمحل صحيح ان يبين سببا صالحا كالميراث والوصية وانه بين بالبيع
كالباع والقرض بطل لكونه محالا بملك الاقرار منه لا يملك الاشفا فلو اراد احد الدائنين تاجيل
خصه في الدين المشترك والى الاخر لم يجز ولو اقرت جين وجب موجبل صح اقراره ولا
يملك المقذوف العضو عن القاذف ولو قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقطت
كذا في جيل التارخا بغيره من جيل المدائيات وفرغت على هذا الوافر المشتري وطال الرجوع انه
بستحق فلا بد منه صح ولو جعل لغيره لم يصح وكذا المشتري وطال النظر على هذا وعلى هذا الوافر
قال المريض مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم يسمع الدعوى عليه من وارث اخر
وهي الليلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا ابراءه فانه يتوقف
كافي جيل الماوى للفتى وعلى هذا الوافر المريض بذلك لا يجزى لم يسمع الدعوى عليه شيء

الصورة ان فلان كان جرحه ومات منه لا يقتل لانه القضا حق الميت الخ ثم قال ونظيره
ما اذا قال المقتول لم يقتل فلان الخ لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره ولا
لا انتهى الفصل في المرض اخطارية من الفعل في الصحة الا في مسألة استناد ان نظر النظر لغزوه
بلمشرط فانه في مرض الموت صحيح كافي الشئمة وغيره وفي كافي الحاكم باب الاقرار في المرض
لو اقر المصاب بمرج الف درهم في المال ثم قال غلطت ثمنها خمسار لم يصدق وهو ضامن
لا اقرية انتهى اختلاف في كونه اقرارا لو اقر في الصحة او المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض
في كونه في الصحة او البلوغ فالقول المدعي الصحة كذا في اقرار البرزانية وكذا الوطلي او اعني ثم
قال كنت صبورا فالقول له وان استدل الى حال الجنون فانه كانه معهودا قبل والا فلا مات
المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا انه المقر له صدق المقر وكذا في قبض كافي الفقه
اقر في مرضه يعني وقال كنت فعلت في الصحة كانه بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى
زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه ثمن ببيع هذا العبد فلان في صحة و
قبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن لا بقدر
الثمن وفي العادي لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد مملوكا مات قبل مرضه انتهى
وتما في شرح ابن وهب ان مجمل النسب الا اذا اقر بالرق لانه لا يصدق المقر له صرح به
انه كانه قبل تأكيد حرية بالقضا اما بعد قضا القاضي عليه كذا كامل وبالقضا في الاطراف لا يصدق
اقراره بالرق بعد ذلك واذا صرح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنان والمدة واحكامه
العبد وتما في شرح المنظومة وفي الفقه يصدق الا في خمسة زوجة ومكاتبه ومدبره وام
ولده ومولى عتقه اقر بالعتق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهانه كذا في البرزانية وظاهر كلامهم
انه القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لانه القضا بالملك يقبل النقص
لعدم تعدية كافي البرزانية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يستدعي دعوى احد فيه لغير المحكوم له
ولا برهانه كذا في البرزانية لما قدمت انه القضا بالنسب ما يستدعي فعل هذا الواقر عند مجمل
انه ابنه وصدقه ومثله يولد لولد وحكم به بطريقه لم تنفع دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد
ومضى تصدق حيله لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي الشئمة الدعوى
سئل علي بن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جازل وادعى انه هذا الميت
كانه ابى وان ثبت النسب عند القاضي بالشهود اذ اياه اقراره ابنه وقضى القاضي له بثبوت
فيقول له الوارثون بين انه هذا الرجل الذي مات كذا عليك على كونه هذا فدا فقال ان قضى
القاضي بثبوت النسب ثبت نسبة وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى جماله المقر متفق صحة
الاقرار الا في مسألة ما اذا قال لك علي اعدنا الف درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مسئلة
فلا يصح ان يكون العبد مديونا او مكاتبك كذا في اللقط الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال عبد
او دارفانة غير صحيح كافي البرزانية ثم قال علي من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه
اولا انتهى اذا اقر بمجهول لزمه بيعه ان اذا قال لا ادري له على كذا م ربع فانه يلزمه الاقر

من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثة كافي البرازية وحل هذا بقوله كذا في البنت في مرض موتها لقراءة الامتعة القائمة ملك ايها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها ما را بالصحة ولا تسع دحوى زوجها فيها مستند الما في التا تار خاتمة من باب الاقرار المبرر مغربا الى العيون ادعى على رجل مالا وانتهى وابرأه لا يجوز برأته ان كان عليه دين وكذا الوارث لا يجوز سوا كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في الله القضا انتهى وفي البرازية مغربا الى حل المضاف قالت فيه ليس لي على زوجي مهر او قال لم يكن لي على فلان شيء ببرأته خذنا خلا فالثاني انتهى وفيها قبله وابرأ الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثة ان يدعي عليه شيئا في القضا وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار في الملاح اقر الابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركه انه صرح بخلاف ماله وابرأه او وجهه وكذا لو اقر بقبض ماله منه انتهى فهذا صرح فيما قلنا ولا ينافي ما في البرازية مغربا الى الذخيرة قولها فيه لا مهر لي عليه ولا شيء له عليه ولم يكن لي عليه مهر قبل لا يفتح وقيل بفتح والصحيح انه لا يفتح انتهى الا في هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالب وكلامنا في غير المهر ولا ينافي فيه ايضا ما ذكره في البرازية ايضا بعده ادعى عليه مالا ودونوا ووديعه فصالح مع الطالب على شيء ليسر او اقر الطالب في الدائنة انه لم يكن له على الدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض الدعي انه برهنه على انه كان لمورثا عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد ما بينا بعد الاقرار وكان عليه اموال تسع انتهى لكونه منها في هذا الاقرار تقدم الدعي عليه والصحيح معه ما يسر والكلام عند عدم القرينة على الهمة ولا ينافي ايضا ما في البرازية اقر فيه بعد لامرانه ثم اعترف فانه صدق الورثة فيه فالعقن باطل وان كذب فالعقن من الثالث انتهى الا في كلامنا فيما اذا انضاه من اسله بقوله لم يكن لي ولا حق لي واما مجرد الاقرار للوارث فموقوف على الاجارة سواء كان بعين او دين او قبض دين او ابر الا في ثلاث لو اقر بثلث ووديعه المعروف او اقر بقبض ما كان عنده ووديعه او بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من يدونه كذا في تلخيص الملاح ومنه ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال لشركة او عارية والمعنى في الكل انه ليس فيه اقرار ببعض فاعلمت هذا التجربة فانه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير ممن لا خبرة له بنقل ما بهم وفهمه انه النفي في قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي انه الاقرار منها بان الشيء الفلاني ملك ابني وامني وانه عذري عارية بمنزلة قوله لاحق فيه فيض وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الفلاني فلان مثل و ليراجع المنقول في جنابات البرازية ذكر كبراشهد الجرح انه فلان لم يجزه و مات الجرح منه انه كان جرحه موافقا عند الحاكم والنس لا يفتح شهادته وان لم يكن متعروفا عند الحاكم والنس لا يفتح اشهادته وان لم يكن له احتمال الصدق فانه يحل الوارث في هذه الصورة

كافي الزانية أو الفداء أو الإقرار بمو ضيفي لزم شيئا في الثاني في الإقرار بالقول لو قال قتل ابن
فلان ثم قال ابن فلان له ابتاع وكذا في العبد وكذا الزوج والافوار بالمرحاة في ثلاثة كما
في اقرار مبيته المفتة اذا اقر بالدين بعد الابرء منه لم يلزمه كما في التار جارية الا اذا
يزوجه بمهر بعد مبيته له المهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبضت والاشهاد
لعدم قصد ما كافي مهر الزانية واذا اقر بانها في ذمتها لها كسوة ماضية ففي فتاوى قاضي
الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستيف اذا ادعت فاكه او غيرها بلا قضاء ولا
ولارض لم يسمعها للسقوط والا يسمعها ولا يسمعها ولا يستيف المقر انتهى يعني فاذا
اقر بانها في ذمتها حل على انها بقضاء او رضا فبغيره اللهم الا اذا صدقت المرأة
انها بغير رضا فبغير اقراره المطلق فيبقى ان لا يلزمه انتهى **الفصل الثالث** قد ذكرنا مسك
المتعلقة بهذا الكتاب في فصول الفتن الثاني من القسم الاول **الفصل السادس** في فتن
الفصل الرابع اي اقرار من تكراهه فقل الاقرار بالزنا والافوار بالدين على ظاهر الرواية وكذا ابن
الشيخ والثاني من احرب ما يكون والظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **الفصل الخامس** في فتن
الباب ساكت ايضا كساب الصديقية قد ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصديق في بابي الفتن
الاول من القسم الاول الرابع والسابع **الفصل الثاني** في الصديق عن اقراره في مسئين في
المستغنى الاول ما اذا اصالح المدين على عهده وقبض ليس له ان يبيعه بركه بلا بيع **الثانية**
لو نصادقا على ان لا دين بطل الصديق في الشر بالدين لا ينتج وبما في الجمع لو صالحي
شاه على صوفها تحريمه ابو يوسف ومثله محمد والمنع رواية على صوف غيرهما لا يترققا
كافي شرح موعنة بيع الصوف على ظم الغنم لا يجوز الحق اذا اخذ صاحبه فانه لا يلزم وله
الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة ولو لو الجنية اجل شفع المشرى بعد الطلبين لا اخذ
صح والرجوع اجلت امرأة الغنم زوجهما بعد الحول صح وله الرجوع استعمل الدعوى عليه
فامهل الدعوى صح وله الرجوع الصديق عهده من النزاع ولا يصح مع السودع بعد دعوى الملاك
اذال نزاع ويصح بعد حلف المدعي عليه رفعها للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعي بغيره
حل اصل الدعوى لم يقبل الثاني صدق الوصي من مال البني من انكاره اذا اصالح على بعض
ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ العتيق واقامها تقبل ولو طلبت بينة لا تخلف كافي الفتن
الثانية ادعى ديناً فاقربه وادعى الايقاع او الابرء فانكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل لك الصديق
هنا ليس لاقتد البين كذا في العادي من العشرة ولو برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه مبطل
في الدعوى فانما على اقراره قبل الصديق لم يقبل وانما بعده يقبل ولو برهن على صدق باطل
الثاني اذا الصديق باطل كافي القسبة العادي الصديق عا انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي
الفتنة ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء ان الصديق على انكار جائز بعد دعوى
مجهول فاجتهد ويجوز على فادما بسبب مساقضة الدعوى لانك شرط المدعي كما ذكره في
الفتنة وهو توفيق واجب فيقال ان في كذا وانك سيجي تعالى اعلم صلح الوارث مع الموصي

الصلح بين الزوجين
المسك

له بالمنفعة صحيح لا يبعد وصلح الوارث مع الموصي بخلاف الامة صحيح ولا يجوز بيعه
وبيانه في حيل التمار خاتمة طلب الصديق والابرء على الدعوى لا يكون اقرار وطلب الصديق
والابرء المال يكون الاقرار الصديق على انكار شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا قال
صالحك على كذا وابرأيتك عن الباقي الصديق اذا كان من مال بمنه كانه اجاره ولو كان
على خدمة العبد المدعي الا اذا صالحه على خلته او غلة الدار فانه غير جائز كمنه النخيل كافي
الخلاصة اذا استحق المصالحه عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مالا يقبل التقض فانه يرجع بغيره
كالقضاء من العتق والتمكاح والخلع كافي الجامع الكثير الصديق جائز رجع دعوى المصالح الا اذا
دعوى الاجارة كافي المستغنى لا تصح الصديق عهده ولا يسقط به الاخذ القذف اذا كان
قبل المرافعة كافي الخاتمة صحيح المحجوس ثم ادعى انه كان مكره لم يقبل الا اذا كان في مس
الوالي لا الغالب حبه ظم كافي الزانية الصديق يقبل الا قاله والنقض الا اذا اصالح
ع. العشرة على خمسة كافي القسبة ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بغيره ان شئ عليه بطل الصديق كما
في العادي من العاشر انتهى **الفصل الثالث** قد ذكر بعض مسائل الصديق في فصول الفتن الثاني
من القسم الاول **الفصل الاول** والثاني والثالث **الفصل الرابع** اي صدق الوصي بان يبطر
حق المصالح او يرد الخصم البديل عليه فقل بحق الصديق عن شفعة انتهى **الفصل الخامس** مات وترك
ابناء ووجه تودار فادعى الدار فصالحه على مال فانه صالحه على غير اقرار فاما مال عليها
اشاء والد ار منيها اثمانا والا فاما مال عليها نصفان كالدار والحيدة في جعل الاقرار
كغيره انه يصالح اجنبي عنها على اقراره على ان يسم لها الفدية وكسيرة او يقر المدعي لها
النش والباقي للابن انتهى **الفصل السادس** ساكت عن الصديق **الفصل السابع** في بيع
قد ذكرنا بعض مسائل المضاربة في بابي الفتن الاول من القسم الاول الثالث و
الفصل الثاني اذا فسدت كانه للمضارب اخر مثله ان حل الثاني الوصي باخذ
مال البني من مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا حل كذا في احكام محمد الصغار اذا ادعى
المضارب ان دهاقا فاقول لرب المدعي الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث
وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فاقول للمضارب كافي الرخصة من البيوع للمضارب
الشر الا اخذ بالشفقة فلا يملك الا بالنقض كافي الزانية وللضارب البيع بالنسبة الا الى الاجل
لا يبيع اليه التجار وبذلك البيع الفساد لا يبطل لا ينجوا من المضارب فاعينه له رب المال الا
اذا قبه عليه بوق بخلاف التقيد باليد والا اذا قبه عليه باهل لم يملك الكوفة فلا يقيد بيم
بخلاف المغنين منهم المضاربة تقبل التقيد بالوقت قبل بيمضته تصرف اول كافي الهداية
بيعه بنهي رب المال مضاربة الا اذا صار مال عروضا اذا خال له اعل برأيتك صح بنهي
الا اذا كان بعد العمل اطلقها ثم نهاه عن السفر عمل نهيها الا اذا كان بعد الشراء انتهى **الفصل**
الثالث قد ذكر في فصول الفتن الثاني من القسم الاول عن الرابع والثالث **الفصل الرابع** في المضاربة
المستظم في سلك الفتن الثالث مع الاصل **الفصل الرابع** اي مضارب يبرم ما انفقته من هذه

قاله المضارب
في قوله

فقل اذا لم يبق في يده من مالها شيء انتهى **الفصل الخامس** في كتمان غيب من
 هذا الكتاب **كتاب الهبة** فيه قد ذكرنا ما يتعلق بهذه الكتب في **الفصل الاول** في باب الاول من
 القسم الاول في باب الاول والثاني **والفصل الثاني** في هبة المشغول لا يجوز في مسئلة
 ما اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة يقول الصبي العاقل الهبة صحيحة الا اذا اوجبه
 الاب لا نفعله وتلقه مؤنثة فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة ملك الدين
 عزيم حله الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنا ما على ابنه لما فاعلم
 الصبي للتبذير وتفرغ على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ابنه يكون الدين له لم يجز وكما
 وكما بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا اقر الدين انما الدين لفلان وانما
 حاربه فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تملكها ويكون للمقر ولاية قبضه كما في الزاوية الهبة يكون
 مجازا في الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولو الجنية لاجر على الصلوات التي في مثل
 الاولى نفقة الزوجة **الثانية** العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها على الموصي بعد موت
 الموصي مع انها صلبة **الثالثة** النفقة يجب للمشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلبة بشرط
 ولهذا ما من الشفيع بطلت الشفعة كما في ادب القاضى للمصدر شهيد في الفقه **قلت** الرابع
 مال الوقف على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلب محضة ان لم يكن في مقابلته عمل والا
 فحقه يشابهها انتهى **الفصل الثالث** ما فرق الهبة والايثار في قولها القبول بخلافه في الرجوع فيها
 عند عدم المانع بخلافه مطلقا وقد ذكرنا من هذا الكتاب في **الفصل الثاني** من هبة
 من القسم الاول في جميع فصوله **الفصل الرابع** في **كتاب الهبة** في باب الهبة وله الرجوع
 فقل اذا كان الاب مملوكا لا يجزي اسمي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم
 او اوهب ربك اسم الى اسم الهبة وجب عليه رد رأس المال انتهى **الفصل الخامس** ارادت هبة
 المهر من الزوج على انها ان خلقت من الولاية يعود المهر اليه فالجدة ان يبيعها شيئا
 مستورا بمقدار المهر فاذا اذلت نظر اليه فترة بخيار الزوجة وان ماتت فقد برئ
 الزوج فكذلك اقبس له دين واراد السفر على انه مات برأ الديون والا فهو على
 حاله بفصل ذلك قال لها ان لم تنهني صداقتك اليوم فانت طالق فالجدة ان يشتري
 منه ثوبا بملفوف فابهرها ثم تروى بعد اليوم فيبيع المهر ولا حث **الفصل السادس** في سكت عن
 مسائل هذا الكتاب **كتاب الاجارة** فيه قد ذكرنا من مسائل هذا الكتاب في ابواب
الفصل الاول من القسم الاول في باب الاول والثاني **الفصل الثاني** في اوضاع الكرمان
 من باب الاستفصال والاجارة عند توقوف على الاجارة فان اجازها المالك قبل
 استيفاء المعقود عليه فلا جرم له وان كان بعده فلا وان كان بعد قبض البعض فلكل
 المالك عند ان يوفى وقال محمد الاصحى للقاص والمستقبل للمالك انتهى **الفصل الثالث** في
 الاجارة من المالك المستأجر الا اذا امكن اخراج المستأجر بشفاعة او حابة كما في التاخر حائنة
 والقبضه العكس في الاستفصال يوجب الاجارة في مسائل **الاولى** اذا كانت الاجارة فسخة

مطلب
 حجة المستعمل

مطلب
 هذا الدين

فسدة فلا يجب الاستفصال في العادي وظاهر ما في الاسراف اخراج الوقف
 فجب اجرة في الفسخة بالتكسب **الثانية** اذا استأجر دابة للركوب خاجر المهر فبها عتده
 فلا جرم كما في الثانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المهر فبها ولم يركبها **الثالث**
 مستأجر ثوبا بكل يوم بدائع فاسكسكين من غير ثوب لم يجب اجرا بعد المدة التي لوليه
 لخرق كافي للخاصة وتفرغ على الثانية انها لو ملكت في زمانه امساكها عتده بضمها
 لا لم يجب الاجر لم يكن ثابوتا في امساكها كافي فزوق الكراشي الزيادة في الاجرة ثم يستأجر
 من غير ان يزيد عليه اصدقا بعد مضى بعض المدة لم يصح والخط والزيادة في المدة جائز وان
 زيد على المستأجر فانه في الملك لم يقبل مطلقا كالواخت وبموت مل مال البنية بموته
 وان كانت العين وقفا فانه كانت الاجارة فسخة اجراها الناظر بلا عرض على الاول
 اذا لا حتى له لكن الاصل وقوعها صحبة باجرة المشقة الا اذا دعي رجل بانها عين فقل
 رجع القاضى الى اهل البصر والامانة فانه اجروا انها كذلك فسخها والواحد يكفي عندنا
 خلافا لغيره كما في الوصايا الثانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهد واخذ
 العقد انها باجرة المشقة كافي انفع الوكيل وان فانه كانت اقرارا وقت لم تقبل وان
 كانت الزيادة اجرا للمشقة فالتحتم رقبوها فيفسخها المتولى بقبضه القاضى وان امتنع
 المتولى فسحها القاضى كما حره في انفع الوسائل ثم يجرها ممن زاد فانه كان دارا او حائنا
 عرضها على المستأجر فانه قبلها فهو الاتي وان كان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من
 اول المدة وان انكر الزيادة اجرا للمشقة وادعى انها اضرار فلا بد من البرهنة عليه ولم يقبلها
 اجرها والمتولى وان كانت ارضا فانه كانت فارحة مع الزرع فكما الذرا وان مشغولة
 لم تنفع اجارها لغير صاحب الزرع لكن تنضم الزيادة من وقتها على المستأجر وانما الزيادة
 على المستأجر بعد ما بنى او غرس وان استأجر عامثا عدة فانه لو جره لغيره اذا فرغ شراة
 لم يقبلها والبت يتملك الناظر بقيمة مسحق القطع للوقف او بغيره حتى يمتلئ بناؤه وان
 كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما تنضم عليه الزيادة كالمزادة وبها ذرع وانما اذا اذاه
 اجرا للمشقة في نفسه غير ان يزيد احد للمتولى فسحها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر
 المتنى كما في الصغرى هذا ما حره في هذه المسئلة من كلام الشيخ اذا فسخ العقد بعد
 تفجيل البديل صحى كما في العقد او فاسد فلا يقبل جيل البديل حتى يستوفى البديل ذكره الزبلي
 في بيع الصند مع خبايا المستأجر جس العين حتى يستوفى ما تجر ولا بالخالفه ما في اقرار الجار
 الولو الجنية لانه فيها اذا كان العين في يد الموهوب وما ذكره الزبلي انها لو اذ كان في يد
 وقد صرح به في اجارات الفسخة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا يفسخ
 بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالكسك بتملصا حب الورق فسحها
 عذر واسلها في المزارعة لرب السند الفسخ دونه العامل في اعذارها المجوزة بفسخها
 الدين على الموهوب ولا وفالة الامن ثمنها فله فسحها فيم يبيعها الا اذا كانت الاجارة فسخة

تستوفي قيمتها لا يصح الاستيجار لمن يقين عليه الفضل كفضل الميت وحده ودفعه والا حارة
صح استيجاره فلم يبيح الاجرة والدة اجره بالغاصب ثم ملك نفدت استجاره ارضه الوضغ
شبكة الصب جاز وكذا استيجار طريق للمروا بين المدن استاجر ثغولا وفارغا صح
في الفارح فقط اجرها استاجر من الموجه لم يبيع استاجر نهراني سما لم يجر لخدمته ولو كان
جاز كاستيجار كناية الفنا او لبنا بصفة وكسنة استجره لبيدله ولجذب جاز ان
استاجر نهر وجها لغيره بجره لم يجر استاجر شاة لارضاع ولده او جدته لم يجر
استاجر الى مائة سنة لم يجر اضافة الى جارة الى منافعة الدار جائزة دفعه وادته الى
اخر ليرها ولا اجر عليه في عارية المستاجر فاسد اذا اجر صحبها جازت وقيل لا استاجر
وراهم ليعمل فيها كل شهر كذا في فاسدة ولا اجر ويضمنها ولو نزل بها جازت ان وقت
ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمرة وكذا الباء الغنم وصوفها ولو استاجر
الشجر مطلقا قال خوارزمي لخاله يقول بالجواز وينصرف الى شدة الشب عليه او
الدابة ولبعده لانه المنفعة المقصودة منها الثمرة ودفع ثمنه الى مالك البنية بالنصف
فثبت كاستيجار الكتاب بقراءة مطلقا يفدها الشرط كاشترط اطعام العبد وعلف
الدابة ونظيرين الدار ومنهها وتطبيق باب وادخال جذع في سقفها على المستاجر
لا يجوز الاستيجار كاستيجار الحد والقصاص استاجر برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه
اجرة فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجل في حانوته ليعمل له استاجر شيئا ينفع به خارج
المصرفا ينفع به في المصرفا كان له باجره وان كان دابة ساقها ولم يركبها
فعلها الاجر الا لغيرها الا جبرها استاجر اذا في البعض فانه كان الخطأ في كل ورقة خبز
ان شأ أخذه واعطاه اجر مثل وان شأ تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض
فقط اعطاه بحسبه من السني استجره بعد جرد واجب الا حرد قيمته لو هلك حمل احد
الاجر من فقده ان كانا شريكين لما كل والا فلكل من النصف فمثل ثوب الجود فان قيل
فله الا فلا وكذا الضمان والساج لاسحق لليا ط اجر الفصل بلا حياط الصبر في باجر اذا
ظهرت الزيادة في العمل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه دفع الموجه له الفتح فلم يقدر على
الفتح لضبا حدة امكنة الفتح لا تخلف ويجب الاجر وان فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها
فيها فخرج من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان لا يبيع على كذا فله كذا فلا اجر
المثل لغيره لاجله وفي السير الكبير قال امير السيرة من دنك على موضع كذا فله كذا بضم وينبغي
الاجر بالذلة فيجب الاجر كذا في الزاوية وظاهره وجوب السني والظاهر وجوب اجر المثل
اذ لا عقد اجارة مهننا وعقد المحض مستند الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المالك
والسما والعام ونحوها جائزة للمحاجة السكوت في الاجارة ارض وقبول قال الرامي لا ارض
بالسني وانما ارضي بكذا فسكت المالك فزعي لزمه وكذا لو قال لك من اسكن بكذا اذ ان
فانقل فسكن لزمه ماسمي اجارة لارض كما لمخرج على المعقولة فاذا استاجر بالزراعة

للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لا قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم المكارى
الذهاب معها ولا اربال غلام وانما يجب الاجرة بتجديدها استاجر حرة لم يفرح من عشرة
في عشرة وبين العنق صنف خمسة في خمسة كان له ربع الاجر لانه العشرة ومائة والتمت في خمسة
خمس وعشرة فكان ربع العمل استاجر له لم يفرح فخره فخره فيه عزمت المستاجر فلا اجر له
يج على كذا او لك كذا ابيع له اجر المثل وجب الوسط منه اكرها بمثل ما يبتكارى النكس ان متفا وتا
لم يبيع والا صحت وادري لك عينة اجارة او اجارة عينة في اجارة اجرتك بغير شي فاسدة
لا حارة اجبر القصار امين لا يضمن الا بالنقد والقصار على الاختلاف والمشتري
ونحوه عند عدم اشتراط الضمان عليه انا مع فيضمن اتفاق المستاجر اذا سني فيها بلا اذ
فانه يضمن فله دفعه وان تبراها فلا اضافة على المحامي والشباني لا يضمن به الموضع فقد
اجارة الخال بطعام معين يبيع المدة وكذا بشرط الورق على الكتاب بشرط المحامي اجره
في التعطل مخطوطه صح لا ان يحط كذا او يقيد بشرط كونه مؤنة الرقة على المستاجر
وباشترط اخرجها او غيرها على المستاجر ويرد ما مكره به اجرة حامل خط القرض على من
استاجر الا اذا استاجر المقتضى باذنه المستقرض امتنع الاجر عنه العمل في اليوم الثاني
اجر نزع بيت للذ لا يجب على الموجه ولكن بجره التكن للعب وكذا اصلاح الميزاب
ونظيرين السطح ونحوها لا يملك لا تجر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستاجر عليه وكذا
ورياده لا يفرغ البالو عهدة المستاجر على الموجه واجب في مكانه الاجارة الصحيح
ان الاجارة الاولى تنقضي بعمى اجر المثل في الوصف اذا كان له اجرة اجبرها بمن
عزها فالك نية موقوفه على اجارة الاولى فانه ردوها بطلت وان اجازها فاجرة له
استاجر لعملة فمضى نصفها بلا عمل فله الفسخ تنقضي الاجارة بموت الموجه العاقد لنفسه
الا لضرورة كونه في طريق مكة ولا فاض في الطريق ولا سطره فبقى الى مكة فرفع الامام
الى للقاضي ليعضل الاصل للميت والورثة فيه فربما كان امين او يبيع بالقيمة فانه
يرهن المستاجر على قبض الاجرة للابا ردة عليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا بل اجم
لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا اعق الاجر في اثبات المدة بجره فلو ضحيا فلم يولي
اجر ما مضى وان اجارها فلا اجر كله للمولى ولو بلغ البتيم في اثباتها لم يكن له فتح الاجارة
الوضي الا اذا اجر البتيم فله فتحها اجر العبد بلاءه ثم اعق نفدت وما عمل في رقة فلم يولاه
في عقده ولو مات في خدمته قبل عقده ضمنه مرض العبد وابقه وسرقته عذر المستاجر في ضحيا
وكذا اذا كان عله فسد الاحدم خرقه او عي نازل الحان ودخل الحان وساكن المعدل
للمستغل الفسخ لم يصدق والاجر واجب اختلف صاحب الطعام والملاح في مقداره فاقول
بصاحبه وباقول ان اجر كسبه الا ان يكون الاجر مسددا اختلف في كونها مشغولة او فارغة بحكم
الحال اذا اختلفا في صحتها وفدها فاقول المدعي الصحة قال الفضلي الا اذا ادعى الموجه
انها كانت مشغولة بالذرع وادعى المستاجر انها كانت فارغة فاقول للموجه وكان

في اجارة البرازية اجرة المستاجر باكثر مما استاجر بالانطباع الزيادة له ويصدق بها
الا في مستلزمين اذ يوجبها بخلاف جنس ما استاجر بها وانما يعمل بها على كفاي البرازية
اختلف في الثمن والاجر والخص والخص الموضع فانه للمستاجر انتهى **الفصل الثالث** في الفرق
الاجارة والبيع الشاق بغيره وبصحتها وبملك العوض فيه بالعقد وفيها لا ابا واحد من اربعة
وفيه بالاحراز بخلافه ونفسه بغيره وبصحتها وبملك العوض فيه بالعقد وفيها لا ابا واحد من اربعة
نفسه بخلافه واذا اسكت المشتري قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة العين قبله
انقضى وقد ذكرنا بعضا من هذه المسائل في فصول الفقه الثاني من القسم الاول من الفصول
الاول والثاني والسابع **الفصل الرابع** في حاق المستاجر من فسخ الاجارة باقرار الموجه بملك
ما له فقل انما يجعل السنة الاولى قليدا في الاجارة ويجعل للاجرة اكثر انتهى **الفصل الخامس**
بشترط المدة على المستاجر بغيره والى ذلك ينظر ان قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة
ثم يامره الموجه بغيره بها فيكون المستاجر وكبلا بالانفاق فانه ادعى المستاجر لانفاق
لم يقبل منه الا بانه هو لو شهد له الموجه ان قوله مقبول لا حجة له يقبل الا بها والمجيد ان يجعل
المستاجر له قدر المدة ويدفعه الى الموجه ثم الموجه يدفعه الى المستاجر ويامره بالانفاق في
المدة فيقبل بلا بيان او يجعل مقدرا بما في يد عدل ولو استاجر عوصة باجرة معينة واذا
رب العين بالثمن فيها من الاجر جاز واذا انفق بالثمن استوجب عليه قدر ما انفق فليقتضا
فصا صا وادان الفصل ان كان والى للموجه ولو امر بالثمن فقط فبني اختلافوا قبل
للاجر وقبل للمستاجر المبدأ في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع من المستاجر اول ثم
يؤجره وفيه بعضهم بما اذا كان يزرع غنة انا اذا كان يزرع غزل وتلجته فلا يلقاه على
ملك البائع علامة الرغوة ان يكون بغيره او اكثر او بنقصه ليس بشترط اخراج الارض
المستاجر جاز كما شترط المدة والمجيد ان يزدق الاجرة بقدره ثم ياذنه بغيره
وفيه بالتفريق في المدة الاجارة تنفس بموت احدهما واذا اراد المستاجر ان ينفس
بموت الموجه بغير الموجه بانها للمستاجر عشر سنين فيزرع فيها ثلثا وما خرج فهو له او
يقر بانها اجر بالرجل من السنين وبقدر المستاجر بانها استاجر حال الرجل من السنين فلا يثبت
فلا يبطل بموت احدهما واذا كان في الارض حين فقط او غير فاراد ان يكون للمستاجر
عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا اجار أرضه وفيها ثلث فاراد ان يسلم الثم
للمستاجر يدفعه استحقاقا الى المستاجر معاملة على ان لا يرب المال جزا من الفم الثمرة والباقي
للمستاجر انتهى **الفصل السادس** في كتاب من الامانات في الوديع والعارية
وغيره عاتبه فذكر ما في كتاب في ابواب الفقه الاول من القسم الاول من الفصول
الثالث والاربع **الفصل السابع** في الامانات فقلب مضمونه بالموت عن تجسيم ان في ثلث التفر
اوامات مجتمعات الوقف والقاضي اوامات مجتمعات الاموال ابت من عند اودعها و
والسطة اودعها بعض الغنمة عند الغار في ثمن مات ولم يبين عند اودعها

او دعيها هكذا في فتاوى فاضحة من الوقف والملاصة في الوديع وذكر ما في الوديع
وذكر من الثلاثة احد المتقاضيين اوامات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم
يذكر القاضي فصار المستثنى بالتفريق اربعة وذوت عليها مسائل الاولى الوصي
اوامات مجتمعات ملاصحة عليه كافي جامع الفصولين **الثانية** الاب اوامات مجتمعات مال
ابنه فذكره فيها ايضا **الثالث** اوامات الوارث مجتمعات اودع عند مورثه الرابعة اوا
مجتمعات المالقة الرجح في جنة **الخامسة** اوامات الصبي مجتمعات لا وضعه ماله في يده بغير علمه
السادسة اوامات مجتمعات اودع عند مورثه مجتمعات هذه الثلاثة في تلخيص الجاس الكبير
للجلال في فصول المستثنى عشرة وفيه وان تجسيم الغنمة لا في النظار اوامات مجتمعات المال البذر
فانه يضمنه كافي الحاشية ومع كونه مجتمعات لا يبين حال الامانة وكما لا يعلم ان واره
بعلمها فانه يبينها وقال في جوده ردونها فلا تجبر على برهن الوارث على مقالته والا
لم يقبل قوله وان كان يعلم وارثها يعلمها ولا تجبر ولذا قال في البرازية والمودع
انما يضمن بالتجبريل اذ لم يعلم الوارث الوديع انا اذ اعرف المودع يعلم انه يعلم ومات
ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب انما فسخها وقال هي كذا و
كذا وهلك صدق انتهى ومعنى ضمانها جودها وبناف في تركه ولذا اودع الطالب
التجبريل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول
للتطالب في الصحيح كافي البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع خزونه
ووضعها ثم باع المير الجدار فانه المشتري لا يتمكن من دفعها وقبل لا بد من شترط ذلك
وقت البيع كذا في القنية اذ القدي الا بين ثم ازال الابز ول الضمان كما استقر المستاجر
الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاسمجار والمضارب والشرك عنان
او معاوضة والمودع ومستفاد الرهن وهي في الفصول الا الا حرة وهي في البسوط الوديع
لا يودع ولا تقار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر يؤجر وبعار ولا يرهن والعارية
تعار ولا تؤجر قبل يودع المستاجر والعارية اذ نفع اعارتها وهي اقوى من الايداع
وقبل لا لانه الا بين لا يستعمل الى غير عياله وانما جازت الا حرة لا ذمة المير والمودع
لا تطلق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع فانه قبل اذ اعار فقد اودع فقلنا صفة
لا قصدي والرهن كالموديع لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وانا الوصي فملك الايداع
والاجارة ذمة الا حرة كافي وصايا الخلاصة وكذا التولي على الوقف والوكيل يقبض
الذين بعده مودع وله بملك الثلاثة كافي جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا
اجر له الا الوصي والناظر فسخا بقدر اجرة المشا اذ عمل الا اذا استقر الواقف للناظر
شيئا ولا يحق له الا بالعمل فلو كابة الوقف طاعة له والموقوف عليه يستفاد فلا
اجر للناظر كافي الحاشية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المنفعة اذ احيل عليه
المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشهر وفي جامع الفصولين الوكيل يقبض الوديع

واذا سمي له اجر لباقي بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استيجاره ان اذا
وقت له وقتا وفي البرازية لوجعل الكفيل اجر الم بضع وذكر الزبلي ان الوديعة باجر
مضمونة وفي الصبر في من احكام الوديعه اذا استاجر المودع مخرج خلاف الراهن
اذا استاجر المدين كل امين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا
ادعى الرد والوكيل وان ظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كانت مستحقها
او بعد موته ان الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه في حيوة
لم يقبل الامانة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالوجية القول للامان مع التامين
ان اذا كذب الظاهر ولا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولي بالامان
الامين اذا خلط بعض الاموال الشاس ببعض او الامانة بانه فانه ضامن فالمودع اذا
خلطها بانه يجب لا يميز بينهما فلو نفق بعضها فزده وخلط بها فمضما والعامل اذا حال
للفقر اشيا وخلط الاموال ثم دفعها فمضما لاربابها ولا يجزئهم عن الزكوة ان يامر
الفقر اذا بالخذ المتولى اذا خلط اموال وقاف مختلفة يضمنه الا اذا كان باذن القاضي
والسنة اذا خلط اموال الناس واغنى ما باجره ضمير الا في موضع جرت العادة باذن
بالخلط والوصي اذا خلط مال اليتيم فمضما الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي
ماله بال غيره او مال رجل بال اخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بال نفسه وقيل يضمن
ولو اتلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وجعل براءة اتفاقية في التبرع او في رفع
الامر الى القاضي فيقبض القاضي من يأخذ منه ثم يردده عليه الامين اذا هلكت الامانة
عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شي عليها فمضما في الوالوجية وفي البرازية الرقيق
اذا كتب اشترى شيئا من كسبه واودعه وهلك عند المودع فانه يضمن كونه مالى
المولى مع انه العبد بما معيرة حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه الا اذا وصى له
في شيء كما دلت امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوعا وخرج عند مسئلتها المودع و
اذا سئلتها في دفع الوديعه الى المودع فدفعها له ثم استخف بئنه بعد الحكم فلا
ضمان على المودع والمسخ يضمن الدافع كافي جامع الفصولين والثانية خام شريك
بين اثنين اجر كل واحد منهما حصة رجل ثم اذبح احدهما مستاجرة بالعارية فم
لا رجوع للمستاجر على الشريك التاك ولو عمر احد الشريكين المأمم بل اذا اشترى
فانه يرجع على شريكه بحسبه كذا في اجارة الوالوجية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب
في مسائل لو كانت سيفا فطلبه ليضرب به ظلما ولو كانت كتابا فانه افر بال غيره
او قبض كافي لان بئنه المودع اذا زال الضمان الا اذا كان الا بدع موقفا فتعدي بعده
ثم ازاله لم يزل الضمان كافي جامع الفصولين المودع اذا وجدها ضمنها التا اذا هلك
قبل النقل كافي الاجسك الوديعه امانة الا اذا كانت باجره مضمونة وذكر الزبلي في نقل
للعيراء بسيرة العارية متى شئت الا في مسائل لو استعاره لارضاع ولده وصار

وصار لا يأخذ الا بئنه المودع لا الرد فلا اجر المثل الى القطام ولو رجع في فوس الغاري
قبل المدة في مكان لا يقدر على الرد والكر فلا اجر المثل وهما في الثانية وفيها استغفار
ارضاء الزراعة وزرعها لم يؤخذ منه حتى يحصد ولولم يوفت وشرك باجره مضمونة بالعارية
على السبع الا في رعاية الرهن كافي المبسوط بخلاف الامان عند دعوى الرد او الهلاك
قيل لنفي التهمة وقيل لا نكاه الضمان ولا ثبت الرد بئنه حتى لو ادعى الرد على الوصي
وخلف لم يضمن كذا في وديعة المبسوط لو رد الوديعه الى عبده لم يبرأ سواء كان
يقوم عليها او لا هو الصحيح واختلف الا فتا فيما اذا ردتها الى ميت مالكا او الى
من في حياله ولو دفعها للمودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمير ان كانت مستغفرة بالدين
ولم يكن مومتنا وان فلا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بها دين المودع ضمير على الصحيح
والدبر ما يدور الميت يدفعه الدين الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها
الى ما دونه مالكا وكذا في القول له في براءة لافي وجوب الضمان عليه الا اذا ولى له
بالدفع اذا ادعاه وكذا في وانه كانت امانة فالقول له وانه كان مضمونا كما نص
والدين لا كافي فتاوى قارى الهداية ومن الثاني ما اذا دفع المودع مستاجر
بالشعر من الاجرة فلا يبرأ من البيعة وعلى في احكام العادي استاجر بغير الى مكة فهو
على الذهاب ودين المحي ولو استعار بغير فهو عليها كذا في اجارة الوالوجية
وفي وكالة البرازية المستضع لا يملك الا بضاع والابراع والارضاع المطلق كما
كالوكالة المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليه وقال اشترى ثوبا بضع كما اذا قال اشترى
به ثوبا بضع كما اذا قال اشترى بياض ثوبا شفت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره
ان يشترى له ثوبا بضع والبضاعة كالمضاربة الا ان المضاربة بملك البيع والمستضع
الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاستبراج او نقل على ذلك اشترى العارية كالاجارة
بفرض يموت احد هما كافي الميت القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال له
امر شئ بدفعها الى فلان فدفع اليه وكذا في رد المثل الى المودع والمودع اذا قال
ضامن فخذ اصحابنا خلا لاس الى ليلي كذا في اخر الوديعه من الاصل لمجد المودع
اذا قال لا ادرى انما استودعني واودعها رجلا واني اني خلف لها ولا بئنه لم
يعطيهما لهما نصيفين ويضمن بمثلها بئنه لانه اتلف ما استودع بجعله مات رجل
وعليه دين وعنده وديعة بغير جنبها فجميع ما ترك بين الغرما وصاحب الوديعه
بالخصص كذا في الاصل ايضا انتهى الفقه الثالث قد ذكر بعض مسائل هذا الكتاب في ضمن
فصول الفقه الثاني من القسم الاول الفصل الاول والثاني والابع الفقه الرابع
ان رجل ادعى الوديعه فصدقه المذمى عليه ولم يامر القاضى بالتسليم اليه ففصل اذا اقر الوارث
بانه التروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراه ولو صدقه الغرما فيقتضي القاضي دين
الميت ويرجع المذمى على الغرما بقصد يقيم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والزرع

اني مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في ليلة اسير واسير ليقول بظلم
او الظير بعد ما صار الصبي لا ياخذ الا ثديها او فرس الغازي في دار الحرب او عارية الرمز
قبل قضاء الدين واني مودع منه بالهلاك فقل اذا ظهرت مستحقه اني مودع لم تجاله
وضمة فقل اذا امره بدفعها اليه بعد موته انتهى **الفصل الثاني** في بيع ساكنات عن
مسائل هذا الكتاب **كتاب الجور المأذون** فيه فذكر مسائل في هذا الكتاب في بابي الجور
الاول من القسم الاول والرابع والثاني **الفصل الثاني** في الجور عليه بالسفينة على قولها المصنوعة
كما يصغر في جميع احكامه الا في الكفاح والطلاق والعاقق والاختلاف والتدبير وجوب
التكوة والبيع والعبادات وزوال ولاية ابيه وحده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي
الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبايع في هذه وحكم كالعبد في الكفارة
فلا يكفر الا بالضموم حتى لو ائتمن من كفارة ظهره من صم ولا يجزيه عنها وبصوم لها وتماه
في شرح ابن وهبة وانا اقره في التارخاينة انه صحيح عند ابي حنيفة لا عند هاشمي
يعني بناء على الجور بالسفينة الصبي الجور عليه مواخذا فعاله فيضمنه بالثمن في المال واذا اقر
فالدية على عاقلة الا في مسائل لو ائتمن ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن ولية وما ائتمن
له وما بيع منه بلا اذن وبشئ من ايداعه ما اودع منه صبي مجور مثله وهي ملك غيرهما فلما
فلما كنت تضمن الذراع والاذن قال في جامع الفضولين ومن مشكلات ابرار الصبي
قلت لا شك في ان مال بضمها الصبي لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها الا في الجارة
اذن في التجارة وجبته كافي السراجية لا يصح الاذن لا يبق والغصب المجور ولا يثبت
ولا يصير مجورا بها على الصحيح اذ لا يملكه ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبد فان
قد اذنت له في التجارة فبايعوه فهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له اخر
نفسك ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كافي المأذون والامر بالشرا كذلك كافي
الولو الجاني فلو قال اشترى ثوبا ولم يقل من فلان ولا يملك كانه اذنا وعلى حادثة كفتوى
فلتحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن
لعبد مضاربة فانه يكون ما ذنا في هذا النوع حادثة وقال السراجية الاصح عندي النعيم
كافي الظهيرة اذ اراد المولى عبده بيع ويشترى فكأنه ما ذنا الا اذا كان المولى
السفينة اذ ائتمن وحت نفسها من كفوضه فانه قصر في ماله كانه المولى الا عثر
ولو اختلف من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه
ولو دفع الوصي المال الى ابيته بعد موته سفينة منه ولو لم يجز عليه ولو جاز القاضي على سفينة
فاطلقت اخر اجاز اطلاق لانه الجور ليس بقبض ولا يجوز ان يثبت تنقيح الجور الا في الاول خلافا
للمضاف ووقف الجور عليه بالسفينة باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي
فصحي البغي وبطل ابو القاسم ولا يصح السفينة مجورا عليه بالسفينة عند الثاني ولا يثبت
جور القاضي ولا يرتفع عنه الجور بالرشد ولا يثبت اطلاق القاضي خلافا لمحمد فيها ولا يثبت

ولا يشترط حضرة لغيره الجور على كافي الخزانة المفقين ووقف حادثة جرح القاضي على سفينة
ثم ادعى الرشدا وادعى خصمه بقاؤه على السفينة فلم ارفها نقلها مريجا ويصح تقديم مينة
البقا على السفينة كافي **كتاب الجور** الظاهر هو زوال السفينة عقله بمنع ذكره في دليل
بني يوسف على انه السفينة لا ينجح الا بغير القاضي وقال الزبلي وغيره في باب الخلف
اذا اختلف الزوجان في المهر فبقي لمن برهن فانه يبرهن من شهد له مهر المثل لم
تقبل بينة لانها لا تثبت فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بينة زوال السفينة
شهد لها الظاهر فلم تقبل المأذون اذا الحق دس يتعلق بكسب ورقية الا اذا كان اجرا
في البيع والشرا كما في اجارة منته السفينة المفقين العبد المأذون المديون او صبي يستبد له رجل
ثم مات ولم يجز الفريكم كانه ملكا للموصي له اذا كان يخرج من الثلث وبكلكه كائلكه الوارث
والدين في رقبته ولو وهبه في حيوة فللمفهوم ابطالها وبيعها القاضي فافضل من ثمنه فقلو
فلو ائتمن كافي خزانة المفقين من الوصايا المأذون لا يكون ما ذنا قبل العلم به الثاني
ما اذا قال المولى لاهل السبق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد كانه انفا **الفصل الثالث** قد
ذكر في الفصل الاول والرابع من **الفصل الثاني** من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **كتاب الفجر**
الرابع ابي عبد الله ثبت اذنه بالسكوت اذا اراد مولاه مبيع ويشترى فقل عبد القاضي **الفصل**
الحاس والفصل الثاني ساكن عن مسائل هذا الكتاب **كتاب الشفعة** فيه وقد ذكرنا
بعض مسائل الشفعة في الابواب الثلاثة من **الفصل الاول** من القسم الاول والثالث
والخمس والثاني **الفصل الثاني** في بيع في جميع الاحكام الا في الجور المجور فاذا اشترى
البيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموحد له والمالك القديم واستبداد
الاب بخلاف البايع فلا رجوع للمشتري ورضاؤه بالعب لا يظهر في حق الشفيع كالا
وبردة كافي البايع لا نسلم للمشتري ودلت السنة على الفسخ وبيع النحول قال البيهقي
والنحول اصح والا بطلت به العلوم لا يؤخذ للموحد فلو قطع بين رجلين فخر احدهما
اقض له ولا حرج نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين قضى له بكلكه كذا في جنابات شرح
الجمع بايع في اجارة الغير وهو شفيعها فانه اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطلت
الاجارة انه رد كذا في الولو الجانية الاب اذا اشترى دار الالبنة الصغير وكما في شفيعها
كان له الاخذ بها والوصي كلاب اذا كانت دار الشفيع ملازمة لبعض البيع كانه الشفعة
فيما لا رفق فقط وان كان تفرق الصفقة الفتوى على جواز بيع دوركة ووجوب الشفعة
فيها بفتح الطلب من الوكيل بالبراءة لم يسلم الى موكله فانه لم يفتح وبطلت حق المختار
والشفيع من الشفيع له صحيح مطلقا سمع بالبيع وفي طريق مكة يطلب الموابنة ثم شهد له قدر
الاوكل او كتبت كتابا وارسله والابطلت وتسليم الجاهل مع وجود الشريك صحيح حتى لو سلم
الشريك لم ياخذ بالارسلان الشفيع على المشتري لم يبطلها نحو المختار الا براء العام من الشفيع
يبطلها فاما مطلقا ولا يبطلها وبانته انه لم يعلم بها اذا صنع المشتري البايع في الشفيع فهو

مطلقات حادثة
وقعات حادثة

مجر- انما اعطاه فزاد الصبي انما تركت كذا في الولد الجنية وفيه نظر اخر الشفع الى دار
الطلب لكونه القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع فافتر
اليهودي اذا بايع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا وتعلق ابطالها بالشراء جائز
انكر المشتري طلب الشفع حين علم بالقول المزمع عليه على نفق العلم ادعى الشفع على المشتري
انه اضل لا بطلان لما يخلط فانه بكل فله الشفعه وفي منظومه ابن وهيب خلافا لشرى
الاب لابنة الصغير ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين عليه
بعض الثمن نظمه في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بالبيع لا يتحقق فلا يظهر
في حق الشفع له دعوى في رتبة الدار وشفعه فيها بقول هذه الدار ادعى ما فانه
وصلت الى والافان على الشفعه فيها استولى الشفع عليها لما قضاه اعتد قول عالم لا يكون
ظاهرا وفي جنابات المخطوط وعن ابى حنيفة اشياء على عدد الرؤس والعقل والشفع واجز الف
والطريق اذا اختلفوا في انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا في فصول الفن الثاني من القسم
الاول بعض مسائل هذا الكتاب **الفصل الثاني والرابع والاساس** **الفن الرابع**
انما مشتمل على الشفع ولم يتطرق فقول هو الوكيل بالشرا انتهى **الفن الخامس** الجدة
بهب الدار من المشتري ثم هو يوهبه فذكر الثمن وكذا الصدقة او ايقظ لمن
اراد شراها بها ثم يفرق له بقدر ثمنها او يتصدق عليه بحرا فما يلي دار الى طرف
ثم يبيع الباقي انتهى **الفن السابع** مسائل هذا الكتاب **كتاب القسمة**
فيه قد ذكرنا في ابواب الرابع والخامس والسادس من القسم الاول اشياء
من مسائل هذا الكتاب **الفن الثاني** العهات انما كانت تحفظ الاملاك فالقسمة على قدر
الملك وانما كانت تحفظ الانفس في على عدد الرؤس وفرغ الولوي عليها في القسمة ما اذا
عزم سلطان اهل قرية فانه تقسم على هذا وهي في كماله التماز حادثة في فتاى قارى
الحداية اذا خيف الفرق فانفقوا على القاء بعض الامتعة منها فالقوا فالعزم بعد الرور
لانها تحفظ الانفس انتهى القسمة الفاسد لا تغيب الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة
بجوزنا السبي في طريق العام اذا كان واسع لا يفر وكذا الامل المحل ان يدخلوا شيئا الطريق
في ذلك ان لم يفر ولا بنا ظله في سوا الطريق ان لم يفر لكن ان خوصم قبل البناء منع منه وعينه
عدم الشتر ان اهدم فاني احدها العارة فانه احتل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثراجه
ليرجع بنى احدها بغير اذن الاخر **كتاب رفع بناؤه** قسم فانه وقع في نصب الباقي فيها والاهم
له التفرق في ملكه وانما ذوى جازة في ظاهر الرواية فلا ان يجعل فيها شورا او حنا ما ولا
يضمه ما تلف به يتحقق القسمة بظهوره وروى او وصيت الا اذا قضى الورثة الذين ونفذوا
الموتية ولا يذم من رضى الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي انما قبض القاضي لا يفتقر
بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا في فصول الفن الثاني
من القسم الاول **الفصل السابع** ما يتعلق بهذا الكتاب من المسائل الجلية والوسائل

والوسائل الجلية **الفن الرابع** انما شتر كما فيها يمكن قيمة اذا طلبها لم يقم فقول السكة الغير
النافذة ليس لهم ان يقسموها وانما جمعوا على ذلك انتهى **الفن الخامس** **كتاب البيع**
سكتنا عن مسائل هذا الكتاب **كتاب الاكراه** تنبيه قد ذكرنا في ابواب الخامس
من الفن الاول من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **الفن الثاني** بيع المكره بما اشترى
الفاسد في الرابع يجوز بالاجارة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتفسد القسمة
وفت الاعتراف في ذوى القبض والتمس والمشمس امانة في يد المكره مضمونة في غيره كذا في جني
امر السلطان الاكراه وانما لم يتوعدده وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يتحمل امره
او يقطع بداه او يضره ضربا يخاف على نفسه لو تلف عضووه كما في مبيعة المبيع اجر الكفر
على امانة بوعيد جنس او قيد كفو وبانت امراته اكره بالقبض على القطع لم يسم اكره المحرم
على قيد صيد فاني حتى قتل كان ما جوار اكره على شرا العقوق ومم العدم بضم المكره اكره على
الاغتياق فله نصيب المكره الا اذا اكره على شرا من يعتق عليه باليمين او بالقرابة اذا تصرف
المشتري في المكره فانه يفسد تصرفه في كتابه او اجارة الا التبرير والاحتياط
اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل به فوكل اكره على النكاح باكثر من مهر
وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشي انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا بعض
هذا الكتاب في الفصل الاول من فصول الفن الثاني من القسم الاول **الفن الرابع** **كتاب البيع**
الفن الخامس **كتاب البيع** مسائل هذا الكتاب **كتاب الغصب** تنبيه قد ذكر بعض
ما يتعلق بالغصب في ابواب الثالث والخامس والسادس من القسم الاول **الفن الثاني**
الفن الثالث المغصوب منه مخير بين نصيب الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف
المغصوبة اذا غصب وقيمة اكثر وكان الثاني اطلاق الاول فانه المستولى انما يضمن الثاني كذا
في وقف الخاتمة اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف
في مال امرئ فانت وادعى انه كان باذنها وانكره الوارث فالقول للزوج كذا في القسمة
من يدم حائط غيره فانه يضمن بقصاها ولا يؤمر بمبارتها الا في عمارة حائط المسجد كذا
في كراهية الخاتمة الاجارة لانهم الاتفاق فلو اتلف مال غيره فغدا فقال المالك اجرت
او رضيت لم يسر في الضمان كذا في البرازية الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان
الامر سلطانا **الفن الثالث** انما اذا كان مولى للامور **الفن الثالث** اذا كان المأمور عبد الغير بالبيع
بالاياق او قبض نفسه فانه الامر يضمن الا اذا امره بان لا يملكه فلا ضمان على الامر بخلاف
مال سيده فانه الضمان الذي يضمنه الامر يرجع به على سيده **الرابعة** اذا كان المأمور صبي بالامر
مال غيره فالتلف ضمنه المصني ويرجع به على الامر **الفن الخامس** اذا امره بحفر باني في حائط الغير
ففعل فالبضائع على الما فر ويرجع به على الامر وتامه في جامع الفصولين **الفن السادس**
اذا امر الاب ابنة لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في
في السراجية يجوز للولد والوالد الشرا من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه **الفن السابع**

هذا الكتاب
كتاب البيع

اذا التقى المودع المودع على ابوي المودع بفراذه وكان في مكان لا يمكن استطلاع
رأى القاضي لا يضمن استحقاق الثالث مات بعض الرقعة في السرق فباعوا فاش
وعدته وجهزوه بثمن ورزوا البقية الى الورثة او غنم عليه فانفقوا عليه من ماله
لم يضمنوا عليه استحقاقا وهي واقعة اصحاب محمد ذكر الزيلعي في اخر النفقات ومنه
هذا النوع التمسك الاستحسانية في جثة قصاب شهدها لم يضمن في اخصه غيره
بلاؤه في ايامها لم يضمن اطلق في الاصل وفيه بعضهم بما اضمحلت الذبح وكذا الوضع
قدرا على كونه فيه لم ووضع الطب فاودع غيره وطبخه وكذا الوطى مزا في دورق وربط
الحمار فيه وكذا الوحل حمل الساقط في الطريق فتلف وكذا الواعانة في دفع الحيرة
فانكسرت وكذا الوقف فوقعه الارض فساقتها حين شد فاصحابها ومنها اهرام
رفيق لا خفاء وسقي ارضه بعد بذر المزارع وليس منه كسب الشاة بعد تعليقها
للتفاوت وانكل من كتاب الرهن في جامع الفصولين المباشرة ضامة وان لم يتعد
والسبب الا اذا كان معذرا فله رهن سمان ملكه فاصحاب ان ناضمه ولو حفر بئر في ملكه
فوق فيها انكسرت لم يضمنه وفي غير ملكه ضمت ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف
سبه الصغيرة الا بتقيد الا فداية تعلم بالكنكاح ويكون الارض باع مقفلة وان يكون
لغير حاجت وللبيع عندنا معزلة دفع الف في كافي رضاء الهداية العقار لا يضمن الا في
اذا حجى المودع واخذ باع الفاسد وسكنه واذا رجع اليه يدعي بعد الفضا كافي
جامع الفصولين المتافع لا يضمن الا في ثلث مال الليم ومال الوقف والمعد للثقل
متافع المعد للاستقلال مضمونة الا اذا سكن بنا وبل ملك او قعدت احد الشريكين
انا الوقف اذا سكن احدهما بالقبلة بدو اذ لا اخر سوا مكانه موقوفه فالتسكي
اولا استقلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال الليم مسكنه مسكن امره وجها في داره
بلاجر ليس بها ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا القبة لا تغير الدار مودعة له باجرها
انما تغير مودعة اذا بنا بالذلك او شتمه احواله وباعها والبايع له لا تغير مودعة في حوزة
القاصب اذا اجر ما من مفعولة في مال وقف او يقيم فعل الشا جر المستحق الاجر
المثل ولا يبرم القاصب اجر المثل انما يبرم ما قبضه من السكنى بنا وبل عقد سكن المثل لو بنا
جر فاسكنه باجر معلوم فكنه سكنين ودفع اجرهما ليس له الاسترداد والنجح على اصول يقتضي
ان لا ذلك اذا لم يكره مودعة لكونه وقع ما ليس بواجب فشرده الا اذا دفع على وجه العينة
استهلك المودع المودع في داره موقوفه قبض الاجر فخرج المستاجر عن العهد ان
كان ذلك اجر المثل وبرزه الى الوقف اجرها القاصب ورزوا جرهما الى المالك تطيب
لان اخذ الاجرة اجارة الليم فيمن قال للقاصب صرح بها فانه شكك قبل البضحي ضمها
وان بعد حال الاجر فيمن وكذا العاقر انه ينقل الى خابية فظفر بالدم فيها انفق
ضمه نقصان الحق الكسب اذا كسره القاصب فاحث لا يملكه ولو كسره المودع لم ينقص

لم ينقص الرجوع عشر في رضى السائر وضعه وضعه في الطريق ضمنه الا وضعه بغير ضرورة
لا يجوز دخول بيت النساء الا باذنه الا في الغز كافي مبنية الحق فيها اذا سقط ثوبها
في بيت غيرة وخاف لو اعله اخذه كافي الودعة خفر فبرافق في اخر بيت فهو على
ثلاثة اوجه فانه كان في ارضه ملكه للموافك التمسك عليه واجراه وله التسوية
والذرع فوقها وان كان في ارضه مباحة ضمن الما فقيمة خفره مودع فيه وان كان
في ارضه موقوفه لا يكره ان كان في الارض كسرة لان الما فلا بدري باي ارض يكون
هكذا ذكر العودع الثلاثة في الوقفات الحاشية من الوقف وينبغي ان يكون من قبل
الباح فبضمه قيمة المظفر ويحل سكونه على الضمان في صورة الوقف عليه في صورته في
في ارض ملكه فللملك الما روي مباحة فله تضمن قيمة الحق انتهى الف الثالث قد ذكرنا
من مسائل هذا الكتاب في فصول الف الثاني من القسم الاول الفصل الثالث الفصل
الربع الف الرابع ابي رجل استهلك شيئا فله رهن شيئا فقل اذا استهلك احد مخرج
الباب او زوجي حق ابي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فضل اذا كان المالك لا يعقل
ابن مودع تضمن بلا نقد فقل مودع الغاصب الف الخامس والف السادس كافي عن
هذا الكتاب كتاب الصيد فيه قد ذكر بعض مسائل هذا الكتاب في ابواب الف الاول
من القسم الاول الباب الثالث الف الثالث الصيد باح الا للثمن او حرفة كذا في البراري
وعلى هذا فانما حرفة كصاؤ السمك حرام واسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من اصله
وهو الاستئجار على الباح ناقل بالبيع والهبة وكحوها وخلاف ذلك الوارث فالاول شرط
خلو المثل عن الملك فلو استنول على حطب جمعه غيره من المفاضة لم يملكه بالاستئجار فله
اخذه بعده حتى فشور الزمان الملقاة لكن المختار انه يملك فشور الزمان ولو القى بهيمة
مبته في ارضه واخذ جلدتها فللمالك اخذه فلو دبره رذله ما زاد الذباغ ان كان
بالقيمة والاستئجار فسمي حقيقة وحكمي فالاول بوضع اليد والثاني بالهبة فاذا نصب
الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للحيات فاذا نصب الفسطاط فتعقل
الصيد ملكه ولو نصبها لم تعقل بها فاخذه غيره فانه الاول لو بحث مديده اخذه ملكه
فباخذه من الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد الذباب وغاب فقدم اخر مبت للصيد
فوقع الذباب في البئر فهو لحافه وما تعقل في ارضه فهو له وان لم يمسها لانه من انزالها
بخلاف النخل والظبي تكتسب او بارض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالهبة ما لم يكن قريبا
منه بحيث لو مديده لا اخذه ولو وقع في حجره من السارني فاخذ غيره فهو للاخذ الا ان
يأتي حجره له وانما الثاني فشرط وجود المالك في المثل فلا يجوز بيع ضربة القاض والفاض
لعدم الملك لا يخل ذبحة الجري ان كان ابو سبنا وان كان جريا حلت سكة وسكة
فانه كانت صحيحة حلال والا لانها مستندرة وان وجد في فيها ذرة ملكها حلالا وان
وجد خانا او دينا راسف وبالا وسول فله ان يبرفها على نفسه بعد التعريف ان كان

محتاجا وكذا الامام حنيفة عند استسكانه في الماء النجس ذكرت فيه لايأس بكنها للامام
وجعل كلها اية كانت مجردة طافية اشبهت في سكة مشدودة بالسكة في الماء فقبضها
كذلك في ان سكة فاستغفها والبائع والشدة ودعاه لثمة في وان كانت
المسلفة في المشدودة فما للشري قبضها ولا في القدوم الامير او واحد من الغطاء بحرم
ولو ذكر الله تعالى والضيف لا الشري على الامير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس جاز العوض
المنفصل من المكة الا من مذبح قبل موته فيمن اكله من الماكول كما في منية المنة
اشتمى الف **الثالث** قد ذكرنا ما يتعلق بهذا الكتاب من الطبقة في فصول الف **الثاني**
من القسم الاول الا الفصل الرابع **الفصل الرابع** في مسامحة قتل في ذم كل فعل او اكل
وبرهها التسمية على الذبيحة اكل رجل في شاة غيره فذبحه لم يضمن فقل شاة الا صحة
من اتمامها او فساد شاة الذبيحة **الفصل الخامس** في الف **الفصل الخامس** في مسامحة قتل في ذم كل فعل او اكل
كتاب الحظر والباحة والكراهة تنبيه قد ذكرنا من هذا الكتاب في الابواب **الفصل الاول**
من القسم الاول كلها الا باب **الفصل الثاني** ليس ما نثار ما اجتناب الشبهات
كما في ثمانية والنجس حرام فلا يجوز اعطاء الزنوف لذاتهن ولا بيع العروص
المعشورة باريها الا في شرا الكسب من والرب والثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء
الزنوف والسوقة وهما من واقعات الشئ من شرا الكسب الفتوى في حق الجمل بمنزلة
الاجتهاد في حق المجتهد وكذا في فضا الى **باب ثمانية** لا تضر في الاموال مع العلم بها الا في
حق الوارث فانه مال مورثة طلال له وان علم بحرمته من الثانية وفيه في الظهيرة
بانه لا يعلم الرباب الاموال من قبل بدخلة فحق الا اذا كان ذاعلم وشرف وكذا في
في مفكرات الظهيرة ويدخل السطاح العادل والامير تحت ذى الشرف بكرة معاشرة في
لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرة كذا في نفقا
الظهيرة لللف في الوعد حرام كذا في الضحية الذخيرة وفي القبة وعده اربعة ثمانية
ولم يات له ثمة ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كمال البرازية وفي بيع الوفا
كما ذكره الربيعي استخدام النبي بلاء حرام ولو لولاه وسعته الالة وفيما اذا ارسل
المعلم لاحضار شريكه كما في الضحية ليس الحرير الى حرام على الرجل ان يدفع قتل او
سكة كما في الحداد من غابة البياح ولا يجوز ان الصري في الرب عند ما حرم على البائع
فقد حرم عليه فعليه بولده الصغير ولا يجوز ان يبيع خمر او انة يبيع خمر او انة
يخضب بده بخنا او رجله ولا اجلاس الصغير لثا او بول مستقبلا او مستقبلا
الكلوة بالاجنية حرام الا ملزمة بدونه هربت ودخلت حربة وفيما اذا كانت
عجوزا مشوها وفيما اذا كان بينهما حائل في ميت الكلوة بالحمم مباحة الا الاخت
من الرضاخ والصهرة الشابة من مات على الكفر ببيع لعنه الا والذي رسول الله
ثبوت ان الله احياها له حتى امنا به كذا في مناقب الكرومي استماع القراء التوب

التوب في قرأته كما في منظومة ابن وهبة **الفصل الثالث** قد ذكرنا في الفصل الاول
والثاني من الف **الفصل الثاني** من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب فليطلب الطالب ويغتم
الراغب **الفصل الرابع** في انما في غير النجس بحرم استعمال فضل النجس من اجز الا وسمى انا
مباح الاستعمال بكرة الوضوء من فضل ما خصه لنفسه اى مكان في المسجد بكرة الصلوة فيه
فقل ما عينة الصلوة دور غيره اى ما اسهل لا يجوز الشرب منه قتل ما وضع الصبي فيه
كوزا من ماء اى رجل يخدم داره بغزاة ولم يضمنها فضل اذا وقع المريق في محله فهدمها
لا طرفة باذنه **الفصل الخامس** **الفصل الخامس** في مسامحة قتل في ذم كل فعل او اكل
كتاب الجنائيات قد ذكرنا بعض مسائل هذا الكتاب في ابواب الف **الفصل الاول** من القسم الاول
الاجابة الثامن **الفصل الخامس** في الف **الفصل الخامس** في مسامحة قتل في ذم كل فعل او اكل
عفا بعض الاوليا او صالح فانه نصب الباقين بقلب الاول لا يتحمل العاقل كما في شرح
الجمع صمد الاوليا وعفوهم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المفتولة
كذا في الميت الواجب لا يتصيد بوصف السلامة والمباح يتصيد بغير ضمان لو سرق
القاضي الى النفس وكذا اذا مات المقر وكذا اذا سرق القصد الى النفس ولم يتجوز المعتاد
لوجوبه العقد ولو قطع المقتول عده بد قاطعة فست ضمن الذية لانه مباح فيقتل وضمن
لو غرز روجه فانت ومنه المرور في الطريق مقتيد بها ومنه ضرب الاب ابنه ناديا والامر
او الوصي ومن الاول ضرب الاب والوصي او المعلم باذنه الاب تعليما فانت لا ضمان ثم
فضرب التاديب مقتيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحل في الضرب المعتاد
اما غره فهو جوب للضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فاقضاها
او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا كولو الوطئ اخذ موجه وهو المهر فلم يجب اخذ
وتما في التقرير من الزبلى الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما لا يستأخذ
الا اذا كانا خطائين ولم يتحملها برة فتجب دية واحدة ذكره الزبلى القصاص ص كسبت
ابتداء ثم ينقل الوارث فلو قتل العبد مولاه ولا ابنه ففقا احد على سقت القصاص ولا شئ
غير العاقب عند الامام وصح عفو المجرور وتقتضي دية منه لو انقلب مالا وهو مورث
على ان ينظر الله تعالى فيرث الزوجات كالا موال الاعيان في ضمان النفس لعد الجنائيات
للجنائيات وعليه فرغ الوولو المبيع الاجارة لو امره ان يضرب عبده عشرة اسواط ففقه احد عشر قبا
فرغ عنه ما نفقة العشرة وضمن ما نفقة الا خير فيضمن مضر وبا عشرة اسواط وهو نصف
قيمة دية النفس خطاة شعبة عم على العاقلة الا اذا ثبت باقراره او كانه القتل في دار
لرب الاسلام في والرب لا يوجب العصمة الدم ولا قصاص ولا دية على قاتله هبة
القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الوولو لانه لا يجب على الكفرة
الكله على القتل اقل الاخر وقاض نفقة كل احد الترض على من شرخ ضاحا في الطريق ولا ياتئو
بالسكوت عنه يضمن المباشروا لم يكن منعذبا فيضمن الحد اذا اظرف الحد بد ففقا

عينا اذ اوق في حاوية فانهم حانوت جازة لا اعتبار برضا أهل المحل في التركة النافذة
خبر براء في برية في غير محله التمس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لما من نعيه وكان خبر حاذق
فعبث فعليه نصف الذية مذهب الأصوليين أنه الامام شرط استيفاء القصاص كالحديد
الذي خسر ذكرنا حاق قاعدة أنه الحدود نذر بالشبهة عفو الولي عن القاتل افضل القصص
وكذا عفو المجرور وعفو الولي بوجوب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث
اذا ابرأ المدعي براء ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال المجرور قتلني فلان ثم
مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بئس الوارث فلان اخر قوله خلاف ما اذا قال جرحني فلان
ثم مات فبرهن ابنه انه فلان اخر جرحه يقبل كما في شرح المنظومة نفع عفو المجرور والوارث قبل
موته لا نفعاد السبب لهما كما في البرية الحدود نذر بالشبهة ولا ثبت معها الا في الترجمة
فانها تدخل في الحدود مع انه فيها شبهة كما في شرح القاضي انتهى **الفصل الثالث** قد ذكرنا في فصول
الفصل الثاني كلها من القسم الاول سأل هذا الكتاب ما يقع الفقيه بضبطها **الفصل الرابع**
اي جنابة او مات الجنين فعليه نصف الذية واذا عاكس فالدية فضل الجنين اذا قطع حشفة
الصبي خطا باؤنه اي اي رجل قطع اذنه انما وجب عليه خمسمائة دينار وانما قطع راسه
فعليه خمسون دينار فضل اذا خرج راس الولد فقطع اذنه ولم يثبت فعليه دينار
فانه قطع راسه فعليه الفقرة اي شئ في الالباب يجب بالثلاثة اذنه اذها فقل الكسوة
الفصل الخامس **الفصل السابع** كتاب مسائل هذا الكتاب **كتاب الفرائض** تنبيه
لم تذكر في القسم الاول مسئلة تتعلق بهذا الكتاب **الفصل الثاني** الميت لا يملك بعد الموت
الا اذا نصب سكره للميت ثم مات فتعقل الصبي فيها بعد الموت فانه يملكه ولورث عنه ذكر
الزبلي من المكاتبات اعطى لابورث كذا في صريح البرازية ذكره الزبلي من اخر كتاب الولد
انه ثبت المقتضى ثلث المقتضى في زماننا وكذا ما فضل بعد فرض احد الزوجين براءة عليه وكذا
المال يكون للميت رضا عا وعزاه الى النهاية بنا على انه ليس في زماننا ثبت مال لانهم
لا يصفونه موضع كل ان يورث وبورث الا ثلاثة الابن لابورث والابن لبورث وما
قبل من انهم ورث حديك لم يصف وانما وجبت مالها له في صحتها والرتد لا يرث وثرته ورثة
المسلمين وتبين برث ولا يورث كذا في اخر الشئ وفي الثالث نظر بعلم ما قد مشا في البيوع
واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في اخر جرح من اجزاء حيوة المورث وقال
مشايخ بلخ عند الموت وقاعدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثة ان مات
مولاك فانت حرة فعلى الاول ثمنه لا على الثاني كذا في الشئ اللعش بكرى في الاعيان
وانما الحقوق فيها لا بكرى فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والكنكح لابورث
وجس المسع والرضى لبورث والوكالة والعواري والودائع لا لبورث واختلفوا في خيار اليب
فمنهم من قال لبورث ومنهم من اثبت للوارث ابتداء والذية تورث اتفاقا واختلفوا في
القصاص فذكر في الاصل انه لبورث ومنهم من جعل للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لابورث

لابورث عنه خلا فالحال اخذ من مسئلة لورث عن احد الورثة على القصاص والباقي غيب
فلا بد من اجابته او احضره عنه خلا فالحال كذا في اخر الشئ واما خيار الغيب فالتفقوا
بانه ثبت للوارث ابتداء الجزاء كلاب الا في احد عشر مسئلة خمس في الفرائض وستة في غيرها
اما الشئ فلا الجزاء ام الاب لا يرث لها مع الاب ولا تجب بالجدة **الثانية** الاخوة لا يورث
اولا بنسبهم بالاب ولا يسقطون بالجد على قولهما ويسقطون به كلاب على قول
الامام وعليه الفتوى على قولها **الثالثة** لام ثلث ما سبق مع احد الزوجين والباقي
ولو كان مكاتب حرة فلا تم ثلث جميع المال عند ان حشفة ومحمد رحمها الله فلا يورث
للمرأع لومات المقتضى عن ابن معتقه وابن معتقه فلا يورث لاس في
رواية ولو كان مكاتب الاب حرة فلا يورث لاس في الروايات كلها عن قول الامام **الكتاب**
لو تركت حرة معتقه واخاه قال ابو حنيفة يكتسب الجزاء بالولاء بينهما ولو كان مكاتب الجزاء
فالميراث كله اتفاقا واما السائل الست فانه يورث في الكتب المشهورة **الاول** لو اوصى
لاقربيا فلا يورث الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية **الثانية** في صدقة الفطر يجب
صدقة فطر الولد على ابنه العتي وورث حرة **الرابعة** بصير الصغير مالا بسلام ابيه وورث
جدة **المسألة** لو مات وترك اولاد واصفارا ومالا فالولاية لاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد
المسألة في ولاية الانكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول اب يوسف رجع بشركاءه وعلى
قول الامام يكتسب الجزاء ولو كان مكاتب اب اخض اتفاقا ثم رزوت اخرى وهو انه اذا مات ابوه
صار جديا ولا يقوم الجزاء مقام الاب لازالة النكاح عنه فبني اثني عشر مسئلة ثم رأيت اخرى
في نفعات المائنة لومات وترك اولاد واصفارا ومالا له ولهم ثم وجد اب الاب
فالتفقه عليها ثلثا ثلث على الامم والشلف على الجدة انتهى ولو كان مكاتب كانت
كلها عليه كلاب لانث ركة الامم في نفقتهم فهي ثلثة عشر الجزاء الفاسد من ذوى الارحام
وليس كتاب الاب فلا يورث الانكاح مع العتق ولا يملك النصف في مال الصغير ولو ادعى
نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت بل نصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسئلة
ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل به كتاب الاب كما ذكره الزبلي والحدادي من الجنابا وصفي
الميت كلاب الا في مسائل **الاول** لا يجوز فراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية
الثانية يشترى ويبيع لنفسه بشرط الحرية للبيوع والاب ذلك بشرط انه لا اضار **الثالثة** لا يورث
اي يقضي دينه من مال ولده بخلاف الوصي **الثالثة والرابعة** لا يورث مال ولده عند الحاجة
والوصي بقدر عمله **المسألة** لا يورث من مال ولده على دينه بخلاف الوصي **المسألة** لا يقوم عبارة
مقام عبارة من فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
بعد الايجاب بخلاف الاب **المسألة** لا يورث الا بكتاب بخلاف الاب **الثانية** لا يموت بخلاف
الاب **الثالثة** لا يورث من مال صدقة الفطر بخلاف الاب **المسألة** لا يستحبه بخلاف الاب
المسألة لا يورث له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأته

العدل وله عزل وصي القاضى كما في القبة خلافا لما في النسخة **السادس** لا يملك وصي القاضى القبض الا اذا باذنه مبتدأ من القاضى بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والستجالات **السابع** يعمل شئى القاضى من بعض التصرفات ولا يعمل شئى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص **الثامن** وصي القاضى اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في النسخة وفي الجرائد وصي وصي القاضى كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يجعل التوفيق شرع المريض في مرض موته انما ينفذ الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالمت فانها نافذة في جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير في الوصايا كذا في صورها الزيلعي في كتاب الغيب بانه المريض اعار من اجني والمنصوص عليه انه اذا اجر باقل من اجر الميت فانه ينفذ للبيع وقال الطرسوسى انها خالفت القواعد وليس كما قال فانه الاجارة والا جاره يبطل بتموته فلا اضرار على الورثة بعد موته لان نقله وفي جوده لا ملك لها فافهم اذا ابرأ الوصى من مال اليتيم ولم يك بعقده لم يضره الا في مسئلة لو كانت الوصى بعد اليتيم ثم ابرأ من البذل لم يضره كذا في النسخة والمتولى على الوقف كالوصى كما في جامع الفصولين الثالثة من التلخيص باطله في وصيته وجزها الى في الافتاء والافراد بالسبب والسلام والكفر كذا في التنقيح والاختلاف في وصيته مقتضى اللزوم كما في الجامع والفتوى على صحتها انه اذا است العقل الى الموت والا بطلت ليس للقاضى عزل الوصى العدل كما في فائز عز كذا في كذا جابرا انما كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن النخعي كفى في الافتاء لعدم صحة كفاي جامع الفصولين واما عزل المتوفى فواجب واما العاجز فبضم اليه اخر كما قدمنا والعدل الكافي وهو بملك عزله نفسه والمدة فيه شيئا احدها ان يجعل الميت وصيا على ابنة بغير منشا الثاني ان يدعى ويبنى على الميت فبتمه القاضى فيخرج كذا في الولولية وفي النسخة القاضى اذا انتم الوصى لا يخرج على قول ابى بوحيفة واما بضم اليه اخره قال ابو كيهف يخرج به وحده الفتوى العتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعادته ولو اعتق عبده فيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمته ببيع فيها واحدة لا عتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقائن واخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول الجنانية كالمكاتب اذا حتى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم يقبل كما في شهادة الصغرى والمدة بعد موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعادته خطأ كان عليه الاقر وعندهما الدية على عاقلة وهي من جنات الجمع وشرح ايضا في الكافي قبيل القسامة بانه المدبر في زمن سعادته كالمكاتب عنده وحرمد بوجه عندهما وكذا لو مات وترك مدبرا لا مال له غيره فقتل هذا المدبر جلا خطا فعليه ببيع في قيمته لو لم يفتقر عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبرة ان تزوج نفسها

لأنفسها من سعادتها لا المكاتبه لا تزوج نفسها وعند محالها ذلك لانها حرة وقد اختلفت به القاضى لا يزل وصي الميت الا في ثلث فبها اظهرت خبائثه وتعرفت مالا يجوز عالما مختار له ودعى ويبنى على الميت وعجز عجزا شانه ولكن في هذه يقول له انما يتبرأ الميت او عز لك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب عنه نقطة او اقر له في الدين لا يملك بيع شئى باق من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا اوصى ببيع عبده من ثلث فلم يرص الوصى له بغير المثل فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث الموصى به للفقر او عجز وصي الجبر ويأخذ الوصى الثلث مرة اخرى ويتصدق به كما في القبة الوصى بملك لا يبيع سوا المكاتبه وصي الميت والقاضى منها كما في النسخة الوصى اذا خلط مال الصغير بالمال يضمنه نعمتها ايضا للوصى اطلاق غريم اليتيم من الجس كذا في معسر الا ان كان موكرا لا يملك القاضى انصرف في مال اليتيم مع وجود وصيته ولو كان منصوبه كما في بيعه القبة لا يضمن الوصى ما انفقه ولجته خاتمة اليتيم اذا كان متعارفا لا شرف فيه ومنهم من شرط اذنه القاضى وقبل بضمه مطلقا كذا في النسخة القاضى اذا اقام فيما يعجز لا يستعمل الوصى وانه اقامه مقام الاول الفول كذا في قيمة الولولية اذا مات احد الوصيين اقام القاضى الى وصيا او ضم اليه آخر ولا يبطل الا اذا اوصى لها بالتصديق بالتصديق بالثلث بضمها حيث شاء كذا في الزمان وفي الثاني خلاف الوصى اذا ابرأ عما وجب بعقده صرح ويضمن الا اذا ابرأ من مكاتبه عجز بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب الغلام اذا كان ابوه جاك فليس لمن في حجره يعلم اليه كذا في بغيره والام ولاية الاجارة ابنها ولو كان في حجر عمته قال القاضى جعلتك وكبلا في تركه فلا يملكه وكبلا بالحفظ لا غير ولو زاد شترى ويتبع كانه وكبلا فيها ولو قال جعلتك وصيا في تركه فلا يملكه وصيا في الكل اذا مات الموصى خرج الموصى به عن ملكه ويدخل في ملكه احد حتى يقبل الموصى له فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب او وصى الى رجل ثم الى اخر فيها شريكة في سكره كذا في التهذيب قضى الوصى الذين ثم ظهر اخر ضمته له خصته الا اذا قضى بامر القاضى انفق الوصى على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا بنية انتهى **الفصل الثالث** ما افرق فيه الوكيل والوصى بملك الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القبول لا بشرط القبول في الوكالة وبشرط في الوصاية وبقيت الوكيل باقية الموكل ولا يتعقد الوصى ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصى ولا في الوكالة بعد الموت والوصاية تنضم وتنضم الوصاية وان لم يعلم بها الوصى بخلاف الوكالة وبشرط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا بشرط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضى غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عزمه موقوف بالحفظ وفي اية القاضى عزل وصي الميت لحياته او نعمة بخلاف الوكيل وفي اية الوصى اذا باع شيئا من الزكاة فادعى المشتري انه معيوب ولا بنية فانه يخلف على المشتري

مطلب
وصي
الوصى
الوصى

مطلب
الوصى
في الوكالة

يخلف الوكيل خلف على نفق العلم وهي في القينة ولو اوصى لفقرا اهل بلخ فلا فضل
للموصي الا بما وزع فانه اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق
على فقرا الخارج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقرا ولو خص فقال الفقرا هذه
لم يجز كذا في وصايا حرانه المذهب وفي التي تبة ولو قال ان تصدق على حسن فتصدق
على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمنه المأمور
انتهى فهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت
وصيته له بشرط العمل وهي في التي تبة ولو استأجر الموكل الوكيل فانه كما في عمل
معلوم صحت والا لا ويجتمعان في ان كل منهما اهل مقبول القول مع المولى وبفتح الميم
ابراؤهما عما وجب بعقدهما وبضمانهما وكذا يصح خطهما وتاجيلهما ولا يصح ذلك
منهما فيما لم يجب بعقدهما واعلم ان الوصي والوارث بشرط كانه في الخلافة عن الميت
في التصرف والوارث اقوى ملكه العين ولو اوصى بعين غير معين فكل منهما اعتاق
لكن ملك الوارث اعتاقه تنجزا او تقليدا ونديرا او كتابة ولا يملك الوصي الا التنجز
وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضا الدين وتنفيذ الوصية ولو في تبة
الوصي الا بامر القاضي وهي في التي تبة وصي القاضي كوصي الميت وبغيره في احكام
ذكرناها في وصايا القواعد اهل القاضي كوصية وبغيره في ان الامين لا تخلف
عهدة كالقاضي ووصية تلحق كوصية الميت وقد ذكرنا السائل المتعلقة بهذا الكتاب
في جميع فصول الفقه الثاني من القسم الاول **الفن الرابع** ساكن عن مسائل هذا الكتاب
الفن الخامس الوصايا لا تقبل التخصيص بنوع ومكان وزمان فاذا خصص زيد امة
وعمر وبالشام واراد ان ينفذ كل فاحلها ان يشترط لكل ان يوكل ويعلن برأيه
ويشترط له الا افراد الحلية في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي له
وقت الا يصل لليلة في ان القاضي يعزل وصي الميت ان يدعي ويبا على الميت فيخرجه
القاضي ان لم يبرأ منه انتهى **الفن السابع** وصية الامام الاعظم لاني يوسف بعد ان
ظهر له منه الرشيد حسن السيرة والاقبال على الناس فقال يا يعقوب وقران لطفه
وعظم منزلته وانيك والكذب بين يديه والدخول في كل وقت مالم يدرك الحجة
علمية فانك اذا اكثر الى الاحتلاط بها وبزيتك وصوت من رنك عند فكل من
كانت من النار تنشق وتباعد ولا تدبر منها فانه السطوة لا يرى لاحد ما يرى لنفسه
وانيك وكثرة الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما تحب قلته ليري بر نقش بين
يديه فاشبهته اعلم منك وانه يملكك فتصغر في اعين قومه ولكن اذا دخلت
عليه عرف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا يعرف فانك
ان كنت ادور من حاله لعلك تترفع فيضرك وانه كنت اعلم منه لعلك تخط
عنه فتسقط بذلك من جيل السطوة واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل

مطلب
وصية الامام الاعظم

منه الا بعد ان يعلم انه مرضاك ويرضى بذهبك في العلم والقضاء ياكبلا تحتاج الى انك
تترك في الحكومات ولا توصل اوليا السلطة ولا تخشيتك بل تنفرد اليه فقط وتباعد
عن خشيته ليكون مجرك وجاهاك بما يقابل من بدى العامة والتجار الا بما يال منه وانيك
والكلام في العامة والتجارة الا بما يرجع الى العلم كبلد بوقف على حنك ورغبتك في
المال فانهم يسوء الظن بك ويعتقدون بملكك الى اخذ الرشوة منهم ولا تضحك ولا
تبتسم بين بدى العامة ولا تكثر المزوج الى الاسواق ولا تراهم فاشم فاشم
ولا يابس ان تكلم الاطفال ونسخ رؤسهم ولا تمش في قارعة الطريق مع المشايخ
في العامة فانك ان قد منهم اردوى ذلك لعلك وانه اخرهم اردوى بك من حيث
انه استن منك فانه الشئ م قال من لم يرحم صغيرا ولم يوقر كبيره فليس منا ولا تقعد
على فوارج الطريق فاذا وعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تاكل في الاسواق والساجد
ولا تشرب من السفاب ولا تلبس ابدى السفاب ولا تقعد على الموائد ولا تلبس
الدسليج والطلح والنوع الا برسيم فانه ذلك بعض الى الرعونة ولا تكثر الكلام في امرك
في الفرائض الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تكثر لسانها وتسبها ولا تقربها
بذكر الله تعالى ولا تكلم بامر الغيبين يدبها ولا يامر الجوارى فانها تنسطن اليك
في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلفت عن الرجال الا جانب ولا تترفع امره
كانه لما فعل ابواب اوام اديت ان قدرت الا بشرط لا يدخل عليها احد من اقربائها فانه المرأة
اذا كانت ذات مال يدعي ابوها ان جميع مالها له وانه حاربه في يدها ولا تدخل من بيتها
ما قدرت وانيك ان يرضى ان تترك في بيت ابوها فانهم يأخذون اموالك ويطمعون
فيها غايبة الطمع وانيك وانيك ان تترفع بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال
لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فانه الولد اغر عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة
ولا تترفع الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم اولاً ثم اجمع
المال من اللال ثم تترفع فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك
المال الى شرا الجوارى والعلة تشتغل الدنيا والناس قبل تحصيل العلم فيضيع فنك و
يجمع عليك الولد وتكثر عليك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم
في عصفوا مشايبك ووقت فراغ فليك وخاطرك ثم اشتغل بالمال لجمع عندك
فانه كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا اجتمعت المال فتزوج وعليك بتقواه لعلك
وادا الامانة والنصيحة طمع الخاصة والعامة ولا تحف بالناس ووقر نفسك ووقرهم
ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذل السائل فانه ان كان
من اهل حنك وانيك ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم يقلدونك فيشتغلون
بذلك ومن جاك يستفتيك في السائل ولا تجب الا عن سؤال ولا تقم اليه غيره فانه
يشوش عليك جواب سؤاله وانه بقيت عشر سنين بغيرك ولا قوة فلا تفرغ عن العلم

فانك اذا عرضت عنك كانت معيبت ضحاوا قبل منقحك كانت انخزت كل واحد
منهم ابنا وولد التبريدهم رغبة في العلم ومن نافيتك من العامة والسوق فلا تفتنه فانه
يذهب ما وجهك ولا تحسن من احد عند ذكر الحق وانه كمالا سلطانا ولا ترض نفسك
العبادات الابانة ما بفعله فركت ويتعاطاه فالعامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها بالكره
ما يفعلونه احسنه واقبك قلبه الرغبة واعتمدوا انك عليك لا ينفعك انما نفهم لهم بل الذي
هم فيه واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من اهلها ليعلموا انك
لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك باجمهم ويطعنون في مذممتك والعامة يخرجون عليك بسطوة
الكبت باعنتهم فتصير مطعوننا عندهم بلا فائدة فانه يستغفونك في المسائل فلا تفتنهم في
المطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عذرا وليس واضح ولا تظلم في اسائهم فانهم يطعنون عليك
وكمن من الناس عاخذوك من الذي تركت كانت في علانيتك ولا تصليح امر العلم ان بعد ان يجعل
سره كماله واذ اولئك السلطة على لا يمتنع لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما
يوتيك ذلك لعلك وانك انما تنكلم في مجلس النظر على خوف فانه ذلك يورث الخلل في الفاظ
والكل في اللبس وانك انما تكثر الضحك فانه يبيت القلب وهن في الاعلى طمانينة ولا تكثر عجولا
في الامور ومن عاكب من خلقت فلا يجز فانه اليها ثم تنادي من خلف واذا تكلمت فلا تكثر
صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكينة فانه الحركة عادة كذا يتحقق عند الناس
شباكك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك ورد خلف
الصلوات بغيرها القرائن تذكر الله تعالى وتشكره على ما اودعك من النعم والاولاك من النعم
واتخذ لنفسك اباما معدودة في كل شهر تصوم فيها ليقتدي غيرك بك وراقب نفسك
وحافظ على الصلوة الغيرة تنفع من دنياك واضرك بعلمك ولا تشتر نفسك ولا تنس على تحذرك
مصدرا يقوم بك شغالك وتغنى عليك في امورك ولا تظلمن الى دنياك والى ما انت فيه فانه
الله تعالى بلك من جميع ذلك ولا تشتر الفلك الامرداة ولا تظهر من نفسك التقرب الى الله
وانه قريبك فانه ترفع اليك فانه انت اهالك وانما تقرب حالك ولا تنس الناس في خطاياك
بل في صوابهم واذا عرفت اننا بالشر افلا تذكره به بل طلب منه خيرا فاذا ذكره به ان في باب
الدين فانك انما عرفت في دينه ذلك فاذا ذكره للناس كمالا يتبعوه ويجزروه قال عليه السلام
اذكر الفاجر بما فيه حتى يجزروه للناس وانما كان ذاجاه ومنزلة الذي يرى منه الخلل في الدين
فاذا ذكر ذلك ولا تنال من جاهه فانه الله تعالى معيبك وناحرته وناحر الدين فاذا اقبلت
ذلك مرة عابوك ولم تنس احد على اظهار البهعة في الدين واذا ارادت من سلطان
مالا يوافق العلم فاذا ذكره للناس مع طاعتك اباه فانه يراه اقوى منك يقول له انما يطبع
لك في الذي انت فيه سلطانا وسنط على غيري غير اني اذكر من سيرتك مالا يوافق العلم
فاذا اقبلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذا واظبت عليه ودمت لعلمك لا يتبعوك
فيكون في ذلك مع الدين فاذا اقبل ذلك مرة او مرتين ليعرف منك الجدي في الدين والمكر

وللحرص في الامر بالعرف فاذا اقبل ذلك مرة او مرتين اخرى فاذا قبل عليه وحرك في
داره وانضم في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان سلطانا فاذا ذكر له ما يحرك
من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قبل منك والافاسل انما يحفظك منه
واذكر الموت واستغفر للاستاد ومن اخذت عنهم العلم وادوم على التلاوة واكثر في
زيارة القبور والمشيح والموضع المبارك واقبل من العامة ما يعرض عليك من زوارهم
في النبي عليه السلام وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تنال احد
من اهل الاخوان الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والسمة واذا اذن المؤذن
فتأهب لدخول المسجد كيدا يتقدم عليك العامة ولا تتخذ واركا في جوار السلطنة وما
ترتب على جارك فاستره على فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء
فاشر اليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانها تنفع بها في اول الامر
انما الله تعالى وانك والبعض فانه يبغض به المرء ولايك طما حاد ولا كذا ولا صاحب
تخالط بل احفظ مروتك في الامور كلها والبس من الثياب البسيطة في الاحوال كلها اظهر
غنى القلب مظهر ارج نفستك فانه للراض والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغنى ولا تظهر
الفقر ان كنت فقيرا وكمن ذاهمة فانه من ضعف همة ضعف منزلته واذا امشيت في
الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا لادام النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تقاوم
الناس في اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على القضي العامة لتظهر مروتك جيمهم فيعظمك و
لا تسلم الا مستقرا لياك ولا سائر الصانع بل اتخذ لنفسك ثقة ليفعل ذلك ولا تالك
بالجنا والدوانيق ولا تترنم الدلاهم بل اتخذ اعتمد على غيرك وحق الدنيا المحقرة عند اهل
العلم فانه ما عند الله تعالى خير منها واول امورك عزك ليعلمك الاقبال على العلم فذلك
احفظ لما جنتك وانك انما لا يكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والدين
يطعون اليه ويستغفرونه بذلك السائل فيباين الناس فانهم يطعونك بحكم ولا
يبالون منك وانه عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار لا ترض عليهم مالم يرفقوك
للا بحق ايك منهم اذية واذا كنت عليهم فلا تتقدم عليهم في الصلوة مالم يقدموك على
التعظيم ولا تدخل الحمام في وقت الظهيرة او الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تخضر مظالم
السلطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا بمنزلة على قولك بالحق فانهم اذا فعلوا
مالا يحل مرأت عندهم ربما لا تملك منهم وبطن الناس ان ذلك حق السكونك فيما بينهم
وقت الاقدام عليه وانك والغضب في مجلس القم ولا تنقص على العامة فانه القاض لا بد له
ان يكذب واذا اردت انما تجلس لاصدق اهل العلم فانه كان مجلس فقه فاحضر نفسك
واذكر فيه ما تعلمه كيدا يفر الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة
فانه كان يضل للفتوى فاذا ذكرته ذلك وال فلا ولا تقبل ليدرس من يدبك بل اترك عنده
من اصحابك ليحرق بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تخضر مجالس الذكر او بمن يتخذ مجلس غطة بجاعتك

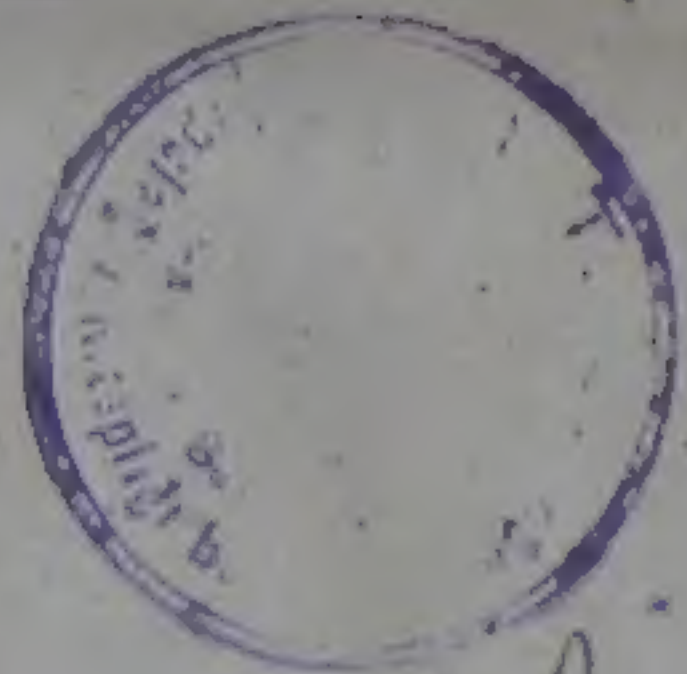
ونزككك ليل وجاهل كملك وعامتك الذين نعلم عليهم مع واحد من اصحابك وفوض
 امر المناجح الماطب تاجيك وكذا صلوة الجائز والعبد من ولائتي من صالح وحاكك
 واقبل هذه الموعظة مني وانما وصيتك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر
 تنقيح المحجوبي قال الحاكم الجليل نظرت في ثلثمائة جزءا من الامالي وادرس من سمعته حتى
 انفت كتاب المنقوي وقال حين ابتلي بفتح القل بمروية من جهة الاثر في هذا جزءا من
 اثر الدنيا على الاخرة والعالم من اخفي علمه وترك حقه حيف عليه ان يمتحن بما سؤه
 وقيل كانه سب ذلك انه راى في كتب محمد كرات وتطولات خبها وحفظ
 مكروها في محمدا في مناهه فقال لم فعلت هذا يكتبي فقال لانه في الفقرا كسا
 في ذكركم وذكركم المقر لشهيرة فغضب وقال قطعك الله كما قطعته كيتي
 فابتلي بالاشراك حتى جعلوه على رأس شجرتين فيقطع نصفين رحمه الله قال المص
 وهذا اخر ما وردناه من كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على مذهبه الامام الاعظم
 الى جيف رضي الله عنه وارمناه الجامع للفتوى السبعة التي وعدناها في حطية القريد
 في نوع بحث لم اطلع له على نظير في كتاب اصحابنا وكا في المطرغ في تاليفه في السابع
 والعشرين من جمادى الاخرة سنه ستين وستين وسمايه وكانت مدة تاليفه
 اشهر مع تحلل ايام نوعك الجسد والحدثة على التمام وعلى منية افضل الصلوة والسلام
 وصحة بررة الكرام ونابيه يا حي الى يوم القيام ولا يكفي على اهل العلم مراده مجرد
 ذكر ما وقع والافهذه التاليف بملك الاله لا يستبعد امثال قطعا وكتبه مؤلفه بيده
 الغانية زين تحميم الخلفي غفر الله ذنوبه وسر عيوبه ورحم والديه وكشف كرويه وختم
 له بالخير حملا بين يارب العالمين تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في اواخر ربيع
 الاخر في سنة خمس وخمسين والفت
 الفقهية التي اجتمعت عندي في سنة ثمان وستين وسمايه شروح الهداية
 النهاية وغاية البيان والفتاوى ومراج الدراية والبنابة وفتح القدير شروح الكثر
 الزيلعي والعيني وسكين شروح القدوري السراج الوهاج والوجهه
 والمجني والاقطع والصفي والمنتقى شروح الجمع المصنف وابن الملك ورايت
 شرحا للعيني وفقا وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي والنجيب الماسع
 المصدر الشهيد واليداع لكاشاني شرح النخبة والميسر شرح الكافي وكافي الحاكم
 الشهيد وشرح الدرر والغرر لسلاسة والهداية وشرح الجامع الصغير لقااضي حاء
 وشرح مختصر الطحاوي والاحبار الحاكمة والملازمة والبرازية والظهيرية
 والبولبولية والعدة والعدة والصوفي والواقعات للحام شهيد والفتاوى
 والفتاوى هو مال الفتاوى والتلخيص للامام المحجوبي والشهد للعلامة
 وقفاوي الهداية والقاسمية والعداوي وجوامع الفصولين والخارج لابي يوسف

لابي يوسف وابوقاف الحنف والامام والحاوي القدي والشمه والمحيط
 الروضوي والزجيرة وشرح منظومه التنقي وشرح منظومه ابن وهبان
 ولايس الشنخ والصيرفية وخرانته الفتوى وبعض خزانة الاجل
 وبعض السراجية والتاثيرانية والنجيب وخرانته الفقه
 ومناقب القدوري وطبقات عبد القادر

باجمعهم هذه العدد وهو اربع وستين فوقع
 الفراغ من تنقيح هذا الكتاب الشريف
 بعون الله الملك الوهاب اللطيف
 ويستعين نعم المولى ونعم المعين
 اللهم ارحم لقاريه وكتابه ولانه
 محمد اجمعين آمين

م

Ex Libris	U. K. University
Acquired	1952
Y. 110	152



7409

